أنا والصحافة وربع قرن

عبدالله بن محمد بن عبد العزيز أبابطين

-الجزء الثاني-

أنا والصحافة وربع قرن

الطبعة الأولى

الجزء الثاني

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

المملكة العربية السعودية - الخبر

ص.ب ١٧٨٤ الخبر ٣١٩٥٢

جوال: ٠٥٦٨٥٦٢٠٠٠

الموقع الإلكتروني: www.ababtain.com.sa

ملتقى عبدالله بن محمد أبابطين

ص ٤٠٠ ؛ ١٧ × ٢٤ سم

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٩٣٦٩ ديوي ٩٢٠/٥

ردمك: ٠ - ٧٤٣٩ - ٠٢ - ٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٣ - ٧٤٤١ - ٠٢ - ٦٠٣-٩٧٨ (٢ج)

التصميم والإخراج

دار وجوه للنشر والتوزيع

Wojooh Publishing & Distribution House

www.wojoooh.com

المملكة العربية السعودية - الرياض

الهاتف: 4562410 الفاكس: 4561675

للتواصل والنشر:

info@wojoooh.com

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أونقله في أي شكل أووسيلة،
سواء أكان إلكترونية أم يدوية أم ميكانيكية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أوالتسجيل
أوالتخزين، أوأنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المركز بذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

عندما بدأت الكتابة في الصحافة قبل ربع قرن كان إعتقادي أن رئيس التحرير سوف يرفض مقالاتي بإعتباري موظف حكومي غلب على ظني أنني أكتب في مسار واحد يغلفه بيروقراطية تمثل شخصي ولكنني فوجئت أن مقالاتي تم نشرها رغم ضعف الأسلوب وكثرة الأخطاء وعرفت أخيراً أن رئيس التحرير يهمه الفكرة ولو شابها ما شابها .

لذا وجدت الطريق لكسب قناعة ورضا السلطة الرابعة فأخذت من قطاف عمري ربع قرن أهديه لأغلى الناس عندي والدتي وسيدتي الجوهرة بنت محمد بن ماضي وزوجتي الحبيبة الجوهرة بنت عبد الله العويد وإلى أولادي وبناتي وأحفادي ولكل من يتعب عينيه في قراءة هذه المقالات الصحفية برؤيتي الشخصية .

والحمد لله أولاً وأخيراً ،،،

كتبه

عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبابطين

١٢/ ١٠/ ١٤٣٨هـ

أرامكو وجامعة الملك فهد وبينهما غزل

زيارة المجاملة التي قام بها وفد برئاسة مدير الجامعة إلى شركة أرامكو ولقاؤهم مع رئيس الشركة خبر جميل في إطار الزيارات الودية، وكان بودي لو أن الزيارة كانت عكسية؛ أي أن وفدًا من أرامكو برئاسة رئيسها زار الجامعة ولو بحكم المجاورة والقرب والهدف الواحد، ذلك الهدف الذي أُنشئت الجامعة من أجله قبل أربعين سنة، إلى جانب أن الجامعة تمثل صرحًا علميًّا له مكانته العلمية الراقية، وشركة أرامكو شركة تجارية يجب أن تكون لها إسهامات، وعلى أقل تقدير في ذات التخصص وهو البترول وصناعته؛ لذا فإنني نظرت لهذه الزيارة وأعطيتها احتمالية وأبعادًا قد تكون موافقة ويرضى عنها البعض، لكنها بلا شك قد تنبه الآخرين إلى الدور المهم الذي إن كان تقلص (كثيرًا)، فلربما أن هذه الزيارة تفتح مجالات للتعاون وشد الأزر، والذي أتصوره أن الجامعة عندما أنشِئت قبل أربعين سنة كانت توجهاتها ما لا يقل عن ثمانين بالمائة إلى الدراسات المتعلقة بالبترول إنتاجًا وتصنيعًا وتكريرًا وتصديرًا، ولكن أتصور أن هذا الدور تقلَّص إلى ما نسبته عشرون بالمائة، ودخلت تخصصات أخرى قد يكون بعضها مساندًا، ولكن كان لنا الأمل بالتخصص العميق في أمور البترول من بدايته إلى نهايته، وكنت أتمنى أن أكون سكرتيرًا لهذا الوفد لأدون التالي:

١- إلقاء قصيدة أصوِّر فيها حال الجامعة والدور المطلوب من شركتنا الغالية أن تقوم به تجاه الجامعة، خصوصًا أن الأخيرة - وهذا ليس من باب المنة - قد خرَّجت الكثير من المهندسين الذين قادوا العمل في الشركة، وكانت سببًا في تهيئة الموظف المناسب لاحتياج الشركة، هذا إلى جانب الاستشارات والدراسات التي تقدمها الجامعة للشركة من خلال مركز أبحاث الجامعة الذي بالكاد يصرف على نفسه، بل قد يتعثر كثير من الدراسات والأبحاث بسبب النقص المادي، وذلك إذا تصورنا أن مركز الأبحاث مطلوب منه أن يصرف على نفسه مع أنني لا أوافق على هذا المبدأ البعيد عن المنطقية والواقع، فالأبحاث وتطورها يحتاجان إلى مبالغ كبيرة، وعليها - بعد الله - الاعتماد في تطور البحث العلمي، ونحن بحاجة ماسة جدًّا إلى هذا الجانب الذي قد تغفله وزارة المالية، لذا فإن الرجاء - بعد الله - من أرامكو السعودية - وهي الرائدة - أن تتولى مسؤولية الصرف على مركز الأبحاث، وسوف يقوم بكفاءاته المتوافرة بخدمة قطاع البترول وأبحاثه بشكل تعود فائدته على الشركة، ومن ثم على الوطن.

٢- لو فتشنا عن خريجي الجامعة والعاملين في أرامكو لوجدنا أن معظمهم أصحاب تخصصات علمية مختلفة عن علوم البترول ومشتقاته، فنجد منهم المهندس المدني أو المعماري أو الكهربائي أو الميكانيكي، ورغم تقارب التخصص لكن ينبغي التعمق في تخصصات علوم البترول، وهو المطلوب من هذه الجامعة أن تركز عليه وتعطيه أهميته، ولن يتأتي ذلك للجامعة إلا بوجود الاعتمادات المالية لمثل هذه الدراسات، وهو ما نرجو من شركة أرامكو أن تهتم به وتجعل هناك اعتمادًا ماليًّا خاصًّا يُصرف لدراسات البترول ومشتقاته، وأجزم بأن الجامعة سوف توافق على ذلك، خصوصًا أنه يحقق أحد أهداف إنشائها.

٣- الملاحظ أن أبناءنا الذين لا تقبلهم الجامعة أكثر من المقبولين؛ وهذا راجع إلى شروط الجامعة والتي لا تخلو من القسوة، وقد يكون الجانب المادي سببًا لذلك، وهو ما حدا بها إلى تقديم برامج في الحاسب والإدارة بمقابل يدفعه الطالب (حتى الجامعة

لا تخلو من تجارة العلم) الذي نرجو ألا تفقده الأعداد الهائلة من أبنائنا غير المقبولين الذين يصبحون عالة على أهليهم ومجتمعهم، فلو أن شركة أرامكو قامت بإنشاء كليات ومراكز علمية متخصصة في أعمال البترول وصناعته، وأوجدت قاعدة صناعية بتوطين هذه الصناعة، واستثمرت بعضًا من أموالها في شباب هذا البلد بتدريبهم وتدريسهم المناهج العلمية المتعلقة بصناعة البترول؛ لأصبح لدينا جيل ماهر ومتقن لهذه الصناعة، وفي ذلك سد لاحتياج أرامكو ومقاوليها والشركات العاملة معها، كما كان ذلك سببًا للقضاء على البطالة، ولأوجدت جيلا يرث هذه الصناعة ويورثها لمن يأتي بعده.

ولأن سبعين سنة في عمر شركة أرامكو كافية للحكم بأهمية هذا الجانب وهو توطين صناعة البترول، فهذه ملاحظات «سكرتير غير رسمي» لوفد الجامعة، على أنني قد ألقيت عقالي وغترتي على طاولة رئيس شركة أرامكو، ولا أعتقد إلا أنه لن يخيب الرجاء.

صحيفة اليوم
١٤٢٤/٠٥/٢٣ هـ

بنزين فوق.. بنزين تحت

أرجو ألا تكون مثلي لم تفهم مسألة المسمى بنزين أوكتين ٩١ وأوكتين ٩٥، فقد قرأت شرح معالي وزير البترول تفسيرًا لقرار مجلس الوزراء، ولكن لعل التضخم الذي أزعجني كان من كثرة السيارات أمام منزلي، فواحدة لأم العيال وأخرى للبنات، ولكل واحد من الأولاد له سيارته، وحتى السائق له سيارة (للمقاضي)، وأنا أخيرًا حرصت على سيارة «العراوي»، ولكن عبدالعزيز - الله يصلحه - رفض واشترى لي سيارة صار شغلي كل يوم (تلميعها) و(سكبتها)، المهم نعود إلى موضوعنا، لم يعجبني وغيري كلام الوزير من عدة نواحٍ:

١- لم يتحدث عن مسألة البيئة وعوادم السيارات، خصوصًا أننا في بلد الرخاء وحرية التملك، فكل واحد يستطيع أن يشتري سيارة حتى لو أنها (قرنبع) بألفَي ريال ولها ما للسيارات (الجخة) من مزايا مرورية وأسفلتية، فيكفي أنها شوَّهت البلد وأصبح لدينا أكبر وأكثر درادع في الدنيا وأكبر أماكن تشليح، ويكفي أننا نملك حوالي ثمانية ملايين سيارة هذا غير التشليح.

٢- تنبهت الوزارة إلى مسألة عدم الحاجة إلى الأوكتين المرتفع رغم أننا كنا ندفع له بدون مقابل؛ لذا مَن المسؤول عن المبالغ التي دفعناها؟ كنت أتمنى لو أنها أخذت بعين الاعتبار عند وضع السعر الجديد الوضع بعد ثلاث سنوات، فحبذا لو أن الوزارة

تنبهت إلى ربحية شركة أرامكو ومحطات البنزين وأصحاب الخزانات وعربات النقل أو حتى إعطاء مهلة لصناع السيارات FOR – EXPORT، ومعلوم أن السيارات التي تخصصها مصانع أمريكا وأوروبا واليابان من أجل التصدير تختلف عن شروط والتزامات بلد المنشأ.

٣- انتظرت أسبوعين لأجل معرفة ردة فعل بعض المواطنين تجاه هذا القرار المؤجل التطبيق، مع أن مسألة التأجيل ليس لها ضرورة، وكان بالإمكان معالجة مشكلة أرامكو والمحطات ومسألة التخزين بدون ربطها مع تغيير التسعيرة، ثم إعلان التسعيرة في وقتها، يعني لسنا في وقت يسمح بإضافة هم على هم، ولسنا مكلفين بحل مشكلة أرامكو وغيرها من تجار البنزين، المهم وجدت أن معظم المواطنين استهجن واستغرب هذا القرار، بل إن البعض أكد أن الوزارة أعطت نفسها مهلة السنوات الثلاث لترى ردة الفعل، وما دام أن الجيب لم يتأثر حتى الآن فإن الوزارة لن تصل إلى رد المواطن لذا وجب التنبيه، فهمسة إلى وزارة البترول: الوقت ليس وقت تجارة بنزين وكم العائد وطلب المساواة بالدول الأخرى، دعونا في هموم ومشاركة وطننا الغالي، والذي ندعو العزيز الكريم أن يحفظ أمنه وسلامته وأن يرد كيد الأعداء في نحورهم، وبلاشي يا بكباشي كلامك ها المرة ما هو ماشي.

صحيفة اليوم
١٤٢٤/٠٦/٠١ هـ

المتفرجون على المحن

ـ بطالة بين أبناء الوطن اختلطت أرقامها بين العلو والانخفاض.
ـ عدم قدرة الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية على سد الرمق بأبسط الأمور.
ـ تضخم مالي لدى تجارنا حتى أصبحوا من أغنى رجالات العالم.
ـ أموال وطنية (عاقة) هربت من بلادي ليستفيد منها الأجنبي.
ـ زيادة في نسب الطلاق وعدم إقبال الشباب على الزواج بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.
ـ جامعات ومعاهد وكليات أصبحت الواسطة لديها هي الشغل الشاغل للآباء.
ـ صحف ومقابلات ونشرات ومؤتمرات وندوات كلها تتحدث يوميًّا عن هذه المشاكل حتى تعودنا عليها وأصبحت من باب (فوت).
ـ رجال أعمال وتجار ومستثمرون همهم: أنا... أنا... أنا... ثم أنا. هل فقدنا الغيرة على وطننا وأصبحنا عبيدًا للمادة وهوى النفس ونسينا أن أمامنا واجبًا وطنيًّا، بل واجبًا دينيًّا؟ فنحن أمة كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو - وللأسف الجسم بكامله يشتكي - تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر. أين النخوة؟ وأين الانتماء والإحساس والشعور بأننا أمة واحدة غنينا يعطف على فقيرنا، بل ويشاركه في رزقه وسكنه؟ هل من المعقول أن زكاة الاستثمارات الوطنية في الخارج؟ أقول زكاة الأموال

وهي الواجبة الدفع نبخل بها على أبنائنا ويستفيد منها أعداؤنا؟ أعتقد لو أن الزكاة فقط دُفعت لفقرائنا لسدت العوز والحاجة التي نعانيها ونقاسيها، ولو أن كل واحد منا جلس مع نفسه وسألها ماذا قدمت لوطني؟ هل أنا مواطن صالح التزم بدينه وبأخلاق أمته ثم بتعليمات دولته؟ هل حافظت على نظام المرور ونظافة مدينتي؟ هل ساهمت في تبرع ولو بشيء بسيط من أجل إنشاء مدرسة أو مستشفى؟ وإذا كان الله قد أعطاني الكثير، فهل ساهمت في تبرعي بإنشاء مدرسة أو مستشفى أو إعانة للجمعيات الخيرية؟ ألا يكفي أن الله أعطاني عمرًا ومالًا ولم يبق إلا الشكر وأن أُعطِى مثلما أُعطِيت، أعتقد أن أي واحد لو سأل نفسه هذه الأسئلة لاستطاع أن يضعها في الميزان المناسب.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٦/٠٨ هـ

بدعة التحقيق في قبول الطلاب

الخبر يقول: «التعليم العالي يشكل لجنة للتحقيق في قبول الطلاب، هناك تزوير في الجامعات والكليات، وستتم معاقبة المخالفين». الخبر كما يُقرأ عمَّم التزوير والمخالفة على جميع الجامعات والكليات بالمملكة، والملاقيف يقولون: (جت منك يا مسجد ما جت مني)، وآخر يقول: رب ضارة نافعة، وآخر يقول: يا رب كل سنة خبر جميل مثل هذا.

القصة أن مثل هذه الأخبار المعممة تلبس عمامة الحرص وأن يأخذ كل ذي حق حقه، وكان بالمجلس شخص متفرغ (فاضي شغل) علق قائلًا: انبسطوا يا مديري الجامعات، جاكم سبب وعذر لعدم القبول؛ لأن وزارتكم سوف تحقق معكم وتفرض عقوبات على المخالفين (يا ليل ما أطولك يا ليل)، يعني وقفوا الواسطات وزيدوا أعداد الامتحانات (الرامات). أسند ظهره ومد رجله ورفع يديه وقال: يا ليتهم سموه (ران) بدلًا من رام حتى ينطبق {بل ران على قلوبهم}، حتى الواسطة في قبول عيالنا يريدون توقيفها، بالله عليكم وين نودي كومة هالعيلان والبنات إلا لازم ندخلهم كليات وجامعات أهلية تجارية مادية، إحنا من وين نصرف عليهم؟ ما يكفي فاتورة الكهرباء

والتليفون ومصاريف العلاج والله يستر من فاتورة الماء؟ كل يوم نصبح على صورة وزير المياه ومثل الذي يمهد لفاتورته، وما دام هاذي حال الجامعات والكليات تزوير ومخالفات وتحقيقات وعقوبات، وهم النخبة ورجال المستقبل وأهل المشورة والرأي، وش حال بقية الدواي؟

هل القصة كلها مفبركة وستنتهي بمجرد انتهاء فترة القبول وبدء الدراسة،؟ الظاهر أن مسألة القبول ولو بالواسطة أو أبعد من الواسطة تحتاج إلى فتوى المضطر.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٦/١٠ هـ

عندما يعترف الوزير

ثلث المساكن بالمملكة لا توجد بها شبكات مياه، وأكثر من ٧٥٪ غير مشمولة بخدمات الصرف الصحي. والحل؟ وهناك خطة وطنية شاملة للمياه تغطي أنحاء المملكة وستكون هذه الخطة مربوطة ببرنامج زمني.

انتهى تصريح الدكتور غازي القصيبي، ولعلي أطرح تجربة شخصية حيث عملت في هذا القطاع سابقًا، فقد شبع المواطن من الخطط، وهذا ديدن من سبقك من الوزراء، فضاع المواطن بين البرامج والخطط، فنصحو على برنامج وننام على خطة حتى تنتهي فترة هذا الوزير، ونحن نحلم ونعد النفس بليلى.

نعرف جميعًا رغبتك وطموحك نحو إنهاء هذه المشكلة، وأجزم بأن مستشاريك كل يوم يقدمون لك مشورة وكل واحد يعتقد أنها الأفضل، ولكن الذي نرجوه ألا تحل علينا لعنة الكهرباء مرة ثانية، فدق أصبحت فاتورة الكهرباء أبغض ورقة يستلمها صاحب المنزل، وما ذكرته أو اعترفت به ليس جديدًا أو مجهولًا، فهو معروف، وجميع منسوبي وزارتك لديهم علم به، ويكفيك أن الخطة أو البرنامج الوطني الذي أعدته وزارة البلديات «سابقًا» سوف يكلف حوالي سبعين بليون ريال، يعني سبعين بليون (أستغفر الله لن أذكرها) على مَن فكَّر في هذا البرنامج؛ لذا - وأرجو المعذرة - احذر ما يقدَّم إليك من دراسات واقتراحات ما دام أنها من جيوب الناس، واعلم أن الكثير من

«الخبراء» سوف يهوِّن ويسهِّل هذا الأمر بينما هو ينطوي على مشاكل إنسانية واجتماعية، وحتى سياسية نحن في غنى عنها، وكما قيل: ما لا يدرك كله لا يترك جله، فلا تكن ممن تبنَّى هذه البرامج فذكَّر بها ولم يشكر عليها.

وخذها تجربة إنسان عاصر هذه المشكلة، فعليك الآن وبدون تأخير طرح مشاريع استثمارية لإنشاء محطات تحلية على البحر الأحمر والخليج العربي، وافتح الباب على مصراعيه لجميع الشركات الأجنبية، وأحذرك من الوطنية المشتركة أو وكلاء الشركات الأجنبية، بل الاتصال مباشرة وبدون وسطاء مع أكبر عدد من الشركات الأجنبية، ولأن اليوم مسموح لك بإنشاء هذه المحطات، أما غدا فلن تستطيع ذلك، وسوف تقف منظمات دولية دون ذلك، وهذا التنافس بين الشركات سوف يقلل التكاليف على المواطن، أما المياه الجوفية فلأنها ثروة لا تعوَّض فنرجو أن تحافظ عليها وأن تبقيها للأجيال القادمة.

كذلك لأنك معروف ومذكور بوطنيتك وحرصك على مصلحة بلدك أوقف هدر المياه في جميع المصانع والتبريد واستخراج النفط، وألزم هؤلاء وغيرهم باستخدام مياه الصرف الصحي المنقاة.

وأخيرًا لا يغرنك من يقول إن خمسة آلاف أو عشرة آلاف ريال لا تؤثر في المواطن، فلديك ما لا يقل عن نصف المجتمع دخولهم محدودة، أقصد دخولهم دون ثلاثة آلاف ريال، ولا شك أن تقدير الدولة – حفظها الله وأعزها – لكل مواطن سوف يهيئ الإمكانية نحو اعتماد مبالغ من ميزانية الدولة، وهذه – بإذن الله – سوف تكفي إذا برمجت ونفذت في أوقاتها، المهم أن تبعد فكرة تحمل المواطن تكاليف إضافية.

ولموضوع التسعيرة بحث آخر لعلنا ننشره مستقبلًا.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٦/١٧ هـ

أكبر كبسة وأكبر ساندويش

أكبر كبسة وكذلك أكبر ساندويش تم صنعهما في المملكة، ولربما يسجلان في موسوعة جينيس العالمية، لقد ضعنا بين الكبسة والساندويش، أو قل بين الشاطر والمشطور وبينهما طازج، وفي النهاية أكل ثم أكل وتنتهي الحكاية.

هل نحن شعب همه وهمته الأكل والتفنن في تكبير الكروش ولحس المواعين؟ أم أن آخر موضات الفنون السياحية والتسويقية ولفت الانتباه والترويح والنشر الميسر تأتي عن طريق البطون؟ أم أن القصة كما قالت سيدتي: أقرب طريق إلى قلب الرجل معدته؟ أم أن الكرم العربي المشهور هو الذي قادنا إلى أن ننفق نصف ميزانية بيوتنا في صناديق القمامة؛ فخسرنا المال ولوَّثنا بيئتنا وحرمنا المحتاج من أبناء هذه الأمة، بل الأخطر هو أننا أصبحنا في حكم المسرفين، أعاذنا الله أن يخرجنا من محبته.

وما دمنا في مجال الترويح عن النفس وجلب السياح والزبائن، فإنه من شروط الضيافة أن نأكل من هذا القدر، وأن تعمل لنا ساندويشات لمدة ثلاثة أيام بلياليها، عند ذلك فعلًا يحق للمبدعين في هذه الكبسات الشكر والثناء على حسن الضيافة، وطبعًا هذا سوف يكون مكلفًا جدًّا على مقيمي الاحتفال؛ لذا لا مانع لدينا من قبول هذا القدر ووضعه على مدخل المدينة حتى يصبح رمزًا لهذا الكرم الحاتمي، كذلك الحال أن يعمل مجسم للسندويش ويوضع في مدخل المدينة دليلًا على الكرم «العروأوروبي»،

لأن الفارق كبير بين كبسة العرب وساندويش الغرب، والعرض الآخر أن تقام أنشطة إنسانية أثناء تقديم الكبسة وأكل السندويش يكون هدفها التذكير بأن هناك إخوانا لنا لهم حق أكل الكبسة والسندويش، ولن تصلهم إلا بتقديم ما تجود به النفس.

أحيانًا لا يلام من يقيم مثل هذه الاحتفالات؛ لأن الوضع (زي بعضه)، وإن استمعت إلى الأخبار فلن تجد إلا قاتلًا أو مقتولًا أو قصفًا أو اعتداء وإهانة للمسلمين وللعرب.

والأخطر من ذلك هو التأثير في أبنائنا وأسلوب حياتهم وتلقيهم للعلوم، فقد اختلفت واختلطت لديهم كثير من المفاهيم، فهم فعلًا ضاعوا بين كبسة العرب وهامبورجر الغرب.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٦/٢٤ هـ

مبروك جالك قبول

الناس يستبشرون بالمولود الجديد أو الزواج فيقال: (مبروك جالك ولد، ومبروك العروسة)، أما أن يبارك الآباء والأمهات والشباب والشابات بعضهم لبعض بمناسبة القبول في الجامعات أو الكليات فأمر حقيقة يحتاج إلى وقفات وتفكير للحاضر والمستقبل، أما الماضي فالتفكير فيه نقص في العقل، ولكن من الماضي نأخذ العظة والتفكير للمستقبل، ولأننا لم نستفد من الماضي؛ فحالنا هذه لها سنون عديدة، ولا ندري هل هو غياب التخطيط السليم أم غياب توقعات سياسة التعليم والزيادة السكانية الهائلة، ويؤسفنا أننا - وفي ظل هذه الأزمة وتفاقمها - لم نر على الشاشة الملونة أو الراديو أو حتى الصحف أحد المسؤولين يطمئننا بأن الأزمة انتهت ولن تتكرر السنة القادمة، ألا تلاحظون أن إجازاتنا السنوية أصابها (النكد) والهم والغم بسبب عدم قبول أولادنا، بل وللأسف دفق ماء الوجه في الواسطات، ومثلما يقال: (من ليس له واسطة مثل النخلة الماصطة)، ليسأل القارئ الكريم الذي صادف هذه المشكلة كم وكم طلب من الشفاعات من أجل مستقبل فلذة كبده؟ ولماذا نستمر في هذه المعاناة، خصوصًا أن الكثير من أبناء هذا الشعب الكريم غير قادر على تدريس أولاده في الجامعات الأهلية أو تدريسهم في الخارج؟ ولماذا هذا الكم الهائل من (فروخ الثانوية المعطلة) ومعظمهم من الآداب والتاريخ والجغرافيا؟ لن أطيل عليكم فالمساحة المحددة (المفروضة عليّ)

قليلة، لذا أقترح الآتي:

أولًا: باعتبار أننا بلد بترولي يعني أن ٩٠٪ من دخلنا من البترول، فالواجب توجيه سياسة التعليم بنفس النسبة إلى العلوم البترولية، أقصد توطين صناعة البترول، وبشكل أوضح ليس من المعقول أن نصدر برميل البترول بقيمة ٢٨ دولارًا ونستورده بقيمة ٢٨٠ دولارًا وأكثر، ويكفي تجربة سبعين سنة مع شركة أرامكو السعودية. ونريد توجيه أولادنا من المتوسطة إلى التخصص في صناعة البترول، وليكن دبلومًا أو أعلى من الدبلوم، المهم هو توطين هذه الصناعة وجعلها إرثًا يتداوله الأحفاد.

ثانيًا: أقترح انتخاب اثنين من كل جامعة وكلية ومعهد تدريب ويقومون بتكوين مكتب تنسيق القبول للجامعات والكليات والمعاهد مقابل مبلغ ١٠٠٠ ريال يدفعه ولي أمر الطالب، ويكفيه عناء البحث وتقديم ملفات ابنه لدى الجامعات والكليات، والمكتب عن طريق الحاسب الآلي ومعرفته يتولى هذه المهمة مقابل مكافأة لهذا المكتب.

ثالثًا: إيقاف بدعة ما يسمى (رام ١) أو (رام ٢)، هذه البدعة التي أصبحت شؤمًا على أبنائنا وقتلًا للإبداع والكفاءة، فلا بارك الله ولا جزى خيرًا من أحدثها، فهي ليست مقياسًا لقدرة الطالب ولا مستواه الثقافي، بل هي سبب لحرمانه من التعليم، وما أصعب أن نفقد شابًا بسبب هذا (الرام) البغيض.

ختامًا أرجو أن نلتقي السنة القادمة بإذن الله وكلنا أمل أن نقول مبروك جاء القبول لكل أولادنا وبناتنا (وبلاش مرمطة يا تعليم).

صحيفة اليوم
١٤٢٤/٠٦/٢٩ هـ

أم الفواتير ٢-١

كلمة «أم» عزيزة على النفس، وأول ما تبدو للذهن العاطفة، المحبة، الرأفة، الحنية، التسامح، وفي أحيان أخرى يلعب بهذا اللفظ الكريم ويحمل دلالة الخبث، الشر، الحرب، الفقر، الهم، واليوم حديثنا عن هذه الأم وضعها حيثما شئت، فكل يغنِّي على ليلاه، أما أنا فحديثي عن هذه الأم التي تكهرب من لمسها، فلها تأثير في جيبه وميزانيته، بل إنها سبب لنكده طوال الشهر، وازداد الألم عندما وجدت امرأة أمام المسجد وهي تطلب الإحسان بتسديد فاتورة الكهرباء، وآخر كبير السن يقدم فاتورة الكهرباء إلى الجمعية الخيرية بطلب المساعدة، وعندما سألته: يا عم خفف من الاستهلاك. رد عليّ بنبرة كلها حزن وأسى: يا وليدي وين أودي كومة هالعيلان، البنات لهن مكيف، والأولاد لهم مكيف، وأنا والعجوز لنا مكيف، ولأن العجوز ما عاد فيها حيل وجاها جلطة نومت شقها الأيسر اضطررت إلى أن أحضر لها خادمة، وطبعًا تبي مكيف، وكل هالمكيفات درادع توحي قرقعتها، وأنت في آخر الديرة وأنا ما عندي هم إلا ملاحق المكيفات واللمبات، المهم أنت تبي تساعدني ولا اقلب وجهك.

ما ألومك يا عم يا حلالاة على فيود الكهرب لو يسمعون ما قلته، يا ليتهم يزورون القرى والهجر ويدخلون منازل الفقراء، صحيح أننا عندنا فقراء الكهرباء.

تقول وكالة «إكسبكتيشن» إن معدل استهلاك الكهرباء عندما يزيد على ٥٪ من

الدخل الشهري المتوسط فإن هناك خللًا في تركيبة الشركة المسؤولة، وعلها تدرس وتمحص وتراجع حساباتها، فلو فرضنا أن متوسط دخل الفرد بوطننا الغالي ٣٠٠٠ ريال شهريا، فإن الفاتورة يجب ألا تزيد على ١٥٠ ريالًا شهريًّا، (أبصم بالعشرة) أن المعدل أكثر من ٢٠٪ من الدخل يذهب للكهرباء، لا أحد ينكر الجهود المبذولة، ولكن مهما كانت الجهود فإنها إذا أجهدت الجيب فاحكم عليها بالفشل، وهذا ما حدث، فإن الدخول الشهرية ثابتة لسنوات، ولكن فاتورة الكهرباء تزداد بمعدل زيادة أفراد الأسرة.

أم الفواتير ٢-٢

وحتى يستفاد مما نقوله فلا بد من طرح بعض الأفكار.

أولًا: ليس بالضرورة أن يكون لدينا شركة كهرباء واحدة، وليس بالضرورة أن تكون تحت مسؤولية وزارة معينة، وليس بالضرورة أن تتحكم في الأسعار كيفما شاءت، بل لنترك المجال للشركات الوطنية والأجنبية لتدخل في المنافسة، سواء في استهلاك الكهرباء المنزلية أو الزراعية أو الصناعية، ولا يجب أن نحكم على الآخرين بالفشل ما دمنا لم نجرب.

ثانيًا: لأننا نرغب في الدخول في منظمة التجارة العالمية، ومعلوم أن الشركات الأجنبية لن تقدم على العمل في بلادنا ما دامت هذه أسعار الكهرباء، ولا نريد أن نحرم الاستفادة من التقنية العالمية والمنافسة بسبب هذه الفاتورة؛ لذا يا حبذا البحث عن البدائل المناسبة.

ثالثًا: بلادنا - بحمد الله ثم بالرعاية والتوجيه من حكومة المملكة - فتحت المجال لأي موضوع فيه مصلحة المواطن أولًا، وبلادنا - بحمد الله - تنعم بمقومات صناعة الكهرباء، سواء الطاقة الشمسية أو البترول والغاز أو البحار والتحلية، وهذه نعم من الله يجب أن نطرحها للاستثمار.

رابعًا: ألاحظ - وأرجو أن أكون مخطئًا - أن شركة الكهرباء اعتبرت نفسها فندقًا

درجة خامسة، سواء بالمباني والتجهيزات أو الرواتب والسيارات، وكل هذه المصاريف على ظهورنا ضمن ما ندفعه لكم؛ لذا مطلوب دراسة الهندسة القيمية وعصر التكاليف وشد الأحزمة «الكهربائية».

خامسًا: ما أجمل أن تنسق وزارة الكهرباء مع البلديات في منع إعطاء تراخيص البناء إلا بشرط وجود العوازل الحرارية، وكذلك الحال عدم استيراد أو تصنيع المكيفات ذات الضغط العالي، وأخيرًا أود تذكير شركتنا العزيزة بأن لنا تجربة في الشركات الوطنية، وهي على ضعفها وضعف إمكاناتها لم تصل فاتورة الاستهلاك نسبة ٥٪، فهل نعقد اتفاقًا «مدفوعًا مقدمًا» على أن تأخذ شركة الكهرباء ١٠٪ وليس ٥٪ من دخولنا الشهرية مقابل الوفاء بهذه الفاتورة.

والله الموفق

عولمة بدون.. عولمة

بلادنا الغالية بثقلها ووزنها الدولي ومكانتها الاقتصادية سوف تدخل - بإذن الله - منظمة التجارة العالمية، وهذه المنظمة محيط لا نهاية له، ولا يستطيع أن يبحر فيه إلا من أعطاه الله القدرة، وسوف يواجه أعاصير ورياحًا لا تبقي ولا تذر، وكما يقال سوف يكون البقاء للأصلح، ولأن مسألة الاشتراك من عدمه أمر يخضع لتقدير الدولة - أعزها الله - وهي لن تُقدِم على شيء إلا وفيه المصلحة لشعبها والأخيرة هي بيت القصيد، فهل تجارنا وشعبنا على استعداد، وأقصد بالاستعداد العلم ومعرفة ما هي هذه «العولمة»؟ كيف نشأت؟ ولماذا نشأت؟ وما دورها عندما تنضم الدول إلى ملفها؟

كنت أتمنى على وزير التجارة ورؤساء الغرف وكبار مديري الشركات وأساتذة الاقتصاد وبيوت الخبرة، حتى لو استعنّا بالأجانب ليشرحوا لنا ما يجب علينا أن نفعله أمام هذا «المخلوق الجديد»، فحسب ما أراه أن الصحف والتلفاز لم تعطيا هذا الموضوع أهميته واعتُبر ضمن الأخبار العادية، وهذه مشكلة أخرى، فالأخبار أحيانًا عندنا (زي بعضها)، وهنا يأتي دور المسؤول ليشرح للمواطن، وهو صاحب العلاقة والمستفيد، وكذلك المتضرر من هذه العولمة.

هذا النظام الذي سوف يغير كل الأنظمة يشترك فيه التاجر والصانع والمزارع، وحتى الأنظمة التجارية والمالية والرقابية والعادات والتقاليد، كلها سوف تتأثر ولا

نريد التغيير إلا إلى الأصلح وضمن معطياتنا وقدراتنا وثقافتنا الاقتصادية، كما لا نريد أن نفاجأ بهذا النظام وليس معنا السلاح المعرفي والقدرة العلمية والعملية للمواجهة.

والكل يعلم أن بلادنا الغالية عوَّدتنا على حرية التجارة وتنوعها وتعددها وفق معايير وأنظمة تصب في صالح المواطن والتاجر، ولم تؤخذ عليه أي رسوم أو ضرائب أو توضع أمامه أي معوقات، أو حتى لم يوجد لدينا أي نظام يحد من هذه الحرية التجارية كما هو معمول به في معظم دول العالم.

لكن أن نفاجأ بهذا الغول الخطير، فلا شك أنه سوف يكون له أثره، لذا يا حبذا لو أن أهل الاختصاص في التجارة والصناعة والزراعة والغرفة التجارية أعطوا بعضًا من وقتهم لشرح مسألة دخولنا منظمة التجارة العالمية ومعرفة ما لنا وما علينا أن نقوم به.

والله الموفق ،،،

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٧/١٥ هـ

وانتهت الأجازة

مضت الإجازة سريعة والكل يتمنى لو استمرت أو طالت مدتها، ومع الإجازة تغير أسلوب الحياة اليومي، والغريب أن هذا يحدث في بلاد الخليج فقط؛ فالنهار نوم والليل سهر، لذا فإن هذا التغير في الحياة اليومية يؤثر عكسًا في كامل أفراد الأسرة ومعه ما لا يقل عن الأسبوع الأول من الدراسة أيضًا الذي يُعدّ في حكم الضائع.

كنت أتمنى لو أن هناك جهات ترصد أحداث الإجازة بحيث تعرف كم عدد الذين سافروا خارج البلاد للسياحة، ومقدار الخسارة لو أن هؤلاء هُيئت لهم الفرصة للسياحة الداخلية، كذلك نسب الزيادة في السياحة الداخلية ومقدار المكاسب الوطنية ومدى تأثير النشاطات السياحية والمناسبات التي أقامتها بعض المدن بالمملكة بحيث جلبت واستحوذت على أكبر عدد من السياح.

أيضًا جهة الرصد مطلوب منها إيضاح ما يجب عمله خلال السنوات القادمة، سواء في النشاط السياحي أو الفندقي، أو التركيز على نشاطات معينة لها تأثيرها في جلب السياحة، ثم عمل مقابلات مع السياح من داخل وخارج بلادنا ومعرفة اقتراحاتهم والأمور التي يرون تعديلها، ثم الشباب والاستفادة من الإجازة، هل الاستفادة من المراكز الصيفية والرحلات الجماعية أعطت توقعات الشباب؟ أم أن الإجازة ذهبت نومًا في النهار وسهرًا في الليل على أمور لا نفع منها؟ هل كان هناك تركيز إعلامي

وثقافي على الاستفادة من الإجازة؟ وما متطلبات الشباب حتى تكون الإجازة ذات فائدة وجدوى.

ربما أن البعض كان يرغب في أن تستمر الجامعات والكليات في العمل وأخذ دروس إضافية تفيد في زيادة نسبة التخرج واستغلال الوقت، ولربما أن النشاطات السياحية التي قامت بها بعض المدن وأثبتت نجاحها تأخذ صفة الاستمرارية بحيث تهيئ المباني والاستعدادات بشكل أكثر تنظيمًا واستثمارًا، فلعل مثل ذلك يستفاد منه طوال السنة، خصوصًا أن الإجازات في بلادنا تسمح لمثل هذه النشاطات بأخذ صفة الاستمرار. ثم شيء آخر ومهم: هل جلسنا مع أولادنا وعرفنا ظروفهم وتفكيرهم وأصبحنا أكثر قربًا من مشاكلهم وعالجنا بل وشاركناهم في طموحاتهم وآرائهم؟

أمور كثيرة تحتاج إلى رصد... فأين الراصد؟

صحيفة اليوم
١٤٢٤/٠٧/٢٩ هـ

حديث المجالس
اليوم الوطني ومآثره

كل الأمم لديها ما تفخر به من مآثر وتاريخ ورجال، ونحن كأمة إسلامية لدينا الكثير والكثير من هذا التاريخ العظيم، وكل حدث له زمانه ورجاله، وهؤلاء بمقدار ما قدموا لدينهم ووطنهم وشعبهم حق لنا أن نفاخر بهم، بل ونستفيد من نتائج أعمالهم، وأتصور أن مائة سنة من فتح الرياض ثم من توحيد المملكة العربية السعودية على يدي الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل - أسكنه الله فسيح جناته - ورجاله المخلصين وتمسكهم جميعًا بالعقيدة والهدف الواحد، تفضَّل الله علينا بتكوين هذه الأمة، وإن عشرات السنين كافية للحكم بسلامة المنهج وإخلاص النية لخدمة الدين ثم الوطن.

ولا يهمنا ما قد يحدث بين فترة وأخرى، فهذه من طبيعة الحياة ولا يخلو بلد في الدنيا من المنغصات، ولكن يبقى الاستقرار والأمن وتطبيق الشرع مقياسًا لصحة العمل، وهذا - بحمد الله - ما سارت عليه دولتنا منذ تأسيسها حتى الآن، وبإذن الله سوف تستمر ما دامت هذه اللحمة بين الدولة والمواطن، ويبقى أن لكل جهة مسؤولية مهمة تضطلع بها، ألا وهي تعزيز هذه الثقة واستمراريتها، فالدولة بكامل أجهزتها تقوم بدور الراعي الأمين على هذا الشعب الوفي، ترعاه في علمه وصحته وأمنه وسلامته وتبعده عن كل ما له تأثير في دخله ومصاريفه، كما أنها مسؤولة عن تسهيل أموره ومعاملاته والابتعاد عن التعقيد الروتيني الممل، والمواطن عليه مسؤولية عامة ألا وهي الحفاظ

على مقومات الأمن والتكاتف مع حكومته ليزداد التقارب والولاء والبعد عن المشاكل التي لا تنفعه ولا تنفع مجتمعه، كما أن الموروث التاريخي والتآزر بين المواطن وحكومته يجب أن نحافظ عليه، ويتجلى ذلك في أمور كثيرة، سواء في تقديم المساعدات الخيرية أو النصح الهادىء لكل ما له تأثير في سلامة الوطن، وأعتقد أن النهج الذي تسير عليه حكومتنا – حفظها الله – بدءًا من خادم الحرمين الشريفين حتى أصغر موظف هي سياسة الباب المفتوح التي قد تكون معدومة في كثير من بلاد الدنيا، ونحن – بحمد الله – ننعم بها، هي سياسة سارت عليها هذه الدولة منذ تأسيسها قبل مئات السنين، ولم تأت من فراغ؛ بل لأننا أمة واحدة يجمعها هدف واحد وطريق واحد، فحق علينا أن نحافظ عليه.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٨/٠٢ هـ

ملتقى عبدالله البابطين الثقافي يقيم أمسية شعرية بمناسبة اليوم الوطني

أوضح عبدالله بن محمد أبابطين أن ملتقى البابطين الثقافي سيقيم أمسية شعرية يوم الأربعاء القادم بعد صلاة العشاء وذلك في مقر الملتقى بروضة سدير، يقوم كل من الشاعر أحمد الناصر الشايع والشاعر الحميدي الحربي بإلقاء قصائد بمناسبة اليوم الوطني، كما أن هناك العديد من الشعراء والأدباء والمهتمين بالشعر الشعبي سوف يحضرون هذه الأمسية.

وأشار محمد البابطين إلى أن هذه المناسبة الوطنية الغالية لها أثرها في نفوس المواطنين باعتبارها تحمل تاريخًا لهذا البلد الأمين، ولأن الملك عبدالعزيز ورجاله – رحمهم الله جميعًا – ساروا على نهج الشريعة والمواطنة، واستمر ذلك إلى يومنا هذا، وإن شاء الله سوف يستمر ما دام أن هذه الأمة متماسكة ومحافظة على دينها وأصالتها والتقاء الهدف الواحد. وأشار البابطين إلى أن هذا الملتقى له مشاركات عديدة في العلوم والأدب والشعر والمناسبات الحكومية، كما أنه بجانب قيامه بهذه النشاطات فقد أتيحت الفرصة لإقامة أي نشاط حكومي ضمن معطيات هذا الملتقى.

حديث المجالس

الهرم المقلوب

الهيئات التعليمية عندنا تبذل الجهد من أجل ارتقاء وتقدم العملية التعليمية، وتسير وفق خطط ومنهج اتخذته وفق معطيات رأت أنها المناسبة، ولكن قياس هذه المناسبة يعتمد على أمور كثيرة وأتصور من أهمها احتياج السوق المحلي، هذا من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية تخدم كلا الطرفين.

والذي يظهر لي - وأرجو أن أكون غير مصيب - أن الحاصل هو ازدياد نسبة العاطلين عن العمل، والسبب الرئيس يعود إلى نوعية التخصص والدراسة التي أمضى هذا الطالب أو الطالبة عمره فيها «بدون فائدة»، ولا أعتقد أن الكليات أو الجامعات الأهلية «التجارية» سوف تحل هذه المشكلة الوطنية المهمة والحساسة والتي لها عواقبها الوخيمة ما لم تتخذ إجراءات سريعة وعاجلة لوقف هذا الهرم المقلوب، ففي آخر مقابلة مع مديري التعليم بالمملكة سمعنا أن لدينا خمسة ملايين طالب وطالبة، ولو قسمنا هذا العدد على الابتدائية والمتوسطة والثانوية وأخذنا ٥٪ لطلبة الثانوية لأصبح لدينا معدل ٢٥٠ ألف طالب يريدون مقاعد لهم في الجامعات ويريدون الدراسات التي تتلاءم واحتياج السوق، فهل عملنا استعدادنا لاستقبال هذه الأعداد المتزايدة؟ وأمام هذه المشكلة أطرح بعضًا من الأفكار حسب الجهد والمعرفة:

أولًا: ما دام أن دخلنا من البترول يتجاوز ٨٠٪، فلا بد أن تكون الموارد البشرية

الوطنية العاملة في هذا القطاع تستحوذ على أكبر نسبة من الخريجين، ويعني ذلك أن تقوم شركة أرامكو السعودية بتبنِّي العملية التعليمية بما لا يقل عن ٥٠٪ من مستخرجات التعليم، وذلك بفتح مراكز تدريب ومعاهد تقنية وكليات علمية تناسب احتياجها سواء في الإدارة أو التسويق.

ثانيًا: تلزم شركة سابك بفتح ودعم مراكز التعليم المهني واستحواذ أكبر عدد من خريجي المتوسطة وفق خطة تساير احتياجها، وما يترتب على ذلك من احتياج السوق المحلي، وكذلك شركة الكهرباء والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتحلية، وجميع المؤسسات ذات الطابع التدريبي.

ثالثًا: دعم هيئة الموارد البشرية وتحديث معطياتها أولًا بأول، وأن تغير منهجية العمل التأهيلي لديها، فهي ليست خزانة مالية توزع أموالها على مراكز التدريب، بل يجب أن تكون هي من يقوم بهذا العمل، وهذه هي المرتكزات العلمية المستقبلية الصحيحة.

رابعًا: كم كنت أتمنى لو أن وزارة التربية والتعليم أقفلت أبواب الثانوية للأقسام الأدبية ولو لخمس سنوات قادمة، وحوَّلت هذا القسم إلى مراكز مهنية وتقنية ونسقت مع الغرف التجارية ووزارة التجارة والصناعة، وحددت احتياج ونوع التدريب المطلوب للسوق المحلي، وإن قيل إن هناك التزامات إضافية لهذا العمل فيبقى أن نحصل ولو على نسبة ليست بالضرورة ٥٪ من إعداد المنتسبين للثانوية، فإن ١٪ تعطينا ٥٠ ألف مهني وفني.

المنتدى الاقتصادي في عيون المراقب

من خلال استطلاع المؤتمرات والمنتديات والندوات السابقة يستطيع المراقب أن يضع بعضًا من التصورات التي تحتمل الصحة والخطأ ولكنها (عيون الملاقيف) الذين لا يسلم منهم أحد.

وأمام منتدى الرياض الاقتصادي والذي ليس هو الأول ولا الأخير أورد هذه الملاحظات:

أولًا: هل قمنا بوضع لجان تنفيذية للمؤتمرات السابقة حتى أوصلتنا إلى عقد هذا المؤتمر أقصد: ما مصير المؤتمرات السابقة؟ والإجابة عن هذا السؤال تحدد أهمية هذا المنتدى.

ثانيًا: هل هذا المنتدى سوف يأخذ طابع المنتديات السابقة أم أنه سوف ينشئ لجنة تنفيذية دائمة لأخذ التوصيات بعين الجد والتطبيق حتى نقول فعلًا إننا استفدنا من هذا المنتدى.

ثالثًا: لا أعلم لماذا أغفل هذا المنتدى قضية انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية أم أن هذه الأخيرة أتت متأخرة ولم يمكن إضافتها إلى جدول الأعمال.

رابعًا: إن محاور هذا المنتدى شملت جميع مشاكلنا من خدمات ونظم وموارد بشرية، فهل يتحمل هذا المنتدى هذا الزخم الهائل من المتطلبات للبلاد؟ أم أنه لو اقتصر على الثالث وهو الأهم – الموارد البشرية – لأمكن حصر المشكلة ومناقشتها بشكل أوسع لأنها المشكلة الأساسية في بلادنا، وما أصدق المثل الشعبي الذي يقول (من بغاه كله خلاه كله).

خامسًا: أرجو ألا يغضب عليّ رؤساء الغرف التجارية، فعناوين تصريحاتهم في الصحف تبعدهم عن أن يكون قد تم اختيارهم من تجار كل منطقة؟

سادسًا: إن الصور المنشورة هي نفسها التي تتكرر في المؤتمرات السابقة، وهى نفسها – للأسف الشديد – التي أعطت تصريحات ووعودًا ذهبت أدراج الرياح، أقصد نريد وجوها جديدة تمثل صغار التجار، أما الكبار فنريدهم أن يرتاحوا قليلًا.

سابعًا: المشكلة نشأت من داخلنا نحن وتضاعفت عندما استحوذ كبار رجال الأعمال على معطيات هذا البلد من قروض وتسهيلات كان المقصود منها المشاركة الجماعية، ولكنها أصبحت فردية وأثرت في إجمالي المواطنين.

ثامنًا: كنت أتمنى لو تم وضع مقارنة بين الدخل القومي من البترول والذي يشكل ٩٠٪ من الدخل الوطني والعمالة الوطنية العاملة في هذا القطاع، والتي لا تزيد نسبتها على ١،٥٪، أقصد من ذلك لو أن المؤتمر فيما يتعلق بالموارد البشرية نظر إلى أهمية توطين صناعة البترول وتوطين صناعة الرجال القائمين على صناعة البترول، سواء داخل المملكة أو خارجها لا شك أن في ذلك حلًا لكثير من المشاكل.

تاسعًا: إذا كان التحضير لهذا المنتدى استغرق ٢٤ شهرًا، إذًا فكم نحتاج من وقت لعمل التوصيات؟ ثم كم من الوقت نحتاج إلى تنفيذ هذه التوصيات وبلدنا الكريم في أمس الحاجة إلى العمل الجاد المثمر؟

عاشرًا: كنت أتمنى لو أن هذا المنتدى وضع أحد المحاور المهمة وهو التستر الذي أصبح مستشريًا في بلادنا وأكثر أهمية من بعض المحاور المطروحة، فالمال هو المحرك الأول لنمو الوطن ولا فائدة منه ما دام أنه يخرج من بلادنا بدون أدنى فائدة.

وأخيرًا، لأن الرعاية الكريمة لهذا المنتدى من الأمير عبدالله بن عبدالعزيز؛ لذلك وجب علينا أن يكون هذا المنتدى خيرًا من سابقه، وأن ترعاه أيد أمينة صادقة مخلصة تريد أن تخدم البلد والمواطن، وألا توضع توصيات هذا المؤتمر على الرفوف المنسية.

والله الموفق ،،،

المجالس البلدية وتفعيلها

جاء قرار مجلس الوزراء الموقر بالمشاركة الوطنية الانتخابية في المجالس البلدية ليضيف إلى إنجازات هذا الوطن أهمية، خاصة وأن المواطن هو الركيزة المستهدفة في جميع منجزات هذا البلد.

ولا نريد أن نستبق الأحداث، فبلادنا - بحمد الله - تسعى جاهدة لتفعيل دور المواطن ومشاركته في اتخاذ القرار، ويبقى أن نعيَ أهمية هذا القرار وأهمية تطبيقه وأهمية تجريده من كل المصالح الفردية، فالمشرِّع قصد من هذه المشاركة الانتخابية إعطاء الحق لكل مواطن - سواء أكان عضوًا في المجلس البلدي أو من خارجه - بأن يبدي رأيه ويطرح أفكاره، وأن يعطي الثقة فيمن يمثله، وهذه الثقة تستلزم في المنتخب أن يكون كفئًا لهذه الثقة، أقصد أن تكون المصلحة العامة فوق كل اعتبار؛ لأننا تعودنا - خصوصًا في البلديات - غض الطرف عن بعض التجاوزات، ويحدونا في ذلك قول أحدهم انتبه (البلدية معك من المولد إلى القبر)، وربما احتاج لهم في منحة أو رخصة، ولأننا تعودنا أيضًا أسلوب الواسطة وحبة الخشم، لذا أعطي رئيس البلدية هالة ومكانة نبعت من المصلحة الخاصة فأثرت في الطرفين، وكما قال أحدهم: لو أن المنح استقلت عن البلديات أو أجلت لخمس سنوات، لم يبقَ أحد في البلدية إلا المحتاج فعلًا للوظيفة.

أقول ما أشير إليه، لأننا في ظل توجه كريم نحو الإصلاح، ولن نصلح عيوبنا إلا

بأن نوضح أخطاءنا، ولأن عضو المجلس البلدي يجب ألا يتقدم للترشيح إلا إذا كان مستعدًا للمساءلة من أهله وجيرانه وبلدته عن ماذا قدَّم أثناء عضويته، نريد في المنتخب التجرد التام من بعض المهازل التي تحدث في عمليات الترشيح، ولأن حاضرنا يحتاج إلى من يضع النقاط على الحروف، ليس في البلديات فقط بل في كل أمور الخدمات العامة والخاصة، فنحن بحاجة إلى عضو منتخب يقول للتاجر: جاء دورك في أن ترد بعض ما قدمت لك الدولة من خدمات، جاء دورك للمشاركة في التدريب والتعيين، جاء دورك لأن توقف مقياس البطالة وأن تضحي ببعض ما نلته من خيرات لأجل وطننا الغالي، نحن بحاجة إلى العضو المنتخب الذي يكشف المتسترين على الأعمال وألا تأخذه لومة لائم في سبيل القضاء على التستر وحماية حق المواطن، نحن بحاجة إلى العضو المنتخب الذي يقف أمام أي فساد أو إفساد مهما كان نوعه، نعم بحاجة إلى عضو منتخب مستقل عن أي مؤثرات مهما كانت، فهذه فرصة لإثبات نجاح التجربة الانتخابية، وما زلنا – بحمد الله – بخير ما دام أن هذه البلاد محكومة بشرع الله ثم بولاة أمر همهم هذا الهدف.

أخيرًا، أتمنى وغيري استقلالية هذا المجلس البلدي، سواء في المكان أو النظام أو الميزانية واعتباره شخصية اعتبارية مستقلة ترتبط بأعلى سلطة.

حديث المجالس

فقراء العولمة

ما أجمل حديث معالي وزير التجارة والصناعة عندما قال في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في مدينة كانكوت: إن انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية ضمان لمستقبل صادراتنا الصناعية، وإن تسريع انضمام الدول إلى المنظمة أمر مطلوب لتفعيل عالمية التجارة، كما أن ما نشاهده من تستر في النشاطات التجارية – على مختلف أنواعها – يجعلنا في حيرة من هذا الانضمام، ونخاف من عملية الضم أن تكون بتكسير الضلوع الباقية وهي هشة وبها تآكل، نعم هشة، ما دام أن التستر وصلت نسبته إلى رقم خيالي ومع وجود نظام مكافحة التستر، خذ مثلًا بعض النشاطات التجارية وكيف تدار، تجارة الأسماك بيد الهنود والبنغال، تجارة الميكانيكا والكهرباء بيد فئات متعددة من وطننا العربي، تجارة الأغنام بيد السودانيين والصوماليين، تجارة البقالات والأغذية بيد شبكات من الهنود وتدار بشكل مزعج، وأرجو المعذرة إذا قلت حتى التسول وأشكاله غير المناسبة لوضع بلدنا أصبحت من الأجانب، أما السعوديون فتمنعهم عاداتهم وحياؤهم من ذلك. واختلط علينا لمن ندفع الصدقة والزكاة؟ هذه وغيرها تقاس بمقدار الأموال الخارجة من بلادنا ولا نفع لنا منها، بل تلحقنا الأضرار الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الفقر والبطالة في بلادنا، فنحن شعب طيب، وطيبته جعلته يقبل بالفتات الذي يصله من الأجنبي وهو قابع في بيته ينتظر متى يقرع بابه لتعطى له نسبته

من دم ومعطيات وطننا الغالي، ويكفي مقدار الأموال المهاجرة وبدون رجعة، ما مصير البقية الباقية من السعوديين الذين يحاولون رغم البيروقراطية والعقبات التي تواجههم في طلب ترخيص أو إنشاء مصنع أو مبنى استثماري، وهل نحن – بخبرتنا المتواضعة – نستطيع أن نقف أمام هذا الزحف الهائل من الشرق والغرب وإن كان لنا رصيد في الأعمال العقارية، وهو الجانب الوحيد الذي نفهمه أو قل القدر المناسب من المعرفة التجارية؟ سيأتي اليوم الذي ينافسنا الأجنبي، بل ويقضي علينا.

الذي نتمناه هو التروي ومعرفة مقدار الأضرار قبل الإسراع أو التهافت على قبولنا، سواء ضمن الدول الأوروبية أو غيرها، وللمعلومية: حتى المطاعم سحبت البساط من تحتنا، وأصبحت تدار من ألفها إلى يائها بغير السعوديين (عجبي).

حديث المجالس

وقفة.. مع رمضان

كما يعلم الجميع فإن لكل زمن نهاية، سواء بالثواني أو بالدقائق أو بالسنين، وكل شيء له خاتمة، ولأن ديننا دين الكمال، فإن شهر رمضان أيضًا هو خير الأشهر جاء ليغسل أدران وذنوب سنة ماضية، وكلنا أخطاء، وخير الخطائين التوابون، فهل نفتح صفحة جديدة مع الله، ولن يصعب ذلك لأننا على ثقة بأن جميع الذنوب السابقة يغفرها الله لمن تاب، لنبدأ بالشيء البسيط المحبب إلى النفوس وهو بذل الصدقة وإفطار الصائم ولو بشيء يسير.

لنضع لنا منهجًا في هذا الشهر بأن نقرأ كتاب الله كاملًا أو نصفه أو بعض أجزائه، لنزد في سنن الصلوات ولن تأخذ أكثر من خمس إلى عشر دقائق، لنعوِّد أولادنا ونضع المكافآت لمن يختم كتاب الله أو يحفظ ما تيسر منه، لنأخذ على أنفسنا حفظ ألسنتنا وعيوننا تقربًا إلى الله، لنعمل أي عمل ولو كان بسيطًا فهو عند الله عظيم، تصوَّرْ لو أنك جلست بعد صلاة العصر في المسجد ولو لنصف ساعة وطلبت من أبنائك أيضًا الجلوس معك، فكم من السرور والبهجة وراحة وطمأنينة القلب التي ستجدها.

اجلس مع نفسك وحاسبها على السنة الماضية ماذا عملت؟ واشكر الله على أن أحياك حتى تدرك هذا الشهر، وما هي إلا كلمة واحدة تقولها بصدق لرب العزة والجلال: اللهم إني تائب فاغفر لي.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٩/١٢ هـ

حديث المجالس

سعود بن نايف

في حياة كل إنسان هناك أحداث وأيام لا تنسى وتبقى عالقة في ذهنه لأهميتها وأهمية من كان فيها، ولا تخلو من شخصيات لها أثرها وإيجابياتها، من هؤلاء سعود بن نايف بن عبدالعزيز الذي ارتقى بشخصه وتعامله وإخلاصه لدينه ووطنه ومليكه ولأهالي الشرقية يتقدمهم أميرها الغالي محمد بن فهد، أقول ارتقى هذا الرجل بحنكته وقدرته على القيادة وما يتمتع به من علاقات إنسانية جعلت الكل يفتقده، ولأن النفس جبلت على الذاتية، فنحن جميعًا نقدم له التهنئة بالمنصب الجديد والمسؤولية التي هو أهل لها، لنقل له: إن السنوات التي عشناها معك يا سعود لها أثرها، وستظل أعمالك ووفاؤك لأهالي الشرقية باقيَين.

لقد عرفتك عن قرب، ولا أثني عليك إلا بأقل مما تستحقه، فواجبنا للأوفياء أن نقول لهم شكرًا ولا حرم الله بلادنا من أمثالك، لقد كان همك في كل مقابلة السؤال عن خدمات المياه والصرف الصحي في كل مدينة وقرية بالمنطقة الشرقية؛ لذا استطعنا – بقيادة أميرنا محمد ثم بقيادتكم – أن نحقق هذه الطموحات لكليكما، وهو الهدف الذي تعمل من أجله حكومة خادم الحرمين الشريفين، أحببتنا وكنت عونًا لنا في أعمالنا؛ لذا أحببناك، ولذا كانت أيام العمل معك لها أثرها وإنتاجيتها، كانت شروحاتك على المعاملات كافية لتذليل أي عقبة لأنك كنت تقرأ المعاملة وتعطي رأيك المدروس

والواعي والفاهم لما يُعرض عليك، ومع جديتك في عملك لم يخل مجلسك من الظرافة والمودة، أذكر أنك سألتني في إحدى المناسبات الخاصة: ما أخبار الزواج يا عبدالله؟ فذكرت لك التكاليف، فما كان منك إلا أن تشهد الحاضرين بأنك سوف تدفع تكاليف الزواج وشراء الفيلا ولكن بشرط، وقبل أن توضح هذا الشرط أبديت رفضي فورًا، وأعطيت هذه الهدية لأحد الحاضرين؛ لأنني أعلم ما مواصفات هذه الزوجة.

وأيضًا لم أخل من وعدك ووعيدك عندما علمت أنني أمارس الطب الشعبي وأجري بعض التجارب – الناجحة بحمد الله – في بعض المسؤولين بالمنطقة؛ فهددتني بالعقاب إن حدث مكروه لأحدهم، حمدت الله وتوقفت عن عمل الوصفات لأن آخر وصفة عملتها كانت لك شخصيًّا عند زياراتك للمدن الشرقية، كنت حقًّا تتعب من يرافقك لأنك تريد معرفة أحوال الناس وظروفهم وقبول دعواتهم وزيارتهم في منازلهم وتحقيق طلباتهم، لا أنسى أحد المواقف عندما دخلت عليك في مكتبك وقبل السلام عليك قلت: «أعرف ما جئت من أجله، أنا وأنت وكلنا في سفينة واحدة لخدمة هذا الوطن، ولو بيدي لتنازلت عن المرتبة من أجلك»، فكانت هذه الكلمات أغلى من الذهب ومن المرتبة؛ لذا حق علينا أن نكون أوفياء ما دامت هذه صفة أولياء أمورنا.

المنطقة الشرقية تبادلك الوفاء والمحبة ولن تنسى ما قدمته لها، وليس لدينا ما نكافئك به إلا الدعاء للمولى – سبحانه وتعالى – أن يحفظك ويوفقك في أمور دينك ودنياك.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٩/١٧ هـ

مساحة خضراء

المنشآت الصغيرة والأب المفقود

اطلعت على التحقيق الذي نشر مع بعض أعضاء الغرفة التجارية والصناعية بالمنطقة الشرقية عن المنشآت الصغيرة ومستقبلها، أود في البداية أن أشيد باليوم الاقتصادي على طرح هذا الموضوع الذي يهم المصلحة العامة، ولأنها - كما ذكر أحد أعمدة الاقتصاد - تزيد نسبتها على ٧٠٪ من مجموع المنشآت، ولكن المؤلم أنني عندما قرأت هذا التحقيق لم أخرج بنتيجة إلا بتشخيص المشكلة دون ذكر العلاج المناسب، مثلما يقال برمي الكرة في أحضان البنوك وبيوت التمويل، بل إن البعض كان متشائمًا من وضع المنشآت الصغيرة وأن حوالي ٥ مليارات قد ضاعت بسبب إفلاس هذه المؤسسات.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يعقل أننا سنة ١٤٢٤هـ ووزارة التجارة تقاتل من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولدينا غرف تجارية من أجمل مباني الدنيا، وتصريحات يومية بأننا عملنا وسوف نعمل، ومع ذلك وصلنا إلى درجة الانهيار؟ لماذا انهارت هذه المؤسسات المهمة؟ أقول المهمة جدًّا بينما مؤسسات كبرى أصابتها التخمة من كثرة المشاريع، ولماذا تطلب البنوك ضمانات تجاوزت ١٥٠٪ من قيمة المشاريع الصغيرة، بينما الكبيرة أو لنقل (هوامير البلد) يكفي الاسم لتفتح له الأبواب على

مصراعيها؟ لنكن واضحين، نحن أمام أزمة، ويكفي الذاتية والانفرادية ولننظر إلى مصلحة بلدنا، ولسنا بحاجة إلى شعارات وتصريحات لا تخدم التوجه السليم نحو هذا القطاع المهم في وطننا الغالي، وإن كنت مجتهدًا جُهد المُقِلّ الذي غاب عنه الكثير من المفاهيم الاقتصادية فإنني أطرح بعض الأفكار باعتباري عايشت هذه المنشآت المغلوبة على أمره:

أولًا: يجب على الغرفة التجارية أن تمارس دورها بجدية من خلال الوقوف التام وتبنِّي هذا القطاع، ويتم ذلك بوضع لوائح خاصة مقترحة لتسهيل منح القروض وتسهيل إجراءات التسديد وتوزيع الفئات المستثمرة، وكذلك ضمان الآلية في العلاقة ما بين البنوك وبيوت التمويل وهذه المؤسسات؛ لذا يقترح عقد ندوة مشتركة ما بين البنوك وبيوت التمويل والغرف التجارية تحدد فيها مشاكل هذا القطاع وطرق علاجها، ويكون هذا الاجتماع تحت مظلة جهة مسؤولة تضع النقاط على الحروف، هذا إذا أردنا أن نواجه الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بأرضية صلبة وقوية.

ثانيًا: مطلوب من مؤسسة النقد ووزارة المالية أن تمارس دورها أمام البنوك التي أصبحت عبئًا لأنها الملاذ الوحيد للإيداعات رغم تفاهة نسبة الفوائد الممقوتة، ولعدم وجود البدائل الاستثمارية الناجحة، ولأنه كما قيل «من أمن العقوبة أساء الأدب»، وهل هناك أشد إساءة من خسارة وإفلاس هذا القطاع؟ خاصة وأن الأموال المدخرة في البنوك أصابها الغثيان، وربما أوقف بعضها قبول الإيداعات، ولماذا هذا التشدد العشوائي في حالة طلب أي قرض من المؤسسات الصغيرة؟ ولماذا لا يوجد نظام مالي ورقابي وائتماني من صنع مؤسسة النقد ووزارة المالية والمجلس الاقتصادي الأعلى لا من صنع البنوك ووفق ما تراه، مهما كان فيه من إجحاف وخسارة وطنية تمتد آثارها إلى المجتمع حاضرًا ومستقبلًا؟ وأين دور البنوك المفقود؟ هل لأن البنوك مملوكة من كبار رجال الأعمال لا بد أيضًا أن تمارس دور البقاء للأقوى؟ إن مسألة الصلاح في هذا الموقف مغيبة، وهي آخر ما يمكن أن تهتم به بنوكنا الوطنية أو أنصاف الوطنية.

ثالثًا: الملاحَظ في تجارتنا أن الغني يزداد غنًى والفقير يزداد فقرًا، وربما أن البعض يقول ذلك على أن (الفلوس تدور أهلها)، ولكن يبقى أن نقول إن عدم وجود النظام المالي والرقابي على جهات التمويل وترك الحبل على الغارب سبب لنا ما نعيشه من مشاكل، فكم كنت أتمنى لو أن مجلس الشورى يضع القوانين الكفيلة بحماية هذا القطاع ويفتح المجال للمناقشة المستفيضة وتكون من اهتماماته الأولى قبل أن ندخل في منظمة التجارة العالمية ونقضي على البقية الباقية (هذا إذا كان ستوجد بقية).

رابعًا: أخيرًا هيئة الاستثمار أعلنت قبل أيام أن الاستثمارات الوطنية والأجنبية تجاوزت ٤٠ مليارًا، نسأل ما هو نصيب المؤسسات الصغيرة من هذه المبالغ الطائلة؟ وهل هناك نظام يحميهم ويشجعهم على الاستثمار؟ لنا أمل أن تعي هذه الهيئة الجديدة هذا الجانب المهم وتكون ملاذًا لما فقدناه أو أهملناه طوال العقود الماضية، لنأتي اليوم سنة ١٤٢٤هـ ونحن في طريقنا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والذي نرجو أن يكون الضم فيه بهدوء حتى لا ينكسر ما بقي من الضلوع التي أصابتها الهشاشة في مؤسسات صغيرة مفلسة، بل إن إصابتها قاتلة.

والله الموفق ،،،

صحيفة اليوم
١٤٢٤/٩/٢٣ هـ

أنا مع حصر الدراسة في رمضان على القرآن الكريم

لشهر رمضان خصوصيته لدى رجال الأعمال، ففي هذا الشهر يتغير كل شيء بدءًا من جدول العمل وانتهاء ببرنامج الأسرة، كما أن لهذا الشهر ذكريات كثيرة لا تنسى لما يحمله من الخير والعطاء والكرم.

هنا نستضيف أحد رجال الأعمال أو العاملين في القطاع الخاص ليتحدث لنا عن ذكرياته ورؤيته لهذا الشهر الكريم وآرائه حول وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة وما تقدمه من برامج في هذا الشهر، بالإضافة إلى البرنامج اليومي الذي يتبعه في رمضان وقراءاته، ولن يخلو الحوار من بعض الخصوصيات التي تتعلق بالأطباق المفضلة والتسوق وغيرها من الأمور التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بشهر الصوم.

ضيفنا اليوم عبدالله محمد أبابطين مدير عام مجموعة البابطين للتجارة والمقاولات.

ماذا يمثل لك شهر رمضان؟

– هذا الشهر الكريم أعتبره فرصة ثمينة قد لا تعود؛ لذا يجب الاستفادة من أيامه ولياليه، فكل إنسان مرهون بعمله.

متى بدأت الصيام؟

– بدأت – والحمد لله – وعمري عشر سنوات، وقبلها كان والدي يعودني على صيام نصف النهار.

هل أكملت اليوم الأول؟

– كان الشهر الكريم في فصل الصيف، لذا لم أتمكن إلا من صيام نصف اليوم.

متى صمت الشهر كاملًا؟

– بعد بلوغي عشر سنوات بحمد الله ومنته.

مدرسة أخلاقية

هل توافق أن رمضان ليس صومًا فحسب، وإنما سلوك عام أيضًا؟

– نعم؛ فهذا الشهر الكريم مدرسة تربوية وأخلاق وسلوك وإنسانية، فهو يذكِّرنا بواجبات دينية وإنسانية تكون رصيدًا للأشهر الباقية.

ما الفرق بين رمضان في الماضي والآن؟

– شهر رمضان في الماضي كان مقتصرًا على البيت والحي، أما الآن، وبعد وجود الفضائيات، اتسعت المسؤولية الإسلامية وأصبحت أمامنا التزامات تعدت الحدود السابقة.

لماذا فقدنا بعض التقاليد الشعبية في رمضان؟

– لقد فقدنا الكثير وليس التقاليد الشعبية فقط، بل أصبحنا في بحر خضم، كل يوم يخرج علينا تقليد بعيد عن عاداتنا وتقاليدنا، فأصبحنا مقلدين للآخرين، وفقدنا القيم والعادات الأصيلة.

ترسيخ التقاليد

كيف نرسخ العادات والتقاليد الرمضانية في أذهان النشء الجديد؟

– الفضائيات والمدرسة والبيت، كل هذه مشتركة في ترسيخ تقاليدنا وعاداتنا، وسنة الحياة جعلتنا نفقد الكثير.

هل نحن أفضل حالًا من غيرنا من حيث المحافظة على روحانية رمضان؟

– لا نريد أن نفقد الأمل، فما دام لدينا علماء ورجال نثق بما يقولونه وإعلام حريص فنحن بخير.

هل صمت خارج المملكة؟ وما الفرق بين الصيام في الخارج والداخل؟

– نعم صمت في أمريكا عام ١٩٧٥م بسبب الدراسة، ولأننا مجموعة فكان هناك حرص شديد على صلاة التراويح والقيام.

كم مرة أديت العمرة في رمضان؟

– نسأل الله القبول.

هل تختلف مشاعرك أثناء تأدية العمرة في رمضان عن أي شهر آخر؟

– في رمضان نتحرى القبول كحجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.

البرنامج اليومي

صف لنا برنامجك اليومي في رمضان؟

– بعد صلاة الفجر أخلد إلى النوم حتى الساعة العاشرة، وأذهب إلى المكتب حتى الساعة الثالثة، وبعد المغرب أرتاح قليلًا، وبعد صلاة التراويح أذهب إلى المكتب حتى الساعة الحادية عشرة.

منذ متى تطبق هذا البرنامج؟

– منذ تقاعدي عن العمل الحكومي.

هل تتأثر أعمالك إيجابًا أو سلبًا برمضان؟ ولماذا؟

– بحمد الله وفضله تزداد المشاريع ويزداد إنتاجي في الكتابة والبحث.

هل العصبية أثناء الصوم حقيقية أم مفتعلة؟

– موجودة عند المهملين في أعمالهم.

هل تشجعون أبناءكم على الصيام في سن مبكرة؟ وكيف؟

– نعم، عندي معاذ – بحمد الله – عمره اثنتا عشرة سنة يصوم الشهر كاملًا، أما ريم ابنتي الصغرى فتصوم نصف النهار.

هل منهم من بادر بالصيام مبكرًا؟

– جميعهم والحمد لله.

يرى البعض أن رجال الأعمال لا يساهمون في الأعمال الخيرية إلا في رمضان، فماذا ترى أنت؟

– في رمضان يزداد فعل الخير، وهذا ما يجعلنا متفائلين بأن الدنيا بخير، ولكن بقية الشهور لا تخلو من أعمال خيرية مختلفة.

هل ترى أن وقت بدء الدوائر الحكومية مناسب خلال رمضان؟ ولماذا؟

– مناسب، ويا ليتنا نحصل على ٥٠٪ من الإنتاجية.

هل أنت مع استمرار الدراسة ومواعيدها خلال رمضان؟ ولماذا؟

– غير موافق على الدراسة في رمضان، ولي رأي في توقف الدراسة بالمدارس، لنجعل هذا الشهر مرتبطًا بحفظ أجزاء معينة من القرآن الكريم، ويتم الاختبار في هذه الأجزاء بنظام معين، المهم ربط شهر رمضان بالقرآن الكريم فقط.

هل لك دور في اختيار أطباق الإفطار؟

– أم محمد عرفت ما أريد؛ لذلك لا أتدخل في عملها.

هل تساعد ربة المنزل في إعداد مائدة الإفطار؟

– لقد ذكرتني بما كنت أنساه.

هل ما زالت ربة المنزل تعد الأطباق الرمضانية؟ أم أن ذلك أصبح من مهام الخادمة؟

– لا حرمني الله من أطباق أم محمد.

ما الطبق الأساسي على مائدة إفطارك؟

– بحمد الله ثم بفضل أم محمد كل الأطباق رئيسة.

كيف تقيِّم برامج القنوات الفضائية في رمضان؟

– بلايا وفساد أخلاق إلا ما ندر.

ألا ترى أن القنوات الفضائية أساءت إلى روحانية رمضان؟

– بدون شك، سواء في شهر رمضان أو بقية الشهور.

بِمَ تفسر كثرة المسلسلات الكوميدية والبرامج الفكاهية في رمضان؟

– فراغ ذهني واستغلال مادي واستخفاف بالآخرين.

ما نوعية البرامج التي تتمنى تواجدها في القنوات الفضائية خلال رمضان؟

– المشاكل التي نعيشها في عالَمِنا الإسلامي والعربي جعلتنا لا نفكر في أي برامج أخرى.

ما البرامج الفضائية التي تحرص على متابعتها في رمضان؟

– الأخبار، الأخبار، الأخبار.

هل ترى أن مستوى البرامج والمسلسلات الدينية في رمضان جيد ويجذب المشاهد؟ أم هي خطابية فقط؟

– عندما أرى ابني وابنك يحرصان على هذه البرامج سوف أجيبك عن سؤالك.

هل تحرص على قراءة الصحف في رمضان؟

- نعم، خصوصًا أنني ناقد.

ما نوعية الموضوعات التي تتابعها في الصحف خلال رمضان؟

- جميع الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والتحقيقات.

ما الوقت المناسب لك لقراءة الصحف خلال رمضان؟

- بعد صلاة الظهر، وأحيانًا بعد الفجر.

ما الكتب التي تقرؤها في رمضان بالإضافة إلى القرآن الكريم؟

- أشغلتني التجارة والعقار عن ذلك.

هل تستمع إلى الإذاعة في رمضان؟

- أحيانًا.

هل فقدت رونقها مع ظهور الفضائيات؟

- إذاعة القرآن الكريم - بحمد الله - في تقدم مستمر، ونعتز بها ونطلب دعمها.

لماذا يوصف رمضان بشهر التسوق؟

- الله - سبحانه وتعالى - موزع الأرزاق، وهذه إحدى فضائله على الناس.

هل تتسوق كثيرًا في رمضان؟

- الله يبارك في أم محمد جميع طلباتنا توفرها قبل شهر رمضان.

كيف ترى الأسعار في رمضان؟

- أعتقد أنها مناسبة.

لماذا تكثر التخفيضات في رمضان رغم كثرة التسوق؟

- أرزاق وأسلوب شطارة.

هل ترى أن هذه التخفيضات حقيقية؟

- قد تكون، وقاعدة كثرة العرض تشجع ذلك.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/٠٩/٢٦ هـ

ففيهما فجاهد

أريد أن أجاهد يا رسول الله، فكان الجواب: هل لك والدان. نعم، لي والدان. إذًا ففيهما فجاهد. ومع أن الدمعة نزلت من عين هذا المجاهد الصغير إلا أن التوجيه النبوي الكريم كان لوضع قاعدة شرعية نسير عليها، وأنا الآن أسأل كل من حمل السلاح ضد وطنه وأمنه وشعبه وأهله وأبناء جلدته وإخوانه في الدين والعقيدة، وحتى والديه وإخوانه وزوجته وأبنائه، أسألك بربك: هل هذا هو الجهاد؟ وماذا بعد التفجيرات؟ سوف ترجع الأمور إلى طبيعتها ولن يتأثر إلا من قتل نفسه والأنفس المعلَّقة في رقبته يوم القيامة وكل من له صلة بهذا القاتل، أما أنت يا من تعيش في الكهوف وفي الظلمة والخوف يحيطك من كل جانب، فاسمع لنداء أمك، هذه العجوز الحزينة على فقدك، هي تدعو الله ليل نهار أن ترجع إلى حضنها، إلى الدفء الذي عشته معها وأنت صغير، هي تريد أن تتمتع بالنظر إليك، تريد ابنها الغالي المجاهد في أفغانستان والشيشان، تريد أن ترفع رأسها أمام الآخرين وتقول: هذا ابني المجاهد. هي تدعوك بأعز الأسماء إليك ألا تقتلها بعملك المشين، لم يبق في عمرها إلا القليل، فلا تقضِ عليه، ارحم دموعها الغالية، والله إن دمعة من عينيها تعادل الدنيا وما حوت، وإن كنت تريد الجنة فاذهب سريعًا وقبِّل قدميها وقل: «يا أمي... إني تائب»، انظر إلى فرحتها وانظر إلى دموع الفرح، أليست هذه غالية عليك؟ نعم، إن ضميرك وعقلك بدأ يتحرك لتعود إلى

منزلك وإلى والديك، هذا الوالد الذي هو في أمس الحاجة لعونك، أتتركه بعد أن شاب وحمل العصا؟ كان يحلم ويحدث أمك عندما تكبر وتعينه في عمله وتكون في خدمته، هو الآن كسير الخاطر، ولا يريد أن يقال إن ابنك الآن مطارد، شريد، خائف، وما أكثر من يريدون تحطيم هذا الولد الحنون. عد إلى زوجتك، شريكة حياتك، تحدَّث معها عن أحلام الشباب وأملكم في تكوين أسرة تربيها على الإيمان والتقوى، هي لا تزال تأمل في كل طارق باب أن تكون أنت، وأنت الغالي وأبو الأولاد، حتى ابنك الصغير والذي بدأ ينطق بكلمة (بابا)، أناشدك الله ألا تحرمه منها، فهو بحاجة إلى والده الذي يرعاه ويربيه ويدله على الخير، وهذا أيضًا طريق إلى الجنة.

وأخيرًا، أسألك بالله هل الأفضل تعجيل موتك بهذا الأسلوب المشين، أم أن يبقى في العمر بقية تذكر فيها الله وتتلو كتابه وتكون داعية خير؟ ضع رأسك بين ركبتيك وابكِ وفكِّر ثم فكِّر وسوف تخرج بنتيجة واحدة، حسبي الله ونعم الوكيل على من كان السبب.

اللهم إني تائب، اللهم فاقبل.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/١٠/٠٤ هـ

الدمام بعد ١٥ سنة

في خبر نُشر بإحدى الصحف ذكر أن مدينة الدمام سوف يكون عدد سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة، وبمعدل نمو يصل إلى٢٤،٧ في المائة حتى سنة ٢٠٢٠ ميلادية، وأن عدد سكان الدمام الآن مليون نسمة، انتهى الخبر إلى هذا الحد، وكأنه يضع الكرة في مرمى الجهات التخطيطية والخدمية والأمنية ويوجه السؤال المهم: ثم ماذا؟ هل هناك استعداد لتقبُّل هذا الحجم الهائل من السكان؟ وهل هناك خطط سنوية أو حتى نصف سنوية وليست خمسية يشوبها النسيان وطول الأمد؟

إن واقع الحال يذكر أن معدل الخدمات في الدمام من أكبر المعدلات بين مدن المملكة، وهذا بلا شك في تناقص إذا لم تكن هناك مشاريع جديدة إذا ما وضعنا بعد خمس سنوات وبمعدل سكاني يصل إلى مليون نسمة كم يحتاجون من المياه والكهرباء والصرف الصحي والمدارس والجامعات والأمن والطرق والكباري والتليفونات والموظفين وأنظمة المرور والمحاكم ونظافة المدن... إلخ.

من عادتي عندما أطرح موضوعًا للنقاش أن أجتهد في وضع الاقتراحات، ولأن جريدة «اليوم» حشرت موضوعي في زاوية صغيرة لذا سوف أختصر الرأي:

١- إنشاء هيئة عليا لتطوير المشاريع بالمنطقة الشرقية تكون لها الصلاحية في التفاوض والتعاقد مع شركات الاستثمار المحلية والعالمية.

٢- الطلب من جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية تقديم مقترحاتها لمواجهة الزيادة السكانية وذلك خلال شهرين.

٣- التعاقد مع أكبر مكاتب الخبرة الهندسية والسكانية والعمل تحت مظلة الهيئة العليا للتطوير.

٤- تكليف شركة أرامكو السعودية وجامعتي الملك فيصل والملك فهد وأمانة الدمام بتكوين طاقم متخصص يعمل مع هذه المكاتب الاستشارية.

٥- إعادة هيكلة التخطيط العمراني بحيث يستوعب الزيادة السكانية، وخاصة في الأحياء القديمة والتي عملت لها خدمات وصالحة للاستخدام ولكنها هجرت بسبب التوسع العمراني.

٦- تغيير منهجية المطالبة بالمشاريع لكل جهة؛ لأن الملاحَظ أن بعض الجهات تضيع طلباتها في خضم طلبات الجهة التي تتبعها، ويجب أن تكون اللجنة العليا هي أساس المطالبة بالاعتمادات المالية اعتبارًا لنفوذها وقوتها الإدارية.

٧- يكون من مهام الهيئة العليا للتطوير الاسترشاد بما حدث في المدن الكبرى في العالم والاستعانة بخبراتهم وتبادل الزيارات، ولا يمنع التعاقد مع خبراء في هذا المجال للعمل مع اللجنة العليا ولتستفيد بآخر ما وصلوا اليه من علوم وتخطيط.

٨- أعتقد أن ترك كل جهة تعمل وتخطط وحدها سوف يضعف بل ويفقد الجانب التخطيطي المتكامل؛ لذا فإن الحاجة الماسة قائمة فعلًا لإنشاء هيئة عليا لتطوير المنطقة الشرقية.

صحيفة اليوم
١٤٢٤/١٠/١١ هـ

حديث المجالس

سلوكيات تخفيض الدين العام

عندما يطرح موضوع الدين العام للنقاش، فهو إما لزيادة تشخيص المشكلة أو أن هناك حدثًا مهمًا سوف يخفف هذا الكابوس البغيض، لأن هذا الأخطبوط لم يعد مشكلة الدولة وحدها، بل إن كل مواطن شريك في المطالبة والإلحاح بتخفيضه، وهنا تأتي أهمية التفرقة بين المواطن الذي يعد الدين العام هاجسًا مشتركًا بين الدولة والمواطن وبين عابر السبيل، وما أكثرهم! فقد تجاوزوا نصف سكان هذه البلاد، خذ مثلا الدولة – حفظها الله – عندما تريد أداء أي خدمة أو مشروع أو تحسين وضع للمواطن، فلا بد أن يتأثر الدين العام بهذا الإجراء، وهي مضطرة إلى هذا العمل وتعده من أولويات مسؤوليتها، وعندما نقول إن حجم الدين لعام ٢٠٠٢م ٦٨٥ مليار ريال) بزيادة عن عام ٢٠٠١م بحوالي ٥ ,٦٪)، وأن إجمالي الدين يشكل حوالي ٩٧٪ من الناتج المحلي حسبما ورد في تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، نجزم بأن هذا الارتفاع في إجمالي الدين العام لا بد أن يشكل عبئًا آخر يضاف إلى الدولة وقد يسبب لها إشكاليات أخرى خارجية عند الرغبة في الانضمام إلى أي اتحادات تجارية أو منظمة التجارة العالمية، فهي مطالَبة بتخفيض الدين العام ليعطي الثقة لدى الآخرين بقدرة الدولة وسياستها المالية للتحكم وضبط المديونية، وإن كانت الدولة تقترض من البنوك المحلية وصندوق معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية – وهذه تعطي دفعة سوقية وربحية لهذه الجهات – فإن

ما أريد أن أصل إليه هو أن كل مواطن شريك ويؤثر ويتأثر بزيادة أو نقص الدين العام، فمثلًا الدولة عندما تؤدي خدمة ما فهي تقوم بها بدون مقابل، بل إنها تستمر في صيانتها وتشغيلها بتكاليف إضافية، ويأتي دور المواطن أمام هذه المعطيات والخدمات الحكومية بأن يحافظ عليها؛ لأن أي عبث أو زيادة في الاستخدام الجائر سببٌ في زيادة الدين العام، ومن ثَمَّ يتأثر المواطن بنقص الخدمات فتزداد المديونية العامة.

لذا فإن مصادر التمويل المساندة مثل وعاء الزكاة والصدقات والتبرعات والمشاركة الوطنية في الخدمات وتشغيل اليد العاملة السعودية والقضاء على التستر واستثمار المال الوطني في وطنه والمشاركة الوطنية والأجنبية في الاستثمار داخل الوطن، والثقافة الوطنية في أداء الخدمات وحتى أبسط الأمور في حياتنا اليومية سواء من استهلاك الماء والكهرباء والبنزين والنظافة واحترام الأنظمة والقوانين كل هذه وغيرها توجد المواطنة الصالحة والتي تؤثر في انخفاض الدين العام.

أنا متأكد أن ما لا يقل عن ٢٠ – ٣٠ ٪ من مصاريفنا المنزلية لا حاجة لها، بل هي عبث بالمال الخاص والعام، وأذكِّركم بالمثل الشعبي الذي يقول:

(المدبر في الدار خير من الحدار)، والحدار هو الذي يترك بيته ووطنه من أجل البحث عن لقمة العيش، فهل تريد أن تكون مدبرًا أم حدارًا؟

السؤال موجه إليك وإلى أهل بيتك.

حديث المجالس

الاستثمار الأجنبي وأموالنا المهاجرة

في ندوة أقيمت بجدة ونشرت بالاقتصادية ١٣ من سبتمبر ٢٠٠٣م، طرح كثير من المحاور المهمة، ولأن الاقتصادية بثوبها الجديد تريد أن تعطي لكل موضوع مهم أهميته، كانت المحاور تدور حول الاستثمار الأجنبي وما يجب عمله من أجل الاستفادة منه بدون الإخلال بمفاهيمنا وقيمنا والرغبة الملحة نحو تحديث وتطوير الأجهزة التنفيذية، والتي أريد أن أضيف أنها لا تزال تمشي الهوينى، وأقرب مثال على ذلك أن معدل الاستثمارات الأجنبية في بلادنا ودول الخليج نسبه نخجل من ذكرها مقارنة بمختلف الدول، ومنها حتى الدول العربية.

وإضافة أخرى، فإن زيارة ولي العهد الأمين لروسيا وما سبقها من زيارات كلها تعطي جرعات مهمة نحو استقطاب الاستثمارات والشركات العالمية، وكما قال أحد رجال الأعمال (وكان مصيبًا فيما قال): «نحن نحتاج إلى إمكانيات وتقنية الأجنبي لا ماله»، وهي حقيقة سوف تسد الكثير من أوجه النقص في أسلوب ومنهج التدريب، وخاصة التدريب التقني والمنهج العلمي المتناسب مع احتياجات السوق المحلي، ولأن ما نعانيه من نقص شديد في منهجية التعليم الفني المبني على معطيات متوافرة في بلادنا يجعلنا نضع خطوطًا حمراء داكنة بين الموافقة في الموارد البشرية في بلادنا والموارد الطبيعية، فعندما نرى أن نسبة لا تتجاوز ١،٥٪ من الموارد البشرية الوطنية هي العاملة في قطاع

البترول بينما هذا المورد المهم يمثل ما يزيد على ٨٠٪ من الدخل الوطني، بلا شك نجد أن هناك خللًا يجب أن يعالَج وبسرعة؛ لذا علينا ألا ننتظر قدوم الأجنبي، هذا إذا وافق على شروطنا القاسية، وننظر إلى المال الوطني الهارب أو قل (العاق) لوطنه، وهل لا بد من الحروب وعدم الاستقرار في بلاد الغرب والشرق حتى ترجع هذه الأموال إلى وطنها؟ ولماذا تذهب بطانًا وتغدو خماصًا؟ أليس من حق هذا الوطن أن نعطيه كما أعطانا، خاصة وأن الله – سبحانه وتعالى – حبانا نعمة خاصة وهي وجود الحرمين الشريفين مقصد ملايين المسلمين، إضافة إلى العدالة الإسلامية الشرعية المتميزة بها أرضنا وحكومتنا، ثم نعمة البترول، وهي النعمة التي حوَّلنا بعض خيراتها إلى نقمة فأصبحنا بلدًا مستهلكًا، وللأسف الشديد فإنه يستهلك منتجات بتروله بغير يده، بل إنها تصنع في بلاد ليس بها بترول وتصدَّر إلينا نحن أهل البترول، إذًا لا بد من وجود القناعات لدى المستثمر الوطني، فواجبنا أيضًا أن نسمع ما يريده حتى نحقق بعض مطالبه وقناعاته، نحن في أزمة لا تقبل الانتظار والمداراة والسيطرة الروتينية الممقوتة، كل ذلك يكلفنا مبالغ نحن في أمس الحاجة إليها.

ولأن الدولة – وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني – همّها كيفية إيجاد القناعات لدى المستثمر الأجنبي، فالأولى بالمستثمر الوطني أن تيسِّر له أمور الاستثمار، وأن يجد في وطنه كل تسهيل، وليكن لدى المسؤولين التنفيذيين القناعة بأن زمن التراخي وكثرة الإجراءات والنماذج وتعقيدها بين المصالح الحكومية قد ولَّى بدون رجعة.

صحيفة اليوم
١٤٢٤/١٠/٢٦ هـ

مساحة خضراء

منتدى الاحساء الاستثماري والتأهيل

تلقيت دعوة كريمة من الأخ العزيز سليمان بن عبدالرحمن الحماد رئيس غرفة تجارة وصناعة الأحساء، وذلك لحضور منتدى الأحساء للاستثمار، هذا المنتدى الذي يأتي في وقته المناسب من حيث التسابق لطرح الفرص الاستثمارية، وفي ظل التوجه الوطني لجعل بلادنا – بما حباها الله به من مقومات مختلفة – في مقدمة الدول الاستثمارية.

ولأن أوراق العمل المعروضة فيها الكفاية عن الشرح والبحث؛ لذا سوف أتطرق إلى الموضوع من ناحية أخرى، وهي تأصيل منطقة الأحساء الاستثمارية أو لنقل التذكير بأن منطقة الأحساء تعد من أهم المناطق في جزيرة العرب، فقد كانت دمشق الثالثة بعد القاهرة وبغداد، وهذا لم يأت من فراغ؛ فقد أثبتت الحقب التاريخية أن الأحساء بخصوبة أرضها وتفوُّق علمائها وسوقها التجاري المزدهر كانت محط الأنظار لجميع البلدان المجاورة، فقد كانت البعثات العلمية تأتي لحاضرة الأحساء من أجل تلقي العلوم المختلفة في وقت قل فيه العلماء وطلبة العلم، فأصبحت هذه البعثات العلمية خيرًا لبلادها وثقافاتها، واستمر هذا العطاء في الأمور التجارية فكانت القوافل التجارية تأتي للأحساء من أجل الاستثمار والبيع والشراء فازدهرت التجارة وكثرت الأموال.

ولأن موقع الأحساء الإستراتيجي جعل منها هدفًا للتجارة غرب دول البحر الأحمر والخليج العربي والهلال الخصيب، فقد تنوعت السلع وأصبح لدى تجار الأحساء

ثقافات تجارية استثمارية متنوعة، وعزز من ذلك كله طبيعة الأحساء من لطف الجو وتنوع المواقع السياحية ووفرة المياه وكثرة النخيل والأشجار، كما أن قدرات أهالي الأحساء المتميزة جعلت المنطقة بمثابة سلة الغذاء لجميع البلدان المجاورة، سواء الغذاء التجاري أو العلمي أو الاستيطاني.

واليوم يأتي هذا المنتدى الاستثماري لكي يؤصل هذا الموروث التاريخي، ولينقل للجميع أن الأحساء برجالها لا تزال قوية بإذن الله ثم بالتوجه الكريم لحكومة خادم الحرمين الشريفين والمشاركات الوطنية والرغبة الصادقة في تقرير وتثبيت هذه المكانة الرائدة.

حقيقة، الشكر لله أولًا وأخيرًا ثم لأميرنا الكريم محمد بن فهد ولسمو محافظ الأحساء ولرئيس الغرفة وأعضائها وتجار المنطقة، فقد أدى الجميع دوره وبقي على رجال الأعمال أن يستغلوا هذه الفرص المتاحة قبل أن يأتي أناس من خارج بلادنا يهمهم الاستثمار واقتناص الخيرات.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/١١/٠٣ هـ

روشتة صندوق النقد الدولي

كنت ولا أزال من المتشائمين من تواجد صندوق النقد الدولي في بلادي، وقد ضقت ذرعًا بذلك ولم أخف قلقي وسوء ظني بهذه المنظمة المفبركة، فهي لا تدخل بلدًا إلا وتدمره، وليس بالضرورة أن ترى أسلحة ومعدات الحرب وضحايا الحروب، ولكن لتدخلها في كل صغيرة وكبيرة في أي موقع أو أرض تطؤها، وهي تسبب الأسباب والافتراضات والتوقعات وخذ وهات من أجل أن تعرف ما يدور في هذا البلد أو ما يخطط له.

ويؤسفني أن بعض المسؤولين - لجهل منهم - يشجع هذه الآفة، بل ويفتح لها الأبواب المغلقة وغير المغلقة، وتقام من أجل ذلك الندوات والمؤتمرات حتى يثبت التواجد والاحتياج لهذا الصندوق، ويؤسفنا أكثر أن التعاميم تصدر للجهات المختصة لأجل بذل كل التعاون وإعطاء المعلومات حتى يقوم هذا الصندوق بدراستها ويضع التوصيات التي لا نجهلها لو عملناها بأنفسنا.

الذي يؤسَف له أيضًا أن هذا الصندوق يجعلنا في مصاف دول جنوب أمريكا وأدغال إفريقيا، ويريد باطلًا أن يحسن مستوى بلادنا ويحل مشاكلنا بينما هو ينخل وينخر كل ما لدينا من معلومات سرية أو غير سرية لكي تكون أي معلومة عن بلدنا جاهزة عند الطلب، لو سألنا أنفسنا أو سئل المتعاملون مع هذا الصندوق ماذا جنينا طوال سنين

التعامل من خير لأصبحنا مكشوفين للآخرين ومن الخارج وفقًا للمعلومات التي أعطيناها لهذا الصندوق البغيض، ولأن بلادنا بما أنعم الله عليها من تطبيق شرع الله ومن أمن وثروة بترولية هائلة، نجد أنفسنا لسنا بحاجة إلى الآخرين وإلى دراستهم بلادنا عرضًا وطولًا، ولسنا بحاجة إلى خبراء أجانب يريدون بالدرجة الأولى استغلال ثرواتنا، ولم يكن الأجنبي وخبراؤه أحرص منا على أنفسنا، وإن لم نستطع معالجة أمورنا بأنفسنا وبالكتمان فلن نفلح أبدا.

الذين يعتقدون في صندوق النقد الدولي وغيره هم من عششت عليهم الموروثات الأجنبية والبعد عن مقومات وتراث وأعراف تاريخ هذا البلد، ولتكن العملية عكسية، فليذهب علماؤنا ومثقفونا إلى المراكز العلمية والتقنية الخارجية ولينهلوا من العلوم ما يخدم بلادنا، ويكفي كما قلت أن نصنَّف ضمن دول العالم الثالث أو الرابع أو أكثر ما دام أن كل المستور أصبح مكشوفًا.

صحيفة اليوم

١٤٢٤/١١/١٠ هـ

الحوار الوطني وتشويه الكلام

قرأت ما نشر في إحدى الصحف عن لقاء مكة والحوار الوطني، ومع اعتقادي أن الحوار الوطني إضافة أخرى لما نحن بحاجته من مكاشفة ومصارحة، وهو السبيل للقضاء على بعض مشاكلنا بالمجادلة بالتي هي أحسن، ومع أن الصورة ليست بواضحة حتى الآن في الالتقاء أو المفارقة ما بين الحوار الوطني ومجلس الشورى هل الأول وليد الثاني أم أنه مكمل له؟ وتزداد المفارقة عندما يناقش كلا المجلسين موضوعًا مثل التطرف والغلو إلى أيهما نتجه.

ثم هل الحوار الوطني ثابت المكان والزمان أم أن له كل يوم مكانًا؟ وهذا ما اتضح لنا من أهمية المكان عند حديث المشاركين في اللقاء الثاني، وإذا كان هذا اللقاء – مع جهلنا باللقاء الأول – وصف الإعلام بأنه غير هادف ويشوه الكلام، فمن أين نستقي ما دار وما كان؟ ولأنه حوار وطني، فإن لكل مواطن – سواء أكان عالمًا أو جاهلًا – الحق في الحضور والإدلاء برأيه، وعلى الكل أن يسمع، فإنهم – ومع كل الاحترام والتقدير للحضور – لا يمثلون إلا طبقة قليلة من المجتمع، ومعظم آرائهم وتعليقاتهم تأتي ضمن بوتقة مقننة ومدروسة، نحن نريد من يمثل ما يزيد على ٨٠٪ من الشعب أن

نسمع لقولهم ونقبلهم بجهلهم ومحدودية علمهم؛ لأن كل ما ينطقون ويتكلمون به هو الواقع الذي نريد أن نسمعه، ويجب أن نفهم أننا لسنا جميعًا حملة شهادات، ولسنا جميعًا من أصحاب رؤوس الأموال أو المناصب الحكومية وغير الحكومية.

لن يتحدث عن الفقر والبطالة إلا من ذاق ويلاتهما ومشاكلهما، وإذا كان إعلامنا غير هادف ويشوه الكلام، فعلى وزير الإعلام أن يبحث عن أناس يناسبون توجهات الحوار الوطني.

صحيفة اليوم

١٤٢٥/١١/١٧ هـ

حديث المجالس

تمور الأحساء تحتضر

من جرَّب تمر الخلاص بالأحساء فلا يمكنه مهما تعددت الأصناف إلا أن يرجع إلى خلاص الأحساء، ولكن رغم هذه الشهرة والعناية من أهالي الأحساء الكرام، فإننا نجد في الفترة الأخيرة أن تمر الخلاص وغيره من أنواع التمور أصبح عبئًا على المزارع، وإليك سيدي الكريم مصداق ذلك: حدَّثني من لا أشك في مصداقية حديثه، بل هو شخصية مرموقة ولها مكانة في قلوب الأحسائيين، أن الفلاح الأحسائي أصبح مدخوله من التمور بأنواعها لا يعادل إلا ثلث التكاليف، بمعنى لو أن التكاليف مائة ألف ريال فإن الإيراد ثلاثة وثلاثين ألف ريال، والسبب رخص الأسواق وتوفُّر التمور بشكل هائل، يقول محدِّثي: أنا في حيرة من أمري: هل أهجر مزرعتي التي أشعر فيها بالخير لي ولأهلي ولأولادي؟ أم أنه يجب إيجاد حلول لهذه المشكلة؟ جلسنا نتجاذب أطراف الحديث لعلنا نجد بعضا من الحلول وهي:

(١) أجاب بعفويته ومصداقيته: ليت الحكومة تزيد من شراء التمور وتصديرها كمساعدات للخارج بدلًا من دفع (كاش موني)، الأولى: أقله مضمون وصولها وأكلها ومن ثَمَّ يستفيد الفلاح ويستفيد من أُرسلت إليه، والثانية: «ولا بلاش حتى لا يزعلون علينا من أرسلت لهم».

(٢) على كثرة المصانع الوطنية ولكن «قلة البركة» يحاولون ضرب الأسعار، وصاروا مثل (شريطية الخضرة)؛ لذا لا فائدة منهم.

(٣) الأحساء بلد الخير، وخيرها عمَّ على جميع أطراف المملكة من وقت الضنك، ومن حقها علينا أن نرد بعض معروفها، أقصد أن مصنع التمور بالأحساء يجب أن يضاعِف طاقته حتى يستوعب جميع تمور الأحساء، وأن تعطى الأحساء الأولوية على غيرها في استلام التمر (طبعًا عارضته في رأيه؛ لأننا في نجد كل يغنِّي على ليلاه).

(٤) هيئة الاستثمار مطلوب منها التعرف على الشركات الأجنبية في مجال الاستثمار في التمور ومنتجات التمور؛ حتى يمكن الحفاظ على هذا المنتج الوطني الأول والمهم.

(٥) الذي نرجوه من أهل الخير والتجار بدلًا من إرسال أموال إلى الخارج كمساعدات، أن يشتروا التمر ويرسلونه، فهو أضمن للوصول والأكل، ونفعه - بإذن الله - لا يقارن مع هذه الأموال التي لا يُعرف مصيرها، أقصد - هذا كلامه - ما دام أن المساعدات للجمعيات والمؤسسات الخيرية خارج البلاد قد أوقفت، فمطلوب أن يحول الاتجاه إلى الشيء العيني وهذه التمور، ولا أعتقد أن أحدًا يعارض ذلك.

(٦) من الناحية الأمنية، فإن التمور مصدر غذائي دائم ومعمر؛ لذا الواجب على هيئة الصوامع والغلال - حتى تؤمن ما يكفي حاجة البلاد في حالة الاضطرار - أن تنظر إلى هذه الناحية وتوجِّه بعض ميزانيتها لمنتوج البلاد الأول والذي لا يحتاج إلى خسائر واستنزاف مياه البلاد.

انتهى حديث الرجل الفاضل وودَّعته على أن أقابله السنة القادمة بإذن الله، ولكن أقرأ في عينيه (يا ليل ما أطولك يا ليل).

صحيفة اليوم

١٤٢٤/١١/٢٤ هـ

المنتدى الاقتصادي وعتاب المحب

أراهن على أن تفهم أو أن تخرج بنتيجة لأي بحث أو ندوة أو مؤتمر يُعقد من أجل الاقتصاد، أنا شخصيًّا – مع قرب تخصصي لهذا القطاع – لا بد أن أعيد قراءة ما يكتب في صحفنا عدة مرات، ولو أن المستوى الاقتصادي الذي يعيشه المواطن وصل إلى مستوى الثقافة الاقتصادية لدى بعض أصحاب القلم الاقتصادي لأصبحنا في وضع آخر، لم أفهم هل يريد الاقتصاديون أن نرتفع إلى مستواهم؟ أم أن الواجب أن ينزلوا إلى مستوى المواطن العادي وهو الذي يشكل ٩٠٪ من أهل البلد؟ أقصد البحث عن معادن اقتصادية خلاف:

- البعد الإستراتيجي.
- الاندماج الإيجابي.
- التنمية المستدامة.
- تحقيق الأهداف ومتطلبات تحديدها.
- البنية التحتية.
- القطاعات ذات الميزة النسبية والإستراتيجية.

- مستوى الرعاية الرسمية.
- المعايير المحاسبية.
- رواد القطاعات الحيوية.

ومع الثقة بأن الكل يرغب في الإصلاح الاقتصادي، فإننا في هذا المؤتمر مثلما يقال: من بغاه كله... خلاه كله.

ما ذُكر من محاور، وهي قطاع الأعمال والبنية التحتية والنظم والسياسات والإجراءات الحكومية والموارد البشرية، هي الأوتار التي نعزف عليها منذ عشرات السنين، ولو أن هذه المحاور استعرضت نسبة هبوطها أو ارتفاعها لاتضح لنا مدى الحاجة إلى تعديل الوضع بدون أي مؤتمرات أو ندوات.

حقًّا نحن في حاجة إلى العمل الإيجابي لأننا - كمواطنين عاديين - لا نفهم في الاقتصاد إلا: كم المدخول؟ وكم المصروف؟ والأخيرة هي قاصمة الظهر، ولا مقارنة بينها وبين الأولى. كم كنت أتمنى لو أن هذا المؤتمر انصب على مشكلة محاور (وأقول مشكلة لأن تسميته محاورًا غير ملائمة، فالمحاور هو الند، ونحن أمام خصم أقوى من الند، لذا فهي مشكلة)، أقول كم كنت أتمنى لو أن المؤتمر اقتصر على مشكلة الموارد البشرية فقط، فهي مشكلتنا الأهم، وإن صلحت فالباقي يأتي إصلاحه تباعًا، وكم كنت أتمنى من رجال الأعمال (أقصد رؤساء الغرف وأعضاءها الذين استعرضت صورهم) أن يضعوا النقاط على الحروف بدلًا من المديح لمؤتمر لم تعرف نتائجه بعد، فمع احترامي لرؤساء الغرف هل هؤلاء منتخبون من المواطنين أم معينون؟ من الواجب عليهم أن يستعرضوا المشاكل على حقيقتها، عليهم أن يوجهوا الانتقاد المباشر بالأرقام إلى مستخرجات التعليم وإلى عدم توافر فرص التدريب في شركاتهم والشركات الكبرى، وعليهم أن يوضحوا نقط الضعف في الإجراءات البيروقراطية وتسمية المسببين لها، سواء أكانت أنظمة أو أشخاصًا، نعم نريد التجريح بكل من لا يعمل لأجل بلادنا.

عليهم أن يستعرضوا المؤتمرات والندوات السابقة ويسألوا أنفسهم: ماذا حققت من نتائج؟ وهل هذا المؤتمر كسابقه؟ إن وطننا بحاجة إلى الرجل الأمين قولًا وعملًا، لا نريد المجاملة، ولا نريد ذر الرماد في العيون، على الجميع أن يتحمل مسؤوليته أو يترك المجال لغيره.

كم كنت أتمنى لو أن رؤساء الغرف سألوا أنفسهم: ماذا قدموا لمن يمثلونهم من التجار؟ ولماذا يزداد السخط وتوجيه التهم بين التجار والغرف التجارية؟

أعود فأقول: يجب أن نبتعد في الغرف عن الاستماتة في الحصول على المنصب ما دام أنه وجع رأس وغربلة وتهم وشكوك.

والله الموفق ،،،

حديث المجالس

دراسة البنك الدولي والرفوف

يزعجني كثيرًا عندما أقرأ أن أي منظمة أجنبية قامت بدراسة بعض أوضاعنا الإدارية والمالية والاجتماعية، ويزعجني أكثر أننا نستسلم لهذه الدراسات ونعتقد أنها المنقذ الوحيد لمشاكلنا.

مع أنني لا أريد الآخرين أن يفهموا خطأً عدم رغبتي في خبرات الغرب والشرق، ولكن بالأسلوب الذي أريده أنا وليس الغير، نعم أريد أن ترسل البعثات العلمية والإدارية إلى جميع بلاد الدنيا لينهل أبناؤنا وعلماؤنا من العلوم الحديثة، ثم ليأتوا إلى بلادنا بخير هذه العلوم، أما أن يقوم البنك الدولي بدراسة وضع المياه في بلادنا عرضًا وطولًا وأن تُفتَح له جميع الملفات السرية وغير السرية، فهذا أمر له آثاره الظاهرة وغير الظاهرة، أما الظاهرة فهي انتقاص لخبرات أبناء هذا البلد الذي تمكَّن من إنشاء الجامعات والمراكز العلمية ولديه خبرة متراكمة لها عشرات السنين، ولن نتحدث عن تكلفة دراسة هذا البنك علمًا بأن هذه الدراسة سوف تلحق ما سبقها من دراسات إلى الرفوف المنسية وتبقى الأمور غير الظاهرة، وكلنا يعلم أن الأمن المائي أهم عنصر يريد الآخر أن يعرف أوجه النقص فيه، فهو السلاح الأيسر لكل من يريد الإضرار بالبلد وسلامتها، وهو السلاح السهل الصعب إلى الثغرات التي يريد الآخرين أن ينفذوا منها.

ثم شيء آخر، حسبما أعلم فإن البنك الدولي يعدنا ضمن دول العالم الثالث أو الرابع أو الخامس، لذا تجده يطبق دراسات أعدها لدول جنوب أمريكا وشرق آسيا، وهكذا هم يقولون، وظني أن خبراءهم من هذا النوع، ثم ما النتيجة التي حصلنا عليها غير الاتجاه إلى رفع التسعيرة تعويضًا لنقص المياه وتحصيلًا للقيمة المدفوعة؟ هؤلاء لا يهمهم أن حكومتنا الرشيدة اعتادت قبل احتساب أي رسم أو تسعيرة أن تنظر إلى مصلحة المواطنين وعدم تكليفهم بأعباء إضافية، وأن النقص الذي تواجهه مشاريع المياه يجب البحث عن بدائله، ولكن ليس بالتسعيرة العالية. الوالدة سألتني: وشي أنت تكتب عنه؟

قلت لها: عن المياه.

ردت بعفويتها: استح على وجهك، قبل ما تكتب عن المياه علم جماعتك يعطونا ماء نشربه وبعدين يسوون اللي يبون.

حديث المجالس

حجب البضائع

لن نتحدث بماذا واجهت الدول العربية والإسلامية قرار الحكومة الفرنسية بعدم ارتداء الحجاب في مدارسها؛ لأن ذلك سوف يخرجنا من صلب الموضوع ويتشعب إلى حُجُب أخرى، ولكن الاستنكار الشعبي وهو ما حصل بمختلف الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية، فموضوع الحجاب أمر يهم الكل، وأي اجتراء أو منع له لا بد أن يقابَل بالرفض، والمواطن ليست أمامه خيارات بقطع العلاقات الدبلوماسية أو تجميدها أو التأثير الرسمي في الحكومة الفرنسية، ويبقى دور المسلم الغيور الذي أهينت مبادئه الشرعية، خصوصًا أمام المسلمين الذين يعيشون في فرنسا والذين أحسوا بأنه ليس لديهم مُدافع أو مناجز عن حقوقهم.

ولأن المال هو عصب السياسة وعصب الاقتصاد الفرنسي، فإن مكامن الضعف والقوة توجد من خلالها، والأخيرة هي ما يستطيع كل مسلم أن يساهم فيه، فليس بالضرورة استخدام أي صناعة أو بضاعة فرنسية، ولتشعر فرنسا أنها بلد صديق، وصداقتها تنبعث من بعث وزير داخليتها لاستطلاع وإقناع العرب بالقرار الفرنسي، ويا حبذا لو أن هذا الصديق شعر بأهمية صداقته باحترامه لمشاعر المسلمين واعتقاداتهم، ولا شك في أن مشاركة كل مسلم في التريث في استخدام المنتج الفرنسي سوف يجعل

الحكومة الفرنسية تعيد النظر في قرارها، فليس هناك أصعب من التأثير في الفرنك الفرنسي، وسوف نرى بإذن الله النتائج الطيبة.

عجيب أمر هذه الحرية الغربية، إذا كان ليس للمرء في فرنسا الحق في ارتداء ما يشاء وأن يُفرَض عليه ما يلبس وما لا يلبس، فأين هي الحرية التي ينادون بها؟ أليس هذا درسًا لنا نحن المقلدين لحرية الغرب بأن الحرية – وفق منطلقنا الإسلامي – هي الحرية الإلهية؟

صحيفة اليوم
١٤٢٤/٢/١٥ هـ

حديث المجالس

الحوار الوطني ... للنساء فقط

ليس بغريب أن ينشأ نوع من عدم التوافق والانسجام أثناء وجود المرأة في الحوار الوطني مع الرجال لعدة أسباب، أهمها النزعة الدينية لدى نسائنا، واعتبار أن هذا حدث جديد لم يعتدن عليه، وللرهبة أو لنقل الاحترام للجنس الآخر؛ لذا تجدهن قابعات خلف الشاشة يسمعن ما يقال عنهن لأن الرجل نصَّب نفسه خصمًا وحكمًا في وقت واحد، وكأن مصيرهن معلق بما يتفضل به الرجال عليهن، حتى إن معظمهن صدَّقن ذلك، وحتى الرجل رسخت مفاهيمه على هذا الأساس، وهذا - حسبما أعتقد - جعل الحوار القادم عن المرأة.

إن شريعتنا السمحاء كفلت جميع حقوق المرأة وأوضحتها بما لا يدع مجالًا للشك أو اللبس أو الرأي المخالف إلا فيما انساق إليه مقلدو الغرب وراغبو أن تكون المرأة بجانب الرجل في مكتبه ومصنعه، وهو الشيء الذي لا يمكن قبوله، بل إنه الفتنة القادمة التي لها آثارها المدمرة على الوطن والمواطن.

وهذا جعلني أقدم الاقتراح بأن يخصص الحوار القادم للنساء فقط وبدون تدخل الرجال أو مشاركتهم، ولنترك الحرية الكاملة لأمهاتنا وزوجاتنا وبناتنا يتحاورن فيما بينهن، فالمرأة لها خصوصيتها واحتياجاتها التي قد لا تتحدث بها أمام الرجال، كما أن بلادنا التي تميزت عن غيرها من بلاد الدنيا أيضا لها خصوصيتها في تطبيق الشريعة

ووجود الحرمين الشريفين، ولها أعرافها وعاداتها التي لا يمكن أن تتنازل عنها مهما علت أصوات المطالبين بتبعية النساء للرجال في المكاتب والمصانع والجامعات وكل أمور الحياة، ويكفينا العظة بالغرب والشرق وما آلت إليه حقوق المرأة وضياعها واعتبارها سلعة للعرض والمتعة.

إن اجتماع النساء وتحاورهن في جميع أمورهن سوف يثري وجهات النظر المتعددة، وسوف نسمع المصداقية والنظرة المبنية على المعتقد السليم، فلدينا أمهات وزوجات عرَّكتهن التجارب وظروف المعيشة، وأصبحن أحرص الناس على سلامة المرأة وبُعدها عن الاختلاط.

لنترك المرأة ولو لتجربة واحدة تقول رأيها الصادق بدون تدخل أو هيمنة من الرجل، ولنتركها تعرض رأيها على ولي الأمر، ولا نريد معاول الهدم أن تصل إلى هذا المجتمع المتمسك بعقيدته وعاداته، ولنذكِّر كل المنادين بالاختلاط ونزع الحجاب بأن هذا مخالف لشرع الله – سبحانه وتعالى – ومخالف لسنة الحياة وطبيعة المرأة، وأن العقوبة العاجلة سواء في أنفسهم أو ذريتهم أو أموالهم لا بد أن تصيبهم.

العقبة ... في رمي جمرة العقبة

الحج لن نبلغه إلا بالمشقة؛ لذا فإن الحاج - بجانب مصاريفه المادية وتعبه الجسماني وترك عمله وعياله - قد يتعرض للكثير من الأحداث كالمرض والضياع وحوادث السيارات والحريق والتدافع، وكل هذه عقبات القصد منها بلوغ الحج وقبوله من العزيز الكريم.

وكل مسلم حزن على ما حدث من تدافع حول الجمرات والخسائر البشرية الغالية، ولا بد أن كل واحد من المسلمين ناقش هذا الموضوع وتمنى أن يؤخذ برأيه لحل هذه الأزمة، ومن خلال منبر جريدة «اليوم» أتمنى لو تم رصد جميع ما كُتب حول هذا الحادث، سواء في هذه الجريدة أو غيرها من وسائل الإعلام، وجمعه وإعطاؤه لمعهد دراسات الحج أو اللجنة العليا للحج بحيث يناقَش، فلربما أن هناك أفكارًا جديدة قد تنفع.

هذه المقدمة قصدت منها أن أدلي بدلوي حول هذا الموضوع، وقد يكون لسابق خبرة ومشاهدة:

١- يُطلب من هيئة كبار العلماء دراسة الموضوع من الناحية الشرعية والأخذ بالرخص والخروج بفتوى شرعية تعد منهاجًا للمنفذين الإنشائيين.

٢- ما دام أن هناك توجهًا لعمل تعديلات إنشائية، فيجب أن تختصر مدتها بزيادة أعداد المقاولين والمعدات.

٣- الذي أراه أن تُزال جميع المباسط بجانب الجمرات، وأن يُمنع تجمع الحلاقين والباعة المتجولين والمتسولين.

٤- إذا كان القصد من الرمي سقوط الحصى في حوض جمرة العقبة، فلماذا لا تتم توسعة الحوض السفلي والأعلى بشكل مخروطي بحيث تكون التوسعة بمقدار قوة الرمي؛ لأن الملاحظ أن معدل قوة الرمي في حدود ٢٠ مترًا، فيكون نصف قطر الحوض ٢٠ مترًا، ومع هذه التوسعة يُعمل توسعة لجسر الجمرات لضعف الموجود حاليًّا مع إدخال تسهيلات مثل نشر رذاذ الماء أيام الصيف، وعمل مظلات متحركة حماية من الشمس.

٥- تكون هناك بوابات موزعة تحت الأرض تستخدم في حالة الازدحام وبشكل هندسي يمنع الدخول، وتكون تحت المراقبة الإلكترونية من خلال أبراج المراقبة الموزعة على الجمرات، وتكون هذه البوابات متباعدة بحيث تمكِّن من تفويج الحجاج بشكل سليم ويمكن من خلالها السيطرة على الوضع.

٦- نظرًا لما تسببه الأحجار والأحذية وعلب المياه من أضرار، فيفضل لو أقيمت مصايد تحت الأرض بعمق ٢٠ مترًا، وخاصة بجانب الجمرات، بحيث أن تذهب هذه المخلفات بشكل هيدروليكي إلى مواقع تحت الأرض، مع وجود مكانس هوائية معلقة تسحب هذه المخلفات من خلال أنابيب معلقة ومتصلة بالمصايد تحت الأرض.

٧- في حالة الحوادث يصعب على سيارات الإسعاف أن تصل إلى المصابين، فلماذا لا يكون بجانب الجمرات وتحت الأرض عيادات مجهَّزة بالأمور الطبية، وكذلك عيادات معلقة بسقف الجمرات ومتصلة بالعيادات تحت الأرض، وعمل أنفاق تمكِّن من معالجة المصابين ونقلهم دون الحاجة إلى عرقلة الحجاج والمرور باستخدام الطريقة التقليدية.

القصد من ذلك هو إنشاء عيادات طبية ومواقع تنظيف وحماية أمينة تحت الأرض.

إطفاء الدين العام

الشكر لله – سبحانه وتعالى – ثم لحكومتنا الرشيدة في تحقيق وفر الميزانية المتمثل في ٢٣ بليون ريال.

ولنا وقفة أمام هذا الرقم:

١. فهو يشكل ٥٪ من إجمالي الدين العام، وهو ما يعني أننا نحتاج إلى عدة سنوات لينزاح هذا الغم المطبق على رؤوسنا، فهو ليس دينًا على الدولة فقط، فكل القطاعات تتأثر وتؤثر بزيادته أو نقصه.

٢. الطبيعي أن يكون على كل دولة ديون، ولكن تختلف نوعية هذه الديون ومدى ارتباطها بدول أو بنوك ومؤسسات مالية أجنبية، فالأخيرة هي الطامة الكبرى، فإنها بجانب أنها تراكمية، إلا أن لها أبعادًا سياسية واقتصادية لا تحمد عقباها.

٣. في اعتقادي أن هذا الرقم تحقَّق خلال فترة زمنية مالية معينة، وكان من المفروض أن يكون له تأثير في مستوى المعيشة وكذلك مستوى دخل الفرد، هذا إلى جانب تأثيره في تحجيم البطالة وتقليل نسبة ارتفاعها، وهذا ما لم يحدث في الواقع، فهل هناك عدم تزامن وترابط ما بين هذه المؤثرات الوطنية وزيادة الدخل العام؟ فمن المعلوم أنه كلما زاد الدخل زادت الثقة الائتمانية وزاد العرض وقلت الضرائب ورخصت الأسعار،

بل وتوفرت فرص إعطاء القروض التشغيلية والصناعية، وهذه الأخيرة هي الوسيلة الأولى للقضاء على البطالة وتوطين الصناعة.

٤. هذا الرقم، مع أنه محبذ ونرجو أن تتحقق زيادة كل سنة، فإن مؤثراته يجب أن تأخذ حيزها في تحسين الأوضاع السابقة وفي القوة الشرائية والتسهيلات البنكية، مع أن الأخيرة ازدادت تعقيدًا وبعدًا عن المشاركة الوطنية، ولربما يكون في فتح المجال لبنوك محلية جديدة أو حتى مختلطة أو حتى أجنبية ما قد يساعد في تفعيل دور البنوك المفقود.

٥. لا نريد أن يكون فائض الميزانية مقتصرًا على العائدات النفطية فقط؛ لأن هذه العوائد غير مستقرة وغير ثابتة حسب تقلبات الأسواق العالمية وظروفها السياسية، بل من الواجب العمل على إيجاد خطط مالية بديلة، سواء في الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، وكذلك تسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية وإعادة هيكلة القطاعات الحكومية بما يتناسب ومقدار ما يصرف من رواتب، إلى جانب أهمية التوافق والالتقاء بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٦. ألا توافقني الرأي أن كلمة (إطفاء الدين العام) مصطلح اقتصادي جديد قد يبعدنا عن واقع نعيشه ويجب أن نتعامل معه وفق قدراتنا والفرص المتاحة؟

أجانب للمراقبة

يُذكر في زمن مضى أن أحد الأمراء عندما لم يتمكن من القبض على بعض اللصوص الذين يسرقون القوافل، قام بمفاوضة أحد زعمائهم وعرض عليه أن يعطيه أضعاف ما يحصل عليه من السرقات بشرط أن يتولى رئاسة الشرطة في بلد، فما كان من هذا اللص «الزعيم» إلا أن يقبل هذا العرض، ولمعرفته بأصول صنعة اللصوصية استطاع أن يقبض عليهم، وبذلك استتب الأمن في بلاد هذا الأمير.

أقصد من هذه المقدمة أننا نعايش أزمة تتفاقم يومًا بعد يوم، وأصبح لها تأثير في أمننا واقتصادنا، وهي مسألة العمالة السائبة وكذلك ظاهرة التستر، تقول وكالة «بيرسونل إكسبكتيشن» إن معدل العمالة السائبة يتفاقم يومًا بعد يوم، وأصبح إحدى الظواهر التي تعمل في الظلام، وخلفها – للأسف الشديد – الكثير من المواطنين، وهؤلاء قبلوا على أنفسهم أخذ فتات الخبز والعيش على هبات الأجانب، أما ظاهرة التستر فإن نظام مكافحة التستر والذي يقال عنه: «سماعك بالمعيدي خير من أن تراه» فله عقدان من الزمن، وكم تمنيتُ أن يُحوَّل اسمه إلى نظام (تنظيم التستر)، فإن نسبة الأعمال الأجنبية العاملة – وفق نظام مكافحة التستر – تجاوزت ٧٠٪، فهل يُعقل ونحن في ظل هذه الأرقام المخيفة أن نطالب بالسعودة وتوفير الفرص الوظيفية؟ أمام هذا الضرر البالغ ليس لنا إلا أن نطرق بابًا آخر، إما بتوظيف أجانب برواتب مغرية من أجل البحث

والكشف عن العمالة السائبة أو المتسترة، ونجعل المكافأة بمقدار العدد، وإما أن ننشئ شركة استثمارية يعمل فيها الأجنبي والمواطن وتكون إيراداتها ونسب الأرباح بمقدار العدد المقبوض عليه مع تغريم المتسبب من المواطنين بهذه المصاريف مضاعَفة، ولعل فكرة هذا الأمير تنفع؛ لأن الضرر – خصوصًا في مثل هذه الحالة – لا يُقمع إلا بمثله.

وأرجو المعذرة، فإن المتتبع لما يُكتب عن السعودة يحكم بأنه لو غطيتَ أكبر مدينة في المملكة بمقدار ما كُتب عن السعودة لحجبتَ عنها الشمس كما حجبَت العمالة السائبة والمتسترون الرزق عن أبناء البلد.

لا يفل الحديد إلا الحديد

نعاني في بلادنا نقص المعلومة الاقتصادية وعدم وجود التخطيط المستقبلي؛ لذا نجد الأزمات وارتفاع الأسعار المفاجئ يربك البلاد والعباد، خذ مثلًا أزمة الحديد والتي لها ما يزيد على السنة، وهي تتفاقم يوما بعد يوم، حتى وصل الحديد إلى أن يباع في السوق السوداء وأن يصبح له تجار وسماسرة أعجبهم الوضع ودعواتهم (من هذا... وأكثر)، أما مصانع الحديد فكما يقال (سيبك منها)، لأن سابك - على ما أوتيت من ضخامة في الهيكل والهيكلة - لا تزال ترضخ تحت مفاهيم بيروقراطية عتيقة، وكأنها تعمل تحت نظام العرض والطلب وليست صاحبة إستراتيجية وطنية تحسب لكل حدث حسابه، ولتعذرني هذه الشركة العريقة، ولكن ما حدث للمقاولين والأضرار الناتجة على المواطنين من هذا الارتفاع جعل الكل يتوقف ويعيد حساباته، أما وزارة التجارة ووزارة التخطيط والغرف التجارية فليست هذه أولى هداياهم من التخبط والارتجالية في حساباتهم وتوقعاتهم، وما أكثر التصاريح وتوزيع الصور ولكنها في النائبات قليل، والسؤال الذي يعرض نفسه: أين أنتم جميعًا منذ بدء الأزمة؟ أليست هناك حلول من ممكن أن تقدَّم، سواء في السماح بالاستيراد وإيقاف الرسوم أو فتح المجال لتحقيق احتياج السوق؟ لا عذر لأحد ما دمنا نعايش هذه الأزمة الخانقة، وإن كانت البيروقراطية وطول الإجراءات والتسويف وإلقاء المسؤولية على الآخرين هي

الأسلوب السائد في ظل هذه الأزمة والوقوف متفرجين عليها، فإن الواقع المؤلم يعطي صورة داكنة عن أوضاعنا الاقتصادية، كم كنت أتمنى أن تشكَّل لجنة عليا للمحاسبة وليس للعلاج؛ لأن العلاج لا يفيد ما دامت هناك أطراف مستفيدة.

نريد وقف هذه المهازل في بلادنا وأن يحاسب المخطئ ويكافأ المحسن، لقد تعبنا من المجاملة ومراعاة الخواطر ومثلما يقال (أزمة وتعدي)، عجيب أمرنا، نحن نريد الدخول في العولمة وأبسط الأمور الاقتصادية لم نستطع حلها، وكيف لنا أن نساير الأمم المتقدمة ونحن منغلقون على أنفسنا ونعايش أنظمة تجعل المستثمر الوطني قبل الأجنبي يهرب منها؟

فعلًا لقد ضاقت بنا السبل، وليس لنا – بعد الله – إلا أن نطلب من ولي الأمر التدخل السريع لإيقاف هذا الضرر، هل تصدقون أن أي تسعيرة تُطلَب من أي مورد للحديد يُشترط أن تكون مدتها يومًا واحدًا، بل بعضهم يحددها بالساعات؟ بعضهم علَّق على ذلك بأن الذهب أسعاره محددة، أما الحديد فهو أغلى من الذهب.

بدعة الرام

لا شك في توجُّه مركز امتحانات القبول إلى ما فيه الخير، فهم أناس نحسبهم كذلك، ولكن واقع الحال يفرض على الآباء والأبناء إعطاء رأي مخالف تمامًا لتوجه المركز والقائمين عليه، ومن يقرأ ما كُتب يتبين له أن غالبية توجهه تسويقي، أقصد إقناع الآخرين به، مع أنه أصبح فرضًا وطريقًا لدخول الجامعة، وأقول أصبح عقبة وسدًّا مانعًا من دخول الجامعة، وإليك سيدي وجهات نظر مختلفة من أصحاب العلاقة لا أصحاب القرار:

١- هل يُعقل أن اثنتي عشرة سنة من الدراسة والاجتهاد بجانب المبالغ التي دُفعت لأجل الدراسة يُحكم عليها بالفشل خلال دقائق من خلال امتحان ما يسمى القدرات؟ بهذا الامتحان يتقرر مصير الشاب إما إلى الجامعة وإما إلى الضياع والتشرد وفقدان الدراسة والعمل والمستقبل.

٢- هل واقعنا الآن يحتمل امتحان القدرات؟ أم أنه قدرنا الذي فرض علينا ولا بد من الاستسلام له؟ وهل اكتفينا في بلادنا من الجامعيين حتى نضع العقبات لوقف التعليم؟

٣- لو أن ميزانية هذا المركز وُجِّهت إلى فتح كلية تقنية أو أقسام علمية في الجامعات لكانت النتيجة أفضل لصالح الوطن والمواطن، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الرسوم

المحصلة مع أنه لا يجوز فرض رسم إلا بمرسوم، ولا أعلم هل هذا المركز صدر له مرسوم أم أنه اجتهاد مجلس إدارته، ألا يكفي أن بدعة هذا الامتحان تشعبت عنها بدع أخرى تجارية تريد الاستفادة؟ خذ مثلًا أحد المعاهد التجارية الذي يأخذ حوالي ألف ريال لأيام معدودة يدرس فيها كيفية الاختبار،

وحتى تأخذ هذه المراكز صفة العلم فقد استقطبت بعض أساتذة الجامعات لتضفي عليها الصفة العلمية.

يقول والد أحد الطلاب (وهو ممن أثق به): إن معظم أولادنا أصابتهم خيبة أمل وعدم ثقة بهذا المركز وامتحاناته، بل وصل الأمر بهم إلى أن يبحثوا عن جامعات خارج بلادنا.

وعودًا إلى تصريح معالي وزير التعليم العالي بأن جميع خريجي الثانوية العامة مقبولون في جميع الجامعات، إذا لماذا هذا المركز المسمى بمركز امتحانات القبول؟

باعتبار أن سوق العمل مكتظة بسبعة ملايين أجنبي، هذا بجانب ما يزيد على ٥٠٪ من المتسترين الأجانب، وبخلاف أننا نحتاج إلى خمسين سنة قادمة لتغطية احتياج السوق من الفنيين، إلى جانب انعدام توطين صناعة البترول، وإلى جانب ضرورة تحديث وتعديل مناهج التعليم وفقًا لاحتياج السوق لا وفقًا لامتحان القدرات الذي غالبية أسئلته تنحصر في أمور بعيدة عن واقع السوق المحلي وتوطين الصناعة.

أخيرًا، وبرجاء من والد يمثل جميع الآباء، أوقفوا هذا الحدث وهذه البدعة وخذوا ما شئتم من الرسوم، ولكن افتحوا أبواب الجامعات وبدون استثناء، وبعد نصف قرن – إن شاء الله – لنا موعد.

معركة الشوارع

سيارات تمر كالبرق، وشوارع تضج بالناس، وطرق خططت بدون دراسة لمسألة الحوادث إلى جانب ضعف الرقابة وضعف التأديب المروري، وحتى ضعف الأخذ بالأسباب الحديثة في أنظمة المرور، والأدهى أن كل أنواع (درادع) السيارات تصول وتجول في شوارعنا لأننا بلد متسامح، وحتى لو كان هذا التسامح على حساب أرواحنا، فهل يعقل أن تشتري سيارة بألف أو ألف وخمسمائة ريال وتسير بها كيفما تشاء وبدون رخصة وبدون استمارة وبدون وبدون...؟ لا شك في أن تحديث آليات الرقابة وفرض العقوبات الصارمة سوف يحدان من الحوادث، كنت أتمنى ألا يُعتمَد أي مخطط سكني في بلادنا إلا بعد أن توافق عليه إدارات المرور، على أن يلزم صاحب المخطط بعمل الإشارات الضوئية والرقابية واللوحات اللازمة، فأرواح الناس أهم عندنا من دفن هذه الأموال في الأراضي الفضاء، وإن كنا نفقد إنسانًا كل ساعتين فهذا لا شك دلالة واضحة على أن هناك عيوبًا يجب أن ندرسها، وما دام لنا عشرات السنين ونحن (مكانك سر) فأرجو عدم التعليق؛ لأن ازدياد الوفيات يقطع قول كل خطيب.

لذا أقترح الآتي:

١- تقوم إدارات المرور بالمملكة بخصخصة الرقابة المرورية وتطرح للاستثمار التجاري، بمعنى أن تؤمن السيارات وأجهزة الرصد والرقابة واللوحات الإرشادية

والإلكترونية، وأن يوظف بها شباب ذوو مؤهلات وقدرات من أبناء البلد، وأن تقوم هذه الشركات بفتح معاهد تدريبية تحت مظلة وزارة الداخلية.

ولا شك في أن الشركات ستكون حريصة جدًا على مراقبة العابثين بأنظمة المرور، وسوف تفرض وتطبق الغرامات لأنها شريكة في كل غرامة تطبق، ولا يجب أن تأخذنا العواطف في هذا الجانب الإنساني المهم، فمن أخطأ فيجب أن يعاقب، وليست أرواح الناس لعبة لدى المستهترين والعابثين.

أعتقد أن وزارة الداخلية ممثلة في إدارة المرور لو طرحت هذه الفكرة أمام الغرف التجارية وتركت للمستثمرين مجال إعداد الدراسة والمقترحات، فسوف يقدمون دراسات مستفيضة تؤهل عنصر المنافسة في الدراسة وكذلك العائد المناسب لهم، ويأتي بعد ذلك دور إدارات المرور لاختيار الأنسب.

٢- هذا الإجراء سوف يزيل عبء ومشاكل الرقابة المرورية عن إدارات المرور، ولربما نجد المعطيات أفضل من وضعنا الحالي، بل قد تكون العائدات المادية لإدارات المرور أكثر من وضعها الحالي، ومع أن إدارات المرور همها الأول هو الحفاظ على حياة الناس، ولكن لا نزال بحاجة إلى الكثير من الاعتمادات لسد أوجه النقص.

هذا الإجراء سوف يستوعب أعدادًا هائلة من الكفاءات السعودية، ويساعد في القضاء على البطالة وتشغيل الأيدي العاملة السعودية.

٣- ولأن زيادة السيارات في بلادنا بشكل عشوائي جعل الكل يستطيع أن يمتلك سيارة، خصوصًا العمالة الأجنبية، فقد أصبحت هذه السيارات سببًا في زيادة الحوادث وتلوث البيئة وإفساد الشوارع، وحتى المظهر العام لبلادنا، لذا أقترح منع تمليك سيارة لأي أجنبي يقل راتبه عن ثلاثة آلاف ريال، وفي هذا الإجراء الحث على تشغيل العمالة السعودية فيما عدا سائقي المنازل، وما دمنا نفقد شخصًا كل ساعتين بسبب الحوادث المرورية، فمعنى ذلك أننا نحتاج إلى إعادة النظر في كل المفاهيم المرورية والتربية الشخصية وأسلوب وطريقة النظام المروري، وأرى أن تدخل مادة الأمن المروري ضمن مناهج التعليم في مختلف المستويات، وخاصة بعد المتوسطة، فحوادث الشباب أكثر من غيرها.

ملاحظة أخيرة: جهود إدارات المرور واضحة للجميع، ولكن الشق أكبر من الواقع.

هل جاء دور إنشاء نقابة المقاولين؟

في ظل الأزمة الخانقة التي يعيشها قطاع المقاولات في بلادنا العزيزة التي تعددت أسبابها، هذا التعدد جعل هناك نوعًا من الضياع وعدم وجود الأهلية التي تحتضن هذا القطاع المهم الذي يُبنى عليه مستقبل وتطور بلادنا، ولعل من أهم أسبابه غياب نوع من الرابطة والاستقلالية، وهذا الغياب منشؤه ضعف الأنظمة والإجراءات، أو لنقل عدم الحاجة إليها، لأننا تعودنا أن نجعل أمورنا تسير بدون منهجية مدروسة أو الاعتماد على مؤسسات اقتصادية.

أعتقد أن لدينا القدرة لمعالجة الأزمات ووضع الخطط المناسبة لمعالجة المواقف الصعبة في الأوقات المناسبة، ولكن تكشَّف لنا بعد أزمة الحديد الخانقة أن هذا القطاع الشامل لمعظم توجهات وارتقاء بلادنا يحتاج إلى أن يعطى أهميته المفقودة أمام كل من وزارة التجارة والغرف التجارية ووزارة المالية التي فاجأتنا برفض أبسط حق لكل مقاول يعمل من أجل البناء بأنها لن تعوض فروقات الأسعار في الحديد والتي نشأت في نوع من الاحتكار غير المدروس وغير المؤهل، حيث اختصت شركة حديد بهذا الاحتكار تحت حماية وزارة المالية بفرض ٢٠٪ على الحديد المستورد، أعتقد أن هذا النظام المالي الذي يفتقد إلى أبسط صور العدالة يحتاج إلى شطبه وإلغائه من جذوره، فهو يؤيد ما أوردته مئات الملايين من الريالات التي خسرها المقاول ثم المواطن، وهذه الخسائر

جلبت لها أخوات أخرى في مضاعفة الخسائر مثل ارتفاع أسعار الأخشاب والنحاس والمواد البلاستيكية، هذا إلى جانب التوقعات بزيادة الأسعار، ولم نسمع أو نقرأ إلا مجرد اجتماعات تنتهي بالفشل أو إلقاء المسؤولية على الآخرين؛ لذا لا سبيل إلى حماية أكبر وأضخم قطاع تنموي إلا بأن نوجه إليه نقابة تدافع عن حقوقه وعن بقائه واستمراره ما دمنا نلاحظ انسحاب الكثير من المقاولين عن هذا القطاع وتركه لأيدٍ مظلمة وتعمل في الظلام، بل سوف تزداد أعمال التستر وتزداد العمالة السائبة؛ وتزداد بذلك البطالة ويترتب على ذلك قطع أرزاق أبناء هذا البلد.

نريد أن نبتعد عن هذه البيروقراطية التي تدار بجهات غير مؤهلة وغير قادرة على معالجة الوضع، بل إن بعضها جعل من هذه الأزمة زيادة في نشر الصور والتصريحات الفارغة، أعتقد أن قيام مجموعة من المقاولين والطلب من ولاة الأمر بإنشاء هذه النقابة سوف يلقى القبول حتى نحمي ما بقي من حق هذا القطاع.

بنك الفقراء

سبق أن كتبت عن موضوع الفقر في بلادنا ووجود خبير الفقراء ليضع لنا إستراتيجية معالجة الفقر، واقترحت بعضًا من الحلول الجذرية لمعالجة الفقر، ولكن كما يقال لا يطاع لقصير أمر، مع أن طولي تجاوز ١٧٦ سم.

وأعجبني أن صاحب السمو الملكي الأمير الفاضل طلال بن عبدالعزيز رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية يسعى لفتح بنك الفقراء في بلادنا الغالية.

ولنا وقفة أمام هذه التسمية وأبعادها

يقول تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾ سورة المائدة الآية ٢.

١- يا حبذا تغيير المسمى إلى بنك الاستثمار التعاوني، قد تكون التسمية شاملة للاستثمارات الوطنية وغير الوطنية وتبعدنا عن هذه التسمية الممقوتة في بلاد تعودت على أن تكون كالبنيان، وتعودت على أن تكون لها البنيان الواحد يشد بعضه بعضًا.

٢- أن تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإيداع جميع وأموال الضمان الاجتماعي وأموال الجمعيات من المنظمات الخيرية في هذا البنك مما يحقق استفادة المحتاجين وضبط الأموال والتصرف فيها وفق منهجية تشرف عليها الدولة.

٣- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الذين يريدون تطهير أموالهم من الربا وإيجاد صيغة إسلامية يقبلها علماء الأمة، وسوف - بإذن الله - تجد الكثير من أبناء هذه البلاد وغيرها يرحبون بالانضمام والتعامل مع هذا البنك.

٤- وضع لوائح وأنظمة للقروض والإعانات والمشاركة في إنشاء المعاهد والكليات العلمية لتدريب وتهيئة المحتاجين وفق احتياج السوق ومتطلبات العمل.

٥- الطلب من مؤسسة النقد العربي السعودي إيداع رواتب الموظفين والمخصصات المالية للمصالح الحكومية وكذلك صرف المستخلصات من خلال هذا البنك.

٦- الطلب من مصلحة الزكاة والدخل إيداع الأموال المحصلة من الزكاة أو إعطاء البنك صلاحية جمع الزكاة من الشركات والمؤسسات المختلفة؛ لأنه من الملاحظ أن هذه المصلحة تريد من يطرق بابها لإيداع الزكاة الشرعية.

٧- قد يكون من المناسب تعاون صندوق الموارد البشرية وبنك الاستثمار التعاوني، خصوصًا أن الأول لديه إيرادات ضخمة تريد من يفعلها، ولا شك في أن تهيئة الفقراء في هذا البلد بإيجاد صنعة أو مهنة شريفة يسترزق منها لهي الهدف الذي يسعى إليه هذا البنك.

٨- نريد من هذا البنك أن يبدأ بقوة وأن تشكل له حملة إعلامية توضح لسكان هذا البلد الطيب أهمية ودور هذه المؤسسة الخيرية، وأن يكون أعضاء مجلس إدارته من رجال الأعمال وأهل الفكر والعطاء.

أخيرًا، وهذا ما يقلقني وأراهن عليه يا سمو الأمير، إن وافقت مؤسسة النقد العربي السعودي على إنشاء هذا البنك فهي مؤمنة بأن بلادنا يجب ألا تتجاوز البنوك بها عدد أصابع اليد ؛لذا فإن أي إصبع آخر يعد نشازًا يلزم بتره.

الوزير.. ينفي

كنا نعرف الدكتور جبارة الصريصري عندما كان نائبًا لوزير المالية بأنه رجل (حلّال المشاكل)، لذا نطمئن أن أي معاملة تحال إليه سوف تجد نصيبها من عنايته واهتمامه، واليوم هو يتربع على كرسي وزارة النقل حاملًا معه تطلعات الرجل المجرب لكيفية الحصول على الاعتمادات لمشاريع وزارته الجديدة، وأهمها قطارنا الذي أصبح تراثًا يحسن بنا أن نجعله تحفة في أحد الميادين العامة، أما طرقنا السريعة أو المحلية أو الزراعية فهي تحتاج إلى أضعاف ما هو موجود الآن، ولكن أن يأتي معاليه لينفي أهم إنجازات مجلس الشورى برفض فرض رسوم على الطرق، وكما قيل: (يا فرحه ما تمت).

ولا نريد أن يمر هذا النفي من خلال بوابة وزارته دون أن يأخذ نصيبه من الرسوم الكلامية:

١- إن الرسوم عندما يراد فرضها يؤخذ بعين الاعتبار مدى كفاءة وكمية الخدمة المقدمة، فإذا تجاوزت ٧٠ أو ٨٠٪ فعند ذلك يمكن النظر لأجل الحفاظ على هذا المنجز، فهل وزارتكم الموقرة وصلت إلى هذه النسبة؟

٢- الطرق البديلة التي أشار إليها معاليه هي طرق يطلَق عليها الطرق المهجورة، والمهجور في عرفنا هو العرضة للإتلاف والحوادث، وقد يكون مهجورًا أيضًا من أمن الطرق، فهل نزيد أعداد الوفيات لنحقق رسوم الطرق؟

٣- هل وصلت معاليكم هذه المعلومة أن فرض الرسوم على الطرق سوف يؤثر بمقدار ١٠٪ في رواتب المدرسين والمدرسات و٢٠٪ في مدخول الفلاحين و٥٠٪ في مدخول أصحاب سيارات الأجرة، وكل هؤلاء من أصحاب الدخول المحدودة.

٤- هل الوقت مناسب للحديث عن الرسوم والضرائب ونحن نعايش أزمة وطنية وعربية وإسلامية خانقة، وكلنا رغبة في زيادة اللحمة والالتقاء.

وإذا كان المقصود كما ذكر في الصحيفة لأجل التوسع والصيانة، فإليك - حفظك الله - ما يحقق هذا الطلب دون التعرض لجيوب الناس:

أ- فرض رسوم على جميع السائقين الأجانب من غير سائقي المنازل؛ فهذه الطرق قد عملت وهيئت لأجل المواطن لا من أجل الأجنبي، فهذه سوف تقلل من درادع السيارات وتزيد نسبة السعودة.

ب- تجزئة مشاريع الوزارة بدلًا من إعطائها لمقاولين محدودين، وفتح المجال للشركات الأجنبية للعمل مع وضع الشروط المناسبة للسعودة وللتسديد المرحلي.

ج - فتح المجال للشركات الأجنبية والوطنية للاستثمار في إنشاء طرق جديدة وفق مواصفات تضعها الوزارة، فهذه سوف تعالج نقص الاعتمادات وتكون مقبولة من المواطنين، وأعتقد لو أن الوزارة عملت تجربة لاتضح لها الإيجابية أو السلبية في هذا الأسلوب.

أخيرًا، الملاحظ أن شركة «ساسكو» تحتاج بجانبها إلى عدة شركات أجنبية ومحلية من أجل الاستثمار على الطرق، سواء للاستراحات أو المطاعم أو خدمات الطرق أو الإعلانات ومحطات البنزين.

وفقكم الله في طلب اعتمادات جديدة، ولعل سنوات العمل في وزارة المالية شافع في ذلك.

عن تغيير مناهجنا

نشرت إحدى الصحف أن هناك تغييرًا جذريًا في مناهج الجامعات السعودية، والملاحظ على نسب التخصصات أن أكبر نسبة هي لخدمة القطاع التعليمي بالدولة، وهؤلاء غالبًا تكون تخصصاتهم دراسات نظرية ثم تأتي النسب الأخرى لتسديد النقص في بعض القطاعات الحكومية أو الأهلية أو لتزيد نسبة البطالة، ولنا وقفة أمام هذا التوجه:

١- ليس هناك دراسة للحاجة الحالية والمستقبلية وحاجة السوق، ودراسة السوق تحتاج إلى تنسيق وتعمق في معرفة مدى الحاجة ونوعية التخصصات المطلوبة، وليس هناك أصدق وأثبت لوصول المعلومة الصحيحة لهذه الحاجة من عمل دراسة ميدانية لأعمالنا الاقتصادية بالتنسيق مع الغرف التجارية وأرباب الصناعة والشركات العظمى مثل أرامكو وسابك والاتصالات والشركات الأهلية، هؤلاء سوف يحددون الحاجة الحالية والمستقبلية، ولأن بلادنا - والحمد لله - آخذة بالتطور التقني والاقتصادي، فإن الحاجة ملحة لهذه الدراسات مع تحديث هذه الدراسات كل خمس سنوات.

٢- نريد أن نبتعد عن بيروقراطية الجامعات ووزاراتها في كيفية وضع اختيارات التخصصات، وأعتقد أن تجربة السنوات الماضية كافية للحكم على ذلك، ويا حبذا اختيار أعضاء مجالس الجامعات من رجال الأعمال وأن تترك لهم الحرية في وضع

المناهج المناسبة في كل منطقة، فهناك تباين في الاحتياج العلمي حسب تباين نوع وطبيعة الأعمال التجارية والاجتماعية، وأيضًا ما الذي يمنع من اختيار مديري الجامعات من القطاع الخاص، فهم أعلم بحاجتهم، وهم الصورة الصادقة عن نوعية هذا الاحتياج.

٣- هناك فجوة بين وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم، وقد تكون سببًا لما نحن فيه من مشاكل في تلبية احتياج السوق المحلي من التخصصات العلمية المطلوبة، ولن تحل هذه الفجوة إلا بقيام الأخيرة بوضع نسبة القبول في الثانويات النظرية بنسبة لا تتعدى - على أكبر تقدير - ١٠٪، مع التأكيد على أن هذه النسبة يجب أن تكون وفق احتياج السوق المحلي، فإن ما لدينا من شباب ومن خريجي الجامعات وبدون عمل أعتقد أننا نحتاج إلى ١٠ سنوات أو أكثر حتى نجد لهم أعمالًا مناسبة أو إعادة تأهيلهم العلمي.

٤- ما الذي يمنع جامعاتنا أيضًا من تحديد نسبة القبول في الدراسات النظرية بحيث يضطر الطالب إلى الاتجاه الصحيح والذي يكفل له الحصول على العلم السليم والوظيفة المناسبة.

٥- لاحظنا أن الدولة سوف تقدم إعانات للجامعات الأهلية، والمؤسف أن هذه الجامعات الأهلية تسعى للربحية قبل التوجهات العلمية، فلماذا لا تكون هذه الجامعات فروعًا للجامعات الحكومية، وهي التي تضع التخصصات المناسبة واحتياج السوق، وتكون هناك شراكة ما بين الجامعة والقطاعات الخاصة في احتساب قيمة الدراسة، أما أن تنشأ الجامعات الأهلية بهذا الترهل والضعف والنظرة المادية فهذا سوف يزيد من مشاكلنا ويعقدها بشكل خطير، ولنؤمن أن العلم رسالة وليس وسيلة لجمع المال، أما البديل الثاني فهو ألا تسمح الدولة بإنشاء أي جامعة إلا وفق تخصصات معينة يحددها السوق المحلي.

والله الموفق ،،،

المدير في اجتماع مغلق

بعد أن ذاق الأمرّين في الاتصال وتحويل المكالمات والسؤال: من أنت؟ وماذا تريد؟ وكم رقم تليفونك؟ كان الجواب: معاليه أو سعادته في اجتماع، طيب آمنا بالله ممكن تعطيني الوقت المفضل للاتصال؟ وكان الجواب: آسف، فهو في اجتماع مغلق، يا أخي أنا أكلمك من مكان بعيد، وكان الجواب: أعطنا تليفونك وإن شاء الله يكون خيرًا، وهكذا بكرة وبعد بكرة.

لا أحد ينكر أهمية الاجتماعات في رسم الخطط وحل المشاكل، ولكن أليس من الأفضل أن تكون الاجتماعات في وقت محدد أو يوم محدد بحيث يستطيع طالب الخدمة أن يجد المسؤول؟ ليت الجهات المسؤولة تحدد لجميع المسؤولين ساعة معينة ومحددة يعرف الكل أن هذا وقت الاجتماع، لأن الحاصل أن معظم وقت المسؤول في اجتماعات، وهل من الضرورة أن يقطع الفيافي والقفار لأجل مقابلة هذا المسؤول؟ أليس التليفون وسيلة ممن الممكن أن تحل الكثير من المشاكل؟ ولماذا ازدادت لدينا معوقات مقابلة المسؤول حتى أصبح مديرو أو سكرتارية المكاتب لهم الأمر والنهي؟ بل قد يكون بعضهم أشد وطأة من رئيسه، هل حصل وقابلت أحدهم؟ انظر إلى طريقة رده للسلام، وحتى تكرمه إن مد لك أطراف أصابعه للسلام ولسان حاله: ماذا تريد عجل علينا، ما عندنا وقت، راجع القسم المختص، المهم (ورنا علابيك) يعني (عطنا

مقفاك). للأسف هذه ظاهرة تزداد يومًا بعد يوم، وللأسف أيضًا أنها بعلم معاليه أو سعادته، وما علم هو ورئيسه أن هذا الكرسي (دوار)، وجزى خيرًا من صنعه دوارًا حتى تزال الغمة.

الكلام ليس على إطلاقه، فهناك قلة من المسؤولين لديهم الإحساس والمسؤولية بأهمية المراجع وضرورة استقباله والترحيب به وقولة (تفضل... استرح) وفنجان قهوة وبيالة شاهي ووجه مبتسم، هذا أقل ما يريده المراجع، علمًا بأن الشاي والقهوة والجلسة مدفوعة مقدمًا، عدا تبسمك في وجه أخيك صدقة، وأنا متأكد من أنه لو لم يحصل على طلبه لخرج من هذه الدائرة وهو يدعو ويشكر صاحبها ومدير مكتبه. نحن بحاجة إلى دروس نفسية، وأعتقد أن أميرنا عبدالله بتعامله مع من يقابله كفيل بأن نتخذه مثالًا، انظر إلى قسمات وجهه أمام المراجع وهو يسمع منه، وهو أيضًا يساعده في الوقوف، وهو أيضًا يطَمئِن هذا المواطن بحركات يده، نعم سياسة الباب المفتوح تحتاج إلى القلب الطيب والتعامل الحسن.

ملاحظة أخيرة: دائمًا الاجتماعات المغلقة مفاتيحها مرهونة بمديري المكاتب (عشنا وشفنا).

مشاهد حديدية

المشهد الأول (المقاول): لا حول ولا قوة إلا بالله، حقيقة أربع طقات في الرأس توجع، أربع مرات ولسنة كاملة يرتفع سعر الحديد ولا هناك من يحمينا، والمسؤولون أذن طينة وأذن عجينة، لا يرفع أحدهم السماعة محاولًا جهده أن يتحدث مع أحد موردي الحديد.

المشهد الثاني (المورد): آسف، ما عندنا حديد، طلبك غير موجود (علمًا بأن المستودعات ضاقت بما فيها)، ممكن تتصل بعد ساعة أشوف لك طلبك ويمكن بالواسطة، وربما السعر يرتفع خلال ساعة، المهم دبر حالك.

المشهد الثالث (وزارة التجارة):

بعدما كثر اللغط ومرت فترة طويلة على هذه المشكلة والإثارة الصحفية المتعددة، أخيرًا بدأت الاجتماعات واللقاءات والردود الصحيفة وكل واحد يلقي المسؤولية على الآخر، وطالع يوميًا صور المسؤولين وبجانبها تصاريح بأن مشكلة الحديد (خلاص انتهت)، وهناك تسابق صحفي بين وزارة التجارة والغرف التجارية وشركة سابك.

المشهد الرابع (سابك):

نحن لا نقبل الاتهام بتصدير الحديد إلى المطارات الخارجية أو إلى دول الشرق، نحن لم نخزن الحديد ولم نكن سببًا في هذه المشكلة، وخططنا وتوقعاتنا في العرض والطلب

(فاتت علينا)، وبعدين إحنا تجار، ندور الربح ونرضي مجلس الإدارة عند عرض ميزانيتنا عليهم.

المشهد الخامس (الصحافة):

صرح مصدر مسؤول في وزارة التجارة أن مشكلة الحديد سوف تحل في غضون الأيام القليلة القادمة، ونرجو السموحة على هذه الخسائر، كما صرح مصدر مسؤول في الغرف التجارية والصناعية أن ما حدث من زيادة في الأسعار فاق التوقعات، وأننا مهتمون بهذه المشكلة منذ دخلت حتى خروج المقاولين المفلسين من سوق المقاولات، كما صرح مصدر مسؤول في شركة سابك بأن المشكلة دولية ونحن لم نصدِّر الحديد إلى خارج البلاد، ونعدكم بحل المشكلة حسب قانون العرض والطلب المعمول به في الشركة.

المشهد السادس (فيلم سينمائي):

قدم أحد المنتجين السينمائيين عرضًا لإنتاج فيلم أطلق عليه (عاصفة أم السكاريب)، وقرر أن يكون أبطاله شخصيات المشاهد السابقة، ولكنه يبحث عن مموِّل لهذا الفيلم، فما كان من لجان المقاولين إلا أن وافقت آخذة بالمثل الشعبي (ما يضر مقتول طعنه)، وسوف تكون النهاية المحزنة لهذا الفيلم على ذمة أصحاب الكراسي الدوارة.

المشهد الأخير:

بعد اليأس والخسائر الباهظة وضرب كف بكف وخروج العديد من المقاولين من قطاع المقاولات، نشأت فكرة جديدة قد تناسبك وتنضم معنا إليها، وهي إنشاء هيئة وطنية لجمع السكراب والمسامير وبراميل البلدية وغطيان التفتيش في مصلحة المياه وتقديمها هدية إلى شركتنا الغالية سابك أم السكاريب، ويا ليل ما أطولك يا ليل.

خطاب مفتوح لمعالي وزير التجارة والصناعة

الدكتور هاشم من الرجال الذين نفاخر بهم ونؤمل الخير على أيديهم، وهم - والحمد لله - كثر في بلادنا، ولأن هذا اللقاء الرابع في غرفة الشرقية، فإن لي (شخصيا) وقفات قد تكون من تطلعات أمثالي أصحاب الحرف والمهن:

١- معالي الوزير: لا نخفيك سرًّا أننا كمقاولين وصناعيين نمرّ بأسوأ الأيام، وأسوأ ما فيها السلبية والإهمال من الإدارات المختصة، فهناك تذمر وغضب خصوصًا عندما يتعلق الأمر بأرزاق الناس، ولكننا - كما ذكرت - نرى البطء الشديد في اتخاذ الإجراءات الحاسمة لحماية قِطاعَي التجارة والصناعة، وكنا نطمح أن تقترح إلغاء جميع الرسوم الجمركية، بل نطمع أن تقترح مساعدة لمستوردي الحديد والبلاستيك، فإن مقارنة الخسائر التي لحقت بهذا القطاع لا تقارَن مطلقًا بمقدار المساعدة للمستوردين.

٢- معالي الوزير: كانت فكرة دولتنا - أعزها الله وحفظها من كل مكروه - عندما أنشأت هذه الوزارة من أجل حماية المقاول والمصنع، وأهم من ذلك المواطن، ولكننا نرى أن السيطرة واتخاذ القرار أصبح في أيدي الشركات الكبرى، وما دور وزارتكم إلا التمثيل في مجلس الإدارة، وهذا التمثيل لا يخلو من السلبية، وكما يقال فإن العبرة بالنتائج، وأمامنا نتائج لا تبشِّر بخير: خسائر، وقطع أرزاق، وإغلاق مصانع... فأين وزارتكم من ذلك؟

٣- معالي الوزير: هذا هو الاجتماع الرابع، فهل قلبت وريقات الاجتماعات السابقة لتنظر ماذا أنجز؟ وهل هناك توصية واحدة ظهرت للسطح؟

لا نريد المجاملة والأحلام ونحن تلحقنا الخسائر المتواصلة، إن هناك مسألة أخرى أهم من ضياع الأموال، فإن التجارة والصناعة والسياسة وأحوال الناس وظروفهم المعيشية حلقات متصلة ببعضها، إذا انفرط منها عقد تداعت على بعضها وأصبحت شذرًا مذرًا، بلادنا أرض خصبة وفيها خيرات، وأهمها هذه اللحمة والترابط واجتماع الكلمة.

٤- معالي الوزير: أثق بأن مستشاريك قد هيؤوا لك الإجابة عن كل سؤال سيطرح أو متوقع أن يطرح، فهل تركت للحضور المجال للمشافهة والمصارحة وأنت فارسها وابن ديدنها؟ أتمنى أن تتبنى ولو توصية أو توصيتين، المهم أن نرى شيئًا يزيل عنا غمة الحديد والبلاستيك.

٥- معالي الوزير: لقد (طفشنا) من اللقاءات الصحفية حول انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية، هل نحن مخيرون أم مسيرون؟ وهل ما نحن فيه من خسائر متواصلة مدخل لهذه المنظمة؟ أم أن هناك خسائر أخرى قد تلحق بنا، ونحن أمام مارد سوف يأكل الأخضر واليابس وللأسف نحن اليابس؟

اليوم ونحن نلقاك، هل هذا اللقاء للترضية وتخفيف المصاب على المقاول والمصنع؟ أم أن لديك قرارات تريد ذكرها وطمأنة من هم أمامك الآن أو من هم خارج القاعة؟ الكل ينتظر، وخوفي أن يكون هذا اللقاء... أرجو المعذرة (شرحك سرًا).

ويا خوفي، فإن غداء الغرفة مثلما يقال: أعدوا لآل المقاولين وآل المصنعين طعامهم، فإن لديهم ما يشغلهم.

٦- معالي الوزير: عوَّدتنا حكومتنا الغالية أن نصارح المسؤول ونشكو ونبث له معاناتنا، اعذرنا يا صاحب القلب الكبير، ويا ليتك تقوم بتوصية بشطب الـ ٥ ٪ الأخيرة من الرسوم، ومثلما يقال: (ما على كريم تشرط).

توصيات اللقاء الوطني

ثماني عشرة توصية خرج بها اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري في خلال خمسة أيام، والمطَّلع على كل توصية يرى أنها تحتاج إلى لقاء خاص بها.

لا أدري هل تعودنا في مؤتمراتنا وندواتنا على أن نطرح جميع همومنا دفعة واحدة ونترك الكرة في مرمى المسؤولين ونعتقد بذلك أننا قد أدينا الواجب؟ أم أنها هموم مشتركة نريد الإفصاح عنها واعتبرناها حملًا ثقيلًا أزلناه بهذه التوصيات؟ كنت أتمنى لو أن مفكرينا الكرام قبل كتابة أي توصية تروووا ونظروا في إمكانية تنفيذها، سواء من ناحية الوقت أو المال أو الجهود اللازمة لكي تكون هذه التوصيات وغيرها محل التنفيذ.

يجب أن نكون أكثر شفافية وفهمًا، فإن ولي الأمر ليس لديه عصا سحرية يستطيع من خلالها تنفيذ جميع الطلبات، إضافة إلى ذلك لا نريد أن تأخذ بعض التوصيات طريقها إلى النسيان ونصبح كحاطب ليل.

وثمة شيء مهم، ما دام الحوار يهم جميع المواطنين فيجب أن ينظر إلى التوصيات ذات الفائدة الشمولية للجميع.

ومع تقديري واحترامي للمشاركين في هذا اللقاء، فإنني أرى أن بعض التوصيات لا تتلاءم مع واقع حياتنا وأعرافنا، بل قد تكون سببًا لبعض الإشكاليات غير محمودة العواقب، فأريحونا من قضايا وهموم (لا تشبع جائعًا ولا تروى ظمآن)، وواقعنا في هذه

التوصيات مثل من يريد أن يتسلق الجبل من أعلاه مستعملًا حبال الآخرين، كنا نتوقع من المجتمعين أن يبحثوا عن الذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم، أو عن رعاية الأمانة والعهد، أو عن الأموال التي ضاقت بها بنوكنا المحلية فوجدت طريقها ممهدًا للبنوك الأجنبية، وكنا نتوقع منهم مناقشة ١،٥ مليون عاطل ومليون عانس، ومستخرجات التعليم التي أصبحت عبئًا على نفسها قبل أهلها ومجتمعها.

كلمة أخيرة، قالت الوالدة بعفويتها وصراحتها المعروفة: (يا ولدي: كلامهم هذا ما يؤكل عيش) مثل اللي يقول (احصد هواء وغمر ماش). أرجو المعذرة، ولكن يبقى أن الوالدة تمثل ثلاثة أجيال لها حق الرأي ما دامت هناك رغبة في ترسيخ مفاهيم الحوار والانتخاب وتعزيز دور المرأة.

الوزير يرفض

طالعتنا إحدى الصحف بخبر (زاد الطين بلة)، يقول نص الخبر: «وزير المالية يرفض فكرة تعويض المقاولين بعد ارتفاع أسعار الحديد)»

في البدء، كلنا يقدر ويحترم هذا الرجل الفاضل وزير ماليتنا، وبدون مجاملة فإن المتتبع لما يُنشَر عنه يجده يصب في صالح البلاد والعباد، وكيف لا وهو الوزير الذي يترأس أكبر وزارة، بل هي أم الوزارات، أعدتُ قراءة الخبر في ثنايا المنشور ولم أجد له مناسبة أو استطردًا حول أساسيات ما نشر، فهل وزيرنا الغالي أراد أن يقصم ظهر البعير حول الشائعات؟ أم أن صحافة (الملاقيف) أجبرته على هذا التصريح؟ أم أن النحس (لا عدوى ولا طيرة) يلاحق المقاولين حتى عند من يأملون في وقوفه معهم؟ لذا، ليعذرني مدير بيت المال على هذه المداخلات، فأنا أتحدث عن واقع المقاولين في سنة قد يطلق عليها (سنة أم السكاريب).

أولًا: أوجه اللوم والانتقاد اللاذع إلى وزارة التجارة وغرفها المغلقة على نفسها (والتي ربما ما صرف على مبانيها يحل أزمة).

لماذا لم يزود وزير المالية بأرقام الخسائر والأضرار التي لحقت المقاولين وإلى الآن ونحن نسوف بعقول المقاولين؟ أليست الأزمة لها الآن سنة وتتفاقم يوما بعد يوم؟ ألم

يخرج آلاف المقاولين من قطاع المقاولات وهم محملون بالخسائر والأضرار وتسبب عن ذلك قطع أرزاق الألوف من أبناء هذا البلد؟

ثانيًا: ما الضرورة لهذا التصريح (القاتل) لكل آمال المقاولين؟ ألا يكفيهم – يا معالي الوزير – ما هم به من قلق وخسائر؟ وهل أصول المهنة تستلزم التصريح المباشر أم التلميح المغلف؟

ثالثًا: ألا تعتقد – يا معالي الوزير– أن وزارتكم أحد أسباب هذه المشكلة؟ فأنتم يفترض عليكم أن تكون أسعار السلع وتقلباتها وفقًا للعرض والطلب واضحة أمامكم، خصوصًا أنه قد مضى حوالي سنة على تقلبات الأسعار التي قلبت عقولنا وأفرغت جيوبنا، أين أنتم من وقف رسم حماية الإنتاج؟ ألا تعتقد أن ذلك شجَّع شركة سابك (حديد) على أن تصدِّر الحديد إلى الخارج وتحرم الداخل؟ فهو قد حرم الاستيراد وحرم الإنتاج الداخلي، فمن أين يأتي بالحديد؟ كنا نتوقع من معاليكم – وهذه عادتكم – حل المشاكل وأن تطلب إعانة لمستوردي الحديد.

رابعًا: وإذا كان الحديد في المباني العادية يشكل ٣٠٪ من قيمة المشروع، وأسعاره تجاوزت الزيادة بها ٨٠٪ من أسعار المشاريع، ووزارتكم الموقرة تعرف مثل هذه المشكلة ومقدار ضررها، فهل هناك مخرج آخر غير النظر بعين الواقع والمعرفة وتقدير الضرر؟ وحتى لو كان هناك نظام يمنع ذلك، فإن المشكلة وحجمها أكبر من أي نظام، وهذا ما اعتدناه من حكومتنا الرشيدة، فهي حريصة على رفع مستوى وقدرات المقاولين لا تحطيمهم، كما أن استفادة الأجنبي الذي يعمل بالظلام وهو ضامن لربحه يعني (خارج من الخسارة).

خامسًا: إن كانت الكوارث من سيول وحرائق وأزمات لها تقديرها ويصرف لها التعويضات المناسبة، فإن خراب البيوت وقطع الأرزاق تستأهل أن تقفوا معها لا ضدها، وهذا ما اعتدناه من حكومتنا الرشيدة، ولكنني أعود وأقول إن غرض وزيرنا من هذا التصريح أن تحط ركابنا في باب وزارته وأن نشرح له أوضاعنا، ولا نزيد على أن نلعب بألفاظ هذه الكلمة التي نتمنى أن تُشطب من قاموس وزارته (بيت المال) وهي كلمة «رفض»، وأن توضع في صيغتها التالية:

أ- رفض وزير المالية تطبيق رسوم الحماية الجمركية على الواردات من الحديد.

ب - رفض وزير المالية إعطاء تسهيلات للصادرات الوطنية من الحديد.

ج - رفض وزير المالية مساعدة مقدارها ٢٠٪ لمستوردي الحديد.

وأخيرًا، فإن قرار الرفض في طلب التعويض لم يكن فقط سببًا في زيادة الأسعار والاحتكار وتشجيعًا للتصدير الخارجي، بل كان سببًا في أن تزداد أسعار المواد الأخرى، كنت أتمنى لو أن وزيرنا الغالي تذكَّر المثل القائل: «كم كلمة قالت لصاحبها دعني».

صحيفة اليوم
١٤٢٥/٣/٢ هـ

وزير العمل... أم وزير العمال؟

لأن ذلك يذكرني بالهيئة الملكية لمعالجة مشاكل العمال التي أنشئت قبل نصف قرن، نعم، كانت وما زالت حكومتنا الرشيدة حريصة على حقوق العمال، ومن خلال هذه الهيئة حددت بعض المعالم الإدارية والحقوقية، واليوم ونحن أمام وزارة مستقلة، فكأن التاريخ يعيد نفسه، ولكن الفارق أن زماننا يحتاج إلى وزارة للعمال أكثر منها للعمل، فالأخيرة – وبحمد الله – متوافرة بشكل جعل الأجنبي يعمل بأكثر من صنعة، بينما ابني وابنك أصبح عالة على نفسه وعلى والديه وعلى مجتمعه، وهذه المشكلة في تزايد مستمر، نتج عنها مشاكل وهموم مالية ووطنية الله – سبحانه وتعالى – يعلم مدى خطورتها، وإليك بعضًا منها:

١- يقال إن ٧٥٪ من مخرجات التعليم غير مؤهلة وغير مدربة وغير نافعة وفق احتياج السوق المحلي.

٢- مع التحفظ يقال إن نسبة البطالة ٨٪، ولا أعلم هل ٨٪ من إجمالي السكان أم من إجمالي الشباب والشابات القادرين على العم؟

٣- إن أرقام العمالة الأجنبية في زيادة مستمرة، بل هي مرشحة لأن تتضاعف مع الاستثمارات الأجنبية، يعني هذا أن بلادنا من أكبر دول العالم استضافة لهؤلاء،

أقصد أننا طبَّقنا تعليمات منظمة التجارة العالمية قبل أن نوقع عليها، خصوصًا أن لدينا جنسيات من مختلف دول العالم ثقافةً وعلمًا ومهنةً وسلوكًا... إلخ.

٤- يقال إن مخرجات التعليم المهني والفني غير مناسبة واحتياج السوق المحلي، ولا أعلم هل هذا رأي التاجر، أم رأي جهة التعليم، أم رأي البطالة؟

٥- يقال: إن أكبر شركة إنتاج للبترول في العالم - وهي شركتنا العزيزة أرامكو -معدل توظيف العمالة السعودية بها لم يتجاوز نسبة ٥٪ بالمائة من إجمالي الإنتاج.

٦- أمام هذه المعلومة التي قد لا تخفى على وزيرنا الجديد العتيق في عمله ومقدرته وإدراكه، فقد عوَّدنا أن يجمع آراء المواطنين ثم يقوم بدراستها وبلورتها واختيار الصالح منها، وحيث إن مشكلة التدريب والتأهيل مشكلة مشتركة، لذا فلنا الحق في أن نطرح بعضًا من الأفكار لمعالجة هذه المشكلة:

١- إقناع شركة أرامكو السعودية بأن تعيد دراسة توجهاتها من حيث التدريب وإنشاء المعاهد والمراكز المهنية، وخاصة المتخصصة في الإنتاج والتكرير والصناعات الخفيفة والصناعات التحويلية، وكذلك إعطاء القروض في الصناعات المتعلقة بالبترول ليمكن إيجاد مجتمع بترولي حسبما أراد الله أن نكون من أكبر دول العالم إنتاجًا لهذه الثروة المهمة، أقصد من المخجل أن الثوب الذي تلبسه يصنع من بترولنا وفي بلاد لا تنتج البترول.

٢- كانت الفكرة في صندوق الموارد البشرية أن يكون تحت مظلة وزارة العمل والغرف التجارية، وأن ينشئ مراكز مهنية وفق احتياج السوق، فهل جاء الوقت ليمكن ضمه إلى وزارة العمل وتغيير منهجية وأسلوب التدريب التي أعتقد أنها أصبحت مشتتة؟

٣- لو تمت دراسة لمخرجات التعليم غير المؤهلة من خريجي الثانوية العامة والذين لم تقبلهم الجامعات والمراكز المهنية وكليات التقنية، لوجدنا أن هؤلاء يحتاجون إلى من يحتضنهم ويدربهم، ولإيقاف هذا العدد الهائل من الخريجين ألا يمكن وقف التدريس في الثانوية العامة للأقسام الأدبية ولو لمدة ٥ سنوات، وتحويل هذه الفصول إلى فصول تدرس الأمور المهنية والحرفية؟

٤- ألا توافقني الرأي أن هناك حلقة مفقودة بين وزارة العمل والجهات التعليمية وأن هذا هو سبب المشكلة، أقصد أن آلة التفقيس تحتاج إلى إصلاح.

٥- وزارة العمل لا تستطيع أن تعمل وتؤهل وتدرس بدون المادة، والملاحظ أن بنوكنا قد ضاقت بها أرباحها، فهل هناك مجال لإيجاد شراكة ربحية في تفعيل دور البنوك ومراكز التدريب الأهلية وتحت مظلة وزارة العمل، بحيث أنه يمكن إقراض شركات أهلية لإنشاء المراكز والكليات المهنية؟

٦- ألا تعتقد أنه قد جاء الوقت لننظر في حال كل شاب وشابة حاصلين على شهادة جامعية أو خريج كليات التقنية أو المراكز المهنية لنقول: خذ ما يسد رمقك لحين تجد الوظيفة المناسبة؟ وليكن ذلك دافعًا لبقية أبنائنا للتوجه إلى الدراسات المهنية ولإيقاف ما نعانيه من مشاكل الفراغ والبطالة وخلو الجيب.

٧- ألا تعتقد أنه جاء الوقت لإعادة صياغة نظام العمل لنقلب مفاهيمه من نظام يخدم المتعاقد إلى نظام يخدم المواطن؟

٨- ألا يمكن التفكير في برنامج شراكة ما بين مشاريع الدولة وأبنائنا العاطلين عن العمل؟ أي وضع الحوافز والأجر مقابل الإنتاج وليس بمقدار ساعات العمل، وهناك الكثير من المشاريع التي يمكن أن توجِد لدينا شبابًا مؤهلًا حرفيًّا ومهنيًّا، وبل وتهيئتهم ليكونوا مقاولين، وليست تجربة أرامكو ببعيدة علينا.

٩- لنكن أكثر صراحة وشفافية، فإن رجال الأعمال يهمهم أولًا الربح والمنفعة الذاتية، أما أن تعتمد الوزارة عليهم في حل مشاكلها أو تستخدم أسلوب الشدة فإن هذا لن يجدي؛ بل سوف يكون ألمه وخطورته على الوزارة قبل غيرها، ولكن أمامنا مسألة المشاركة والربحية بين قطاع الدولة والقطاع الخاص، أعتقد أن الوزارة لو طرقت هذا الباب فإنها ستجد الإجابة والقبول، ولنأخذ العبرة في تجربة الوزارة، فهل مؤشر السعودة والبطالة والتستر زاد أم نقص؟

هل جاء الدور لفصل المعادن عن وزارة البترول؟

بالأمس القريب عقدت ندوة فرص الاستثمارات التعدينية بالمنطقة الشرقية، ولا نُخفيكم سرًّا كنتُ من الأشخاص الذين تمنَّوْا أن تكون الندوة بغير هذا الاسم؛ لأننا في وقت كان من المفروض أن تكون التسمية: «تقييم الاستثمارات التعدينية بالمنطقة الشرقية»، وهناك أحد الحضور بادر بالقول إن تسمية وزارة البترول والثروة المعدنية تذكرني بتسمية وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وفي كليهما كان الشطر الأخير هو الأخير؛ لذا انفصلت الثانية لعل الضم إلى التخطيط يلملم السابقة، وهنا نحن أمام نقيضين في المهام: الأولى – وهي البترول – قد استحوذت على الكل، وأصبحت هي المحرك الرئيسي للدخل الوطني، مع أننا لنا وقفة أمام ذلك؛ لأننا كنا نعتقد أن سبعين عامًا مضت من حياة أرامكو السعودية كفيلة بأن تعالج أزمة البطالة وأزمة التأهيل العلمي المتناسب مع الدخل في بلد من أكبر بلاد العالم إنتاجًا للذهب الأسود، فإذا كان دخلنا ٨٠٪ من البترول، فمن الطبيعي أن تكون نسبة العمالة السعودية في هذا القطاع لا تقل عن نسبة الإنتاج، وهذا ما لم يحصل إلا بمعدل ٥٪ فقط.

هذا إلى جانب أن شركة أرامكو السعودية تمسَّكت بمبدأ الإنتاج والتصدير، وأسقطت من حساباتها مسألة هي أهم عنصر، وذلك بتوطين صناعة البترول أو ما يسمى بالصناعات التحويلية، وليس المقصود في ذلك شركات سابك وما يتبعها، بل

إنشاء قاعدة أهلية لجميع الصناعات الخفيفة. علق أحدهم على ذلك بقوله: انظر إلى ما تلبَسُ – أقصد جميع ما تلبَسُ – تجده صناعة أجنبية صنعت من البترول، فهل يُعقَل أن البترول يصدَّر لبلاد لا تنتج البترول ويأتي إلينا مُصَنَّعًا؟ أم أننا تعوَّدنا على أن نكون بلدًا استهلاكيًّا؟

إن ما تزخر به بلادنا من خيرات معدنية فاق العديد من الدول، والاهتمام الذي تُوليه حكومتنا الرشيدة لهذا القطاع واعتباره تنويعًا لمصادر الدخل يجعل من الأهمية وجود جهة مستقلة، سواء كانت وزارة أو هيئة، المهم الاستقلالية، وأن تكون قائمة بذاتها؛ لأن وضع سياسة التعدين، واستغلال الموجود، وإيجاد المنافسة الاستثمارية، لا يمكن أن يتفق ومسؤوليات إنتاج البترول والبحث عن الغاز، ولا شك أن سبعين سنة مرَّت ونحن نرى هذا الفرع من الوزارة يمشي الهوينى، بل قد تكون معظم لوائحه وصلاحياته لم تنتهِ بعدُ.

ورحم الله مليكنا عبدالعزيز، فقد وضع أول اتفاقية للتعدين منذ سبعين سنة، ومليكنا فهد تابع هذه المسيرة في مهد الذهب ... فعلًا نريد بلادنا كلها مهدًا من الذهب، وليس ذلك على الله بعزيز.

الدروس المستفادة

عندما وقع الحادث الأول للجمرات، وحدثت بعض الوفيات، وذلك قبل عشر سنوات، كنا نتوقع أن المسؤولين سوف يجدون حلولًا سريعة، خصوصًا أن هناك معهدًا لأبحاث الحج، والدولة بكامل طاقتها مستمرة لخدمة الحجيج، وتبذل الأموال والجهود الطائلة، ولكن يأتي ما ينغِّص هذه الجهود، ولن نتطرَّق لأسبابه، مع أننا نلاحظ في تصريحات المسؤولين أن الحاج هو السبب لهذه الكارثة ... ونقول: رحم الله هذا الحاج؛ فقد لقي ربه ملبِّيًا بإذنه تعالى، ولكن يبقى سؤال يفرض نفسه: أليست الأحداث - الأول والثاني والثالث وهذا الرابع - كافية لنضع حلًّا جذريًّا لهذه المشكلة؟ أليست عشر سنوات كافية للدراسة والتطوير؟ وهل يُعقل أنه لا توجد حلول؟ ولماذا نتَّخذ من التسويف وتسبيب المشكلة على الآخرين ذريعة لنا ...؟ ثم ينتهي الحج وتنتهي معه كارثة الجمرات ... نعم تنتهي بدون حل، نقول هذا وقلوبنا تحترق للأرواح الغالية التي انتقلت إلى رحمة بارئها، ثم لهذه الأموال والجهود من أكبر المسؤولين إلى أصغرهم، الكل يعمل بطاقته لخدمة ضيوف الرحمن.

وزارة الحج مرَّ عليها حتى الآن أكثر من وزير، ولجان الحج أخذت دروسًا من الأحداث السابقة، ومعهد دراسات الحج «سماعُك بالمعيدي خير من أن تراه»، وأين مجلس الشورى من هذه الأزمة؟ وأين هيئة كبار العلماء من دراسة هذه الكوارث من

الناحية الشرعية، سواء في وقت الرمي أو أسلوبه وطريقته؟ لقد «طفشنا» من تجيير المشكلة على فلان وعلان، ولن نقبل العذر للجهات المسؤولة عن الحج، خصوصًا أنها تكررت عدة مرات ... وننسى أن في أعناقنا أمانة لهؤلاء الحجاج الشهداء بإذنه تعالى. إنني أقترح أن تُشَكَّل لجنة طارئة لا تنتهي إلا بصدور قرار تنفيذي موحَّد، وهذه اللجنة يشترك فيها علماء الشريعة مع مهندسي أعمال الحج، وأن يعمل فيها مجموعة من المقاولين، بحيث لا يمضي ستة شهور إلا وقد نُفِّذ ما يَكفُل سلامة ضيوف الرحمن، سواء من الناحية الشرعية أو الإنشائية، ويكفينا ألمًا وحسرة عشر سنوات مضت، فقدنا الكثير من الحجاج، وفقدنا الجهود المبذولة من حكومتنا الرشيدة أمام مثل هذه الأزمات الطارئة ... ويكفينا أن أيدينا على قـلوبنا كل سنة (الله يفوتها على خير).

صحيفة اليوم
١٤٢٥/٣/١٤ هـ

الجميح نجم أَفَل

رحم الله عميد أسرة آل الجميح، وأسكنه فسيح جناته ... لقد فقد الوطن أحد أهم رموز الوفاء والإخلاص والعطاء والتواضع ... نعم التواضع هذه الصفة التي لازمته وأبناء أخيه وأبناءه رغم المكانة والثروة والجاه ... ولكنهم أسرة جُبِلت فيهم وترسخت مفاهيم المحبة والتواضع والرغبة في بذل الخير ... لقد كان شيخنا مدرسة في الحياة بكل معانيها ... إن خاطبته وتحدثت معه تجد الرزانة والحكمة والمعرفة من رجلٍ عَرَكَته السنون، وأوجدت منه مدرسة استفاد منها الوطن ... نعم إنَّ فقدك خسارة، وكم كنت أتمنى وغيري أن يكون هناك ندوات ولقاءات بأمثالك؛ ليمكن أن تستفيد الأجيال من هذه الخبرات العريقة ... إن الحضور للصلاة على فقيدنا الغالي لهو - إن شاء الله - دليل رضا الله ومحبته، لن أعدِّد ما قمت به يا شيخنا؛ فأنت دائمًا تحرص على عدم النشر والإعلام، وترجو الله الكريم أن يُثيبك على أعمالك ... واليوم وقد رحلت فإن هناك الكثير ممن سيفقدونك، ولكن أرجع وأقول إن أبناء أخيك وأبناءك دَوْحة يستظلُّ بها كل من أسديتَ لهم معروفًا أو أحسنت إليهم.

رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

صحيفة اليوم

١٤٢٥/٣/١٨ هـ

المدارس الحرفية

لا نريد أن ندخل في تفاصيل المناهج التي تدرَّس في المراكز المهنية أو الكليات التقنية والصناعية؛ لأن ذلك يقودنا إلى عمومية التدريب؛ مما يحرم الكثير من أبنائنا فرص العمل وفقًا لاحتياج السوق المحلي والخليجي.

لكن تبقى أمامنا تجارب أثبتت نجاحها عندما اتَّجهنا إلى إنشاء مدارس ذات تخصص دراسي محدد؛ مثل الكليات الصحية، ومركز المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، وكلية المعلمين.

الذي أريد أن أوضِّحه في هذا المقام أنه ما دام لدينا ما لا يقل عن سبعة ملايين أجنبي أعتقد أنه لا يقلُّ عن ٢٠٪، منها تخصصات فنية؛ مثل السباكة، والحدادة، والنجارة، والبناء، والصبغ، والكهرباء، وهكذا بقية التخصصات.

معنى ذلك أنه بالإمكان تدريب مليون وخمسمائة ألف شاب سعودي في مثل هذه الأعمال.

وإذا كانت الدراسات تقول إن ٧٠٪ من خريجي الثانوية هم متخصصون في الدراسات النظرية، وأننا حتى عام ١٤٤٥هـ بحاجة إلى ما لا يقل عن ٤ ملايين تقنيٍّ ... فإن هناك عدة اقتراحات لإمكانية تحقيق هدف التنمية والتدريب:

١. توجيه عوائد تحصيل صندوق الموارد البشرية إلى إنشاء مراكز علمية تخصصية، بالتنسيق مع الغرف التجارية، بل الأفضل أن يكون التمويل من صندوق الموارد البشرية والإشراف من قبل الغرف التجارية؛ لأنها في النهاية هي التي تعرف احتياجات السوق، ويكون من التزاماتها توظيف هؤلاء الشباب ومراقبة ذلك.

٢. ما الذي يمنع من تحويل بعض ثانوياتنا من الدراسات النظرية إلى الدراسات المهنية، فمن خلال ذلك على أقل تقدير نضمن وجود وظائف بدلًا من ازدياد نسبة البطالة، وتقليل المنتسبين إلى الجامعات؛ لأن الواضح في وقتنا الحاضر هو أن المهم كيفية الحصول على الوظيفة وليس الحصول على المؤهل الجامعي، هذا إلى جانب توفير مصاريف الدراسات الجامعية، وتقليل نسبة العاطلين من خريجي الجامعات وبالذات النظرية، وهو أمر مشاهد ونعايش آلامه في طلب الوظيفة.

٣. أعتقد أن الغرف التجارية عليها مسؤولية في إنشاء شركات استثمارية لتدريب الشباب على الأعمال الحرفية والمهنية، في مقابل مبالغ يساهم بها المتدرِّب وصندوق الموارد البشرية.

مادام لدينا انفتاح ورغبة في الشركات الأجنبية، فلعل اقتراح التدريب والتأهيل يأخذ نصيبه من هذه الاستثمارات؛ فكلنا يعلم ويدرك أن الاستثمار الأهم هو في تأهيل وتطوير أبناء هذه الأمة.

برميل الاستثمارات.. البلدية

في غياب مراقب البلدية قمت - وبسرعة - بتفريغ محتويات أحد براميل البلدية (على فكرة مسألة البراميل تثير الإعجاب)؛ فلكل مدينة برميل بنوع خاص ولون خاص؟ المهم؛ كان خوفي أن يعتقد أنني أحد عمال البلدية (الأجانب)، والذين همهم التقاط علب المشروبات؛ حيث اتضح أن سعرها أكثر من الراتب الذي يتسلمه ...

المهم إليكم نتيجة ما وجدته:

٢٠ كيلوجرامًا من مختلف أنواع الأطعمة (لحم + أرز + دجاج + سمك + خبز)، وبقايا وجبات آخر الليل، أقصد الوجبات السريعة، ٢ كيلوجرام بلاستيك (صحون + أكياس + كاسات + علب مياه، والباقي أتركها لمعرفتك)، كيلوجرام واحد من علب الألمونيوم لمختلف المشروبات، كيلوجرام واحد من علب الزجاج بأنواعه، ٢ كيلوجرام من مختلف أنواع الورق.

هذا بخلاف أشياء أخرى لا داعي لذكرها.

ولو فرضنا أن لدينا بمدينة الخبر (عروس الخليج) - بل (عروس المملكة) - حوالي ١٠ آلاف برميل،

فسوف تكون النتيجة لمجمل محتويات هذه البراميل:

٢٠٠ ألف كيلوجرام أطعمة مختلفة، ٢٠ ألف كيلوجرام بلاستيك، ١٠ آلاف كيلوجرام علب ألمونيوم، ١٠ آلاف كيلوجرام علب زجاجية، ٢٠ ألف كيلوجرام ورق مختلف.

هذه الأرقام ليوم واحد، فما بالك بالشهر والسنة؟

والاستنتاج المطلوب:

١- أننا في منازلنا نستطيع توفير وجبة يومية لحوالي مائتي ألف إنسان.

٢- لو قامت شركة باستثمار هذا البرميل لنتج عن ذلك أكبر مصنع للألمونيوم والورق والزجاج والبلاستيك، ولربما لم يصبح لدينا أزمة في البلاستيك.

٣- لو أن بلديتنا العزيزة جرَّبت أن توزع على بعض المنازل مئة برميل بلاستيك، وطلبت منهم وضع علب المشروبات والبلاستيك والورق، فمن خلال التجربة - ولو لفترة ٣ شهور - سوف يتضح لها مدى جدوى هذه الدراسة من عدمها، ولربما سوف تكشف الأرقام لنا الكثير من حقائق الاستثمار.

٤- إذا لم تتمكن البلدية من ذلك، فأعتقد أنه من السهولة الطلب من مصانع البلاستيك والورق والزجاج والألمونيوم المشاركة في هذه الدراسة ...

المهم أن نبدأ. قد يعتقد البعض أن ما نتحدَّث عنه مثاليات صعبة، وأن هذه الأرقام غير صحيحة ... اعذرني على هذه الجرأة، وإن كنت تريد التأكد من صحة ما ذكر فجرِّب أن تضع رأسك داخل برميل البلدية، وسوف ترى أن برميل بلديتنا العزيزة مجال خصب للاستثمار المربح.

عفوًا ... سعادة العضو

نشرت إحدى الصحف عن أحد أعضاء مجلس الشورى أن منح المواطن الذي لا يعمل ١٥٠٠ ريال شهريًّا عارٍ عن الصحة ... ولم تتمَّ مناقشته في مجلس الشورى أو طرحه أصلًا بين النواب، وأن هذا الأمر يروِّج للبطالة والكسل وعدم العمل ... إلخ، ولنا وقفة أمام هذا الرأي واحترام قائله؛ لأنه بإذن الله من المشهود لهم بالوفاء والمعرفة والإدراك.

١-لم أجد سببًا يجعل سعادة العضو يصرِّح بهذا التصريح، فلو أراد قتل الموضوع لأهمله ولم ينشره؛ فكم من الشباب التقط هذا الخبر وجعله سببًا للمطالبة بسد الرمق ... إلى أن يفتحها الله عليه.

٢-الذي أفهمه أن مجلس الشورى وأعضاءه هم ممثلون لآمال أبناء هذا البلد وآلامهم، خصوصًا أنهم على وشك دخول أبواب المجلس بالانتخاب ... وأهم مطلب للعضو المنتخب النظر في الاحتياجات الضرورية للمواطن.

٣-من المستغرب أن المجلس لم يناقش قضية صرف إعانة لكل عاطل عن العمل؛ لأنه من أولويات مناقشة السعودة (مقدار نسبة البطالة)، وهل هي في صعود أم نزول، وهذا الشاب أو الشابة (العاطل عن العمل) من أين يجد ما يسد رمقه، وكلنا نعلم أن

معظم دول العالم تنظر لهذا الجانب وفق معايير ونظم توفِّق ما بين الحاجات الضرورية من طعام وكساء وسكن وبين توفير الوظيفة المناسبة.

أمام هذا الطرح غير المسبب كنت أتمنى لو أن:

١-مجلسنا الموقر ناقش هذا المطلب الوطني ليس من وجهة نظر أن في صرفه تعزيزًا للبطالة والكسل، ولكن من وجهة نظر أنه اطمئنان لهذا المواطن، الذي له الحق في أن يأكل ويسكن ويلبس، ومع المناداة من أجل تخفيض نسبة البطالة، ليسأل المجلس وأعضاؤه الكرام هل النسبة قلت أم هي مرشحة للزيادة؟

٢-العاطل عن العمل هل نتركه نهبًا للانحراف وأهل السوء والإضرار بالبلاد والعباد ...؟ أم الواجب أن نحتضنه، وفي ذلك دفع للكثير من المصائب والبلايا التي نعايشها وتزداد يومًا بعد يوم؟ إن هؤلاء الشباب أمانة في أعناقنا، وسوف نُسأل عنهم؛ فديننا الحنيف حثَّ على التكافل والتعاون، فعلينا ألا أن نتركهم هملًا بحجة واهية لا تستند إلى منطق أو معايشة، وصدق الله القائل: ﴿فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾. لا أعتقد أن عضونا الكريم يريد لأبنائنا أن يتسوَّلوا أمام إشارات المرور وفي المساجد.

٣-أحب أن أذكِّر العضو الكريم أن إحدى السيدات الفقيرات اتصلت بي، وأخبرتني أن بعض أبنائها مريض بسبب (سوء التغذية ...).

٤-إن كان صرف ١٥٠٠ ريال شهريًّا لكل عاطل غير وارد لدى مجلسنا الموقر ... فأضعف الأمور أن نؤمِّن لهم الأكل ... نعم نؤمِّن لهم الأكل، بحيث إن كل مدينة ينشأ بها مطعم لوجبات العاطلين عن العمل من السعوديين ... ليس في ذلك عيب ولا منقصة ... وما أكثر أهل الخير في هذا البلد ... ليدرس المجلس هذه الفكرة، علمًا بأنها مطبقة في إحدى أرقى دول العالم، المهم إشباع الجائع، علمًا بأن الوجبة لن تكلِّف أكثر من خمسة ريالات.

الأمير محمد بن فهد ... قدوة حسنة في العمل الخيري

لأن أميرنا محمد بن فهد قريب من أبناء المنطقة الشرقية، يشاركهم في السراء والضراء؛ لذلك لم يغفل أن ينظر بعين الأخ والأب والأمير لاحتياج فئة من هذا الشعب الوفي، فها هو يوقِّع عقدًا لإنشاء مرحلة أولى (لمشاريع الأمير محمد بن فهد للمساكن الخيرية)، والتي تتبع مركز الأميرة جواهر؛ فهذه المرأة الفاضلة تريد أن يكون لها نصيب في فعل الخير.

ولأنه من واجبنا أن نقول للمحسن أحسنت، فإن ما قدمه سموه نابع من معطيات كثيرة:

أولها: التوجه للعزيز الكريم أن يقبل ما قدمه من عطاء؛ فهذه قدوة حسنة في أعمال الخير يريد منها القبول من المعطي الكريم سبحانه وتعالى.

ثانيًا: أميرنا يعطي القدوة الحسنة في أن ولي الأمر قريب من شعبه؛ فهو يتألَّم بألمهم ويفرح بفرحهم.

ثالثًا: أميرنا أيضًا قدوة حسنة لمن أعطاهم الله ومنَّ عليهم للمشاركة في فعل الخير ... فهي دعوة لجميع الموسرين بالمنطقة الشرقية ... فهذا يومكم، وهذا وقت الحاجة وإثبات المشاركة الإنسانية والوطنية.

رابعًا: أميرنا استجاب لدعوة ولي الأمر واعتبرها من الواجبات عليه ... فلقد وعد ولي العهد الأمين بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين أن يعالج مشكلة السكن والفقر ... فها هي المبادرة تُؤتي أُكُلها في مختلف مدن المملكة، فهذه أيضًا قدوة حسنة لتماسك هذا الوطن وارتباطه ببعضه.

خامسًا: لأن أميرنا قدوة حسنة في عمله هذا، فهو قد أدخل السرور والاطمئنان على ما يزيد على عشرة آلاف مواطن، باعتبار أن كل وحدة سكنية بها خمسة أفراد ... فهذا أمر كريم وفعل جليل أن يطمئن عشرة آلاف مواطن بالسكن المريح، وهو الساتر والحافظ، وهو أساس هذه الحياة ... أليست هذه قدوة حسنة لمن أراد فعل الخير؟

سادسًا: لأن أميرنا بفضل الله قدوة في أعماله الخيرية – وما أكثرها! – ولكنه لا يريد الإعلان عنها، فهو يحرص على أن يكون ما يقدمه من مسكن خيري يحوي مواصفات في البناء والتأثيث بشكل جيد، مهما كانت زيادة تكلفته؛ فهو يريد لأبنائه الساكنين الراحة والاطمئنان وحسن التنفيذ والصيانة. حفظ الله أميرنا وجعل ذلك في موازين حسناته.

صحيفة اليوم

١٤٢٥/١١/٣ هـ

البابطين يستوضح:
إني أسأل: لماذا هذا الهجوم يا دكتور إحسان؟

عزيزي رئيس التحرير ...

قرأت ما نشر في اللقاء التعريفي عن الانتخابات البلدية بجريدة (اليوم) ٢٣/ ١٠/ ١٤٢٥هـ العدد: ١١٤٩٦، وأعدت القراءة مرة ثانية لأخرج بفائدة من هذا اللقاء، ولعل اختيار الكلمات المعلنة من عضو مجلس الشورى الدكتور إحسان أبو حليقة انصبَّت على الرفض، وكأنه شق قلوب الناس حتى عرف توجهاتهم، فهو يقول: إن عدم المشاركة في الانتخابات تمثِّل:

١. رفضًا للمبادرة الإيجابية للإصلاح والتطوير.

٢. رفضًا لتوسيع المشاركة الشعبية.

٣. رفضًا لبواكير البرنامج الإصلاحي الذي تنتهجه الحكومة.

لقد فهمت أن من أهداف هذا اللقاء التعريف بالانتخابات البلدية وإقناع المواطنين بأهميتها.

«أي التقريب ولم الشمل»؛ من أجل المشاركة المطلوبة.

ولكنه بدأ بهجوم شديد جعله يتصدر عنوان اللقاء.

لو كنت طبيبًا نفسيًّا لصنَّفت فارس هذا اللقاء بأنه يحمل عبئًا ومخزونًا وتصورًا من أن هناك نفيًا عن المشاركة؛ لذا فهو يريد أن ينقل هذا التصور أمام الجمهور بأسلوب

التحذير، من حيث إن عدم المشاركة يصنِّف صاحبه ضمن دائرة ثلاثية الرفض.

كان بودي لو أن مستشارنا الفاضل اكتفى بعنوان المقابلة، وكرس جهده نحو تقريب المشاركة لمفهوم الناس، وأهميتها، وآثارها الحاضرة والمستقبلية.

أعتقد أن أسلوب الاستعجال في الاتهام سوف يبعد المواطن عن هذه الانتخابات، خصوصًا أن ذلك يصدر من شخص من المفترض أنه يمثل المواطنين ما دام عضوًا في مجلس الشورى، بمعنى أن المأمول منه – وهذا ما نرجوه – أن يمثِّل شريحة من المجتمع يشاركها في الرأي والدفاع عنه وتأييده.

ولا شك أن النفس تعزف عن موضوع مهما كان عندما يأتي بلباس الاتهام والإيهام، بل والإيحاء أو التقريب منه، وردًّا على ثلاثية الرفض أقول للدكتور إنك أخطأت بنظرتك هذه، بل وأسأت إلى مجموعة من المواطنين قد لا يشتركون في الانتخاب، ومع ذلك فهم أكثر انتماءً ورغبة في الإصلاح والتطور من غيرهم.

دكتور إحسان ... هناك من يقول: إن الانتخابات يجب أن تُبنى على أرضية صُلبة من الخبرة، والتجارب، والاكتفاء، والقدرات العلمية والاقتصادية، وهناك من يقول: إن الانتخابات لن تكون أحسن حالًا من مجلس الشورى، فماذا قدم لنا كمواطنين؟ بل قد تكون مثل مجالس الغرف التجارية، وأنت أعلم بحالها وما يشوبها أثناء الانتخابات. أنا أنقل لك نبض الشارع عن الانتخابات عمومًا؛ لذا فنحن بحاجة إلى أطباء بشريين تخصصهم في (طب الانتخابات)، وحتى نصل إلى وجود هؤلاء الأطباء يمكننا الحكم بالحاجة من عدمها، ولن أذهب بك بعيدًا؛ فهناك من يقول: إن حالنا الآن أفضل من توقعنا لما بعد الانتخابات؛ لذا فلسنا بحاجة إلى التغيير، وهؤلاء وأمثالهم تحكمهم الأعراف والتقاليد والموروث التاريخي والقبلي، بل وتحكمهم النظرة للمجالس البلدية في البلدان المجاورة وما يشوبها من لغط وأخطاء وتفرقة.

وهناك من يقول: إن شريعتنا وسنتنا النبوية الشريفة كَفَلت الآمال التي يعلِّقها المواطن على الانتخابات، وإنما المطلوب إجراءات تصحيحية، وهذا شيء طبيعي؛ لذا فإن الخروج عن هذا المبدأ سوف يدخلنا في متاهات نحن في غنًى عنها، ولا أعرف ماذا سيكون جوابك لمن لم يشاركوا في الانتخابات بعاصمتنا الحبيبة، وعددهم ثلاثة أضعاف المسجلين، فهل تدخلهم تحت دائرة ثلاثية الرفض؟

لذا أرجو تصحيح الفهم بأن الانتخابات ليست بديلًا عن المشاركة الوطنية أو حتى تعزيزًا لها، وأن عدم وجود الانتخابات ليس دليلًا على نقص المشاركة والرغبة في الإصلاح. نحن أمة متميِّزة بتطبيق الشريعة والسنة النبوية، وفيهما ما يكفل ما تهدف إليه الانتخابات في أي مجال؛ لذا فإن ما ينطبق على غيرنا في قضية الانتخابات قد لا يناسبنا، بل قد يكون ضرره أكثر بكثير. يجب أن نفرِّق بين بلدان تطبِّق شرائع أرضية، وبلدنا الذي يطبق الشرع السماوي، وعليك قياس ما بين السماء والأرض.

قد تتعجَّب من أن البعض ينظر إلى أن عدم المشاركة في الانتخابات أكثر وطنية وحرصًا على أمن هذا الوطن وسلامته. ووفقًا لرأيك فإن المواطن بحاجة إلى قناعات راسخة، ومن خلال الإعلام، والصحافة، ومجلس الشورى، والجامعات، والحملات الإعلامية المرئية وغير المرئية ... بل قد يصل الأمر إلى الذهاب إلى الناس في منازلهم ومكاتبهم، لا أن يذهب المشترك إلى مكاتب التسجيل. الناس بحاجة إلى التعريف والترغيب وليس إلى أسلوب التهديد والتخويف ... حفظ الله بلادنا وأمننا ودولتنا، وأدام علينا نعمه.

فالإصلاح وبرامجه والمشاركة الشعبية كانت وما زالت بحمد الله قبل الانتخابات، وستظل بإذن الله، سواء جاءت الانتخابات أو ذهبت. أخيرًا أرجو ألا تأخذ بمبدأ «من ليس معي فهو ضدي»، وستبقى الانتخابات حقًّا اختياريًّا للمواطن، لا فرض ولا رفض فيه لأحد.

أخيرًا – مستشارنا الفاضل – أعلم أنك تتقبَّل النقد الهادف، فما أعطاك الله من سعة في العلم ومحبة من الناس لك يجعلك تتقبل ما قلته بمقدار سعة علمك.

ألف مرحب ... بالأجنبي

هل أنت مثلي أنا وغيري ممن أخذه الملل (والطفش) من كثرة ما كتب - ويكتب - عن البطالة والسعودة ... الجميع (يفحط)، لكن (مكانك سر) ...

لماذا لا نواجه الحقيقة ونقول: إن هذا خطأ متوارَث، وإن وزارتنا القوية والهشة تريد أن تحلَّ مشكلة السعودة في يوم وليلة؟ لماذا لا نواجه الحقيقة ونقول: إنه لولا الله - ثم هؤلاء الأجانب وعملهم معنا - لم نكن لنرى هذه المشروعات وهذا التطور؟ لماذا لا نواجه الحقيقة ونقول: إن نسبة ٥ بالمائة من إجمالي الأجانب هي النسبة التي يشكلها السعوديون؟ ولسنا على استعداد للتضحية بمشاريع مهمة من أجل هذه النسبة (على مهلك لا تبعد بك الظنون)؛ فإن الحل بعد عدة أسطر من هذه المقالة. وجود الأجانب فيه خير كثير، وأهم ذلك الخير نشر الدين الحنيف بينهم، وما أكثر الذين أعلنوا إسلامهم!

وجودهم - بحمد الله - مِنَ الذي ننعم به؛ فإن مشاكلهم محدودة جدًّا.

وجودهم أوجَدَ توازُنًا اقتصاديًّا وسياسيًّا بيننا وبين هذه الدول.

يبقى أن نعالج نسبة الـ٥ بالمائة ومقدارها ٣٠٠ ألف عاطل.

لا أعتقد أن فرض رسم إضافي مقداره ٢٠٠٠ ريال على كل عامل سنويًّا؛ أي لو فرضنا أن العمالة بدون الخدم والسائقين ٥ ملايين، فإننا نستطيع أن نحصل على ١٠ مليارات سنويًّا.

هذه العشرة تُودَع في صندوق اسمه (صندوق إقراض المشروعات الصغيرة)، بمعنى أن نُقرِض العاطلين عن العمل مبالغ، وذلك بعد اجتيازهم فترة التدريب، ومطلوب من صندوق الموارد البشرية أن ينشر معاهد لأنواع احتياجات السوق، ويقوم المعهد بصرف مساعدة شهرية لهذا الشاب أو الشابة خلال فترة التدريب، وبعد ذلك ينظر في إعطائه قرضًا، وهذا القرض إما أن يكون نقديًّا أو ماديًّا بأن يقوم صندوق الإقراض بإنشاء ورش أو مصانع صغيرة، مثل ورش الحدادة، والسباكة، والكهرباء، والورق، والأقلام، والملابس، والأدوات المكتبية، وجميع احتياجات الدولة، وهذه المنظومة من المنتجات توضع ضمن شروط العطاءات التي تطرحها الدولة ... بمعنى أن جميع مشتريات الدولة تتم من هذه الورش فقط ... أي إن هذا الشاب الذي أخذ القرض المادي أو العيني يضمن أن إنتاجه سوف تشتريه الدولة أو تعرضه ضمن عطاءاتها.

والله الموفق.

«حوسة الانتخابات»

- تحقيقات وطعون وتكتلات.
- ملايين طارت في الهواء.
- استبعاد ناخبين.
- عودة ناخبين.
- تكتلات علنًا وبالخفاء.
- حشود وتظلمات وشكاوى واتهامات.

وأخيرًا هدايا مالية وعينية، وأهم من ذلك كله المفاطيح وما لذَّ وطاب.

لماذا هذه المعركة «والحوسة» ... هل خدمة الوطن لا تؤدَّى إلا بهذا الأسلوب؟ حقيقة؛ إن صدق ظني فهذه هي المدينة الفاضلة التي يُحكى عنها.

كنت - ولا أزال - من جيلٍ عركته التجارب حتى شاب رأسه ... بل شاب عقله؛ فأصبح يعدُّ العشرة بالهوينى ليحكم على كل جديد ... ونحن نخوض هذه التجربة الديمقراطية - كما يسميها أصحاب الفكر - فإنني أخاف من الغرق ... نعم أخاف على مقومات وأنماط حياة بناها أسلافنا من دمهم وعرقهم، وكانت - وما زالت - الشريعة السمحاء والسنة النبوية هي الفصل والحكم في كل شاردة وواردة.

يخيَّل إليَّ من خلال ما يجري من أحداث وصراعات بين الناخبين ووزارة البلديات، أن الأيام القادمة سوف تشهد أحداثًا كفانا الله شرها وشر ما ستأتي به مستقبلًا ... وكم تمنَّيتُ أن يتحقَّق هدف الانتخابات بدون انتخابات.

ولكن عندما أرى أن نظام البلديات يشتكي طول عمره وضعفه في تحقيق طموحات المواطن؛ فإنني بدلًا من أن أعد العشرة أكرِّرها عدة مرات.

نحن في حاجة ماسة إلى غربلة النظام المالي والبلدي، هذه الغربلة هي الأرضية الصالحة لمسار البلديات وما يتبعها ... وعودًا على الانتخابات، ونحن في بداية الطريق لمستقبل الديمقراطية، وحرية الرأي والفكر، والمشاركة الوطنية، وكل ما يجري من هرولة، وعض الشليل، ودفع الغالي والنفيس، وطلب الفزعات، ومآدب عليها ما لذ وطاب، وهناك شاعر أو حكواتي يعدِّد مآثر هذا المرشح ... أقول: ما حالنا إذا كانت هناك انتخابات لمجلس الشورى وغيرها ...؟ غريب أمرنا ... فنحن لا نُولِّي عملنا من يطلبه ... بل نبحث عن الأجدر والأفضل ... فهي أمانة وحملها عبء وندامة. إذا كان كل ذلك من أجل الفوز بكرسي المجلس البلدي، مع أنني فهمت اختصاصات المجلس البلدي كما يقول المثل: (غمرت هواء ... واحصد ماشي)، أقصد: لن تتجاوز إجراءات العضو البلدي كلمات أصبحت قانونًا إداريًّا للتخلص من المسؤولية واتخاذ القرار المناسب، مثل: نقترح، نرى، حسب النظام، يُعرَض للدراسة، لإكمال اللازم.

أخـــيرًا؛ أعرف أن ما قرأتَه قد لا يعجبك، ولكـــن لا تذهب بك الأفكار بعيدًا، فما هذا إلا كلام ليل يمحوه النهار.

أرجو – أيها القارئ العزيز الكريم – أن يكون نهارك أجمل من ليلنا ويكفينا هذه الانتخابات ... كل ليلة نحصل على عشاء، وسعة صدر، وأشعار، وسواليف، ويا ليت عندي خيام أؤجرها!

الانتخابات ... وهدوء العاصفة

كلَّ ليلة أنا وعيالي وضيوفي وجيراني نركب اللوري متنقِّلين بين مخيمات وسرادقات الناخبين للمجالس البلدية ... ا«نبساط وفلة حجاج». «مفاطيح على كيفك، وحلويات، وهدايا، وسواليف، وأشعار، وترحيبة ألف، المهم عطني صوتك وأعطيك ما تبي فعلًا، أيام الانتخابات حلوة، ويا ليتها تستمر!» (أرجوك لا تفهمني غلط)، أقصد حلوة من حيث سعة الصدر وكرم من يمثلون الشعب، ويا للأسف في ليلة وضحاها اختفى كل شيء، أصبحت أثرًا بعد عين ... ولو قبل الفائزون في الانتخابات رأينا لاستمروا في كرمهم، وما أكثر روادهم كل ليلة ليسمعوا منهم رأي المواطن وتوجهاته ورغبته في الإصلاح ... (أما أنا وشلتي ... فيكفينا المفاطيح).

هناك من يتخوف من هذا الهدوء معللين ذلك بالهدوء الذي يسبق العاصفة ... ومنهم من تعجل وبدأ في نشر برنامجه الإصلاحي ولسان حاله يقول: (يا بلديات ... انتهت السكرة ... وجاءت الفكرة)، والله يعينكم على نشر الصحائف، ومنهم من ينتظر ويترك الأيام تفعل ما تشاء، ومنهم من يريد كسب الود وإمساك العصا من النصف، فلا هو فقد هذا ولا ذاك، ومنهم من يريد تعويض خسارته أيام الانتخابات ولو بإثبات الوجود وأسلوب الرفض.

أيام عصيبة سوف تشهدها البلديات، فلا هي سَلِمَت من النقد قبل الانتخابات، ولن تكون أحسن حالًا بعدها، ولو كنت رئيسًا لإحدى هذه البلديات لبحثت عن أقرب باب في البلدية لترك الجمل وما حمل، ولكن يبقى لنا أن نراقب ما سيكون، فلربما تخيب الظنون ونرى رؤساء بلديات يرضون بما يسمعون.

وإن غدًا لناظره لقريب ...

صندوق التنمية ... أم صندوق التصفية؟

نشرت إحدى صحفنا أن الصندوق العقاري – وهو ما نعرف عنه أنه صندوق الخير وتوفير السكن – قد قلب ظهر المجن، وأنه استحدث تنظيمات جديدة، صدقوني عندما قرأت تنظيمات جديدة كنت أعتقد أنه سوف يبشِّرنا بمبالغ جديدة للقروض العقارية، وتسهيلات في الدفع؛ للاستفادة من هذه الطفرة الهائلة في أسعار البترول، وفروض على البنوك والشركات والمصالح الحكومية ذات الإيرادات الهائلة، ووضع برامج لحل مشكلة السكن التي تزداد يومًا بعد يوم، ويزداد عجبي عندما أرى توجهات حكومتنا الرشيدة لحل هذه الأزمة، وما يجري على أرض الواقع ... وإليكم – سادتي – التنظيمات الجديدة لهذا الصندوق الذي عفا عليه الزمن وأصبح يريد أن يصفي الحسابات بدلًا من أن يعطي.

فهو يريد أن يتخذ أسلوب الحسم الإلزامي؛ أي لا خيار لك أو لي أو للأرملة أو لليتيم، ولا لمن مضى على قرضه ما يزيد على ربع قرن وأصبح في حكم منتهي الصلاحية. فلا بد من التسديد الإلزامي الشهري من الرواتب لجميع الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين، وحتى رواتب المتقاعدين – معظمهم لا يزيد راتبه عن ١٥٠٠ ريال – التي لا تكفي لأكله أو فاتورة الكهرباء أو ملابسه أو ... أو ... والبنك العقاري يريد أن يأخذها كلها.

وحتى مستحقات نهاية الخدمة، وحتى أي مستحقات أخرى، وحتى الرخص والسجلات التجارية، واستقدام العمالة. عجيب أمر هذا الصندوق الذي يملك هذه القدرة (الهركليزية)، والذي باستطاعته توظيف جميع أجهزة الدولة من أجل الوفاء بعجزه وعدم قدرته على تحصيل مستحقاته.

ألم يعلم رجال هذا الصندوق أنه وُضع من أجل خدمة المواطن؛ لأن المواطن يستحق هذه الخدمة في بلد قد أنعم الله عليها بالخير.

اليوم نحن في حاجة إلى كل صوت ونداء؛ من أجل زيادة الالتقاء والألفة والمحبة، وليس بالإعلان عن الحسم من أرزاق الناس. إن ما سوف يحققه هذا الصندوق من جراء هذا التهديد والوعيد لن يكون مقابلًا لما سوف ينتج عنه من رفض وعدم رضا أو قبول من المواطنين ... وهو ما لا نرضاه؛ فخسارتنا المادية والمعنوية سوف تكون أضعاف ما يحصل عليه هذا الصندوق من مكاسب ... كنت أتمنى – وهذا ما قلته لأحد أعضاء مجلس الشورى، الذي للأسف بارك خطوات الصندوق التنظيمية القاسية – خصوصًا في هذا الزمان أن يكون المعيار لكل دراسة أو رسم مالي أو تحصيل هو مدى تأثيره على المواطنين، ومقدار ما سوف ينتج عنه من أضرار ورفض وعدم قبول، وليس بالمقياس المادي الذي تنتهجه بعض مصالحنا الحكومية.

أخيرًا؛ الناس في حاجة إلى من يعطيهم، لا من يأخذ منهم.

ألف مرحب ... بالوزراء

حدث يستحق الكتابة ... فالمنطقة الشرقية سوف تشهد لقاء أربعة وزراء لهم أهميتهم، وليت وزير الصناعة والتجارة انضم إليهم، باعتبار أن المنطقة الشرقية عاصمة الصناعة السعودية.

تركيبة مهمة لا بد أن لها أثرها العاجل؛ فهي تلمس حاجة المواطن ... هذه الحاجة التي أصبحت لا تقبل الانتظار ... نعم نريد من وزرائنا وأصحاب القرار أن نجلس ونناقش؛ فمن رأى ليس كمن سمع ... أقصد من تكلَّم وبثَّ همومه لصاحب الشأن غير من يقرأ في صحيفة قد مرَّ خبرها في عدة قنوات ... من المؤكد أن لكل وزير نظرة خاصة ... بل قد يعرف ما يدور في أذهان الناس دون أن يسألوا؛ لذلك أيضًا أتمنى لو أن هذه اللقاءات خلت من المقدمات، ومن صياغة الأسئلة، وحذف ما لا يعجب المقدِّم، سواء في غرفة الشرقية أو غيرها ... لتكن الشفافية والمصارحة المباشرة بيننا وبين المسؤول ... لأن الغالب في مثل هذه المقابلات أن تفشل، وتأخذ طابع المجاملة ... نريد الصراحة بكل معانيها ... نعم، نريد أن يكون الوزير من الجرأة بحيث يكشف للمواطن جميع جوانب ضعف وزارته. صدقوني فإن هذه المناصب يذكر أصحابها عندما يكونون أكثر التصاقًا بالمواطن ... فهناك العديد من الوزراء ذهبوا وحمدنا الله على ذهابهم، واستعنَّا بالله عندما تقلدوا مناصبهم.

نحن لا نريد الثناء والمدح والإطراء.

نريد الوزير المجدِّد في نظام وزارته، والذي لا يستخدم النظام ذريعة في عدم قدرته، نريد الوزير الذي يقبل النقد الهادف، ويسمع أيضًا النقد الجارح.

تأكَّد - أيها الوزير - أن الذين أمامك الآن أشخاص طيبون؛ يرضون بالقليل، ويريدون العيش بدون إلحاق الضرر بهم، ولتفهم - حفظك الله أن أبواب الرزق متعددة، قد ترضى أولا ترضى بطريقة حصولهم عليها ... ولكنك في النهاية مجبر على قبولها ... قد يستخدم البعض أسلوب التهديد والوعيد والحرمان ... ولكن تأكَّد أنك بذلك تفتح مجالات أوسع لمخالفة النظام والمصلحة العامة ... واعذرني إذا قلت لك: إن المصلحة العامة هي مسؤوليتك أنت فقط، فالمواطن الذي أمامك ينتظر ويتلهف لما ستقوله ... هو يعتقد جازمًا أنك ما أتيت لمنطقته إلا وأنت تحمل تحت إبطك مشاريع جديدة، وأفكارًا تخدمه قبل أن تخدم وزارتك.

يقال: إنكم أتيتم لسماع هموم الناس ... فلماذا نحن دائمًا مهمومون ...؟ لماذا وزراؤنا تصوروا أنفسهم أطباء نفسيين؟ ولماذا نكون دائمًا مهمومين ونحتاج لهذا البلسم السحري من وزيرنا؟

لماذا لا يكون اجتماعنا مع وزرائنا للتبشير بخدمات جديدة؟ خصوصًا أن بترولنا تعدى حاجز الخمسين، ومرشح لأن يصل إلى ضعف ذلك، وإليكم سادتي بعض طلباتنا:

١-نريد من وزير الزراعة أن يفك الحجز عن توزيع الأراضي الزراعية، ويضاعف القروض الزراعية، ويعطي فترة سماح طويلة الأجل لتسديد القروض الزراعية، وأن يفعِّل دور فروع وزارته في الرقابة والمكافحة الزراعية ... وأن تشتري وزارته منتجات المزارعين كدعم مالي ... وأن يمنع استيراد المنتجات الزراعية المتوفرة في البلد، وأن ينشر فكرة الجمعيات التعاونية الزراعية ويخصِّص لها مبالغ كافية.

٢-نريد من وزير العمل أن يُوجِد معاهد وكليات لتدريب أبنائنا ... وأن يستفيد من الأموال المتوفرة في صندوق الموارد البشرية، بإنشاء كليات ومعاهد وفق احتياج السوق، وأن يفهم أن ٩٠ بالمائة من أمور التجارة والمقاولات تُدار بواسطة الأجنبي، وأن يفهم أن سياسة التوظيف التي تنتهجها وزارته ما هي إلا سحابة صيف ما دام أنه ليس هناك تدريب وتأهيل.

٣- نريد من وزير النقل أن يفهم المثل الشعبي: (من بغاه كله خلاه كله)، وألا يستعجل في فرض رسوم الطرق حتى يوجِد البدائل، فالوقت ليس وقت رسوم وضرائب، نريد وبسرعة عاجلة - بشرط ألا تكون بسرعة قطارنا - أن يربط أطراف المملكة بخطوط حديدية، وكفانا سبعين سنة مع هذا القطار المتهالك.

٤-نريد من وزير الاتصالات أن يفتح المجال لأكبر عدد من شركات الاتصالات؛ فبلدنا بلد مفتوح ... فلماذا أُغلق في هذا الجانب؟ نريد أن نرى ناتج أرباح شركة الاتصالات في تطوير هذا القطاع، لا نريد زيادة في أسعار المكالمات، وكفانا عبارة «اتصل لاحقًا لا يمكن خدمتك».

والله الموفق ...

اسفط ... استمارتك منتهية

تقول العرب: «عندما تدعى لوليمة، فلا تذهب إليها إذا كانت خطواتها أكثر من لقماتها» ... لم أعبأ بهذا المثل، وقررت تلبية دعوة كريمة من رجل كريم لضيف كريم ... المهم أنني «تكشخت»، وأخذت البشت، وربطت حزام سيارتي، وسرعتي ما تجاوزت ١٢٠كم في الساعة، (كل ذلك خوفًا من المخالفة ... ودفع الدراهم).

ولكن هذه المرة اختلفت المخالفة، حيث أوقفني رجل أمن، وطلب رخصتي واستمارتي، ثم قال لي: اسفط، رددت عليه وقلت: يا ابن الحلال، بشتي مسفوط، وغترتي مسفوطة، المهم سلمت أوراقي لرجلي أمن كانا في السيارة، وبسرعة هائلة سُجِّلت المخالفة وبدون (سين ولا جيم)، وطلب مني أن أنزل من سيارتي وأتوجه - رغم أن ركبتي لا تساعدني على المشي - لأتسلم مخالفتي، وكنت أعتقد أن مسؤولية رجل الأمن أن يأتي بنفسه لسيارتي ويسلمني المخالفة ... بل ولو بكلمة طيبة، كان عليه أن يوضح مقصود المخالفة، خصوصًا أن القسيمة التي استلمتها لا يمكن أن تقرأها ولو (بدربيل)، ما علينا من الهذرة أعلاه ...

لكن لماذا حتى تاريخه ونظام المخالفات (مكانك سر)؟ أليس من الواجب - خصوصًا في حال انتهاء الاستمارة أو الرخصة - أن تقوم الإدارات المختصة بإشعار صاحب هذه الاستمارة أو الرخصة بقرب انتهائها، وما دام أن هناك مبالغ تستلم فلا

بد أن يكون على الإدارة المختصة مسؤولية مقابلة لهذه المبالغ المستلمة، على أن ذلك لا يتم إلا كل ثلاث سنوات، وأعتقد جازمًا أن الإدارة المختصة – وهي جهة أمنية – لا بد وأن تملك المعلومات الكاملة عن صاحب الرخصة والاستمارة، وببرمجة الحاسب الآلي تستطيع أن تحمي المواطن من المخالفات التي قد لا يكون سببًا فيها لطول المدة ...

وهل انتهاء الرخصة والاستمارة يدخل في نطاق المخالفات التي يحاسب عليها الشخص ...؟ هل يعقل أن تعتبر مثل تجاوز السرعة أو قطع الإشارة ... إضافة إلى أنها مسألة إشعار وليست مخالفة، بالإمكان التأشير على الرخصة أو الاستمارة باطلاع المرور عليها وحتمية تجديدها، وإذا لم يلتزم صاحبها بالتجديد عند ذلك تسجَّل عليه مخالفة مالية.

همسة لمسؤولي المرور ... ما أجمل أن يتم اختيار كلمات تحبب المواطن فيكم، مثل لو سمحت تفضل ... آسفين ... مع السلامة ...!

ما أجمل أن يصدر المدير العام للمرور تعميمًا بإلغاء كلمة (اسفط) من قاموس المرور، خصوصًا أنها تكررت معي ومع غيري.

والله الموفق.

صحيفة اليوم

١٤٢٦/٤/١١ هـ

سابك ... والمثال المحتذى

أثبتت شركة سابك من خلال سياستها الاستثمارية، والخطط المنهجية، وسلامة الأداء، والحفاظ على المستهلك الوطني والأجنبي ... بل والقدرة التسويقية، وامتلاك الثقة التعاملية، أنها فعلًا الشركة التي تستحقُّ أن توضع كتجربة ناجحة.

وهذا النجاح المبنيُّ على دراسات دقيقة استطاعت من خلاله أن تخترق الأسواق العالمية، وتكسب المصداقية، حتى دخلت منتجاتها أسواق الشرق والغرب.

ويعلم الجميع أن مثل هذا النجاح ليس محض صدفة، خصوصًا أننا نتعامل مع دول منافسة من حيث وجود المواد ورخص العمالة، بل وتملُّك التقنية.

فهنيئًا لنا، والشكر موصول لحكومة خادم الحرمين الشريفين التي أعطت الضوء الأخضر لهذه الشركة.

ولأن وراء ذلك رجالًا عملوا وأخلصوا وتفانوا في أداء المهمة، فما كانت البيروقراطية عائقًا أمام طموحاتهم، بل تخطوا جميع الصعاب. أمنيتي من المسؤولين في هذه الشركة ألا يبخلوا على بقية شركاتنا العملاقة بهذه التجربة، وأن تكون هناك لقاءات وندوات تستفيد الشركة منها وتفيد الآخرين، خصوصًا أننا - وبعد هذه الآمال الكبيرة في مشاريع البترول والغاز والتحلية والكهرباء ... وغيرها - خرجت علينا لغة طالما نسمعها عند قطف الثمار، اتهمت المقاول السعودي بأنه غير مؤهل، وأن

المهندس الاستشاري السعودي غير قادر، وأن الشاب السعودي غير مدرب ... كل هذه ضربات متتالية أصابتنا بالإحباط، ولسان الحال يقول:

لنا خمسون عامًا ونحن نخرِّج رجال أعمال ومهندسين وخريجي معاهد وكليات، ومع ذلك لسنا مؤهلين.

وهل يعقل أن تكون هذه السنون لم تكن كافية لنتمكن من تنفيذ هذه المشروعات وتعميمها وإدارتها ... أم أنها عقدة الخواجة التي تلازمنا، بل أصبحت موروثًا يجب أن نستسلم له، حيث يجب أن نبقى أقزامًا أمام الكبار؟

هناك فئة قليلة ضاقت بها الأموال حتى لم تجد لها مكانًا في بنوكنا المحدودة، والتي لا تجاوز عدد أصابع اليدين، ولا تريد أو يراد أن تصل إلى القدمين؛ إذا كان هذا حالنا أو ما يراد أن نتهم به، فمن المسؤول عن هذا التخلف؟ ولماذا؟

لماذا وقفت حائلًا دون مساندة المقاول السعودي؟ ولماذا المقاول السعودي مطلوب منه أو مفروض عليه أن يبقى دون المستوى، ولا يسمح له أن يشارك الآخرين في أكل هذه الكعكة التي غصَّت بها حلوق الآخرين؟ ولماذا جامعاتنا ومعاهدنا تخرِّج لنا أناسًا لا يفيدون أنفسهم ولا وطنهم؟

تقول إحدى الدراسات: إن ٧٥ بالمائة من خريجي الجامعات كلهم في تخصصات العلوم الإنسانية، «يعني ما توكل عيش». هل العيب في نظامنا التجاري والمالي، أم في غرفنا التجارية المغلقة، أم في سياستنا التعليمية والاقتصادية؟

عمومًا؛ هناك خمسون ألف مقاول لديهم القدرة على المنافسة، وهناك عشرات الألوف من المكاتب الهندسية تستطيع أن تنافس الأجنبي، ولدينا شباب وشابات لديهم القدرة والعزيمة للعمل بهذه الشركات، فقط نريد من حكومتنا – وهي الحريصة على مصلحة أبنائها – أن (تنفض المنخل).

صحيفة اليوم

١٤٢٦/٤/١٩ هـ

بين البخاري ... والزلفة

لأننا في زمنٍ دولتُنا – حفظها الله وأعزها – تريد أن تسمع الرأي الآخر حتى توازن بين الأمور سمينها وغثها ... نافعها وضارها ... خيرها وشرها ... فقد ساءني وساء غيري أن يطالب عضوان في مجلس الشورى بالسماح بقيادة المرأة، بل أصبح منهم من يفتي ويدلي بآراء شرعية يبرر فيها ما يطالب به.

وعجيب أن يصدر مثل هذا الأمر من خلال قاعات مجلس الشورى ... وهذا – وللأسف – ما يعطي للآخرين والمؤيدين لقيادة المرأة سببًا جوهريًّا للمطالبة.

وهل يعقل أن يستخدم مجلس الشورى مطية لبثِّ الآراء والأفكار المخالفة لمجتمعنا.

كنا نعتقد ونرى – ولا نزال بإذن الله – في هذا المجلس وقيادته أنه يصدر منه الخير الكثير لصالح البلاد والعباد.

ثم شيء آخر نريد أن نوجهه لمن يتصدر المطالبة بقيادة المرأة: هل بروزكم الإعلامي، واللقاءات المعقودة معكم بين فترة وأخرى تعطي لكم الحق في التصريح بما تشاءون ...؟ أليس هناك احترام وتقدير لعلماء هذه الأمة، والذين بيدهم الحل والعقد في المسائل التي لها علاقة بدرء المفاسد؟ أليس من الواجب التفاهم والتناقش معهم ليمكن العرض على ولي الأمر، والذي لا شك أنه لن يقبل بما يسيء لهذه الأمة المتميِّزة ...؟ نعم شعبنا

بقيادته متميز عن بقية الشعوب، وهذه الميزة يجب أن نحافظ عليها ونرعاها، ألا وهي تطبيق الشريعة السمحاء.

وكما هو معلوم، فإن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، وولاة الأمر يَعُون خطورة قيادة المرأة، والمفاسد التي قد تنتج من وراء ذلك، ثم أقول للأخوين من أعضاء المجلس اللذين يناديان بقيادة المرأة للسيارة: اتقيا الله في هذه الأمة؛ فأنتما مؤتمنان، خصوصًا أنكما عضوان في هذا المجلس الذي يمثل المجتمع المحافظ على دينه وتقاليده، وقد تحملتما أمانة الحفاظ على تاريخ وعادات وتقاليد هذا الشعب، الذي وصل إلى ما وصل إليه بحكم تمسكه بدينه وسنته السمحاء وبعاداته الأصيلة، ولو كان يعلم علم اليقين أن في قيادة المرأة خيرًا له لما انتظر أن تقوما بالتنظير والإفتاء لما فيه الخير والنفع.

إن قيادة المرأة للسيارة طريق للهدم ونشر للمفسدة، بخلاف مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية. ونصيحة من كل أب وراعٍ لهذا المجتمع ألا تكونا وسيلة هدم.

ولمجلسنا الموقر نقول: إن هناك خطوطًا حمراء يجب على الأعضاء عدم تجاوزها، وبالذات عندما يتعلق الأمر بأسرنا وبناتنا وأخواتنا المسلمات.

نرجو الله أن يبعد عنا الفتن، وأن يحمي هذه البلاد من كل شر.

والله الموفق.

صحيفة الجزيرة
١٤٢٦/٤/٢٤ هـ

سدير وكليتها الأهلية

حسبما نُشر في صحيفة الجزيرة بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٤٢٦هـ، تم وضع حجر الأساس لكلية (الرياض) الأهلية على أرض مدينة سدير الصناعية، هذه خطوة يُشكر عليها المسؤولون، باعتبار أن صناعية سدير في أمسّ الحاجة لهذه الكلية، وقد كان لنا ولغيرنا مطالبة سابقة بإنشاء هذا الصرح العلمي الهام ... وهنا يقترن التأهيل والعلم بالعمل، فأبناء المنطقة سوف يكون لهم السبق في الالتحاق بهذه الكلية، وهم بإذن الله من سيقومون بالعمل بالمصانع التي سوف يتم إنشاؤها، وفي ذلك توفير في أمور كثيرة، سواء على أصحاب المصانع والشركات أو على تدريب أبناء المنطقة وتأهيلهم.

وما أجمل أن تشمل هذه الكلية الدراسات العلمية وفق احتياج السوق المحلي، بحيث تهيَّأ لاستقبال الطلبات وفقًا للحاجة العملية واحتياج المصانع. وهذا - بلا شك - سوف يوجد قاعدة علمية مؤهَّلة وقادرة على إدارة العمل وفق المعطيات الحديثة، ويأتي إنشاء هذه الكلية خطوةً لفك الزحام عن مدينة الرياض وعن بقية المدن الرئيسية، وكنا نتمنى أن تتخذ مثل هذه الخطوة الطيبة في بقية الخدمات الأخرى، كالجامعات، والمستشفيات، ومراكز الأبحاث، بحيث تنشأ مدن من خلال هذه التخصصات؛ مما يساهم في فك الاختناق المروري والازدحام السكاني عن عاصمتنا الغالية، ولأن مدينة سدير الصناعية - بحجمها الكبير، وتنوع الأعمال الصناعية المزمع إنشاؤها - كانت

تحتاج إلى العديد من المعاهد والمراكز العلمية، بل إلى إنشاء جامعة أهلية تشمل جميع التخصصات المطلوبة، وهذه الجامعة كانت قد أصبحت أمنية أهالي سدير، خصوصًا أن أبناءهم وبناتهم يتوجهون لتحصيل العلم في مناطق بعيدة عن مساكنهم، ويتحملون التكاليف والمشقة الكبيرة في ذلك.

ولأننا نأمل في المزيد والمزيد من المشروعات، فلن تتوقف مطالبتنا بهذه الكلية، بل سوف نناشد الجهات المختصة لإنشاء خطوط الطرق الرئيسية، وإنشاء كليات صناعية وتجارية وزراعية وسياحية، وإنشاء مطار سدير، الذي كان موجودًا قبل أربعين عامًا، واليوم أصبحت الحاجة ملحة له بشكل ضروري ورئيسي.

كذلك يأتي في مقدمة مطالباتنا أن يمرَّ خط السكك الحديدية بمنطقة سدير، وبالذات بمدينة سدير الصناعية، ولمعرفتنا باحتياج المنطقة إلى إنشاء المساكن، فإن معظم الشباب والمحتاجين يتطلعون إلى أن تشملهم هذه الخدمة، وفي ذلك استقرار ومنفعة عامة وخاصة ببقاء الشباب في مدنهم، وعدم تركها إلى مدن اكتظت بسكانها، وازدحمت بحركتها المرورية، وأصبحت الحاجة ملحة لأن تخفّف عنها أزمة المياه والكهرباء والطرق.

والله الموفق.

البوي أوفس

هؤلاء ستة مواطنين من مختلف المناطق اجتمعوا لطرح أفكارهم؛ لذا أرجو أن «تدمح الزله» يا معالي الوزير؛ فمنهم كبير السن، وبينهم المواطن العادي، لكنهم في مداخلتهم الأولى أصروا – وبلسان واحد – على ذكر التالي:

ماذا نقول (للبوي أوفس) الذي أصبح مثلنا في العصامية، وأثبت للعالم أجمع أن ابن الصحراء يستطيع أن يمتطي أجود الخيل؟ ماذا نقول لرجل أحببناه لوفائه لدينه ولحكومته ولأمته؟ لذا فهو سوف يعذرنا لتطفُّلنا في عمله.

قال علي: كفاية زيادة ضخ البترول ... ولسنا وكلاء آدم على ذريته، نريد بترولنا يبقى لأولادنا، وبعدين هل هناك فوائد تعود علينا غير الدراهم؟ نورونا، الله ينور عليكم.

قال زكي: صدقني يا معالي الوزير، إننا نستاء جدًّا عندما نسمع أنكم اكتشفتم بئر بترول جديدة، نريد (برميلنا الأسود يبقى ليومنا الأجرد)، وبعدين الحساد واجد، وحنا نخاف من العين، وحتى من الملاعيب...؟ يعني لا نريد أن نؤكل كما أكل الثور الأبيض.

قال أحمد: المثل الشعبي يقول: (جحا أولى بلحم ثوره)، عندنا عشرات الألوف من المقاولين محرومون من مشاريع البترول ... دخيل الله خلونا نكبر ونتعلم، وبلاش تطلقون علينا هوامير الشرق، وأسماك القرش الغربية، نريد تدخلك الشخصي.

قال سعيد: يا حلو أرامكو قبل كانت تعلِّمنا وتدرسنا وتخرجنا، وصرنا مقاولين كبار ... ويا ريت أرامكو هي أرامكو الأولى ... كانت تبني المدارس وتهتم بالبيئة، حتى فرق التطهير والنظافة والوعي الصحي تجينا في بيوتنا ... وحتى الوجبة المدرسية تعطيناها أرامكو ... وكل شيء عدل والناس مبسوطة ... ليش أرامكو هالحين تغيَّرت بزاوية ١٨٠ درجة؟ ليش ما تصير مثل الشركات العالمية التي تساهم في خدمات المجتمع؟ وليش أرامكو هالحين تـحاول تتخلَّص من الموظفين، ومن المستشفيات، ومن التعليم، ومن التدريب والتأهيل؟ (عجيب أمر هذه الشركة)!

قال عثمان: وعثمان هذا ما له شغل إلا تغيير الأسماء، يقول: ليش وزارة البترول ما تغير اسمها إلى وزارة النفط مثل العالم كله، يمكن إن شاء الله إذا تغيرت للعربي (يحن قلبها علينا شوي)؟

ليش ما يفصلون الثروة المعدنية عن وزارة البترول؛ لأن وزارة البترول عليها من الأحمال ما يزيد على ١٢ مليون برميل، وكفاية، وعساها تؤدي واجبها؟ وربما إنشاء وزارة أو هيئة مستقلة للثروة المعدنية يكسبها أبوة أكثر. ليش يستمر اسم شركة أرامكو السعودية ... خلاص سبعين سنة كافية، نريد تعديل اسمها إلى شركة نفط السعودية، أنا متأكد إن تغيير اسمها سوف يغير كثيرًا من أعمالها، وأهمها ألا نصبح شركة إنتاج وتصدير (وبس)، بل شركة إنتاج وتصنيع وتصدير. الله يجعلني ما أموت إلا بعد أن أشوف التصنيع أكثر من التصدير: قولوا آمين.

قال عبدالله: جعلتموني الأخير، ولكن سآتي بما لم تأت به الأوائل، وعبدالله هذا أعرفه منذ نصف قرن، وقد عركته التجارب، وأصبح لديه مخزون من الخبرات؛ فهو يقول: أرامكو عمرها زاد على سبعين، وهي لا تزال تنتج وتصدِّر البترول، ولماذا لا توطن صناعة البترول مع أنها ترى وتسمع مشكلة البلاد من حيث البطالة؟ فهل يعقل أنها تصدر البترول لبلاد ليس بها بترول، وتقوم الأخيرة بتصديره لبلادنا على هيئة سلع وبضائع؟ نريد أن تنشئ أرامكو السعودية مدنًا صناعية خاصة بتوطين صناعة البترول، وبتدريب أبنائنا، وإعطائهم القروض الصناعية لإنشاء مؤسسات وورش صغيرة، بل نريدها أن تنشئ هذه الورش والمصانع وتسلمها لأبنائنا بعد تدريبهم، وبإذن الله فإنهم يكبرون كما كبر آباؤهم من قبل. وزيرنا الغالي! بصماتك كثيرة، ولكنها لن تذكر إلا

بشيء ملموس ... يحس به كل مواطن، فهم يريدون: استمرار إنشاء المدارس، وإعطاء قروض للصناعات الخفيفة، وإتاحة المجال لأكبر عدد من المقاولين السعوديين في أعمال أرامكو، ومساهمات اجتماعية؛ مثل: إنشاء مبانٍ للجمعيات الخيرية، وتقديم إعانات مجزية للجمعيات القائمة حاليًّا، وإرسال بعثات لأكبر عدد من أبنائنا لدراسة علم النفط.

مجالس المناطق ... إلى أين؟

اثنا عشر عامًا مضت على إنشاء مجالس المناطق، أعتقد أنها كافية لعمل موازنة لإنتاجية هذه المجالس ومدى تأثيرها على البلاد.

والدولة - أعزها الله - عندما أصدرت الأمر بإنشائها كان - ولا يزال - هدفها الارتقاء بمستوى الخدمات، ولنا وقفات لعل بعضها مصيب والبعض الآخر يقع في دائرة الاجتهاد:

١- أن يدرس كل عضو في مجلس المنطقة واجبات المجلس ومهماته ونظامه ولوائحه قبل انضمامه لجلساته.

٢- أن يكون الاختيار وفقًا للتخصصات، مثل أن يكون العضو لديه خبرة في الخدمات العامة، وآخر في علوم الهندسة، وآخر في علوم المال والاقتصاد.

٣- أن يطلب من كل عضو عرض أفكاره في كل جلسة؛ ليمكن الحكم على تفاعله مع المجلس.

٤- أن تنشأ أمانة عامة للمجلس، مكونة من خبير في الهندسة، وآخر في القانون، وآخر في المال والاقتصاد ... وتعرض عليهم أوراق الأعضاء، وهم بدورهم يقومون بعمل ورقة عمل تقدَّم للمجلس.

٥- أن يعطى هذا المجلس الصلاحية المالية لإجراء التعديلات والمناقلات بين بنود ميزانية كل جهة، بحيث يمكن المشاركة المالية والاستفادة من المبالغ المجمدة لدى الجهات مع بعضها. وما الذي يمنع أن يُعطَى المجلس صلاحية ترسية مشاريع منطقته؟

٦- أن يتم تقييم أعمال المجلس كل سنة، بحيث ينظر للأعضاء العاملين، ومدى قدراتهم وتفاعلهم مع مهمات المجلس وصلاحياته، وليس كما يعتقد البعض أنه للوجاهة والظهور.

٧- قد يلاحظ أن مناقشات المجلس تكون وفقًا لما تعرضه بعض الجهات الحكومية، وفي أمور قد تمَّ بحثها واتخاذ القرار المناسب فيها ما بين الجهة ووزارتها، والمجلس يحاط علمًا، بينما المفروض أن يكون المجلس هو المحرك الرئيسي في مثل هذه الأمور، وأن تكون الوزارة التي تتبعها الجهة تحاط علمًا بذلك ... أعتقد أن ذلك سوف يُكسِب المجلس نوعًا من الفاعلية.

٨- محاولة إبعاد فكرة أن يكون المجلس استشاريًّا أو غير فاعل في تنمية البلد جديًّا، مع إعطائه صلاحية المساءلة، والقبول، والرفض في الإجراءات المالية والتنظيمية لدى الجهات التي يشرف عليها.

٩- كنا - ولا نزال - نأمل أن يكون للمجلس ميزانية خاصة بحيث يعالج - من خلال الجهات الحكومية - بعض النواقص في الخدمات والتنظيمات الإدارية.

وربما عدم مطالبة المجلس وإلحاحه في ذلك يجعل وزارة المالية غير مسؤولة عن ذلك، وأعتقد أن مجلس المنطقة مثله مثل اللجنة العليا لتطوير المنطقة، (علمًا بأن المنطقة الشرقية) لها تجربة سابقة في ذلك، وبحمد الله نجحت فيها، واستطاعت أن تعمم الخدمات المنوطة بها بشكل جيد بعيدًا عن الروتين.

١٠- لا أعتقد أن دور المجلس ينتهي بمجرد جمع الطلبات وترتيبها وغربلتها من الجهات الحكومية، مع رفعها للجهات العليا على شكل توصيات تنتهي بمجرد إرسالها، بل الأنسب والأفضل أن يشكل فريق عمل من المجلس مهمته متابعة هذه التوصيات لدى الجهات العليا ووزارة المالية، وإحاطة المجلس بما يتم.

١١- لا تزال الرؤية غير واضحة لكل من المجلس البلدي ومجلس المنطقة، الذي أعتقد أنه من المفروض ألا يكملا بعضهما البعض - كما يقال - بل المطلوب من المجلس البلدي أن يكون (الضيف الثقيل)، الذي يبحث في كل صغيرة وكبيرة، وأن تكون

اقتراحاته وفقًا للنقص الحاصل في الجهات التي يشرف عليها؛ لذا فإن توافقه مع مجلس المنطقة سوف يضعه ضمن دائرة (المستشار) الذي يؤخذ برأيه أو لا يؤخذ.

إن عضوية رئيس المجلس البلدي ضمن مجلس المنطقة سوف تفقده القوة الإدارية المطلوبة منه، وتدخله في دائرة (المجاملات).

١٢- نتمنى من مجلس المنطقة أن يكون ذا فاعلية أكثر، من حيث التقاؤه بالمواطنين، وسماع الرأي الآخر، وعمل لقاءات إعلامية وصحفية، وتنوير المواطن بدور هذا المجلس وأهميته، أقصد أن يكون له إدارة خاصة بالإعلام، وأن ترتبط مشاريع المنطقة برئيس مجلس المنطقة، ولو بصفة إعلامية، هذه وغيرها قد تعطي دفعة لأهمية هذا المجلس ودوره في بناء الوطن. وربما يكون جيدًا لو تفضل أعضاء المجلس بين وقت وآخر بعمل ندوات لشرح أهمية هذا المجلس ودوره، سواء في المشروعات أو السياحة أو الاستثمارات، وحسب تخصص كل منطقة وطبيعتها وثرواتها.

١٣- نتمنى تقييم فاعلية نظام مجالس المناطق ولوائحها، بحيث يعاد صياغته وفقًا للحاجة ومستلزمات العصر.

أخيرًا؛ أتمنى من كل عضو انتهت عضويته أن يقدِّم تقريرًا بإنجازاته وما قام به من أعمال طوال فترة عمله، وأن تتولى أمانة المجلس دراسته وتقييم قدرات هذا العضو؛ ليمكن التجديد له أو البحث عن البديل المناسب.

والله الموفق.

صحيفة اليوم
١٤٢٦/٥/١٢ هـ

وزراؤنا ... والشاشة الصغيرة

افتح أي صحيفة تجد تصريحًا أو أكثر من تصريح لأحد الوزراء، كذلك تجد ردودًا من العلاقات العامة بهذه الوزارة على مواضيع لها علاقة مباشرة بمصالح الناس، وإلى هذا الحد ونكتفي باستخدام وزيرنا لوسائل الإعلام. وفي المقابل الآخر هم يقومون مشكورين بمقابلة الجمهور يوميًّا، وقد حدد ساعة معينة لمن أراد أن يقابل معاليه، وغالبًا ما تكون هذه المقابلة لغرض شخصي لهذا المواطن. وعذرًا إذا قلنا: إن بعض وزرائنا لا نعرفهم، ولم نسمع لهم صوتًا يربط ما بين مسؤوليتهم وعلاقتنا بهذه الوزارة ... الكثير منا يجهل الصلاحيات المتوفرة في أي وزارة.

وحيث إن هذه الوزارات ما وجدت إلا لأجل خدمة المواطن في مختلف القطاعات، ومع تنوع هذه الخدمات، ومن حقنا كمواطنين أن نتواصل مع الحكومة والوزراء، وبالذات أن بعضنا قد لا يستطيع أن يصل إلى مكتب معاليه، سواء لبعد المسافة، أو لقلة ذات اليد، أو لاعتقاد بعض المواطنين أن طلبه قد لا يتحقق، وحيث إن وسائل الإعلام المقروءة والمرئية قد شملت أرجاء البلاد، بل إن هذه الشمولية وصلت إلى أطراف العالم؛ فإن الوزير ووكلاءه خير من يستخدم الشاشة الصغيرة؛ لتكون حلقة وصل بينه وبين المواطنين داخل البلاد وخارجها.

كم هو جميل أن تخصص برامج ويعلن عنها مسبقًا بأنه سوف يتم مقابلة الوزير، وأن يدعى لهذه المقابلة مجموعة من المواطنين، يقابلون معاليه ومساعديه وجهًا لوجه وعلى الهواء مباشرة، ولا يكون هناك واسطة من الإعلام، بل تترك الحرية لكل مواطن لأن يقدم ما لديه من اقتراحات وآراء؛ فقد تكون مشكلته هي مشكلة الكثيرين، وحلها قد يحل مشكلات الآخرين.

لست من مؤيدي أسلوب التلقين وعرض الأسئلة على المسؤول قبل البت، ولكن الشفافية، والمصداقية، وسماع الرأي الآخر هي ما نحتاجه في هذا الزمان.

وليكن هناك اختلاف وخلاف ما بين الوزير والمواطن، ولكنه في النهاية يعطي انطباعًا وانسجامًا مع توجهات حكومتنا الرشيدة في رفع القيود واحتكار الرأي، وإعطاء مساحة للرأي الصريح النافع.

يجب أن نعترف بالتقصير إن وجد، ويجب أن يعرف المواطن عن هذا التقصير، وبالذات من الوزير نفسه، فذلك سوف يطمئن كل مواطن بجهود هذه الوزارة، بل سوف يوجد نوعًا من العلاقة والمصداقية بين المواطن والمسؤول.

ليعرف القاصي والداني أن بلادنا ليس بها احتكار للرأي ولا تفرد في القرار، وأن أمورنا شورى بيننا، والمسؤول يواجه المواطن بما لديه من صلاحيات وقدرات، والمواطن يواجه المسؤول باحتياجه وأهمية تحقيق متطلبات حياته.

إنه «ليس من رأى كمن سمع»، وما أجمل أن يخرج وزراؤنا من مكاتبهم ويلتقوا بالمواطنين ضمن برنامج محدد ومعلن عنه في مختلف مدن بلادنا الغالية!

إن أهل مكة المكرمة في حاجة لمقابلة معالي الوزير، كما هي الحاجة في القريات، والدمام، وجيزان، والرياض، والقصيم، نعم نريد من وزرائنا أن يذهبوا إلى المواطنين لا أن يأتي المواطنون إليهم.

أعتقد – جازمًا – أن معالي الوزير سوف تتغير الرؤية لديه أضعاف ما كان يتوقع من خلال التقارير التي ترفع له عن أوضاع أي منطقة، بمعنى أننا لا نريد أن تكون فروع الوزارات حاجزًا بين معاليه ومواطني هذه المنطقة، ولا أن تكون التقارير هي المحطة النهائية في اتخاذ القرار.

يزداد سرورنا كثيرًا ببعض اللقاءات التي تتم في الغرف التجارية ... فهي توثِّق العلاقة بين المواطن والمسؤول، وهذا شيء نريد أن ندعمه بكل وسيلة.

صحيفة اليوم

١٤٢٦/٥/١٨ هـ

هل لدينا استراتيجية للتعليم دون الجامعي؟

سررت كثيرًا عندما قرأت أن معالي وزير التعليم العالي قد وقَّع اتفاقية لمشروع إستراتيجي يحدِّد معالم التعليم الجامعي السعودي في ٢٥ عامًا، وسررت كثيرًا لقيام جامعة الملك فهد بهذا الدور المهم؛ فهي أهل لذلك.

ولكبر سني؛ فإنني أتحسَّر على سنوات مضت. وكم تمنيت أن هذه الدراسة تمت قبل ٢٥ عامًا، ربما لكان كثير من المعاناة التي نجدها الآن غير موجودة، ولن أستعرض هذه الاتفاقية؛ ففيها بإذن الله الخير لهذا الوطن.

وكم تمنيت لو أن هناك دراسة مماثلة لوضع إستراتيجية التعليم المتوسط والثانوي وحتى الابتدائي.

ولا أعلم إن كان هناك شيء سبق وعمل أم العكس، ولكن عندما أقرأ أن ٨٠ بالمائة من خريجي الثانوية العامة من الأقسام النظرية، وأن معظمهم لا يجد القبول في الجامعات ولا يجد وظيفة مناسبة له ... بل يصبح عالة على نفسه وأهله ومجتمعه، يتأكد لديَّ أننا في حاجة ماسة وعاجلة وغير قابلة للانتظار إلى أن نعمل مثل هذه الدراسة الإستراتيجية، وإن مثل هذه الدراسة توضِّح مكان الخطأ الذي نحن سائرون فيه، فليس من المعقول أن تزداد البطالة لدينا ويزداد الشباب غير المؤهل أو المدرب، وليس من المعقول أن ننفق الملايين على أبنائنا لدراستهم في الخارج، سواء عن طريق الدولة أو على حساب أولياء

أمورهم؛ لأن جامعاتنا لا تقبلهم بسبب عدم قدرة الجامعات، وبسبب أن تخصصاتهم الثانوية غير مقبولة ولسنا في حاجة إليها.

إن ضياع الشباب وتركهم بدون تخصصات تناسب حاجة السوق المحلي، يعد إخلالًا بمفهوم تنمية المواطن السعودي وأخذ دوره اللائق به في المجتمع، وحيث إن الله – سبحانه وتعالى – قد أنعم علينا بنعمة النفط، التي تشكل الدخل الرئيسي لبلادنا؛ فالواجب أن يتجه التعليم بمقدار الدخل؛ أقصد أن نوجه تخصصاتنا العلمية إلى الأنشطة البترولية والصناعات المستحدثة من هذه المادة، ومن المخجل أن نكون بلدًا ينتج ويصدِّر وبضائعه التي يستهلكها من صناعات البترول تأتي إليه من دول ليس بها بترول ... بل إن بترولها مستورَد من بلادنا!

إنني متأكد أننا لو وجهنا تخصصاتنا العلمية إلى هذه الصناعة فسيصبح حالنا أفضل من الواقع، وسيُقضى على كثير من المشكلات الظاهرة وغير الظاهرة.

فالبلد المنتج مشغول بأعماله وبطلب رزقه، أما الفراغ والحاجة فهي مدعاة لاستخدامها في الضرر وردة الفعل غير محمودة العواقب، والذي أتصوره أن ضياع الاستثمار في العنصر السعودي – سواء الذكور أو الإناث – هو من الأخطاء التي لا يجوز السكوت عنها، ولا يمكن قياسها بالماديات المختلفة، فكل هذه الماديات تتغير وبعضها ينمو والبعض الآخر يزول، ولكن يبقى العنصر البشري المدرب والمؤهل هو المحرك الرئيسي لتقدم البلاد ونموها وأخذ مكانتها اللائقة بها.

بلدنا في حاجة إلى صناعيين وتقنيين في صناعة مستخرجات البترول.

ويكفي لكي نحكم بفشل السياسة التعليمية للمستويات المتدنية أن نطالع البيانات الواضحة عن عدم قدرة الشاب السعودي على العمل في المجالات المهنية والتقنية والصناعية. إن سياسة التعليم، وتوجيه الشباب إلى احتياج السوق، والنظرة المستقبلية لمصلحة الوطن، أمور تحددها الخطط السليمة والمتزامنة مع التطبيق والتفعيل للإستراتيجيات العلمية القائمة على تحديد الاحتياج لبناء الوطن والاستفادة من أبنائه.

لا يمكن أن نطوِّر أمتنا بدون الشباب، ولا يمكن للشباب أن ينفع نفسه ومجتمعه ووطنه بدون إستراتيجية علمية ذات نظرة شاملة لجميع المعطيات.

والله الموفق.

صحيفة اليوم
١٤٢٦/٥/٢٣ هـ

مقاولو الشرقية ... والشكر لأرامكو

بادرة طيبة من أرامكو أن تقوم بتلبية دعوة لجنة المقاولين بالمنطقة الشرقية، وعرض ما لدى هذه الشركة العملاقة من مشروعات في مختلف قطاعات صناعة النفط.

القاعة امتلأت بالحضور، والكل يرقب ما سوف يعرضه رجال أرامكو.

أسعدني جدًّا أن شباب هذا الوطن والعاملين في هذه الشركة بهذا المستوى الراقي من المعرفة، والقدرة، والتمكين، وأمثال هؤلاء هم الصورة المشرفة والمثال المحتذى لقدرة الشاب السعودي على العطاء، وتغيير الصورة العالقة في الأذهان عن بعض شبابنا.

بمعنى - لو خرجت عن الموضوع - أن شبابنا يستطيعون قيادة أعظم الشركات وأكبرها، وأن قدراتهم لا تقتصر على بائعي الخضرة أو السائقين أو الجزارين أو الطباخين، مع كل الاحترام والتقدير لهذه المجموعة.

لكني أقصد أن الشاب السعودي، إذا أتيحت له فرصة التدريب والتأهيل، فهو أفضل من غيره.

أما المقاولون وقضية إرباكهم بسبب ضخامة هذه المشروعات ... فأتصور أن هذا التحدي هو اختبار لقدرة المقاول السعودي، وأنه يستطيع ذلك، سواء باتحاد المقاولين مع بعض أو تعاونهم مع شركات متخصصة، مع أنني لا أميل إلى الأخيرة؛ لخبرتي في هذا المجال، وأن المال السعودي يجب أن يستثمر من قبل السعودي فقط، بمعنى

تدوير جميع استثمارات المشروعات وإيراداتها في وطننا، وأن هذا سبيل للقضاء على أعمال التستر التي أربكت كثيرًا من تطلعات المقاول السعودي وقدراته، ولكن يبقى من يعلق الجرس لأجل أن يجتمع المقاول السعودي مع أخيه الآخر، وحسب تنوع أعمال المقاولين، بحيث من لديه القدرة على إنشاء المصانع وتمديدات الأنابيب بإمكانه أن يستعين بمقاول آخر في أعمال البـــناء، والصيـــانة، والتشغيل، وبإمكانه الاستعانة بمقاول الكهرباء والميكانيكا.

نريد من غرفة الشرقية - وهي صاحبة المبادرات، وبالذات لجنة المقاولين - أن تقوم بدعوة عاجلة للمقاولين السعوديين الراغبين في التعاون والاتحاد، بحيث يقدم كل مقاول سعودي قدراته وتخصصه في الأعمال المختلفة، وأن يشكل مجلس إدارة لهذا الاتحاد.

ولنثبت للجميع أن لدينا القدرة على هذه المشروعات وغيرها.

ولنكوِّن قاعدة لأعمال المقاولات تضم صغار المقاولين وكبارهم، وهي فرصة أتاحتها لنا شركة أرامكو، ويجب ألا تضيع أو يستغلها الأقوى والأجنبي.

وبإذن الله، سوف تكون انطلاقة لمقاولي الشرقية داخل الوطن وخارجه، لنثبت للجميع أن المقاولين السعوديين أهل لهذه وغيرها.

ولن يربكهم أي عمل كان ... إن تاريخ مقاولي الشرقية شيء نعتز به، ونعده رصيدًا من الخبرة والقدرة يستفاد منه في واقعنا المعاصر.

وما أعمال الشيخ عبدالله فؤاد، والشيخ العليان، والخضري، وغيرهم من مقاولي الشرقية والمملكة، إلا رموزًا لقدرة وكفاءة المقاول السعودي، وهو ما يسير عليه الآن المقاولون العاملون مع أرامكو أو الراغبون في المنافسة في المشروعات الجديدة.

وزارة تنفي ... وأخرى تدعي

هل ما نشر في إحدى صحفنا هذا اليوم ١٤/ ٥/ ١٤٢٦هـ حول المواجهة بين وزارتين أمام ديوان المظالم يدخل تحت مظلة الديمقراطية، أم هو من باب رمي المسؤولية على الآخر؟

أم هو غلطة الشاطر؟ والضحية فيها ثلاثمائة جامعي من الحاصلين على درجة البكالوريوس من جامعات المملكة، في تخصصي الكيمياء الحيوية والأحياء الدقيقة، والمشكلة تكمن في توظيفهم.

حقيقةً، لا أتمالك نفسي من الحسرة وأنا أكتب هذا (الكشكول)، (والزعل) ليس على مستقبل هؤلاء الشباب الذين أمضوا جميل سنوات عمرهم في الدراسة، ولا الصدمة النفسية التي أصابتهم من ضياع مستقبلهم.

ولكن – وبجانب ذلك – هل يعقل أن ينشر مثل ذلك في صحفنا؟ أليس من الأفضل عدم التشهير والبلبلة، وحل الأمور بالكتمان.

كذلك هل يعقل أن تكون مثل هذه التخصصات الهامة محل الشكوى «والمرمطة» في المحاكم؟

وإذا لم يكن هناك حاجة لهم، فلماذا إذًا يتم قبولهم في الجامعات، وننفق عليهم الملايين، ولا تتم الاستفادة منهم؟

وإذا حكم ديوان المظالم في هذه القضية، فهل هذا الحكم يردُّ الاعتبار ويُزيل ما لحق بالنفوس ...؟ وما حجم الصدمة التي سوف يواجهها هؤلاء الشباب، خصوصًا أنها صادرة بحكم قضائي (يعني مفروضة)؟

أليس من الواجب خصوصًا أن القضية (تستأهل) أن يجتمع وزير الخدمة المدنية مع وزير الصحة ويحلا مشكلتهم (بسكات)، (يعني بهدوء)، وبدون شوشرة، وبلاش جرايد.

وحرام أن يصاب ثلاثمائة شاب مؤهلون بخيبة أمل وقضيتهم يمكن حلها!

صدقوني: حاولتُ أن أجد مبررًا لقضية بين جهات حكومية، كيف لا يمكن حلها ولو باستعمال التليفون، خصوصًا أنها لجهتين كل واحدة أكبر من الثانية؟

ولربما كما يقال: (هوشت الاثنين من بخت الثالث)، لعل الحكم يصدر لصالح الخريجين، ويتم تعويضهم عن الفترة التي بقوا فيها بدون عمل.

ويا ليتني عندي خبرة في المحاماة لتصدرت لهذه القضية ... وسلام على كل خريج لا يجد عملًا.

والله الموفق.

شعرة وزارة العمل

هل قاربت شعرة وزارة العمل ... أن تنقطع؟ أرجو خلاف ذلك؟

ولكن من يقرأ الحوار الذي أجراه الأستاذ علي شهاب في جريدة اليوم الاقتصادية يتوقع أشياء كثيرة قد تحدُث.

والمؤسف أن هناك إجماعًا من مختلف تخصصات رجال الأعمال على قرب الغليان الذي جعل وزارة العمل توصف بـ:

١-التعسف، والتشدد، والإجحاف.

٢-أنها المتسبب في الخسائر المتلاحقة، وخروج شركات وطنية من السوق المحلي، وخسارة الاقتصاد الوطني، وهروب الأموال إلى الخارج.

٣-أنها تسببت في معاناة وضغوط من قرار الوزارة بتحديد فترة سنة للتأشيرات.

٤-أنها تسببت في خسائر مالية للشركات تقدر بمئات الملايين.

٥-أنها تسببت في تشويه سمعة الشركات الوطنية، وتأخير إنجازها للعقود المحددة بمدد معينة.

٦-روجت قرارات وزارة العمل المجحفة لبيع التأشيرات في السوق السوداء.

٧-لا تعير وزارة العمل اهتمامًا للخسائر التي لحقت بالمنشآت الوطنية؛ لذا تقلصت الأعمال وهرب الكثير منها خارج الوطن.

٨-أفقدت وزارة العمل الثقة ما بين الوزارة ورجال الأعمال.

٩-سببت الوزارة تقليص الأعمال الصناعية، وتحويلها إلى تجارية، وإيجاد سوق سوداء للعمالة الأجنبية.

١٠-سببت مركزية قرارات وزارة العمل حرمان الكثير من المقاولين من دعم الدولة، بينما نجد كل دول العالم تساند القطاعات التجارية والصناعية.

١١-سبب استهداف المنشآت الصغيرة وحرمانها من التأشيرات تقليص السعودة؛ بسبب إغلاق هذه المؤسسات.

١٢-أخيرًا؛ تسببت في صراع من أجل البقاء بين رجال الأعمال والوزارة.

هذه بعض آراء أطياف من رجال الأعمال، فهل هناك ألم أشد من ذلك؟ وهل يحتاج الأمر إلى وجود خبراء لدى الوزارة لتحكم على صحة ما تقوم به أو بطلانه؟ أم الغاية تبرر الوسيلة؟

كنت - ولا أزال - أتمنى لو أن وزارة العمل - بدلًا من أن توسِّع درجة الخلاف بينها ورجال الأعمال - طلبت منهم حلًّا لمشكلتها، لا أن تقف حجر عثرة أمام أرزاقهم مع تأكدي من أنها في النهاية هي الخاسر.

وإليك يا سيدي بعضًا من المقترحات لعلها تفيد:

١-(أعط الخبز لخبازه ولو أكل نصفه).

مع الاحترام والتقدير؛ فإن وزارة العمل غير قادرة على التدريب والتأهيل، ونصف المبلغ الذي تنفقه يكفي لإحضار شركات أجنبية من أمريكا وأوروبا واليابان وكوريا؛ للقيام بتدريب أبنائنا وتأهيلهم، وبذلك تكسب خبرات لها مئات السنين.

٢-ليكن دور الوزارة المراقب المالي فقط، ولنترك العمل لذوي الاختصاص.

٣-إرسال بعثات من أبنائنا؛ للتدريب والتأهيل لدى الشركات العالمية في الخارج، وليمكن تنويرهم وفهمهم للتطور والتجديد.

٤-إن أرادت الوزارة أن تشرك رأس المال الوطني، فعليها تخصيص مسألة التدريب والتأهيل وتركها للقطاع الخاص وفق شروط تضعها وتراقبها.

٥-وزير العمل عضو في مجلس الوزراء، ويعلم الكل أن ٩٠ بالمائة من إيرادات الدولة تأتي من النفط؛ لذا عليه أن يقترح إيجاد قاعدة صناعية لمستخرجات النفط، بحيث تصبح بلادنا منتجًا ومصنعًا ومصدرًا لهذه الثروة الغالية، ويكفي سبعون عامًا، ومهمتنا تصدير النفط ثم يأتي إلينا على هيئة سلع مصنعة ومن دول ليس بها نفط،

بل تستورد وتصنع نفطنا ونحن نستهلكه، نريد أولادنا وبناتنا أن يتعلموا صناعة النفط، ولماذا لا تقوم وزارتكم مع وزارة البترول بإيجاد قاعدة صناعية للمنشآت الصغيرة والورش مبنية على أساس المشاركة والإقراض الميسر لشراء المنتج؟ وتأكد لو أن مشتريات الحكومة خصصت لهذه الصناعات فلن تجد أي بطالة، بل ربما تطالب وزارتكم بالاستقدام.

٦-إن أردت أن تعرف الرقم الحقيقي لعدد العاطلين فما عليك إلا أن تعلن بالصحف والتلفاز بأن هناك مكافأة (ولو مقطوعة) للعاطلين عن العمل. وأنا أنصح بذلك، خصوصًا أن هناك احتياجًا شديدًا لهؤلاء العاطلين؛ للإنفاق على أنفسهم وأبنائهم، (وأرجو ألا تسمع) لمن ينادي بأن صرف هذه الإعانة مدعاة لزيادة البطالة؛ فهؤلاء لم يذوقوا مرارة الفقر والجوع، وسوف تكون هذه المكافأة بلسمًا وأثرًا يمنع عنا الكثير من المعاناة، وسوف تكون مصدرًا لجمع المعلومات التي تريدها الوزارة، وتأكَّد أن الرقم بسيط جدًّا إذا كان ما لدينا هو ثلاثمائة ألف عاطل (اصرف لكل واحد ألف ريال)، وسوف ترى العجب العجاب.

٧-إجراءاتكم فعلًا قاسية ومجحفة، ولم تقتصر آثارها على الوطن، بل استفاد منها الآخرون؛ مما جعل هناك تكتلات دولية واستغلالًا لهذا الخلل الذي أوجدته الوزارة، فنرجو الانتباه لذلك، والشجاعة تكمن في التراجع عن الخطأ لا التمادي فيه، ولعلمنا أن قيادتكم كانت - وبإذن الله سوف تستمر - شجاعة، ولها مكانتها الثابتة في نفوس محبيها، فكلنا أمل أن تستمر هذه الشعرة، (خصوصًا أن معظمنا أصابه الصلع؛ فهو لا يريد لهذه الشعرة أن تنقطع!).

والله الموفق.

صحيفة الرياض
١٤٢٦/٦/١٠ هـ

جامعة سدير الصناعية

موافقة كريمة بإنشاء ثلاث جامعات في بلادنا العزيزة، كل ذلك من أجل الارتقاء بوطننا الغالي، وتقدير من القيادة السامية لأهمية العلم وانتشاره. لقد أثلج صدرونا هذا الخبر؛ لأننا نعلم مقدار أهميته. وانطلاقًا من هذه النظرة الشاملة لولاة الأمر – حفظهم الله – وحيث إن منطقة سدير – التي تشمل العديد من المدن والقرى والهجر – لها العديد من المقومات والأهمية لإنشاء جامعة خاصة بالصناعة، فقد أوردت هذه المقومات والأهمية حسب الأولويات التالية:

إن منطقة سدير تتعدد مدنها، وقراها، والهجر التابعة لها، ومساحتها تقارب ٤٠٠ ألف كيلومتر مربع، وتعداد سكانها متزايد بحكم النهضة العمرانية الشاملة في بلادنا. ولأن هناك أعدادًا هائلة من خريجي الثانوية العامة، وهؤلاء يحتاجون إلى من يستقطبهم ليكونوا رافدًا لمدينة سدير الصناعية، ولأن منطقة سدير – بحكم موقعها الجغرافي المناسب وتوسطها ما بين الرياض والقصيم – تعد حلقة وصل لبقية المحافظات، التي هي في أمس الحاجة إلى إنشاء مثل هذه الجامعة، ففي ذلك فوائد عديدة أهمها تخفيف الضغط المتزايد، الذي تواجهه جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في قبول الطلاب، هذا إلى جانب توفر الأراضي المناسبة والتابعة للدولة، ووقوعها على الخطوط السريعة الواصلة ما بين الرياض والقصيم وبقية مدن المملكة.

إن إنشاء مدينة سدير الصناعية، التي تعد من أكبر المدن الصناعية في المملكة، والتي تقدر مساحتها بمائتي مليون متر مربع – قد خطط له بحيث تنقل العبء الصناعي والكثافة السكانية والصناعية من عاصمتنا الغالية إلى هذه المدينة الصناعية الضخمة، بل إن التركيز الصناعي لمختلف الصناعات سوف يكون في هذه المنطقة، ولن يتأتى أن تؤدي دورها المطلوب إلا بوجود المقومات البشرية المدربة والمؤهلة؛ لذا فإن إنشاء جامعة سدير الصناعية سوف يوفر الكثير من احتياج هذه المنطقة وبقية مناطق المملكة، ويسهل من ذلك وجود الأعداد الهائلة من أبناء المنطقة، الذين هم في أمس الحاجة للبقاء في بلدانهم؛ مما يخفِّف من التكاليف الصناعية في حالة أن يوظف أناس من خارج هذه المنطقة، مع ما يلزم تبعًا لذلك من مصاريف نقل وإسكان.

إن إيجاد هذه الجامعة – وفي هذا المكان – سوف يوجِدُ قاعدة علمية للصناعة، وسوف تخدم الجامعة سائر أنحاء المملكة، ومعلوم أن استقطاب العديد من التخصصات الصناعية سوف يكون ثروة علمية هامة تخدم القطاعات المختلفة، وينشأ عنها مراكز علمية وبحثية تفيد الوطن، وهذا الأخير – وهو البحث العلمي – نحن في أمسِّ الحاجة إليه، وسوف تزداد أهميته بوجود المصانع المختلفة في صناعاتها، وهذا يعزز أهمية وجود مثل هذه المراكز البحثية والمعاهد الصناعية.

لا شك أن اتخاذ مثل هذه الخطوة، بحيث تكون الجامعة مركزًا علميًّا متكاملًا لجميع التخصصات الصناعية والبحثية، سوف يكون مثلًا يُحتذى به في المشروعات الصحية والعلمية الأخرى، وبحيث لا يكون التركيز على المدن الكبرى، وهو ما نحن بحاجة إليه، ولا شك أن في ذلك فائدة لتنمية المدن الصغيرة وتطويرها، وتخفيف الكثافة السكانية والحركة المرورية عن المدن الكبرى، إلى جانب الاستقرار النفسي والعائلي لأبناء هذه المنطقة.

إن ما أشرت إليه من مقومات، وما يتطلع إليه أهالي منطقة سدير والمحافظات المجاورة، والنظرة الثاقبة لولي العهد الأمين في إنشاء الجامعات بحيث تشمل جميع المحافظات، يجعلنا نتقدَّم بهذا الطلب ونكمل فرحة أهالي سدير بجامعتهم المأمولة. حقق الله المساعي لما فيه خير الوطن.

والله الموفق.

رفقًا بنا ... يا معالي الوزير

كل الصحف نشرت خبر أن مدة تأشيرة العمل سنة واحدة لا تقبل التجديد أو التمديد.

يعني جميع الأبواب أُقفلت (واللي مش عاجبه ... يدور بديل) ... والبديل لدى مكتب وزارة العمل، لكن البديل يحتاج إلى تبديل ... والتبديل يحتاج إلى تمويل ... والتمويل يحتاج إلى تحصيل ... والتحصيل ضاع ما بين وزارة المالية ورجال الأعمال، وهكذا تبقى مستوياتنا التدريبية والتشغيلية إلى حلَّاق ... وطبَّاخ، وهذا أقصى ما حصلنا عليه في سعودة الوظائف ... وأقولها بحق: إن سعودة هذه المهن هي بمنزلة القضاء على مواهب وقدرات بالإمكان استغلالها لما هو أهم وأحوج لهذا الوطن، ولنكن على بينة أن الحلَّاق والطبَّاخ مهما تطوَّر فلن يتخطى هذه المهنة ... فهل هذا هو الشاب الذي نرغب في تطويره وتجديد مواهبه؟

وأما قضية جعل مدة التأشيرة سنة واحدة غير قابلة للتمديد أو التجديد، فكنت أتمنى لو أن مقام وزارة العمل استمعت لوجهة نظر رجال الأعمال، الذين سوف يطبق عليهم هذا الإجراء وهم المتضررون منه. ولم نعتقد أن وزارة العمل – ونحن في زمن الشفافية وسماع الرأي الآخر – تتخذ هذا القرار، ضاربة عرض الحائط بالسلبيات التي سوف تنتج عنه ومقدار الضرر على المواطنين قبل رجال الأعمال ... وقلنا – ولا نزال –

نقول إن أخطاء الغير يجب ألا يتحملها رجل الأعمال وحده، بل المفروض البحث عن الحلول دون الإضرار بالآخرين.

وأمر غريب أن تقف وزارة العمل هذه المواقف السلبية، وأن تتخذ هذه القرارات العاجلة غير المدروسة، والتي لا تعطي أي اعتبار للمحرك الاقتصادي في البلد.

إن هذا القرار العاجل - وغير المدروس - سوف يؤدي إلى زيادة في أسعار البناء، وزيادة في هروب العمالة النظامية، وزيادة في التستر، وزيادة في مشكلات العمل وأصحاب الأعمال، ومطالبة العمالة الأجنبية بأجور إضافية، والتي بالتالي تعود أضرارها على المواطنين، بل إن الجرائم والمخالفات سوف تزداد، وكل هذه وغيرها لها ثمن سوف تدفعه الدولة، سواء بانشغالها بهذه المشكلات أو بالأضرار المادية على الدولة والمواطنين.

وكان بإمكان وزارة العمل أن توازن بين الأمور ما دام أنها صاحبة القرار (الفرد)، وأن تضع بدائل أخرى تستطيع من خلالها الاستفادة المادية والمعنوية؛ فمثلًا كان بإمكانها أن تضاعف قيمة التجديد أو التمديد، وبذلك تكسب الناحية القانونية في وجود العمالة الأجنبية، أو أن تضع معيارًا آخر، وهو أنه من أراد أن يجدد أو يمدد لأكثر من خمس تأشيرات يلزمه توظيف أحد الشباب السعودي، أو أن يدفع تكاليف تدريب هذا الشاب في أحد المعاهد المعترف بها. وبذلك نستطيع تحقيق أهم أهداف السعودة، وهو التأهيل والتدريب.

ثم كلمة أخيرة؛ لماذا تريد وزارة العمل قطع شعرة معاوية بينها وبين رجال الأعمال؟

وهل فشلت الوزارة في كل المحاولات مع رجال الأعمال حتى اتخذت مثل هذه القرارات دون مراجعة أو أخذ الرأي أو المناقشة؟

يعلم الله أننا - كلنا - نحب الوطن ونحرص عليه، وما هذه الخيرات والنعم التي بين أيدينا إلا ثمرة من ثمار هذا الوطن الغالي. وما أقول إلا ... (رفقًا بنا يا معالي الوزير).

والله الموفق ...

يوم في محكمة

ليعذرني المسؤول عن القضاء في بلادنا، ولكن هذه خواطر وأفكار اصطدتها صيد الغزالة؛ فقد تكون على لسان أي زائر لمحكمة، ولربما هي أيضًا تدور في خلد القاضي نفسه، ومن المؤكد أن الوزارة لم تغفل هذه الجوانب المهمة:

١- أرى ألا يعتمد أي مخطط للبلديات - سواء حكوميًّا أو خاصًّا - إلا بوضع مساحة لإنشاء محكمة تكفي لجميع مباني المحكمة والمواقف والمساكن. وإن لم يكن هناك حاجة للمحكمة، فأقل تقدير تكون أصولًا ثابتة تستفيد منها المحاكم.

٢-إدخال الحاسب الآلي في جميع أعمال المحاكم، وإن كان لابد من السجلات فليكن ذلك في أضيق نطاق.

٣-تصاميم مباني المحاكم لا تتناسب ومكانة القضاء وأهميته، سواء في الشكل أو التوزيع الداخلي، ولا تليق ببلد هو بفضل الله من يطبق هذا الشرع في كل أعماله؛ لذا يجب ألا يقل تصميم المحاكم وشكلها عن البلاد المتقدمة.

٤-لماذا حتى الآن نستأجر مباني سكنية ونخصصها للمحاكم؟ ولماذا وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد غافلة عن هذا الجانب المهم؟

إن هيبة القضاء ومكانته يجب أن تكون متكاملة في كل شيء، أما أن تدخل منزلًا لا يفرقه عن جيرانه إلا لوحة مكتوبًا عليها: المحكمة فهذا غير مقبول، خصوصًا في هذا

الوقت الذي منَّ الله علينا فيه بالخيرات الكثيرة.

٥-بدخولنا منظمة التجارة العالمية، هل استعدت وزارة الشؤون الإسلامية لهذا الحدث، سواء بزيادة أعداد القضاة أو عمل الدراسة اللازمة لمواجهة مختلف الشعوب والأمم، وحتى دراسة من سيدفع تكاليف هذه القضايا الأجنبية؟ لاشك أنها سوف تكون عبئًا على القضاة وعلى معاملات المواطنين، بمعنى احتساب تكاليف على القضايا المعروضة، وتخصيص هذه الإيرادات لصالح تطوير المحاكم.

٦-لا أعتقد أن القاضي - بمكانته ومسؤوليته - أقل استحقاقًا من أئمة المساجد ومؤذنيها، أو من العسكريين أو المؤسسات التي تخصص مساكن لمنسوبيها، ومن حق القاضي أن يوجد له الارتياح النفسي والمالي؛ فهو يتحمل من المسؤولية أكثر من غيره؛ لذا أقترح أن تُنشَأَ مجمعات خاصة بالقضاة بجانب كل محكمة تنشأ، وفيها جميع وسائل الراحة والاستجمام وبدون مقابل.

٧-من يطلع على مواعيد القضايا المعروضة على القضاة يجد أن هناك تراكمًا شديدًا في القضايا التي تأخر البت فها، فليس بمستغرب أن تُعطَى موعدًا للنظر في قضيتك بعد شهرين أو ثلاثة ومع ذلك لا يزال الوضع لم يتغير ... فهل تتعطل مصالح الناس لهذا السبب؟ أم على الوزارة أن توجد حلًّا سريعًا، بتعيين قضاة، وإدخال وسائل التحديث في دراسة القضايا والبت السريع فيها؟

٨-من يطلع على تاريخ القضاء في بلادنا العزيزة، ومقدار التقدير الذي يحظى به هذا الجانب المهم والمتصل منذ القرن التاسع الهجري، بعد إنشاء الدولة السعودية الأولى وحتى هذا العهد الزاهر، يجد أننا - بحمد الله - لا نزال بخير، وأن نعمة تطبيق الشرع الحنيف يجب أن نحافظ عليها، ونشكر القائمين عليها، وندعو لهم بالتوفيق والسداد.

وما أجمل أن يقوم بعض القضاة بتعريف الناس بأهمية القضاء ودوره في حل المشكلات، وتوضيح أهمية الصلح بين المتخاصمين ... وأن ذلك سبيل ميسر لإرضاء الجميع!

وهذا جميل إذا تضافرت جهود القضاة في إلقاء المحاضرات والكتيبات الإرشادية بأن طلب الصلح ليس وسيلة لتأخير المعاملات.

والله الموفق.

جامعة أرامكو السعودية

سبب قوي من أسباب نجاح الدول المتقدمة أنها تربط التعليم باحتياجاتها؛ إذ تدرس ما ينقصها، فتوجه البرامج التعليمية إليه، ويجب علينا أن نحرص على أن ننهج هذا النهج، وأن نوجه الاهتمام إلى الاستفادة من البشر عن طريق تنمية قدراتهم ومهاراتهم، وتوفير البرامج التعليمية التي يحتاجها السوق ... في هذا المقال يطرح الكاتب فكرة تصبُّ نحو الهدف الذي يرمي إلى ربط التعليم بسوق العمل.

مهما أشدنا بمعالي المهندس علي النعيمي، أو بالمهندس عبدالله جمعة، ونوابه، والقائمين على أرامكو السعودية، بقيادة مجلس إدارتها، فلن نفي بحقهم.

ولكن الشكر يوصل إلى أهله؛ فإن ما نراه من حرص على تنمية سوق البترول المحلي والعالمي، واتساع نطاق هذه الشركة إلى معظم أطراف الأرض، وعقد الاتفاقيات مع الشركات العظمى - وكل هذه ثوابت اقتصادية - يعود نفعه على الوطن والمواطن.

كما أن الحرص الشديد على سعودة الوظائف، وعلى التدريب والتأهيل للعناصر السعودية، وإرسال البعثات العلمية للخارج، وعمل برامج تعليمية مكثفة - كل ذلك أرصدة تحسب للقائمين على هذه الشركة.

ونريد لهذا العقد الجميل أن يكتمل، ومن خلال منبر جريدة اليوم - جريدة كل مواطن بالمنطقة الشرقية، وسائر بلادنا الغالية - نوجه الطلب مشفوعًا بالأمل أن يلقى

القبول، وذلك بإنشاء جامعة أرامكو السعودية ... نعم جامعة يطلق عليها هذا الاسم، وتختص بدراسات النفط وأبحاثه، باعتباره الدخل القومي الرئيس، سواء في الإنتاج، أو التصنيع، أو التصدير والتسويق، أو الأبحاث العلمية، والأخير مهم جدًّا؛ لأننا – بوصفنا أكبر منتج للبترول – نريد أن يكون لدينا مركز للبحث العلمي؛ فإن هذه المادة التي تعطينا ٨٠ بالمائة من دخلنا القومي تستحق أن يكون لها مركز للأبحاث العلمية.

ثم إن إنشاء الجامعة يأتي محقِّقًا لتوفير احتياجات الشركة من المهندسين والتقنيين والفنيين، بل إن ذلك – وبإذن الله – سوف يوجِد لدينا قاعدة علمية لصناعة مستخرجات البترول، فتكون الشركة بذلك استطاعت أن ترسِّخ المفهوم العلمي والعملي لهذا المنتج الهام.

وقتنا وحاجتنا يقتضيان أن يكون لدينا تخصص في علوم البترول، ولن يكون أحد قادرًا على هذه المهمة إلا شركتنا الغالية؛ فإن رصيدها من الخبرة الداخلية والخارجية، وعلاقتها بالشركات الأجنبية، يؤهلها لأن تَبني هذا الصرح العلمي على أسس قوية، ورؤية ثاقبة، ومعرفة بالحاجة الوطنية.

وعندما أشدِّد على أن أرامكو السعودية هي من يقوم بهذا العمل، فإن ذلك ليس تقليلًا من دور وزارة التعليم العالي، التي قامت مؤخرًا بنهضة عالية تشكر عليها ... ولكن مشاركة أرامكو السعودية – بثقلها، وقدرتها، ولاستفادتها، سواء من الخريجين أو من مركز الأبحاث – سوف يكون أثرها عظيمًا لوطننا ولشبابنا، وأولًا وأخيرًا للشركة نفسها.

إن حكومتنا الرشيدة – أعزها الله – حريصة كل الحرص على تنمية مواهب الشاب السعودي والشابة السعودية وقدراتهما، وما طلبنا هذا إلا إضافة لهذا النهج السليم.

ويطمئنني – عندما أتجرأ بمثل هذا الطلب – علمي أن معالي المهندس علي النعيمي، وسعادة المهندس عبدالله جمعة كلاهما أشد حرصًا على منفعة هذا الوطن ورخائه.

وكلمة أخيرة: نريد لهذه الهدية أن تذكر؛ فيشكر كل من قام وساهم فيها.

والله الموفق.

المصاب الجلل

الحمد لله على قضائه وقدره، وما هذا الحدث الجلل إلا اختبارًا وامتحانًا بالصبر والسلوان، إن فقدنا خادم الحرمين الشريفين، وانتقاله إلى جوار ربه مصاب صعب لرجل أخلص لدينه وشعبه وبلاده.

لقد فقدنا الأب والقائد ورجل المهمات الصعبة؛ الرجل الذي - بحمد الله - نقل أمته إلى مكانة رفيعة، سياسيًّا واقتصاديًّا وعلميًّا، وها هي الشواهد على ذلك: مكانة بلادنا بين الأمم، وتقدير مواقفها، واحترام الجميع لها، هذا الاحترام الذي فرضته سياسة فهد بن عبدالعزيز، الذي استطاع بحنكته، وخبرته، واحترام الجميع له، جَعْلَ بلادنا رمزًا للسلام والأمن والرخاء الاقتصادي، وها هي أكبر المصانع والاستثمارات البتروكيمائية والبترولية وأكبر شركات العالم تستثمر في بلادنا، لقد أحبَّ هذا الأب الغالي شعبه فأحبه الجميع، حقيقة لم نكن نعتبره وليًّا لأمرنا فقط، بل والد الجميع، يؤلمه ما يؤلم شعبه، وكان شعبه أغلى وأثمن ما لديه، فهو يريد له دائمًا أن يكون في الطليعة علمًا وثقافة وتطورًا.

إن فهد بن عبدالعزيز مدرسة يجب أن تنمو وتوضع في مكانها المناسب، وأن يستفاد من هذا القائد الجليل، حتى بعد وفاته.

ولا شك أن هذه المصيبة ليست للبيت السعودي فقط، بل للبيت السعودي الكبير شيبًا وشبابًا، وما نقول إلا كما قال الصابرون: إنا لله، وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

جبر الله مصيبتنا، وغفر الله لميتنا، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه الله خير الجزاء على ما بذله طوال حياته.

وأحرّ التعازي إلى خليفته الملك عبدالله، وولي عهده الأمير سلطان، وأبنائه، وأسرته الكريمة، وإلى كل فرد في هذه الأمة.

والحمد لله أولًا وأخيرًا.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وزارة الشؤون ... والشجون

اعذرني على هذه التسمية، فأول ما عرفنا وزارتكم كان لقبها (الشونة) ... لأنها كانت تصرف الإعانة للمحتاجين، وكنا نعتبر الشونة حاوية لمستودع أرزاق وأموال، وإذا بها في النهاية تصرف لكل محتاج عشرة ريالات يوميًّا ... وهذه العشرة لها سنوات عدة، وكانت الوزارة غائبة عن ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة. وما سوف أتطفل بعرضه إنما هو جانب من خبرة عشرين عامًا في الأعمال الخيرية، سواء رئاستي إحدى الجمعيات الخيرية أو صندوق أسرتي، أو خبرتي بالفقراء والمحتاجين، بحكم عملي السابق مديرًا عامًّا للصرف الصحي بالشرقية؛ لذا فإنني من خلال بند اليوم أعرض خدمتي مجانًا لوجه الله تعالى.

١-طالت المدة والوزارة تدرس اسم الفقر ومفهومه ... والبطون خالية، وطالت المدة ما سمعنا بالمساكن الخيرية التي تخص الوزارة ... وكأني بها واقعة في إشكاليات بيروقراطية ... أدخلتها في دهاليز لن تخرج منها ما دامت لم تُشبع الجائع أو تكسُ العريان، أو تُؤْوِ من يلتحف السماء.

٢-نسمع أن الوزارة تفكِّر في إدخال مفاهيم متعددة للفقر ... مثل التأهيل والتدريب، فأرجوكم اتركوا هذا الأمر، وأشبعوا الناس قبل تدريبهم، وكفانا وزارة العمل ومراكز تدريبها، والله يعيننا عليها.

٣-لماذا هذه التعددية للخدمات الإنسانية في جهة واحدة ...؟ فما دام لديكم وكالة للضمان، والجمعيات الخيرية، والمستودعات الخيرية ... ضموها لبعضها.

٤-ابحثوا عن مصادر التمويل بحيث تتولى كل منطقة مسؤولية هذه المصادر عن طريق الغرف التجارية، وطلب أراضٍ حكومية لها عشرات السنين ولم تستخدم، ولتكن مصدرًا يمكن بيعه.

٥-لماذا لا تُضم مصلحة الزكاة إلى وزارتكم؟ فما دام أن الأمر زكاة فيجب أن توزع على مستحقيها.

أما المساكن الشعبية:

١-يجب أن تبذل الوزارة جهدها في الحصول على الأراضي؛ لأنها سوف تواجه مشكلة صعبة، وأقترح التوجه للجهات العليا باستصدار أمر بتخصيص أو بتغيير بعض مسميات الأراضي الحكومية غير المستغلة؛ لتكون خاصة بالمساكن الشعبية، خصوصًا أنها داخل النطاق العمراني ولا تحتاج إلى خدمات مكلفة، كذلك الطلب من وزارة البلديات عدم اعتماد أي مخطط حكومي أو أهلي إلا بتخصيص أراضٍ للمساكن الشعبية؛ لأن الحاجة إلى هذه الأراضي مستمرة ودائمة.

٢-استغلال بعض المواقع المهمة لبناء أبراج بدلًا من الفلل؛ لتستوعب أكبر عدد من المواطنين، وكذلك اختيار نماذج متشابهة للفلل، بحيث تكون أقل تكلفة في التنفيذ والمواد والصيانة والتشغيل.

٣-وضع شرط على المقاول المنفذ بالصيانة والتشغيل لمدة عشر سنوات؛ لأن ذلك سوف يقلل التكلفة بشكل كبير، ويجعل الوزارة تتفرَّغ لأمور أهم.

٤-تجزئة مراحل التنفيذ، بحيث تعطَى الفرصة لأكبر عدد من المقاولين، وهذا سوف ينجز المشروع سريعًا، ويقلل التكلفة.

٥-فتح باب التبرع للشركات والبنوك ورجال الأعمال؛ لبناء المساكن الشعبية، وقبول الوقف والوصايا، ولا يمنع من إطلاق اسم المتبرع على الأرض أو المسكن الذي تبرع به.

في زمن الشفافية وسماع الآخر ينبغي أن يكون جانب النقد هو المسيطر على الموقف، ولكن حالنا معكم يا وزارة الشؤون يختلف تمامًا؛ فنحن نريد كسب الود، وأن يؤخذ بما نكتب؛ لأننا جرَّبنا النقد الهادف وغير الهادف، ووجدنا النهاية عبارة (يحفظ، حرك تبلش) العلاقات لاتخاذ اللازم ... وهذا اللازم هو صندوق.

العيدية

مبروك، وألف ألف مبروك عليكم يا بريد، ٥٠ بالمائة زيادة في الرواتب وعيدية في أيام الأعياد ... الله يزيدكم، (وعين الحسود فيها عود، بس شيء واحد نبغيه منكم ...)؛ أن يكون هناك تنظيم لوصول الرسائل إلى منازلنا مثل كل الدنيا ... في السابق - ونحن أطفال - كنا نفرح كثيرًا بالعيدية، وكانت (حلاوة برميت، وحب ملبس، وملون)، وويل لصاحب البيت الذي لا يعطينا شيئًا، وبعدما التحقنا بالحكومة كنا وقت إعلان الميزانية أمام الراديو ثم التليفزيون ننتظر سماع زيادة الرواتب، وكان هذا هو همَّنا الشاغل، (وكما يقال كل يغني على ليلاه).

هذا في وقت كانت أسعار المعيشة رخيصة، والسكن متوافر، وليس هناك مصاريف دراسة، ولا مصاريف مستشفيات، ولا مصاريف إقامات، ولا رسوم كهرباء وتليفون تأكل نصف الراتب. كانت الأمور بسيطة، ويكفي الابن والبنت في السنة ثوبان أو ثلاثة، وربما تستخدم بعد ذلك لمن هو أصغر، واليوم شماغ واحد يعادل قيمة ملابس سنة كاملة ... ولا تزال رواتب الموظفين والمتقاعدين - وأنا منهم - وليتهم يستبدلون كلمة (مت ... قاعد)، لا تزال رواتبهم (خبرك ... قديم)، حانا الله من تقصيص وزارة الخدمة ووزارة المالية الزوائد وتأخير دفع الرواتب، فكل يوم نسمع جديدًا من الأنظمة (اللي تشذب البقية الباقية).

من الملاحظ أن نسبة التوظيف قلَّت كثيرًا عن السابق، بينما ازدادت نسبة المتقاعدين بشكل كبير (الله يعين حريمهم عليهم)، وليت مؤسسة التأمينات الاجتماعية تُعيد النظر في مسألة تشغيلهم واستفادتهم من نظام التأمينات الاجتماعية، خصوصًا أن أعمار معظمهم الحقيقية تختلف تمامًا عن المسجل في بطاقاتهم، وقد كانوا سابقًا يزيدون في أعمارهم من أجل الحصول على الوظيفة أو الحصول على منحة ... لذا فإن الاستفادة منهم ومن خبراتهم سوف تحل الكثير من الأزمات والمشكلات المالية والعائلية.

فهؤلاء المتقاعدون لديهم أسر وأولاد وبنات، لهم متطلبات صعبة، سواء في الأكل، أو الملابس، أو المدارس، أو مستلزمات الحياة المختلفة، وراتب التقاعد لن يفي بهذه الاحتياجات المتزايدة، هذا إلى جانب أن القطاع الخاص لا يقبل بهم؛ فهم في نظر هؤلاء (عواجيز ... لا تنفع)، واعتادوا على أعمال روتينية غير متجددة. مرة أخرى هنيئًا لموظفي البريد وعساها فاتحة خير.

بوركت يد العطاء!

نِعم الله – سبحانه وتعالى – لا تحصى ولا تعد، ومن أهمها أن يكون ولي الأمر يفرح بفرح شعبه

ويتألَّم بألمهم. وما نشهده سابقًا – واليوم – يجسِّد هذا المنهج السليم بين ولي الأمر وشعبه، سواء في سياسة الباب المفتوح أو في العطف والرأفة والمحبة، وهذا بالتالي يجعل الشعب

بأكمله يُكِنُّ الولاء والوفاء لهذه الدولة الكريمة ونعمة الأمن، وهي أغلى وأثمن شيء في وقتنا المعاصر؛ فأنت وأنا نسافر إلى أي مدينة نرغبها، وليس هناك خوف أو وجل، وأهم من ذلك بيوت الله التي تنتشر في كل حي ومكان، وشرع الله الذي يقام ويطبَّق على الصغير والكبير، الغني والفقير، وما هذه الزيادات في الرواتب والإعانات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين إلا دليلًا على أن يد العطاء مبذولة، وأن ما أنعم الله به علينا من خيرات يشمل الجميع، وبدون استثناء.

ولا شك أن التوزيع الذي تمَّ على هذه المخصصات المالية يجعل هناك توازنًا بين المعاش اليومي والادخار السنوي، وتحقيق الطمأنينة في المسكن المناسب، والاستثمار

الوطني في القروض الصناعية والعقارية، بحيث يكون هناك تحريك لكافة القطاعات، وبالتالي يكون العائد شاملًا للجميع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات أو جمعيات في القرية والمدينة والمنطقة.

نعم يجب شكر الله - سبحانه وتعالى - عليها، ثم الشكر موصول إلى خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين على هذه البادرة الطيبة، التي تدل على المحبة والوفاء لكافة أبناء الشعب. حفظ الله هذه البلاد من كل مكروه، وأعان القائمين على تنفيذ هذه المخصصات بالسرعة والدقة التي يريدها خادم الحرمين الشريفين!

الضيافة الخيرية

قرأتُ في كتاب حديث الوثائق، للشيخ عبدالرزاق الشغدلي، من أهالي حائل ﷺ يقول: في سنة ١٣٦١هـ أمر جلالة الملك عبدالعزيز بافتتاح (تكية) بحائل تقدِّم الطعام للفقراء والمساكين. فقال الشيخ قصيدة منها:

رعـــاك الله مـن مـــلـك كـــريـــمٍ ... فـريد الـــدهر محـمـود الفعـــالِ

لقـــد أنقـذت بـالإطـعـام خلـقًـــا ... وأوســعـت الرعـــيـــة بالنـــوالِ

كذلك قرأت في كتاب سيد الجزيرة العربية لمؤلفه هـ. س. آرمسترونج، وهو يصف كرم الملك عبدالعزيز ﷺ يقول: وكان فناء القصر على الدوام مليئًا بالجمهور، الذين كانوا يجلسون على المقاعد بالقرب من السور؛ إذ كانت تحت القصر مطابخ عظيمة يطعم ابن سعود منها آلاف الناس (بالمجان) كل يوم، حيث يقدم لهم أطباقًا عظيمة من الأرز واللحم والخبز واللبن الرائب، على الرغم من أن احتياجاته الشخصية كانت قليلة جدًّا؛ فقد كان يوسع على الآخرين، وكان كرمه يصل إلى درجة التبذير، وحين كان يحتجُّ أحد وزرائه على هذا الإسراف كان يقول له: لا أنا ولا أسلافي احتفظنا لأنفسنا بشيء من المال ... ولو سأل أحد جلبابي الذي ألبسه فإني أعطيه إياه. انتهى كلامه.

بلادنا فيها خيرات كثيرة، وأهلها أسرع من يهبُّ لفعل الخير، وها هي - والحمد لله - الجمعيات الخيرية تستقبل وتوزِّع ما يقدمه أهل الخير، يرجون بذلك رحمة العزيز

الكريم. ولا شك أن هذه السنَّة الحسنة التي سنَّها الملك عبدالعزيز قد أصبحت قانونًا وقاعدة مالية، توضع ضمن بنود ميزانية الإمارات والمحافظات والمراكز تحت اسم (الضيافة)، ولكنها اليوم لا تكفي ولو لمناسبة واحدة.

والرأي أن يُتَّفَق مع مطاعم قائمة على تقديم وجبة الغداء لكل سعودي يحمل بطاقة الإعانة، ونريد لهذه العادة الطيبة أن تستمرَّ بشكل أوسع وأنسب وأشمل، خصوصًا أن بعض الأسر والشباب السعوديين - الذين ليس لهم عمل أو عائل - يعانون الحاجة، وسوف يجدون في هذه المطاعم الخيرية أو الضيافة الخيرية ملاذًا جيدًا لسد حاجاتهم، وإشباع جوعتهم، وهذه الضيافة الخيرية بالإمكان أن تتبع الجمعيات الخيرية، أو الإمارات، أو أي جهة مسؤولة، وتوضع لها آلية مناسبة من حيث التمويل والتشغيل وإيجاد نظام خاص للمستفيدين منها.

وإن كانت وزارة العمل في الماضي تعارض إعطاء مساعدات أو رواتب للعاطلين عن العمل، فهي الآن - بحمد الله - قادرة على التمويل، فبالإمكان تحويل بعض من إيراداتها إلى هذه المطاعم الخيرية، وبدلًا من إعطاء نقود بالإمكان تعويض ذلك بإعطاء المحتاجين والعاطلين الأكل المناسب - علمًا بأن هذا الأسلوب معمول به في بعض الدول المتقدمة - بحيث يستفيد منه حامل البطاقة المخصصة لذلك. بل ربما نجد أن الموسرين قد يتبنَّون إنشاء ضيافات خيرية باسمهم رجاء الثواب من الله - سبحانه وتعالى - وبذلك تسنُّ سنة حسنة لهم أجرها إلى يوم الدين.

وربما لو عُملت تجربة في إحدى المدن، وشاركت الغرف التجارية، وكان هناك تمويل - ولو بصفة مبدئية - من وزارة المالية، فسوف يكون لها وقعها الطيب لدى المواطنين، خصوصًا أنها تمثِّل إشباعًا للجائع وسدًّا لاحتياجاته، وما أجمل أن يرفع رب هذه الأسرة يديه إلى الله - شاكرًا وداعيًا - لأهل المعروف؟ وما أجمل أن يجد الشاب العاطل عن العمل ملاذًا آمنًا يُشبع جوعته، داعيًا الله بأن يجزي من أشبعه وأطفأ ظمأه بأن يجزيه العزيز الكريم في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. الأمر ميسور وسهل لمن أراد أن يفعل الخير ولا يعدم جوازيه، وهي دعوة للوجوه الطيبة - وما أكثرهم في بلادنا العزيزة! - وقد عوَّدَنا ولاة الأمر - أثابهم الله - أن يكونوا في مقدمة من ينادي لفعل الخير، ورحم الله الملك عبدالعزيز، وأثابه الله على ما فعل، ولا حرمه الأجر والثواب!

ونبقى بحمد الله في المرتبة الأولى

كلمة المملكة – التي ألقاها ولي العهد الأمين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة – وضعت النقاط على الحروف ... وليعلم العالم كله أن بلادنا لم تتأخر في دعم جميع الدول المحتاجة والنامية ... وليس ٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، ولا أيضًا إلغاء أكثر من ستة بلايين دولار أمريكي من الديون المستحقة للعديد من الدول النامية والأقل نموًّا، بالشيء البسيط.

لقد أوفت حكومتنا الرشيدة بما عليها وأكثر من ذلك، واستحقت فعلًا أن تكون الأولى في العالم، وهذا أمر آخر يجعل لهذه البلاد الطاهرة السَّبْقَ في كل شيء، بل ذلك يعطي مقدارًا وأهمية ودورًا محوريًّا لبلادنا على الصعيد الخارجي، وليس في ذلك مِنَّة أو رجاء ... بل هو الواجب الإسلامي والإنساني، الذي دأبت عليه حكومتنا الرشيدة.

ومن واجبنا – كمواطنين – أن نُشيد بهذا الإنجاز الذي يعود على عزة ديننا ووطننا بالخير ... بل على كل فرد من أبناء هذا الشعب المخلص.

إن احترام دولتنا للعهود والمواثيق، وبذل المساعدات، أكسبها تقدير الآخرين لهذا البلد؛ مما يعود عليه وعلى شعبه بالمعطيات الكثيرة والهامة.

وهكذا تبقى بلادنا مصدر الخير للداخل والخارج، ومن شكر النعم من العزيز الكريم مساعدة الآخرين، وحكومتنا دأبت على كسب الود وإضفاء طابع الأمن والسلامة، رغم ما تمر به من أزمات مالية، سواء في تسديد الدين العام، أو في الالتزامات السياسية، وتوفير احتياجات ومتطلبات المواطن، وهي بذلك تتبع أسلوب الموازنة السليمة، وتحسب لكل قرار حسابه ومعطياته، والنتيجة هي ما يوفِّر من الخير والأمن والسلامة لهذا الوطن، والله الموفق.

نظام العمل ... أم نظام المفاجآت؟

أصدرت صحفنا أن هناك وليدًا جديدًا لوزارة العمل، وأنه سوف يرى النور خلال خمسة عشر يومًا.

دعوت الله أن تتعسَّر ولادته؛ حتى لا يضيف همًّا على هم، وأعتقد جازمًا أن معظم رجال الأعمال قالوا: آمين!

غريب أمر بعض أنظمتنا ... هناك من الأنظمة ما ننتظره سنواتٍ حتى ينتهي من مجلس، ثم ينقل لمجلس آخر، وهكذا حتى تنتهي صلاحيته.

أما نظام العمل، فهو أسرع نظام يُراد ولادته ولو بالقيصرية. ولا نعلم هل بلغ هذه الأهمية ... أم أن هناك ضربة قاضية؟ أم هناك مفاجآت تجعلنا نتشوق في مقاساتها؟ أم دليل (ما عندك أحد)؟ أم هو (نظام ... ونفذ ... وكل شحمه)؟

أليس من حقي وحقك وحق كل المواطنين أن نناقش مسودة هذا النظام؟

أليس من الواجب نشر مسودة هذا النظام في الصحف، وفي موقع الوزارة على الإنترنت، وفي الغرف التجارية؟

وأين مجلس الشورى من هذا النظام؟ هل نوقش مع رجال الأعمال؟

ألم يحسب لهذه القرارات المتعجلة لوزارة العمل، ومدى تأثيرها على اقتصادنا وعلى الأضرار التي لحقت برجال الأعمال؟

بل شملت هذه الأضرار المواطنين جرَّاء ارتفاع أسعار العمالة، وانتشار السوق السوداء للتأشيرات، والضرر الذي لحق بالتحايل على الأنظمة، ولماذا هذه الحرب المعلنة بين وزارة العمل ورجال الأعمال حتى إنها تكتب في صحفنا بالبنط العريض؟ لماذا استخدمنا السعودة (كقميص عثمان ﷺ)؟

وهل يعقل أن تلحق السعودة الضرر بكل منزل ومواطن؟ وهل السعودة إنقاص عدد العاطلين مهما كانت الوسيلة؟

وهل يعقل أن أغلب المعينين - وفق حملة وزارة العمل - قابعون في منازلهم، وقابلون بالمبالغ البسيطة التي تدفع لهم؟

كنا نقول - ولا نزال نكرر، وسوف يستمر حالنا -: إننا عاجزون عن التدريب والتأهيل، وإنه كان من الواجب أن تدعى شركات عالمية لها خبراتها الطويلة في التدريب والتأهيل، بحيث يوجد نظام للقروض الصناعية الصغيرة والورش البسيطة والمنتهية بالتمليك، وتقوم هذه الشركات بتدريب أبنائنا في الداخل والخارج، وتشرف على إنشاء وتشغيل هذه المصانع والورش، ويتم بيع المنتج إلى الدولة.

فنحن بلد بترولي صناعي، ومعلوم أن البترول نستطيع أن نوجِد منه آلاف الصناعات المختلفة. وحالنا يزداد سوءًا بزيادة عدد السكان إذا لم نبادر ونهتم بالدرجة الأولى بالتدريب الصحيح، وأهم جانب هو إشغال فراغ الشباب بما هو نافع، فالشباب طاقة نريد أن نوجِّهها نحن ولا نترك للآخرين استغلالها، ويكفي ما نقاسيه من اختلال في بعض الموازين؛ بسبب الفراغ والبطالة وعدم التأهيل.

أعتقد أن الأموال الموجودة في صندوق الموارد البشرية كافية لمعالجة هذه المشكلة لو وُجِّهت بشكل صحيح.

أخيرًا (كلام الليل يمحوه النهار).

وأسأل الله أن يكون كل ما قلته غير صحيح، والله الموفق.

حياة ... وزير

نقلة جيدة من التلفزيون السعودي، قد أنسبها للمخرج أو للممول أو لصاحب الامتياز، ولكنها في النهاية إبداع يشكر عليه تلفزيوننا، ولن أترك هذه المقابلات لمجرد (الوناسة)، خصوصًا أنها تعرض آخر الليل؛ مما اضطرني للسهر وهو ليس من عادتي ... لذا فلنا وقفات لا بد أن نستفيد منها في حياة هؤلاء الوزراء.

الوقفة الأولى

توضِّح لنا كفاح ابن الحارة أو ابن القرية، الذي سافر إلى أمريكا وتعلم، ثم عاد ليخدم وطنه ويمتطي صهوة جواد الوزارة ... هذا يُعطي مؤشِّرًا على أن الدولة – حفظها الله – تختار الأفضل علمًا وفطنة ومقدرة على القيادة.

الوقفة الثانية

فتحت لنا بابًا للنقاش، وعلى أقل تقدير في مجالس من سماهم القصيبي (مجالس الحش)، أرجو أن لا تفهمني خطأً؛ فمعلوم لديَّ أن هناك مدارس كلامية كانت – وما زالت – موجودة، اسمها (مجالس الحشاشين)، وغالبًا ما يُطلَق عليهم (المعارضين)،

وليكن أيضًا معلومًا أن المعارِض هو من يُريد تعويض نقص في عقله أو ماله أو وضعه الاجتماعي، فتجده ينتسب لهذه المدرسة – أقصد مدرسة الحشاشين، أعاذنا الله وإياكم منها – لذا تجدهم يُثيرون الزوابع دون احتساب لأي اعتبار ... وللأسف هناك من يستفيد من (هرطقات) هؤلاء؛ فهم قد أثاروا عدة علامات استفهام حول المقابلات والأشخاص ... ولم يسلم أحد من نقدهم، قالوا: (ليش؟ ولماذا؟ وما الهدف؟ وهل هي مجرد سوالف؟).

الوقفة الثالثة

المقابلات ممتعة، وفيها من الفوائد ما يطول الحديث عنه ... لكن الذي لم يعجبني توصيف ابن الحارة – أو قل ابن القرية – بالعفوية والجهل (وقلة المعرفة)، كلنا سافرنا ودرسنا، ولكن وجدنا أنفسنا أكثر ذكاءً وفطنة من أبناء (سام)، أعاذنا الله وإياكم من «السام» ومن صانعيه.

الوقفة الرابعة

هذه المقابلات، وتأثير مدارس الحشاشين، خصوصًا في الإنترنت، الذي أصبح أهم قناة للجميع وبدون استثناء، جعلتنا، أو لنقل جعلت من هم في كرسي الوزارة يعيدون الحسابات، أقصد بالحسابات مقدار ما يقدِّمه كل وزير في خدمة المواطن، يعني (هل سوف يذكر بالخير بعد تركه الكرسي؟)، وماذا سيقول إذا قدر الله وأجريت له مقابلة مثل سلفه.

ليس من العيب أن يعدد المسؤول إنجازاته، ولا نريد من يختفي تحت عباءة ومقولة: (هذا واجبي، وليس هناك ضرورة لذكر ما قمت به).

بل العكس هو المطلوب؛ فالمواطن يريد أن يسمع ويرى ويلمس إنجازات هذا الوزير، أقصد الإنجازات التي تبقى ويذكر بها، وليس مجرد أن نرى صورته في الجرائد اليومية وكأنه عمل عقدًا إعلانيًّا نصبح ونمسي عليه.

رحم الله محمد عبدالرحمن

الحمد لله على قضائه وقدره، وأدعو العزيز الكريم أن يغفر لنا ولمحمد عبدالرحمن، هذا السوداني الذي عرفته قبل عشرين سنة، وكانت معرفة كراهية، وانتهت بمحبة ووفاء.

كرهته؛ لأنه ذكر الحقيقة - ومعظمنا كمسؤولين كنا نكره الحقيقة - لقد نشر بالخط العريض في جريدة اليوم أن الدمام تسبح على بركة من المجاري ... استدعيته فرحَّب باللقاء ... وحاولت إقناعه بالأسباب وراء ذلك، ولكنه كان عنيدًا متمسِّكًا برأيه، وهذه عادة عند إخواننا أبناء النيل الجنوبي، لا يمكن أن يتزحزحوا عن رأيهم ... بقيت هذه المقالة في خاطري طوال أربع سنوات، كلما اجتمعت مع المسؤولين بالمصلحة أو عملت دراسة جديدة فلا بد أن يمرَّ عليَّ شريط هذه المقالة، وبجانبه صورة فقيدنا الغالي محمد عبدالرحمن ... كان محقًّا فيما قال ... وكنت وزملائي - وعلى رأسهم كمبيوتر المصلحة محمد الجربوع وعلي التاروتي - مهمتنا اليومية أن نحسب عدد الكسور في خطوط الصرف الصحي، التي لم تكن تقل عن أربعين كسرًا، تتكرر وكأنها تؤيد ما رآه محمد عبدالرحمن.

على العموم لقد استبدلنا جميع خطوط الصرف الصحي القديمة، ومن فرط الحساسية والخوف قمنا بتغليفها بالخرسانة، وخلال كل عمل نقوم به يتمثَّل لنا هذا النوبي، الذي أتى من بلاد السود ليعلمنا كيف نعمل ... وهذا فعلًا هو الذي حصل.

لكنه – وبعد أن تم الاستبدال وانتهت مشكلة الدمام – حضر لمكتبي ليقدِّم الشكر على هذا الإنجاز، وفي خاطري أنه له الفضل الكبير، وكم كلمة قالت لصاحبها دعني ...! وكم كلمة غيَّرت كثيرًا من المفاهيم ...! وكم كلمة صادقة كانت سببًا لإزالة الضرر وتقديم الخير للناس!

رحمك الله يا محمد عبدالرحمن! وأحسن الله عزاء أهلك وذويك ومحبيك! وجزاك الله كل خير على صدقك وأمانتك في عملك! ولن تنساك الدمام، ولا جريدة الدمام، ولا كل مجال صحفي عملت فيه.

والحمد لله على قضائه وقدره.

الحوار الوطني ... والقيلولة

تعددت لقاءات الحوار الوطني، وتعددت المسميات، وتعددت المواقع ... وتعددت الوجوه، وتعددت المواضيع ... وتعددت التوصيات ... والأخيرة هي مربط الفرس؛ إذ نحن نؤكد ونبصم بالخمس أننا في أمسِّ الحاجة للحوار، وتأصيل الحوار (مع النفس)، ومع الأولاد، وأمهم، ومع الأقارب، ومع الناس، حتى من هم ليسوا بلوننا الحنطي الأسمر ... كنا قبل أكثر من ربع قرن أكثر ثقافةً، وحوارًا، ومناقشة، وقراءة، واقتناءً للكتب على مختلف مواضيعها، ومنها ما كان سابقًا ممنوعًا واليوم مرغوبًا. أعود للحوار الوطني وتوصياته، وأعتقد أن كل جلسة حوار لا تخلو من عشرين توصية، بمعنى أن لدينا الآن – حتى لا نبالغ – خمسين توصية في مختلف المواضيع الهامة، ولا نعلم أين مصيرها وهل نُفِّذَ شيء منها.

ولماذا ضوء هذا الحوار بدأ يخفت، وقد لاحظنا في الفترة الأخيرة أن بعض اللقاءات تعقد وتعمل توصياتها ثم تغيب، ولا أحد يعلم متى بدأ هذا الحوار ومتى ينتهي وما نتائجه. لقد تعوَّدنا من أي لقاء مع مسؤول في هذا الحوار أن يعطينا العبارات المعهودة لمجرد الإعلام، وأتحدى أن يخرج أحدكم بأي فائدة تُذكر من

هذه التصاريح الإعلامية، لماذا لا تكون هناك مواجهة ومصارحة معلنة ومباشرة؟ فمجلس الحوار الوطني ليس مثل أي مصلحة حكومية تسير وفق أسلوب محدد ومسير، بل الواجب المصارحة والشفافية وسماع الرأي الآخر. لا تعجبني هذه الصورة القاتمة في أعمال الحوار الوطني، ونحن في وقت وظرف نحتاج فيه لكل صوت ينادي لبناء هذا الوطن وشدِّ أزره.

بين أرملة ويتيم

نشرت صحفنا أنه يجري البت في قروض المتوفِّين.

لو استُشِرت في إعداد هذا الخبر - على مسؤولية صحافة الملاقيف - لأمكنني التلاعب في ألفاظه، بحيث يصبح بشرى لكل مواطن، كيف لا ونحن بحمد الله وفضله في ظل حكومة لا يمضي وقت إلا ونسمع ونحس منها بشيء جديد يُثلج الصدر ويبعث على الطمأنينة؟

كنت أتمنَّى لو أن هناك جهاتٍ تراقب مقدار التأثير الشعبي على كل هبة ملكية، هذا الجانب يجب ألا نغفله، بل يجب أن نرصد تأثيراته - ومن ثمَّ ارتياح الناس له - فهذا منهج قلَّ أن تجده في البلدان الأخرى، ونعود لقروض التنمية العقارية، لا نخفي سرًّا أن البنك العقاري عندما صدرت الموافقة السامية بإنشائه كنا نتطلع لأن يُصدر إعفاءً لأي قرض يقدم، وأن دور البنك مجرد تنظيم في منح هذه القروض، واليوم الناس ينتظرون برجاء من مقام خادم الحرمين الشريفين - وبإقبال هذا الشهر الكريم - أن يشمل بعطفه وأبوَّته أبناء شعبه المحب والوفي المخلص، بإصدار الأمر الكريم بإعفاء المقترضين من السداد، ولا يَخفى أن معظمهم قد مضى على قرضه ما يزيد على ربع قرن، ومنهم المتوفى، ومنهم الأرملة، ومنهم اليتيم، ومنهم من قد استُهْلِك منزله وتهدَّم من طول المدة.

إن النظر الثاقب لمقامكم الكريم – سيدنا خادم الحرمين الشريفين – في إضفاء الخير والطمأنينة والاستقرار العائلي له أثره الشامل على جميع فئات الشعب.

ولن نتعرض للبنك العقاري وأسلوب التحصيل، ولكن لو حسبنا مقدار القروض المقدمة أو القروض المطلوب سدادها لوجدنا أنها بسيطة، مقابل التأثير النفسي والوطني، والانتماء، وقلبت كثيرًا من الموازين، بل سوف تكون رادعًا لكل من يوجِّه الاتهام لهذه الدولة الفاضلة.

نحن في هذا الزمان بحاجة إلى الالتقاء، وإلى البذل والعطاء، وتيسير أمور الناس، وكسب محبتهم وودهم، وما أبلغ ذلك، عندما يُزال عن كاهل هذا اليتيم أو الأرملة أو كبير السن أو هذا الشاب الذي تتفضَّل حكومته بإعطائه المنزل وبدون مقابل! إن هذا أرقى ما يصل إليه تعامل الدولة مع أبنائها، وهذا هو المطلب الرئيسي لكل مواطن، ولا إخال موظفي صندوق التنمية العقارية – وهم أبناء الشعب الوفي – إلا أن يعطوا الصورة الصادقة عن مدى تأثير هذه المكرمة، وليست هي الوحيدة أو الأخيرة، ولكنها أهم وأعظم المكارم.

حوادث السير .. من المسؤول؟

حوادث سير مفجعة، وخسائر بشرية ومادية تخطَّت حاجز المسموح به ... ونحن وإدارات المرور والطرق في صراع له ما يزيد على نصف قرن، وكل جهة تُلقي باللوم على الأخرى ... ملفات ساخنة لم تجد لها حلًّا، خذ بعضًا منها واترك الباقي لجهلي به:

١- هل لدينا نظام مروري سليم؟

٢- هل التركيز في نظام المرور على حماية الناس هو الغالب أم تطبيق المخالفات والجزاءات؟

علمًا بأن المؤشر يقول بزيادة نسب الحوادث، وزيادة الإيرادات من المخالفات.

٣- لنعد بالذاكرة إلى ما قبل عشرين سنة، هل تغيَّر شيء؟ أم أن أبسط أمور السلامة - وهو علامة (قف) - إما مخلوعة وإما ملتوية تشكو عدم وجود الراعي لصيانتها؟ أم أنها فقدت مصداقيتها واستُهين بها.

٤- هل النظام المروري ينطبق عليه المثل: (من أمن العقوبة أساء الأدب)؟ ومشكلتنا أن هذه الإساءة لها عشرات السنين.

٥- هل المشكلة تكمُن في تقنية المرور إن كانت توجد تقنية؟ أقصد يكفي أن تسافر للشرق أو الغرب لترى مقدار الأهمية للإشارات واللوحات الثابتة والمتحركة، حتى إنها تجبرنا عند سفرنا على أن نحترم الأنظمة.

أم أن المشكلة في الجهاز المروري البشري؟ مع أننا نُخرِّج سنويًّا آلاف الضباط وصف الضباط، وقد يكون الاختيار والراتب والمزايا وتكوين الجسم والثقافة المرورية سببًا في استمرارية الانتقاد اللاذع لرجال المرور.

قد تعتقد أنني متحامل على المرور، سواء رجاله أو نظامه ... ولا أخفيك سرًّا أنني - وغيري كثيرون - ممن يحبون أن يكون نظامهم المروري من خير الموجود وأفضله ... ولكنها وقفة مع الوضع، والتي تحتاج إلى المصارحة والشفافية وسماع الرأي الآخر.

فوالله إن هذه الأنفس الغالية من شبابنا - والتي تذهب يوميًّا، وبمعدل مهول مخيف - ليست بالرخيصة ... وعلينا جميعًا أن نصحِّح الأوضاع بما يليق بمكانة بلادنا وحكومتنا، وأعتقد أن نصف قرن كافٍ للحكم على إدارات المرور ونظامها بأهمية ذلك. كنت - وما أزال - أطالب بتخصيص ولو جزء بسيط من اختصاصات المرور، وأن تترك للقطاع الخاص إدارته وتحصيل رسوم المخالفات، وللمرور أن يضع شروطه ... لكن المهم أن نجرِّب جهة أخرى، ولا يمنع أن نستفيد من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال.

مرة ثانية، أرجو أن ينطبق المثل القائل: (رحم الله من أهدى إليَّ عيوبي).

دندنة الخليج ودانة غاز

لا شك أن دانة غاز وغيرها من الدانات ترحب بأي درهم يدخل بلادها، وبأي طريقة كانت، ولا مانع من تزاحم السعوديين في البنوك والفنادق والطيران الخليجي.

المهم أن الجميع يدندن على شركة غاز وغيرها من الدانات التي تلوح في الأفق. وما دام أن السعوديين متعطِّشون لهذه الاستثمارات خارج بلادهم، فالجميع وبلسان واحد: (مزيدٌ من البيروقراطية).

فهي في النهاية تصبُّ في بنوك خارج الوطن، وكما تلاحظون أن صحفنا أكثرت من الآراء المختلفة عن أسباب هروب المال السعودي، وكان أكثر تصريح أزعجنا هو اتِّهام السعوديين بالفوضوية وعدم النظام.

ولنا وقفات أمام هذا الحدث الذي لا شك سوف تليه أحداث أخرى لشركات مختلفة:

١) يجب أن نُزيل الحرج عن عموم الشعب السعودي، الذين ساهموا في هذه الشركة، وغالبيتهم من ذوي الدخل البسيط ... فلهم الحق في تحسين مستوى دخلهم ما دام ذلك لم يتوفَّر في بلادهم.

٢) من المسؤول عن تنظيم الاستثمارات، وتسهيل الإجراءات واختصارها، وهل تعدد الجهات سبب في هذه الأزمة؟ هل المجلس الاقتصادي الأعلى، وهيئة الاستثمار

والبنوك السعودية، ووزارة التجارة والغرف التجارية سبب في هذه المشكلة، ولم نستطع أن نعلِّق الجرس؟

نحن أمام أزمة اقتصادية سوف تزداد بهروب رأس المال الوطني، واليوم إن ضاع علينا سبعة مليارات فسوف لا يمر عام آخر إلا وتكون سبعين مليارًا من الريالات، بل ربما أن هناك أيدي خفية تجعل كل شيء (على طمام المرحوم).

٣) لماذا لا نسأل من هم من كبار المساهمين في هذه الشركات الأجنبية وبالذات السعوديون ... لماذا السكوت عن ذلك ما دام أنهم استفادوا من خيرات هذا البلد؟ ومثلما يقال: (بطاطها في غير حوضها)، وتزداد المشكلة والأزمة إذا كان كبار المساهمين من أعضاء الغرف التجارية، ولو كنت مسؤولًا لأعلنت عن أسمائهم، وطلبت طردهم من هذه الغرف، فهم من المفروض أن يكونوا القدوة الحسنة في استثمار المال الوطني.

٤) كنت أتمنى لو أجريتُ مقابلة معلنة بين المسؤولين عن الاستثمار في بلادنا وبعض رجال الأعمال، ولتكن الشفافية والصراحة عنوانًا لهذه المقابلة، وليوضح كل طرف أسباب الأزمة، ولتكن هذه المقابلة مُعلَنة ومباشرة ... وشبعنا من الغرف المغلقة والتصريحات الإعلامية (احصد هواء وغمر ماش).

٥) يقال: إن هناك عشرات الدانات (الشركات) سوف يُعلَن عنها قريبًا جدًّا، وللأسف الشديد إن هناك بعض رجال الأعمال (الكبار) سوف يكونون من المؤسِّسين.

حقيقة؛ لا ألومهم، إنني واحد منهم ... لكنني لا أعرف إلا أن أبيع وأشتري المطرقة والمسمار، ومزيدًا من الدندنة على ضفاف الخليج.

العبدالكريم ... كما عرفته

الحمد والشكر لله على قضائه وقدره، ومصاب أسرة العبدالكريم في المنطقة الشرقية والرياض وشقراء، وكذلك أسـرة آل الجميح، وجميع محبي هذا الرجل ... هذا المصاب الجلل جعلنا نُعيد الذاكرة لمآثر الشيخ عبدالرحمن بن محمد العبدالكريم.

لقد عرفته قبل ثلاثين سنة، كان يعمل بصمت وبهدوء، لا يُريد التحدث عن نفسه وعن أعماله في الخير، يريد بذلك وجه الله – سبحانه وتعالى – صمته حكمة، وكلامه خبرة، لا يمل الجالس معه لأخذ الخبرة من معينها الصافي، عاش نهضة الاقتصاد في المنطقة الشرقية، وكان أحد أبرز المؤسسين لها، كان من الرعيل الأول الذين طوروا اقتصاد هذه المنطقة، فكانت مشاركاته في عضوية الغرفة التجارية والصناعية، ومشاركاته في القرارات والاجتماعات الاقتصادية، ومشاركاته في المشروعات المختلفة، إلى جانب أن له إسهامات عديدة في الأعمال الخيرية، كان حديثه عندما أزوره عن مستوى خدمات المياه والصرف الصحي وشموليتها المنطقة الشرقية، يُهمُّه أن ينعم الجميع بالخدمات التي تقدمها الدولة، وبالذات المنطقة الشرقية، وعندما أسأله عن أي أمر اقتصادي أجد أن هناك كنزًا من المعلومات، كان من المفروض على المتابعين لاقتصاد هذه المنطقة أن يستفيدوا من هذه الخبرة.

لقد أراد أن تشمل هذه المعرفة الجميع، وها هي في أبنائه الكرام عبدالله وعبدالعزيز وخالد، وأبناء ابنه محمد ﷺ وهم بدر ومساعد، هذه الأسرة الكريمة مَثَلٌ يُحْتَذى في القدوة الحسنة، والتواضع، ومحبة الآخرين.

أخيرًا، ندعو العزيز الكريم أن يرحم الشيخ عبدالرحمن، وأن يحسن عزاء أم محمد، وأبنائها، وبناتها، وأسرة آل العبدالكريم، وجميع من أحبوا هذا الرجل.

وإن شاء الله إن هذا الحضور الكبير عند دفنه لدليل على محبة الله له.

رحم الله أبا محمد، وجمعنا وإياه في الفردوس الأعلى!

سليمان القاضي ... والكهرباء

سبعة عشر عامًا كان القاضي فيها مسؤولًا عن كهرباء المنطقة الشرقية، وأنا كنت مسؤولًا عن المياه، وفرق بين الاثنين، واجتماعهما معًا خطر على الإنسانية، وأحذِّركم ونفسي من قرب الماء من الكهرباء.

ومع هذه المفارقة التقنية إلا أن هناك علاقة فرضتها أخلاقية ووطنية هذا القصيمي المحبوب ... نعم لا يمكن أن تجلس معه وتناقشه إلا ويفرض عليك أسلوبه وتواضعه، فتحترمه وتقدره. ولا أدري هل هي طباع أسرته المعروف عنها التواضع والتواصل ومحبة الآخرين؟ أم أن ذلك لعمله في شركة أرامكو السعودية ...؟ أم هو نفسه بما حباه الله من معرفة وذكاء؟ أم أن جميع ذلك أوجد - بفضل الله - مثل هذا الرجل، الذي نتشرف بأن نقول له بعد أن تركنا ولم نتركه: لقد عملتَ فأجدتَ، وأتقنتَ مهمتك حتى وصلت إلى هذا المستوى الراقي من الخدمة وحسن الأداء.

لقد كان همك - وأنت في الشرقية، ثم أثناء رئاسة الشركة التنفيذية بالمملكة - أن تصل خدمة الكهرباء إلى الجميع وبأحسن المواصفات الفنية ... ومن حقك علينا أن نُثني عليك وأن نذكرك بالخير، وأرى أن من الصعب على كل مواطن مخلص أن يرى أمثالك يتركون المناصب المهمة، وبالذات عندما يكون البناء بأيديهم.

كنت أتمنى لو أنني عضو في مجلس إدارة الشركة لأعلن الرفض التام لطلبك الاستقالة، فلا تزال الرجل المعطاء ونحن في أمس الحاجة لمثلك، وإن كان هناك تنازل وتقارب في الطلب لأبقيتك مستشارًا؛ فنرتوي من معين أفكارك وخبرتك. اعذرني؛ فحديثي مثقل في شأنك رغم أن السالب والموجب كما ذكرت سابقًا لا يلتقيان. دعائي للعزيز الكريم أن يجزيك خير الجزاء على ما قمت به في خدمة وطننا الغالي، وأن يسعدك وأهلك في عمرك المديد بإذن الله!

صحيفة الرياض
١٤٢٦/١٠/٣٠ هـ

خليجنا ... يشتكي

حق لخليجنا أن يشتكي وأن يرفع صوته؛ لأنه ظلم، فهل يعقل أن يكون تلوثه بمخلفات النفط ٧٤ (سبعة وأربعين) ضعف التلوث في أي بلد في العالم.

لقد نزل هذا التلوث في أحشائه، وكل سنة تزداد آلامه ونحن ننتظر الفرج بأن يحكم لنا ضد المتسبِّب ... وهيهات أن نُعطَى ما نريد ولنا عشرات السنين، مع أن الأهمية تقتضي ألا ننتظر رحمة الغير، ولا نلقي باللوم على جهاتٍ وقفت لتدافع عن نفسها وتبعد التهمة عنها ... والمصيبة أن هذا التلوث من أخطر عوامل نقل المرض، سواء من خلال السباحة في البحر، وبالذات في البحر الراكد ... وكما هو معلوم فإن خليجنا يُعدُّ من الخلجان الراكدة، بما يعني ازدياد عوامل التلوث وسرعته، وازدياد نسبة الأملاح، وازدياد القضاء على الأعشاب البحرية، بل ازدياد الاستغلال الجائر في دفان البحر، (يا حسرة ... من قلة الأراضي ... ما لقينا إلا البحر ندفنه ...).

ويا للأسف، إن ما يصدر من تعليمات وإنذارات ضد الدفان الجائر لا تأخذ طريقها إلا إلى أرشيف البلديات والجهات التي يعتقد أنها تحمي البيئة وتحافظ عليها.

العالم من حولنا تثور ثائرته لأقل تلوث يحصل في بيئته ... بل ربما يسبِّب هذا التصرف سيلًا من المعارك والاعتراضات، ونحن نخلق المبررات والأعذار للاعتداء

على بيئتنا وتخريبها، وكل ذلك جريًا وراء الطمع والجشع، وكأننا أصبحنا أعداءً لهذا الوطن الغالي.

إن كنت لا تصدِّق ما أقوله، فما عليك إلا أن تجرِّب دخول البحر؛ لترى كيف أن يديك وساقيك (وانتبه لبقية جسمك) وربما كامل جسدك يغوص في الوحل، فلا نجد لك قرارًا، وقد تضيع مثلما ضاع قرار الحفاظ على خليجنا من قبلك. وإذا كانت إزالة التلوث تحتاج لمئات الملايين من الريالات، وتحتاج إلى عشرات السنين من العمل الشاق، ولا توجد أبحاث مستجدَّة لحماية هذا الخليج، فإنني من خلال هذا المنبر أجدها مناسَبة لنطالب بإنشاء هيئة عليا تتبع مجلس التعاون الخليجي، مهمتها الحفاظ على خليجنا، ولن يقتصر ذلك على البيئة، بل يتعدى إلى الحماية من اعتداء الغير على مياه الخليج، والتسابق إلى إنشاء محطات للتحلية زادت من أزمة التلوث والقضاء على الحشائش البحرية، وبالتالي القضاء على الثروة السمكية.

أخيرًا، جاوبني خليجنا - وبكل حسرة وألم - قائلًا: (مهوب غريب عليكم يا عرب ... نكران الجميل، نسيتوا خيراتي من اللؤلؤ والدر ... نسيتوا أني أطعمتكم أحلى الأسماك والربيان، نسيتوا أن تجارتكم وأموالكم أخذتموها من جوفي ... هل هذا جزاء المعروف ... ولكن إلى الله المشتكى ...!

الغرفة التجارية والصناعية لسيدات الأعمال

لقد كرم الله – سبحانه وتعالى – المرأة في كثير من المواضع في كتابه العزيز، وكذلك رسول الله ﷺ وهذا التقدير والاحترام للأم والأخت والزوجة والبنت أصبح شرعًا إسلاميًّا محسوبًا على كل مسلم؛ فهي من المسلَّمات الواجبة التطبيق، وهذا بحد ذاته كافٍ لتميُّز الإسلام وأهله بهذه الصفة، وبحمد الله وفضله نرى هذا التكريم في بلادنا في العديد من مجالات العمل الخاصة بالنساء.

بل إن الدولة – حفظها الله – وضعت ضمن أولويات الخطط الخمسية إقامة الكليات والمعاهد والمدارس، وإعطاء الفرصة لسيدات الأعمال في ممارسة الأعمال التجارية، كل ذلك ضمن التعاليم والتقاليد الإسلامية، وباعتبار أن بلادنا سوف تدخل مجالًا جديدًا في الاقتصاد والأعمال بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ولأن في ذلك حدثًا جديدًا يستلزم الإعداد له من حيث طبيعة العمل والقائمون عليه، بل إن تعدد الديانات وأعراف الأمم التي سوف تدخل السوق السعودي تستوجب بعضًا من الآراء الجديدة، مثال ذلك:

١- إنشاء غرفة تجارية وصناعية لسيدات الأعمال؛ حيث إن سيدات الأعمال في المملكة في ازدياد مستمر، وهناك عشرات البلايين من الريالات تستثمر بواسطة نساء سعوديات، إضافة إلى أن دخول سيدات أعمال في مختلف دول العالم يستلزم استقلالية النساء في إدارة أعمالهن.

٢- لا شك أن استقلالية النساء بأعمالهنَّ سوف تزيد من التخصص، ومن استيعاب وإشغال الوظائف النسائية، بل سوف يُعطي انطلاقة لتنوع الأعمال وزيادة خطوط الإنتاج، وبالذات في المواد الاستهلاكية الخاصة بالنساء.

٣- استقلالية النساء بغرفة تجارية وصناعية خاصة سوف تزيد من فرص التدريب والتأهيل، خصوصًا عندما تلتزم الشركات والمؤسسات الأجنبية بهذه الخصوصية في بلادنا.

٤- هذه الاستقلالية سوف تشجِّع المحجمين عن توظيف بناتهم للالتحاق بهذه الوظائف النسوية، وبذلك نستطيع أن نساهم في القضاء على بعض البطالة الحاصلة لبناتنا، إضافة إلى تنوع الأعمال النسوية، وتعدد التخصصات، وكما هو معلوم فإن المرأة أدرى باحتياجاتها من الرجل، وبذلك تستطيع أن تضع الخطط المناسبة لأي أعمال مستقبلية.

٥- أخيرًا؛ هذه الاستقلالية تُعطي تميزًا لبلادنا، وتمسكًا بشريعتنا وعاداتنا، وهذا المطلب سوف يقضي على الكثير من السلبيات التي نشهدها، وبالذات الصراعات القائمة ضد المرأة أو معها.

لا عذر في تنفيذ المشاريع

حمدًا لله، وشكرًا على هذا العطاء؛ فمنه الفضل وإليه الشكر، وهذه النعمة بجانب شكر المعطي - سبحانه وتعالى - فعلينا واجب الحفاظ عليها، فها هي أكبر ميزانية خير تشهدها بلادنا العزيزة، وها هو ولي أمرنا لا يعذر الوزراء والمسؤولين في سرعة تنفيذ المشروعات، ولأن لسان حاله - حفظه الله -: وماذا بعد ذلك إلا العمل الجاد والمخلص في بناء الإنسان السعودي؟ وبناء مسجده، ومدرسته، وجامعته، ومصنعه، ومنزله عوامل مشتركة يكمل بعضها بعضًا في دولة، وفي مجتمع، وأرض خصها الله - سبحانه - برسالته، وأرسل بها أحب أنبيائه. بلادنا وما بها من مقومات ورثتها عن أجيالها السابقة، وحافظت عليها، وها هي تأخذ بكل جديد مفيد في مختلف العلوم لرقي الإنسان السعودي، والمال عصب هذه الحياة ومحركها، وهو الآن متوافر وموزَّع بشكل يحقق الطموحات ويبعث الآمال في مستقبل مشرق لكل مواطن ومستثمر من داخل هذا الوطن وخارجه.

ولا نشك في أن القائمين على إنفاق هذه الأموال - في مختلف قطاعات التنمية - يبذلون الجهد في سرعة طرح المشروعات الإنمائية والصناعية، وإن كان المال هو أساس هذه التنمية فإن الوفاء والإخلاص من هذه الحكومة الكريمة يقرن ذلك ويحافظ عليه، وبجانب المال وأهميته فإنه سوف يُنهي معظم المشكلات التي نعانيها، سواء من حيث

البطالة، وتوافر المسكن الملائم، والاستقرار الاقتصادي والأمني، وكما يقال: المال يأتي بالمال؛ فما أكثر الشركات الأجنبية التي سوف تخطب ودَّ هذه البلاد وترغب في الاستثمار، خصوصًا بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وأملنا بعد الله أن يعي بعض المسؤولين - وبالذات في القطاعات الاستثمارية - معالجة أوجه النقص في الإجراءات، والسرعة في إصدار القرارات ذات النفع العام، وإلغاء البيروقراطية التي سببت هجرة كثير من أموالنا إلى الخارج، نريد أيضًا من الشباب السعودي أن يعمل في القطاعين التجاري والصناعي، وألا يعتبر الوظيفة هي الدخل الوحيد؛ فإنه بحكم التجربة فإن سوقنا عامرة بجميع أنواع الفرص والمجالات التجارية بمختلف تنوعاتها، ومجرد دخوله إلى أي قطاع سوف يفتح أمامه مجالات عديدة ... أعتقد جازمًا أنه أحق بها من غيره، كما كنت أتمنى أن يسمح لموظفي الدولة بممارسة التجارة، خصوصًا أنه توجد طاقات عالية الكفاءة والقدرة، ولكنَّ تخوُّفه يجعله يحجم عن ذلك، ولو حسبنا مقدار الأموال التي تخرج من بلادنا - وهي بالمليارات من الريالات - لكان ذلك كافيًا أن نجعلها في أبنائنا.

وإنه - بإذن الله - لن يكون هناك تأثير في واجبات الوظيفة وأدائها، ويؤيد ذلك أن الدولة - حفظها الله - تتجه إلى إعادة هيكلة معظم الوزارات، مع سعيها نحو تخصيص العديد من القطاعات الحكومية.

حفظ الله بلادنا من كل مكروه، وأعاننا على تأدية بعض من أفضال هذا الوطن علينا جميعًا!

رسالة إلى المجالس البلدية

هذه الدولة – أعزها الله وحفظها من كل مكروه – تريد الخير لشعبها، وتريد أن تحافظ على ما منَّ به – سبحانه وتعالى – من معطيات لا تحصى ولا تعد، وعندما يصدر تشكيل المجالس البلدية في المدن والهجر والبحر إنما يكون ذلك لأجل أن يشارك المواطن في صنع القرار، وإيمانًا من الدولة بأن هذه المشروعات والخدمات ما عُملت إلا لأجله، وهنا يبرز دوره، وهو الدور المسؤول عن الإنجاز والحفاظ عليه، وما أعضاء المجالس البلدية إلا ممثلين للعين الساهرة على هذه الإنجازات؛ لذا فإن المسؤولية والأمانة كبيرة جدًّا، وهم بإذن الله أهل لها.

ولنا وقفات أمام هذا القرار الوطني المهم:

١-إن الانتخاب أو التعيين إنما تمَّ لأن هؤلاء الأعضاء أهل للقيام بهذه الأمانة، فهي تكليف سوف يسأل كل فرد عما أداه وعمله، وسوف تبقى جميع أعماله ذكرى له ولذريته وأهله، فكم من رؤساء بلديات وأعضاء مجالس بلدية بقيت ذكراهم خالدة في أذهان المواطنين، وبمجرد ذكرهم إما أن يشكروا وإما أن يترحم عليهم، فنرجو الله العلي القدير أن تكونوا مثل هذا الصنف من الناس.

٢-الدولة تتوقع منكم أن تكونوا سندًا ومساعدًا للبلديات، بل داعمًا في طلبات البلدية أمام المسؤولين، ولا يفهم البعض أن المجالس همُّها تصيُّد الأخطاء، ومتابعة الآخرين بمقدار تصحيح الأخطاء وتعديلها بما يخدم كافة المواطنين، نتمنى أن نرى التعاون والتآزر بين المجالس والبلديات، بحيث يكون هناك تكامل في الرؤية ووضوح في التعامل والمكاتبات.

٣-المواطن يهمه أداء الخدمة المعهودة، وهي الماء، والكهرباء، والأسفلت، والمدرسة، والمستشفى؛ فهذا أقصى ما يريده؛ لذا فإن تطلعاته وأهدافه التي يريد تحقيقها جميعًا تدور حول توفير هذه الخدمات، فنرجو أن يكون التركيز في إنجازات المجالس على هذه الخدمات، وكيفية تدبير المبالغ اللازمة لتنفيذها ... بمعنى ألا يبعد المجلس أعماله وإنجازاته عن هذه الأهداف.

٤-نتمنى أن يسود التعاون بين أعضاء المجلس الواحد، وأن تكون كلمتهم واحدة، وأن تحدَّد أهدافهم نصف السنوية والسنوية، وينظر في كل جلسة لمقدار تحقيق هذه الأهداف، ألا تضيع الجلسات في مناقشات بعيدة عن الأهداف المحددة، خصوصًا أن الجلسات شهرية، ولا أعتقد أنها كافية، وبالذات في فترة التأسيس، فلعلها تكون في أول فترة ثلاثة الأشهر الأولى ثلاث جلسات أسبوعية، وحتى تكون الانطلاقة قوية والمعلومات واضحة، وبمقدار ما تكون أمانة المجلس قوية فإن المعطيات سوف تكون وَفْق الأهداف المطلوبة.

٥-ما أجمل الزيارات الميدانية من الأعضاء للمشاريع المنفذة، أو للمشاريع المراد تنفيذها، أو للمشاريع التي تطلب حديثًا، وأن تكون هذه الزيارات مفاجئة وفي أوقات مختلفة، وأن تبعد عن البهرجة والإعلام، وأن تشترك فيها البلديات أو تحاط علمًا بها! كذلك ما أجمل أن يكون هناك اجتماع ربع سنوي بين أعضاء المجالس ومجموعة من المواطنين، بحيث تُسمع آراؤهم واحتياجاتهم، وكذلك تعرض إنجازات المجلس عليهم! هذا العمل سوف يوجِد رابطة قوية بين المواطن والمجلس والبلدية، وسوف

يقضي على كثير من المشكلات في مهدها، ويوجِد الارتياح والطمأنينة للمواطن بهذا الاهتمام من قبل حكومته.

٦-لأن طبيعة أعمال المجلس فنية - بمعنى أن معظم التقارير سوف يكون طابعها فنيًّا - فهي بحاجة إلى التعاون مع المكاتب الاستشارية وكذلك الجامعات ودور الخبرة، ولن يقلل ذلك من دور البلديات، بل سوف يكون داعمًا لتوجهها نحو اختيار الأنسب والأفضل، سواء في التصاميم الفنية أو دراسات الجدوى الاقتصادية.

٧-أخيرًا؛ أتمنَّى من كل عضو أن يقدِّم تقريرًا شهريًّا بإنجازاته، وأن تخصَّص إحدى الجلسات لتقييم عمل كل عضو؛ فنحن لا نريد المجاملات، أو التسويف، أو انشغال أحد الأعضاء عن المجلس، أو اعتبار هذا المجلس أحد المنابر الإعلامية له.

أنتم أمام مسؤولية وأمانة أمام الله - سبحانه وتعالى - ثم أمام الدولة، ثم أمام المواطن، وعليكم تتعلق آمال كثيرة.

صحيفة اليوم
١٤٢٦/١١/٢٥ هـ

رسالة إلى أعضاء الغرف التجارية

لا نُريد الخوض في مقدار إنجازات أعضاء الغرف السابقين؛ فهذه ليست من شأننا أو حتى قدرتنا نحن وغيرنا على تقييم إنجازاتهم، فليس هناك قنوات رسمية أو خاصة تستطيع ذلك، وهذا للأسف شأننا في كثير من أجهزة الخدمات، ولكن نترك ذلك لهم، متوقعين أن يحكموا العقل والخدمة الوطنية في الاستمرار من عدمه، ولكن رسالتنا إلى من سيفوز أو يعين من الأعضاء الجدد:

١- وطننا في حاجة ماسَّة إلى الكفاءات القادرة على العطاء، والتي تضع الأولوية للمنفعة العامة، خصوصًا أن منسوبي الغرف أصبحوا أكثر فهمًا وانتقاءً في ظل الاتصالات السريعة وفتح النوافذ على جميع المعطيات.

٢- بلادنا مُقدِمة على حدث دولي مهم، بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، هذا الحدث يَزيد من أهمية دور أعضاء الغرف في خدمة المقاول والتاجر السعودي، بل سوف يجعل عمل الأعضاء أكثر صعوبة ومسؤولية ... فمعظم المؤسسات الوطنية لم تستوعب نتائج هذا الانضمام ومدى تأثيره سلبًا وإيجابًا، فلربما تحصل أمور إجرائية تؤثِّر على منسوبي الغرف؛ مما - كما أشرت - يُحَمِّل أعضاء الغرف نتائج هذه السلبيات.

٣- أتمنى من الأعضاء الجدد أن ينظروا في طلبات منسوبي الغرف، وبالذات ما لم يتحقَّق منها في المجالس السابقة، وأن تعاد دراستها ومحاولة تحقيقها، وخصوصًا

تلك التي ترفع من مستوى المؤسسات الصغيرة وتعطيها الفرص الاستثمارية وتهيئة الإمكانيات لاعتمادها، خصوصًا أن بلادنا - بحمد الله - مقبلة على نهضة شاملة، سواء البتروكيمائية أو المنتجات البترولية وأعمالها، أو في قطاع السياحة والاستثمار، هناك الكثير من وسائل المعرفة والاتصال قد تنقص هؤلاء المستثمرين الصغار، وهم بحاجة مستمرة إلى من يوضِّح لهم الطرق السليمة والصحيحة للعمل التِّجاري.

٤- نتمنَّى من أعضاء الغرف الجدد أن يبتعدوا عن استخدام الغرف لأجل المصالح الفردية، أو اعتبار هذه الغرف مجالًا لزيادة استثماراتهم؛ فهذه من الأشياء التي تؤخذ غالبًا على أعضاء الغرف، وسبَّبت استياءً قد يذهب ببعض الإنجازات التي تتحقق، إلى جانب أن بعض الأعضاء استخدم الغرف منبرًا إعلاميًّا لا تخلو صحفنا من أخباره اليومية.

٥- يتردَّد دائمًا السؤال: أين تذهب إيرادات الغرف؟ ولماذا تزداد المصروفات وبدون نتائج ذات نفع عام ...؟ لذا نتمنَّى أن يلاحظ ذلك أعضاء الغرف الجدد، وأن تحدد طرق الصرف في أعمال ذات نفع عام؟ كأن تهيَّأ مراكز تدريب للشباب السعودي تكون وَفق منهجية بين الغرف ورجال الأعمال، وتنتهي بتوظيف هؤلاء الشباب والشابات، أو أن تنفق في أبحاث اقتصادية وتجارية وإدارية توضِّح مسارات بلادنا، والطرق الصحيحة والسليمة في توجيه دفة الاقتصاد؛ لأنه ينقصنا مثل هذه الأبحاث والتوقعات، التي قد تقوم بها جهات تخدم مصالحها الخاصة قبل غيرها، بخلاف الغرف التجارية ذات النفع العام، وكذلك توجيه الإنفاق في أبواب المعرفة، سواء على مواقع الإنترنت أو في المجلات والنشرات التي تصدرها الغرف، بحيث تخرج مجلاتها الموجودة الآن عن الطابع الإعلامي المتفرد أو ملء الفراغات بمواضيع ليست ذات جدوى، بمعنى التعاقد مع بيوت خبرة في الأعمال التجارية، وكذلك اقتصاديين وأساتذة جامعات لهم دور في رفع مستوى الثقافة الاقتصادية والتجارية؛ لأن هذه المجلات هي الصورة عن هذه الغرف.

٦- الملاحظ أن الأقسام الإدارية في الغرف قد تأقلمت على نهج تقليدي غير متجدِّد، بل إن بعضهم قد وقف عند حد معين في التطوير والتحديث، نتمنى - كما يحدث تغيير في الأعضاء - أن يحدث تغيير في موظفي الغرف، أو أن يعطوا الفرصة في التدريب والإدارة لدى غرف سابقة في المعرفة والتقنية والتجديد، فهم في النهاية يمثِّلون دَفَّة

العمل في هذه الغرف، ومهما تجددت مجالس الإدارة فإن كل شيء يبقى كما كان، ما دام الموظفون لم يتجددوا أو يتدربوا أو يحصل بينهم تنقلات وإدخال عناصر جديدة.

٧- هل تشاركني الرأي أن غرفنا الحالية لا تخرج عن كونها (ختم وتصديق، ودفع مقابل البصمة)؟ وهذه الصفة لا تزال - وأعتقد أنها سوف تستمر - صفة لغرفنا ما دام فيها (ادفع)، مع أن هذا الإجراء أصبح في وقتنا الحاضر مجرد روتين يؤخِّر الإنجاز ويمكن الاستغناء عنه بل إلغاؤه تمامًا؛ لعدم جدواه وضرره على التاجر وعلى سرعة إنجاز معاملاته.

كذلك لأن التاجر منتسِب للغرفة التجارية ويلزم بدفع مبلغ مقابل ذلك، فأعتقد أن على الغرف واجبَ تأديةِ المقابل الذي يدفعه المنتسِب بشكل يناسب مقدار هذا المبلغ، وهو للأسف شبه مفقود في أعمال الغرف ومعطياتها، مع رجاء ألا يكون هدف الأعضاء تحقيق إيرادات الغرف - وبأي وسيلة كانت - دون التركيز على البدائل والفوائد لجميع المنتسبين.

٨- ولأن معظم العمل يقوم على اللجان المتعددة، فمن خلال التجربة إن هذه اللجان تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي، بمعنى تهيئة الوسائل المكتبية لأعمالهم، مع إعطائهم الصلاحية لمزيد من الإنتاج؛ لأنه من الملاحظ أن هذه اللجان صورية لا تخدم وفق ما هو من مسؤولياتها، بل قد ينشأ بينها وبين إدارات الغرفة وأعضائها خلافات توجِد نوعًا من الإحباط لدى هذه اللجان، وعلى الأعضاء الجدد تقييم إنجازات اللجان السابقة، مع أنه ليس من الضروري أن يدخل في هذه اللجان أعضاء من مجلس الإدارة، ومن خلال التجربة أيضًا اتَّضح لي فشل هذا الإجراء لعدة أسباب.

*- أخيرًا نتمنَّى من المجالس الجديدة أن تفتح فروعًا جديدة؛ وذلك تسهيلًا وتيسيرًا للمواطنين، ولأنه اتضح أن توزيع خدمات الغرف وصلاحياتها أفضل من تكديسها في الإدارة العامة، خصوصًا أن هذه الخدمات مدفوعة مقدمًا ومن حق كل مواطن الحصول عليها بشكل ميسر وقريب.

نحن ... ثم نحن ... ثم نحن ...

شيء جميل أن نقرأ أن اللقاء الوطني الخامس لن يكون مصيره الأدراج، وفق ما كنت أتخوَّف منه في مقالات سابقة، خصوصًا أنه عندما تكثر التوصيات تختلط الأمور، بل إن الأولويات تضيع أو تغيب، وهكذا تقل الأهمية لأي موضوع في حياتنا، ولا يمكن أن يُفعَّل أو أن تكون له نتائج ملموسة. وعندما اخترت عنوان نحن ... ... إلخ، فإن الآخر يعرفنا أكثر مما نعرف أنفسنا؛ فهو يعرفنا بسبعة ملايين أجنبي يزيدون وينقصون كلَّ يوم، ويعرفنا بالقادمين للحج والعمرة وهم بالملايين، ويعرفنا بمقدار الهاربين من حر الصيف من بني جلدتنا وهم بالملايين، ويعرفنا أكثر عندما يزداد سعر برميل البترول، ويعرفنا بالأحداث الدامية بعد ١١ سبتمبر.

وسوف يعرفنا أكثر وأكثر بعد قدومه إلى بلادنا حسبما نصَّت عليه اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ فهو يعرفنا من احتلاله بلادنا في فلسطين والعراق وأفغانستان، وهو يطبق المثل العربي الذي فهمه أكثر مما فهمناه: «أُكلتُ عندما أُكِلَ الثور الأبيض»، ويا ليتها تتوقف على الأبيض فقط! فقد أُكِلتْ باقي الثيران، وأصابها جنون الثيران في تخبُّطها وأعمالها.

وإن كنتم تريدون مصداقية ما أقوله، فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لديهما الجواب الشافي والكافي عن كل صغيرة وكبيرة في بلاد العرب والمسلمين.

وإلى هنا نكتفي بالآخر؛ فهو قد شمل جميع النواحي السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية ... (أتريدون أكثر من ذلك؟).

كنا من قبل لا نعطي أهمية لمسألة المذاهب واختلافاتها؛ فلسنا نعرف تعصبًا وتشددًا وتكفيرًا، ولا نعرف إن كان سلفيًّا أو وهابيًّا أو ليبراليًّا أو علمانيًّا أو صوفيًّا أو شيعيًّا أو ... أو .. ... إلخ.

علَّمتنا التجارب (احفر البير يزداد ورده، فرد عليه صاحبه: اردم البير يقل ورده).

أعتقد جازمًا أنه ليس من صالحنا أن نثير هذه التسميات؛ ليس من صالحنا أن نعطي مجالًا للأعناق المشبوهة أن ترفع أعناقها بحجة الدفاع عن المرأة أو الأقليات، أو مثل هذه الألفاظ المستغلة وغير المألوفة لمجتمعٍ مَنَّ الله عليه بالالتقاء والتسامح، ولْيعلم الجميع أن المجتمع السعودي لا يمكن أن نعامله كبقية المجتمعات؛ فهو مجتمع متديِّن ومؤمن بتقاليده وأعرافه، وتربطه بحكومته – التي تطبق شرع الله – رابطة لا يمكن أن تؤثِّر عليها أي نزعات مهما كان مصدرها، هذه بلاد الحرمين الشريفين؛ أرض الرسالة النبوية، والدولة الوحيدة التي تطبِّق ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والبلد الوحيد الذي لا يؤمن بالقوانين الوضعية، البلد الوحيد الذي – بفضل الله – لم يدخله مستعمر ولم تُفرض عليه قوانين الغير.

هذه الدرر الغالية والثمينة لا نريد أن تُثار أمامها أسماء وتحزُّبات ما أنزل الله بها من سلطان. ويا أيها الناس دعونا مثل عهدنا السابق؛ فنحن ... نريد الطمأنينة والهدوء وسلامة العيش، ويكفينا ما يحصل للمجتمعات التي تدعي الحرية والديمقراطية والتحزبات، يكفينا ما بها من ويلات وحروب وفقر ودمار ... يهمني ويهمك مستقبل أولادنا.

معوقات تنفيذ المشاريع

خادم الحرمين الشريفين وجَّهَ بسرعة تنفيذ المشروعات، وفي اعتقادي أن هذا التوجيه الكريم يتضمَّن أمورًا عديدة لعل بعضها:

١-إحساس القيادة بأن هناك حاجة ماسة إلى تقديم وتنفيذ الخدمات الأساسية -وهي الحد الأعلى في نظر المواطن - مثل المدرسة، والمستوصف، والطريق، والإنارة، والماء، والكهرباء. أما في نظر القيادة فهي الحد الأدنى؛ لأن التطلعات للمزيد من أوجه العطاء في بلد الخير والنماء.

٢-إحساس القيادة بأن هناك رصدًا تاريخيًّا لأسلوب تنفيذ المشروعات؛ فهو يريد أن يخرج من نمط التأخير والتسويف وتسبيب الأسباب (واللي ما يخلص اليوم ... يخلص بكرة)، بمعنى أن هذا الأسلوب يجب أن يتوقف، ويكون هناك محاسبة على أي تقصير.

٣-إحساس القيادة بأن الجهات المشرِّعة للأنظمة المالية والاقتصادية يجب عليها إعادة موازينها، وغربلة أنظمتها، بمعنى أنه مطلوب غربلة نظام المشتريات والمناقصات الحكومية وما يلحق به من أنظمة وتعليمات، والتي جاوزت أضعاف عدد مواد النظام نفسه، وأهمها عدم التقيد بأقل الأسعار في المناقصات، وعدم تأخير دفع المستخلصات، وعدم تقييدها بجهات أخرى، (هذه الجهات التي كبرت الوسادة) على حساب مستخلصات المقاولين، وعلى حساب تأخير الإنجاز، وبحجة أن النظام يحميها.

٤-إحساس القيادة بأن الإصلاح المالي والاقتصادي سوف يطبق مهما كانت التأثيرات على الآخرين، وعلى الجميع إصلاح أنفسهم قبل أن يُفرض عليهم ذلك.

٥-إحساس القيادة بأن ما توفِّر من سيولة وتخصصها للمشاريع ذات النفع العام تحتاج إلى إعادة هيكلة لطرق تخصيصها، ووضع أولويات التنفيذ للبنية التحتية، وهناك توجه نحو هذا الهدف؛ للاستفادة مما هو قادم بشكل يكفل تحقيق متطلبات المواطنين، وتحقيق خطط القيادة العليا نحو رفاهية المواطن، وأنه الهدف الأول لها.

٦- إحساس القيادة بأن كل مقصر سوف يحاسب، وأن على الجهات الرقابية أن تؤدي دورها المطلوب، بل قد تكون هي عرضة للمساءلة في حالة تأخر التنفيذ وتأخر الصرف، على أنه يجب أن تكون الرقابة وتحقيق تطلعات الدولة في بدايات تنفيذ المشروعات، وليس كما هو حاصل أن تكون الرقابة بعدَ الصرف وانتهاء المنفِّذ.

٧-إحساس القيادة بأن الأموال الوطنية يجب أن تبقى في الوطن، بمعنى انتهاء البيروقراطية في الإجراءات، والسماح بإنشاء شركات مختلفة التخصصات والمنافع، وأن هذه الأموال يجب أن يكون عائدها إيجابيًّا في القضاء على البطالة، وإيجاد فرص العمل، وتعدد الاستثمارات الوطنية وتنوعها، وجلب الشركات الأجنبية للاستثمار في بلادنا، فالأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هو هدف القيادة. حقيقة هناك العديد من الاستنباطات من توجيه خادم الحرمين الشريفين ... لعلنا جميعًا نعي هذا الدرس، ونحقق معًا هذه الأهداف.

المعجل ... والغياب المر

قضاء الله وقدره لا مفر منه، وما لنا إلا الصبر والاحتساب والدعاء للمتوفى بالمغفرة، وأن يُلهِم أهله الصبر والسلوان، وشيخنا سعد بن محمد المعجل من الرجال القلائل في هذا الزمان، وفقده بعد هذا الإنجاز الذي استمر ما يزيد على ستين سنة يُعَدُّ أمرًا صعبًا؛ فهو ﷺ كوَّن قاعدة اقتصادية وخبرة مالية ومشاركة اجتماعية على مستوى الوطن والخليج والعالم العربي.

كان في المنطقة الشرقية في مقدمة رجال الاقتصاد والمال، وبخبرته أفاد الوطن، حتى إنه ترأس الغرفة التجارية لعشرات السنين ... بل إنه ﷺ المؤسس والباني لهذا الصرح التجاري الكبير ... لقد بذل جهده وماله ووقته لتصل الغرفة التجارية لما وصلت إليه، عندما تحادثه فإنك تجد الرجل الاقتصادي الفاهم لمجريات الأمور. كان هادئًا في محادثته، حتى إذا اختلفت معه - ونادرًا ما يحدث ذلك - فإنك تحترمه بتواضعه وحرصه الشديد على مصلحة وطنه.

لم يبخل بماله في أوجه الخير، وكان حريصًا أشد الحرص على أن يتعلَّم ويتدرَّب أبناء هذا الوطن؛ فأنشأ المراكز العلمية، وشجَّع كل علم جديد ينفع البلاد.

وكان حريصًا على البذل في الأوجه الصحية، فله المساهمات العديدة في إنشاء المستشفيات وبذل المال في التبرعات لصالح المرضى وبناء المستشفيات.

حقيقة؛ إن فقده نعزِّي فيه البلاد كافة، إن ما كان يتحلى به ﷺ من حسن الأخلاق، ورجاحة العقل، ومحبته لوطنه، ومحبته لمساعدة المحتاجين، كل هذا وغيره جعل أبناء هذا البلد يحترمونه ويقدرون له ذلك، حتى أصبح رمزًا من رموز هذا الوطن الغالي ... عزاؤنا لأم فهد – هذه الوالدة الكريمة – ولأبنائها، وبناتها، ولأبناء أخيه عبدالعزيز، ولمحبيه، ولأسرة المعجل في كافة أنحاء المملكة والخليج.

ونقول لهم: إن رحل الشيخ سعد بجسده فإن ذكراه ستبقى في أفعاله وما قدمه من أعمال الخير والعطاء.

ولنا في هذه المناسبة المحزنة رجاء إلى أبنائه أن يسجلوا حياة الرجل الكريم، وللمسؤولين أن يكرَّم هذا الرجل بإطلاق اسمه على أحد الشوارع المهمة.

جموع من المعزِّين.

التعليم الفني بين ... لا ... ونعم

نشرت إحدى صحفنا أن هناك جدلًا حادًّا استمر لأكثر من ثلاث جلسات في مجلس الشورى.

كنت أعتقد أن هذه الأهمية وهذا الجدل سوف يوجدان لنا حلًّا لمشكلة العاطلين عن العمل، أو حلًّا لمشكلة تعريف الفقر، أو حلًّا للمساكن الشعبية.

أو ... أو ... أو ... المهم، كل هذه الجلسات والنقاشات الحادة لمجرد تغيير اسم «المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني» إلى «المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني». في اعتقادي أن الخسارة المادية في هذه الجلسات وضياع الوقت لن يقلا عن مصاريف تغيير المطبوعات، وعلى كل حال ما دام أن الباب مفتوح لمن أراد أن يدلي بدلوه (الخوف أن يكون هذا الدلو فارغًا)، فلماذا لا نلغي هذه التسمية كاملة؟ وهي فرصة لعدة أسباب:

١- فصل هذه المؤسسة عن وزارة العمل، ولعل هذا الفصل يُذهب عقدتها ويَفكُّ أسرها.

٢- فصلها عن القطاع الحكومي، خصوصًا أن مهمتها تخريج فنيين للعمل في القطاع الخاص، وتكوينها بحيث تلائم احتياجات السوق المحلي، وخاصة أننا مقبلون على تخصيص معظم القطاعات الحكومية واحتياج السوق بعد انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية.

٣- ورأي آخر: ما دام أن التسمية هي تعليم وتدريب، فلماذا لا تضم إلى وزارة التربية والتعليم، بحيث تلتزم وزارة التربية والتعليم بتخصصات علمية وفق احتياج السوق، وليس كما هو حاصل من تخريج شباب دون علم يستفاد منه؟ وهذا يفتح مجالًا أوسع لشبابنا منذ صغرهم للانخراط في الأمور المهنية والفنية.

٤- والرأي الآخر: لماذا لا تتحول هذه المؤسسة إلى جامعة وطنية للعلوم التقنية، وتضم إلى وزارة التعليم العالي بحيث تلتزم هذه الوزارة أيضًا بالتخصصات المناسبة لاحتياج السوق؟

٥- أما الرأي الآخر، وهو تخصيص هذه المؤسسة، وفصلها عن وزارة العمل، وإعطاؤها الاستقلالية التامة، ودعمها بزيادة رسوم التأشيرات والدعم الحكومي، فهو بعيد الاحتمال؛ لعدم موافقته لكثير من الوزارات.

وضم صندوق الموارد البشرية لها وتحويلها إلى هيئة عليا للتدريب والتأهيل، قد يكون استدراكًا لما فات علينا من تدريب وتأهيل أبنائنا، وإيجاد جهة مستقلة وصاحبة قرار ولها قدراتها المالية والفنية.

أخيرًا؛ يقولون إذا أردت تغيير اسم أحد أبنائك أو بناتك فما عليك إلا أن تذبح كبشًا وتصنع وليمة لأصدقائك، وأنا مستعد أن أذبح بكل حرف يتم تغييره كبشًا يأكله أبناؤنا المتدرِّبون.

والله الموفق.

إن شانئك هو الأبتر

تشقى بعض الأمم بفعل أهلها، وعدم احترامهم للأديان والأخلاق، فليس هناك مانع لديهم أن تُسبَّ الأديان ورسل الله، بل إن بعضهم لا يهمه إلا الغاية مهما كانت الوسيلة رخيصة وقذرة، مثلما فعلت هذه الشرذمة في الدانمارك، التي – بحمد الله – كشفت للمسلمين سوء النية والكره المتمكِّن في نفوسهم لهذا الدين ورسوله وأهله.

وإن كان كفاحنا والذَّود عن رسول الله ﷺ لا نساوم عليه أحدًا، ونفديه بأرواحنا ... ولكن شاءت مشيئة الله – سبحانه وتعالى – أن تكشف للعالم بأسره عن ضعف وهوان هذه الفئة الكافرة، التي لا يردعها دين أو عرف، فتساوت في أفعالها مع الحيوانات، لأجل أن يظهر زيغ هؤلاء الأنجاس وبطلانهم.

وما هذه المقاطعة لمنتجات هذا البلد، وطلب سفيرنا منه إلا مؤشرات على أن بلادنا – بحمد الله – القائمة على هذا الدين والحامية له، ولن يضير السحاب نباح الكلاب، بل إن ذلك من علائم النصر لهذه الأمة، كما كان المسلمون يستبشرون عندما يسب رسول الله بالفتح المبين، والله – سبحانه وتعالى – كفيل بالانتقام منهم وممن يتجرأ على رسول الله ﷺ وعقوبته سبحانه كفيلة بأن تُظهر لهؤلاء وغيرهم أن دين الله هو الحق، وأن رسوله ﷺ هو رسول للبشرية كافة.

وكنا نتوقع من الحكومة الدانماركية أن تكون أكثر تعقُّلًا ومعرفة بمصلحتها وما سوف يلحق بها من أضرار لا طاقة لها بها.

ولكن الكفر وأهله ملة واحدة، بل إن ذلك يكشف تخبط سياسة هذه الدولة، سواء في سياستها الداخلية في حرية الرأي أو في سياستها الخارجية ومعارضتها الأعراف الدولية وهيئة الأمم المتحدة في عدم التعدي على الأديان ... لقد تعوَّدنا مع أي حدث يحصل لنا أن نحوِّله إلى فائدة تعود بالعزة والنصر لرسول الله ولهذا الدين، وما نراه اليوم من نصرة لرسول الله، وتلاحم بين المسلمين، جعل حتى بعض المتهاونين من المسلمين يرجعون لنصرة رسولهم، وتأخذهم في ذلك المحبة والولاء مهما كانت الفُرقة أو البعد، كذلك فإن هذه الحادثة ونتائجها سوف تكون رادعًا لمن تسوِّل له نفسه أن يعتدي على رسول الله أو على ديننا لأنه المتضرِّر الوحيد من ذلك.

كذلك فإن هذه الحادثة مكَّنت أبناء المسلمين في الداخل والخارج من بث تعاليم ديننا وسماحته، وأنه دين البشرية عمومًا ... فها هي الكتب، وها هي المواقع على الإنترنت والقنوات الفضائية تبيِّن للعالم أجمع سماحة ديننا وعمومية رسالة رسولنا – عليه الصلاة والسلام – وها أنت بعد وفاتك وانتقالك إلى الرفيق الأعلى تبقى المنتصر الأول والحامي بعد الله لهذا الدين وأهله، ما أكثر أفضالك علينا يا رسول الله! فداك نفسي وأبي وأمي، وبارك الله في حكومتنا الرشيدة على ما قامت به من إجراءات لتأديب هؤلاء، وإعطاء درس للآخرين.

ما أكثر الصناديق حين تعدها ... ولكنها..

كلما قرأت كلمة صندوق - وما أكثرها في صحفنا! - تذكرت الكمَّ الهائل من صناديق (التجوري) التي لا تفتح إلا لتخزين الأموال ... ونادرًا ما تفتح لإخراجها. تذكرت كلمة (صندقة) التي لا تخلو منها بعض قرانا وهجرنا.

تذكرت كلمة صندوق الموارد البشرية، الذي كثرت فلوسه ولا يعرف كيف ينفقها. تذكرت كلمة صناديق المدارس من أجل جمع تبرعات لصيانة المكيفات ودورات المياه. تذكرت كلمة صندوق معاشات التقاعد، وتمنيت أن يقيِّض الله له من يحسن استثمار أمواله الهائلة؛ لتفيض بالخير على المحتاجين من المتقاعدين والمتقاعدات، الأحياء منهم والأموات. تذكرت كلمة الصندوق العقاري الذي أصابه العقر والعقم، حتى إنك تحتاج لعشرات السنين ليصل دورك في قرض، سوف تقف عن تكملة بناء منزلك إن لم تقترض وتتراكم عليك الديون. ومع ذلك فهو يلاحقك بطلب التسديد، وقد يمنعك من السفر إن لم تسدِّد له، وسوف تجد يومًا من الأيام أن راتبك (طار نصفه) من أجل التسديد للصندوق.

تذكرت كلمة صندوق الاقتراحات، الذي نجده معلقًا لدى بعض الجهات الحكومية، الذي غطته الأتربة من طول فترة إغلاقه.

وأخيرًا - وليس آخرًا - (صندوق الفقر) - فهو أبو الصناديق - أقصد صندوق

معالجة الفقر، وعدم الوصول إلى تعريف لكلمة الفقر لدى بعض المسؤولين لدينا يذكِّرني بكلمة تعريف الإرهاب، التي لم يُتَّفَق على تعريف محدَّد لها، فكل يعرِّف حسب ما يناسب وضعه، فهل يعقل أننا حتى تاريخه ونحن نبحث عن تعريف لكلمة الفقر ... وهل يعقل أننا نستعين بخبراء أجانب ليعرفونا بتحديد معنى كلمة الفقر؟

وهل يعقل أننا نحتاج إلى مكاتب استشارية وخبرات أجنبية ومنظرين وخبراء اجتماع؛ ليضعوا لنا دراسة عن أسلوب معالجة الفقر في بلادنا؟ لنا سنتان ونحن (نراوح) بين التعريف والدراسة ... والفقير يزداد فقرًا والغني يزداد هربًا بأمواله للخارج، حتى ضاقت البنوك المحلية والأجنبية بأموالنا، وأصبحت تضع الشروط القاسية والفوائد التي تراها.

إننا أمام مشكلة تتفاقم يومًا بعد يوم، ومع زيادتها تزداد نسبة الجريمة وتزداد الفُرقة والاختلاف، حتى أصبح بعضنا لا يأبه بزيادة أسعار البترول أو نقصها ما دام الوضع لم يتغير.

ولماذا أمورنا الهامة تأخذ هذا الوقت الطويل في الدراسة واللجان وإبداء الآراء؟ ولماذا نريد أو نصرُّ على قتل مثل هذه التوجهات الوطنية بتشكيل لجان لا حصر لها؟ ولماذا نلجأ إلى تعريفات وتسميات من الخارج ...؟ أليس في كتاب الله ما يكفي لتعريف الفقر ...؟ أليس أول الثمانية المستحقين للزكاة هم الفقراء؟

هل تريد وزارة الشؤون الاجتماعية أن نضع لها قوائم بأسماء الفقراء، الذين لا يجدون قوت يومهم، ولا يستطيعون تسديد إيجارات منازلهم، أو حتى دفع قيمة الأدوية؟ أليس من الحكمة أن نحدد الفقير في بلد يعتبر أكبر منتج للبترول بأنه: الذي لا يملك منزلًا ولا زوجة ولا سيارة، ولا يستطيع أن يعالج أبناءه مثل بقية المواطنين؟ هل نريد أن نحدِّد مستوى الفقر بمقدار المبلغ التافه والبسيط الذي تدفعه وزارة الضمان لكل محتاج، وهذا المبلغ لا يكفي وجبة واحدة؟

إن الأمور التي لها ما لها من آثار على الوطن، وعلى الأمن، وعلى تحقيق أدنى حد من المعيشة الشريفة لكل مواطن يجب ألا نتهاون بها، أو أن نُهملها بحجة الدراسة واللجان، وهي مسؤولية أعتقد أن المحاسبة في التقصير فيها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. أخيرًا ألا توافقني الرأي في قول الشاعر:

ما أكثر الصناديق حين تعدها ولكنها في النائبات قليلُ

جواثا وظلم ذوي القربى

بدعوة كريمة من الأخ علي الفضلي، سعدت وزملاء الدراسة بالسفر إلى مدينة المراح، تلك المدينة الناهضة برجالها وشهامتهم وكرمهم وبتطورها، وكأنها تربعت على هضبة تشرف منها على مدن الأحساء، لن أتحدث عن كرم الضيافة وحسن الاستقبال من أخينا، فذلك ليس بغريب عنه ولا عن أهله.

وأراد - جزاه الله خيرًا - أن يكرمنا أكثر - وليته لم يفعل - بأخذ جولة في بعض معالم منطقة الأحساء، هذه المنطقة التي شمل خيرها القاصي والداني في يوم كانت فيه هي سلة الغذاء لجميع المناطق.

ومن المعالم التي تمنَّيت وصحبي عدم رؤيتها: مسجد جواثا، وهو المسجد الذي أقيمت فيه ثاني جمعة في الإسلام، ولن أتطرق لتاريخه وأهميته، وأجعل ذلك للأهل التاريخ، ولكن ما شهدته أحزنني وصحبي؛ فقد سبق أن زرنا هذا المسجد قبل ربع قرن، وكانت حاله أفضل بكثير من وضعه الحالي؛ فهو الآن أصبح أثرًا بعد عين، ولم يبق إلا هياكل من الجدران البالية المتهدِّمة المنذرة بالزوال بسبب الرياح والأمطار والإهمال وضياع المسؤولية.

كان في السابق - على ضعف الإمكانات - به بعض من الاهتمام، كوجود سقف ومحراب ودرج ونظافة، أما اليوم فهو مرآة للحكم على عدم الاهتمام بالآثار، وكان

لسان الحال يريد أن يزيل هذا الأثر ويمحوه من الوجود، لن أوجِّه أصابع الاتهام إلى إدارة الآثار، أو وزارة الشؤون الإسلامية، أو هيئة السياحة، أو اللجنة المسؤولة في الدولة، وأترك ذلك لأجل محاكمة المتسبِّب في ضياع هذا الأثر، ولكن العتب كل العتب على أهالي الأحساء ولجنة تطوير الأحساء (إن وجدت).

لقد كان أبسط اقتراح أن يوضع صندوق خيري يسمى (الصندوق الخيري لحماية مسجد جواثا)، ويترك أمام أطلال هذا المسجد، ولربما هذا العمل يحرِّك بعض الجهات لعمل واجبها. أقول: أين رجال الأعمال في الأحساء؟ هل أنتم راضون عما أصاب مسجدكم؟ هل تنتظرون الغيث من الغير؟ وقد تهدَّم المسجد، وأزيل سقفه وجدرانه ومحرابه ودرجه، وأصبحت أكوام الطين والرمال تحيط به من كل جانب، أين الغيرة والوطنية على أقدم الآثار في بلادكم؟

صدقوني، إن ريالًا واحدًا من كل مواطن من المواطنين في الأحساء – والذين تجاوز عددهم بحمد الله ١،٥ مليون نسمة – يكفي لحماية هذا المسجد، وإعادته إلى وضعه السابق. على أنه إذا عدمت الحلول فأبسطها أن يعلن عنه للاستثمار السياحي، وأن يُلزَم مقدِّم العطاء بإعادة بناء هذا المسجد وإدخال التحسينات ووسائل الترفيه للزائرين، هذا إذا كانت الأرض المحيطة به قد سلمت من الطمع، وهو ما قلقت منه عندما

اطلعت على بعض الجوانب المحيطة بالمسجد، وبعض المعدات تعمل لرصف الشوارع وتمهيد الأرض، أي إنه لا يستبعد أن يدخل هذا المسجد ضمن الحراج على بيع هذه الأرض، فيجب ألا تمنح أي أرض بجانب هذا الأثر، وأن يترك ما لا يقل عن ألف متر من كل جانب لأجل استعمالها في المنفعة العامة وحماية هذا الأثر، وهو رجاء موجَّه إلى سمو وزير البلديات.

أما الزيارة الثانية، فقد كانت لجبل قارة، ولن أتحدث عنه حتى لا أُتَّهَم بالتجني؛ فمن أراد أن يرى الإهمال وضياع المسؤولية بالأماكن السياحية فليذهب إلى هذا الجبل، ولير بأم عينيه، ولكن يلزمه الصبر، وعدم التحسب على الأخرى، فما أكثرها في بلادنا!

قيادتنا وقرار الحسم

عندما يتحدث ولي العهد الأمين – وعلى لسان خادم الحرمين الشريفين – بأنه لن يكون هناك عاطل عن العمل في السنوات الخمس المقبلة، فإن هذا القرار الكريم نابع من إحساس القيادة بأهمية هذا الموضوع، وأنه من الأولويات في اتخاذ الإجراءات الفاعلة، وقد وضَّح سموه بعضًا منها بذكر المعاهد والكليات والتدريب.

لكنني أنظر إلى هذا بأنه توجيه ورسالة إلى جميع القطاعات الحكومية والأهلية أن على الجميع مسؤولية مشتركة لا يعذر فيها أحد، وأن تدريب الشباب والشابات وتوظيفهم أصبحا من المسلمات التي لا رجعة فيها، ولربما تصدر قرارات حاسمة في حالة رصد المؤشرات السنوية – بل الشهرية – لما يجب عمله، ومن هذا التوجيه يحضرني بعض مما يجب عمله، ولعلها أمنيات نرى بعضها:

١ – أن تقوم وزارة العمل – ممثلة في صندوق الموارد البشرية – بعمل عقود تدريب وتوظيف وإنشاء ورش صناعية يتم تمويلها من إيرادات الصندوق، وتقوم بها شركات لها سابقة خبرة، مثلما يتم في بعض بلاد الشرق، بحيث تقوم هذه الشركات المتخصصة بالتدريب والتوظيف وإنشاء المصانع والورش، وتُعطَى للشباب على هيئة قروض

تنتهي بالتملك، وجميع منتجات هذه الورش يتم شراؤها من قبل الدولة، بحيث تصدر قرارات تحمي منتجات هذه الورش والمصانع، وتسد حاجة الدولة من جميع المستلزمات الميسرة، وبحيث تتوافر لدى أصحاب هذه الورش الخبرة والمال، وبذلك تتوسع أعمال هذه الورش وتأخذ صفة الاستقلالية.

٢- الاتجاه إلى إنشاء صناديق إقراض الشباب، ويتم ذلك بإعداد مواصفات الأعمال والورش، وتُحدَّد لها أماكن في المناطق الصناعية بشكل ميسَّر، وتتم حمايتها عن طريق الدولة بتحديد مشترياتها من هذه المنتجات الوطنية، ويتم تمويل هذه الصناديق من قبل الموارد البشرية والبنوك والشركات، ويترك الخيار لمن لا يريد أن يوظف سعوديًّا بأن يدفع مقابلًا نقديًّا بمثل عدد العمالة السعودية المفروض عليه تعيينها، وتزداد بزيادة العمالة الأجنبية، كما أنها تقل بنقص العمالة الأجنبية.

٣- كلنا يعلم أن شركة أرامكو السعودية هي من أكبر الشركات المنتجة للبترول في العالم، ولكن مساهمتها في خدمة المجتمع لا أبالغ إذا قلت إنها من أقل الشركات. فمطلوب منها أن توطِّن صناعة البترول في بلادنا، بمعنى أن تضع برامج قروض للشباب تتضمَّن تدريبهم وتشغيلهم والإشراف عليهم في إنتاج المنتجات البترولية الممكنة، وأعتقد جازمًا أنه ليس من العدل أن نصدِّر بترولنا لدول ليس بها بترول، ثم يرجع إلينا على هيئة بضائع متنوعة ...! وإن كانت أرامكو شركة إنتاج وتصدير فقط؛ فالواجب البحث عن شركات أخرى تقوم بهذا الدور ... نريد أن تكون هناك مماثلة لمقدار الدخل القومي، الذي يمثل ٩٠ بالمائة من البترول، أن يقابله تدريب وتأهيل وتشغيل نفس النسبة من العاطلين عن العمل ... أليس من المؤسف أن ثوبك ومعظم حاجياتك مصنوعة من بترولنا في غير بلدنا؟

٤- إلى متى وجامعاتنا وثانوياتنا تنتج شبابًا وشابات مؤهلين بعد التخرج لإضافة أرقام أخرى للعاطلين؟ كذلك معاهدنا وكلياتنا لماذا لا تتجه إلى تدريس احتياجات السوق المحلي؟

٥- لو أعدنا الأرقام لخمس سنوات مضت، ودققنا نتائج مشاركة شركة سابك والكهرباء، وهيئة الاستثمار العام، والبنوك الوطنية وأنصاف الوطنية، والشركات العظمى في بلادنا، ودور الغرف التجارية ومنسوبيها في توظيف وتدريب الشباب السعودي، لوجدنا أنفسنا أمام أرقام مخجلة، ولعملنا إجراءات وقرارات أكثر حزمًا ومواجهة.

٦- أخيرًا؛ نريد أن نقيِّم أعمال وزارة العمل في ظل القرارات التي اتخذتها: هل كل ما عمل قد أثمر؟ وما مقدار الإيجابيات والسلبيات؟ وهل من الأفضل الاستمرار على هذه السياسة أم أنه يجب المراجعة وإعادة الموازين وعمل تجارب أخرى (يؤسفنا كلمة تجارب)؟ ولكن هذا واقعنا المؤلم، والذي قد يأتي أحيانًا بقرارات متعجلة، بل بمصادمات لها أثرها على الاقتصاد وعلى توظيف الشباب.

القيادة ... وتلمس الاحتياج

الكل يعرف أن هناك نفقات مختلفة يتحمَّلها المواطن والمقيم، وهذه تخضع للأهمية والاحتياج، ولكن مصاريف البنزين تكون أكثر شمولية وأهمية؛ لأنها تتعلق بمصاريف ونفقات يومية تؤثِّر على ميزانية الأسرة، وبالذات عند تباعد المسافات وكثرة الاحتياجات، حتى أصبح أي مشوار لقضاء عمل معين قد يكلِّف من الوقود أكثر من قيمة هذا الشيء، ومن يدقق في مصاريف منزله يجد أن الوقود يأخذ حيزًا كبيرًا في ميزانية الأسرة.

هذا جانب لم تغفل عنه قيادتنا الحكيمة، وأما الجانب الآخر فإن بلادنا - بحمد الله وفضله - تنعم بهذه المشروعات المختلفة، التي تخدم المواطن في كافة النواحي، وتحتاج إلى سهولة الاتصال، وتقليل التكاليف في المواصلات والنقل؛ وبالتالي يعود ذلك على مستوى إدارة المشروعات وسرعة التنفيذ ومعقولية الأسعار، وكذلك في تلمس احتياج المواطن من خلال تخفيض أسعار الوقود، وسوف يعود على المزارع وعلى صاحب المصنع وعلى أصحاب الورش بالفائدة وتقليل النفقات؛ وبالتالي يرجع ذلك إلى خفض الأسعار وتداولها وعدم تحميل المواطن تكاليف هذه النفقات.

إن قيادتنا بهذا القرار الوطني الهام – مع ما فيه من تحميل ميزانية الدولة لنفقات زائدة – تكون قد اتخذت القرار السليم في الوقت المناسب، انطلاقًا من إحساسها بأن زيادة الدخل سوف تعود بالنفع على المواطن وعلى المقيم وعلى المستثمر الأجنبي. شكرًا لخادم الحرمين الشريفين وسمو نائبه، اللذين همهما الأول المواطن ومعيشته والعناية بأموره وعدم تكليفه ما لا يطيق، وليشهد القاصي والداني أن الخير إذا أتى فإنه يعم الجميع وينعم به الجميع.

حفظ الله بلادنا من كل مكروه!

صحيفة اليوم
١٤٢٧/٥/٣ هـ

المجالس البلدية - كل عام وأنتم بخير

مرَّت سنة على تأسيس المجالس البلدية، ومن جهتي لم أسمع ولم أرَ شيئًا جديدًا قد حدث ... ويمكن أن يكون ذلك لأنني مشغول ما بين المطرقة والسندان.

ولا أريد أن أستعجل في الحكم ... وأعتقد أنك تؤيِّد ذلك، ولكن من حق المجالس البلدية علينا أن نوضِّح لهم ما نريد «وبلاش يا ليت ... ولو أن ... ويا حلالاة»، وربما هذه النقاط غير خافية على أعضاء المجالس البلدية ... ولكنها حتى الساعة غير مفعَّلة:

١- من أبسط حقوق من انتخب أعضاء المجلس البلدي أن توضَّح لهم إنجازات المجلس خلال اثني عشر شهرًا.

٢- أن تتم المشافهة والمقابلة ما بين أعضاء المجلس البلدي وأبناء كل مدينة يمثلها، سواء عن طريق التلفاز، أو المذياع، أو عقد اجتماعات في الغرف التجارية أو حتى في المدارس ... المهم أن توثَّق العلاقة ما بين الأهالي والمجالس البلدية ... فربما بعض الأهالي يجهل دور المجالس البلدية، أو حتى بعض أعضاء المجالس البلدية يحتاج إلى أن يفهم مسؤولياته كعضو في هذا المرفق المهم.

٣- نتمنى من كل مجلس بلدي أن يُعدَّ تقريرًا ربع سنوي، ثم في نهاية العام يعد تقريرًا شاملًا، بما حققه من أعمال ... وأن تُنشر بالصحف؛ فهذه - ولو أن الإنجازات بها بسيطة - تشعر المواطن بأهميته، وأن هذا الجهاز المنتخب يؤدي دوره بشكل سليم.

٤- إن لم يكن هناك اعتماد مالي للنشر والطبع والتوزيع، فإن هناك العديد من المؤسسات ترغب في ذلك، وهي مستعدة لدفع كافة المصاريف ما دام أنها سوف ترعى هذا النشر ... بل قد تقوم بعض المؤسسات الإعلانية بتنسيق مجريات الاجتماعات ووضعها ضمن كتيبات مناسبة ... وهذه ليست سرًّا؛ فمن حق كل مواطن أن يعرف عنها.

٥- لا أقول إنني متأكد، ولكن الخبرة بمثل هذه الأعمال توحي بأن العديد من المجالس البلدية لا يعترف بمسألة إعداد التقارير وتحديد أوجه النقص وتدارك الأخطاء والاستفادة من تجربة عام كامل في شيء جديد على بلدنا ... لذا يلزم أن تكون هناك جهة تُلزِم هذه المجالس بتقييم العمل خلال السنة الماضية، وتحدِّد الاحتياج للسنة القادمة.

٦- وحتى داخل المجلس من مسؤولية الرئيس ونائبه أن يوضِّح الأعضاء الفاعلين عن غيرهم، بل قد يَلزمه أن ينبِّه من دخل هذه المجالس لأجل الوجاهة والسمعة، وأن يطالب كل عضو بتقديم تقريره الخاص به عما قام به وخطته للعام القادم، وأن لا يترك الأمور تجري كما تريد لها الرياح. وحتى الرئيس ونائبه يلزم أن توضَّح إنجازاتهما ودورهما في تفعيل المجلس، وتحديد الأولوية في طلبات المواطنين، ومقدار تلبية هذه الطلبات، وشرح السلبيات التي واجهتهم من أي جهة كانت.

كل هذه النقاط وغيرها سوف تُوجِد رابطة قوية بين المواطنين وهذه المجالس، وبذلك تأخذ دورها وفاعليتها، ولا تعتبر نفسها كبقية الجهات التي لا تسأل عما فعلت.

صحيفة اليوم
١٤٢٧/٥/٢١ هـ

متى «يفجر» الوزير القنبلة؟

لو قيل إن مجلس الشورى طلب أي جهة للاستجواب (معذرة لهذه الكلمة)، فإن ذلك يُعدُّ إنجازًا كبيرًا؛ لأن ذلك شبه معطل، ولكننا نجد نوعًا من الثقة والاطمئنان بأن هناك من يراقب ويسأل ويستجوب، ولكن أن يطلب وزير الصحة لقاءً مع أعضاء مجلس الشورى ... فمعنى ذلك مختلف تمامًا، ويُخيَّل لنا أن الوزير قد ضاق ذرعًا بحال وزارته، وأقرب بوابة يطرقها مجلس الشورى، لعل هناك من يستجيب أو يردُّ النداء، علمًا بأننا نفهم أن مجلس الشورى (مجلس استشاري) (وبس)؛ مما يزيد التأكيد فيما ذكر أن صحفنا نشرت أن وزير الصحة يريد أن يفجِّر قنبلة (أقصد قنبلة الاعتمادات المالية)، وإليك ما نشر مختصرًا.

وقبل ذلك لو أنني أعمل مستشارًا - ولو بدون مقابل - لقلت لمعاليه: خذ هذه الروشتة المجربة، التي تقول: (افرش البساط أمام بوابة وزارة المالية، وهات الشاي والقهوة والقدوع، ورابط لثلاثة أيام، وبإذن الله سوف تجد من يلبي طلبك). وباختصار هذا ما ورد في صحفنا:

١- في الدول المتقدمة يوجد ثلاثة أطباء لكل ألف نسمة، وأما في بلادنا فيوجد طبيب واحد لكل ألف نسمة.

٢- إن وزارة الصحة لم تعطِ من احتياجاتها المالية إلا ١٠ بالمائة.

٣- إن الهند رفضت التعاقد معنا بسبب انخفاض رواتب الأطباء.

٤- إن الابتعاث ودراسة الطب مرهونان بالاستقالة من العمل بالصحة.

٥- إن المرصود لاحتياجات المعلومات وهدر العلاج هو ٩٠ مليون ريال، بينما الحاجة إلى ٩٠٠ مليون ريال.

أعتقد كفاية ... إلى هذا الحد.

معذور يا وزير الصحة ... الله لا يلومك، والله يكون في عونك ما دامت هذه حال وزارتك، والواضح أننا يجب أن نبدأ بعلاج وزارة الصحة، ثم نلتفت للناس، وإن أردنا أن نقيس مؤشر الاستثمار في الصحة فهو منخفض من ٩٠ بالمائة إلى ٩ بالمائة، وهي ظاهرة خطيرة على المواطن وخطيرة في برامج وخطط الوزارة.

تمنيت أن لو كانت مقابلة الوزير هذه مع مجلس الشورى كانت بحضور وزير المالية ووزير التعليم العالي؛ لنسمع الردود، وأن تكون المقابلة معلنة، وما أجمل أن يتبنى مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني هذا الموقف الهام ...! إنها مساس مباشر بكل مواطن، وهو حديث الساعة، ولن يرقى شعب أو أمة ما لم تتغير الأرقام التي ذكرها معالي وزير الصحة.

وليت وزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط توضِّح لنا لماذا هذا التجاهل في اعتمادات وخطط وزارة الصحة؟ وإن كان المطلوب من هذه الوزارة أن تخصص ... فليس هناك مانع، ولكن على هونكم وبدون هذه المعاناة، وكان الله في عونك يا دكتور حمد المانع.

رسالة من القلب

ليس بمستغرب أن يتفقَّد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمور إخوانه المواطنين، وأن يصل إليهم في مواقعهم ... فهذا إحساس بواجب الأمانة وواجب الولاية، وتعد زيارته - يحفظه الله - تقديرًا وزيارة لكل فرد في جميع محافظات المملكة، سواء من المدينة أو القرية أو الهجرة ... وكل واحد منهم يقول: نحن الضيوف وأنت رب المنزل؛ فتحية إكبار وإعزاز لهذا الضيف الكريم.

لقد لمس كل مواطن في هذه البلاد مدى رحابة الصدر والسرور الذي يعلو محيا مليكنا عندما يتقدَّم إليه أحد بمطلب أو حاجة؛ تراه يقرِّب لهذا المواطن الكرسي ليجلس

عليه ويشد على يده أو عصاه إن كان شيخًا كبيرًا ... بل وينبِّه على الكاتب بالحرص على معاملة كل من يراجعه ... إن هذه الصورة الجمالية لرجل هذه الأمة شيء نعتز به ونفاخر الأمم، التي قلَّ أن تجد فيها رئيسًا أو ملكًا يعمل مثل هذا العمل، ولكنه الرجل المحب لأمته، والذي بادلته حبًّا بحب حتى أصبحا كالجسد الواحد.

وزيارته للمنطقة الشرقية كمن يقول: هأنذا بينكم؛ فمن له حاجة أو شكوى أو مطلب فليعرضه علينا، ولأنني من المتابعين لبعض الأمور الهامة فسوف يقتصر طلبي على أمرين:

١-التعليم: فنحن بالمنطقة الشرقية نحتاج إلى المزيد من الجامعات والكليات؛ فأبناؤنا يدرسون في الدول المجاورة وبأعداد هائلة ... وكان الأولى أن تحتضنهم بلادهم ويتلقوا تعليمهم بين أهلهم ... نريد يا سيدي أن يكتمل عقد جامعتي الملك فيصل والملك فهد بجامعة الملك عبدالله ... نريد يا سيدي أن تتوقَّف جامعتا الملك فيصل والملك فهد عن تحصيل رسوم الدراسة فيما يسمى بالدبلوم، وإصدار أمركم الكريم بقبولهم بعد انتهاء الدبلوم من هاتين الجامعتين ... نريد يا سيدي أن يصدر أمركم الكريم بتحمُّل الدولة لنفقات الدراسة لأبنائكم في الخارج.

٢-المستشفيات الحكومية: لا تستطيع أن تلبي احتياجات المرضى، سواء في الأماكن أو الأدوية؛ وبالتالي ازدادت المستشفيات الخاصة باهظة الثمن، وأصبح ذلك على حساب صحة المواطن الذي لا يستطيع تحمل تكاليف العلاج ... فهناك العديد من مدن المنطقة الشرقية تحتاج إلى مستشفيات متخصصة، مثل القطيف والخبر والأحساء، والتي تخدم مناطق وقرى عدة ... ونحن في أمس الحاجة إلى مستشفيات متكاملة التخصصات الطبية.

- لعل يا سيدي هذين أهم مطلبين أراهما من وجهة نظر شخصية.
- مع كل التقدير والاحترام للاحتياجات الأخرى المنوطة بأهلها.

حفظكم الله!

الوزير يتدخل

ما أعرفه عن الغرفة التجارية بالأحساء أنها تطوَّرت كثيرًا، وأصبحت رمزًا من رموز محافظة الأحساء، وكان لجهود العاملين وعلى رأسهم الأخ سليمان الحماد ... الفضل - بعد الله - في هذا النجاح، ولن أعدِّد النتائج والإيجابيات التي حققتها هذه الغرفة، ولكن المؤلم أن يحدث ما حدث في البيت الواحد، وأن يأخذ هذا المسار المخجل.

والظروف الاقتصادية - كدخولنا لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك الرغبة في زيادة الاستثمارات في المحافظة، وإلى تمثيل المحافظة في المهمات الصعبة - كل هذه وغيرها سوف تتأثَّر بخلافات شخصية قد تحل بجلسة هادئة بين أصحاب الرأي والفكر من أهالي الأحساء، دون تدخل من أحد ... نريد من رئيس الغرفة وأعضائها التسامح والجلوس مع بعضهم وشرح دون تشنج الأعصاب ورمي التهم ... نريد أن يكون أهالي الأحساء ورجالاتها مثل أرضهم الخصبة ذات الفضل على سائر بلادنا العزيزة ... نريد عودة الاطمئنان للشركات الوطنية والأجنبية، وألا يكون ما حصل مدعاة لنفور المستثمر وهروبه ... نريد للأحساء أن تتطور، وأن تأخذ نصيبها في ظل هذه القيادة الحكيمة.

الأحساء وأهلها لهما حق على رئيس الغرفة وأعضائها، ومن أبسط الحقوق أن تحل خلافاتها داخل بيتها ... ولا أقولها مجاملة لرئيس الغرفة ... ولكنها الحقيقة؛ فالرجل

(حساوي إلى أخمص قدميه) ... لا يتحدث إلا عن مصلحة الأحساء وكيف يطور هذه الغرفة ... هو كما تعلمون مكسب، سواء بجاهه أو بماله، وإن حصل تجاوز أو قرار اعتبره الأعضاء تجاوزًا؛ فأنا متأكد أن الأخ سليمان الحماد سوف يتراجع عنه، ولكن ليس بهذه الطريقة التي لو حكَّم كل عضو عقله لرأى أن هناك طرقًا أفضل وأسلم ...

أما تدخل مقام الوزير، فلا نريده إلا (للعوزة).

حسبي الله ... على الصندوق العقاري

ـ هذا ما قاله ابن الثمانين عامًا عندما دار الحديث بيني وبينه ... أنا لا أعرفه وهو كذلك ... وإليكم مختصر الحديث:

ـ يقول: راتبي (١٧٠٠) ألف وسبعمائة ريال، وهو راتب التقاعد (وأكد على بيتين) ... (يعني على عجوزين وعيالهن)، والصندوق طلب (بالقوة) - أي باستخدام السلطات الحكومية - (٩٨٠) تسعمائة وثمانين ريالًا والباقي (يا و لدي، هل يعقل أنه يكد على بيتين)، والمشكلة أن البيت أصبح دمارًا، ومضى عليه ربع قرن ... والصندوق توه صحي من النوم ... والمشكلة أنه استخدم بعض (الدوائر الحكومية ... لاستعراض عضلاته علينا) ... خليها على الله، وأنا ما أريد أموت وفي ذمتي دين لأحد.

ـ حاولت أن أبعده عن الموضوع ... وسألته كيف صحتك؟ ... قال: (بتسأل عن الصحة ... والمستوصف ما فيه حتى حبة دواء)، والمستشفيات الأهلية ... نار ... نار؟

ـ أخذ نفسًا عميقًا وقال: حسبي الله ونعم الوكيل ...! وتأسَّفت جدًّا لأنني قلَّبت عليه المواجع ... ولنا وقفات أمام هذا المشهد لأحد أبناء هذه البلاد العزيزة ... رجل تجاوز الثمانين عامًا وتنتهي حياته وهو يتألم من صندوق التنمية (التصفية) العقارية:

١- إن فكرة وقرار تحصيل ديون الصندوق بهذا الأسلوب (غير المدروس) سوف يكون له مخاطر وآثار ... أعتقد أن التفكير البسيط فيمن اتخذ هذا القرار دليل على أن هناك خطأً يجب أن يصحَّح وأن ينظر للسلبيات، وأهمها أننا في زمن نريد فيه الالتقاء والانتماء والمحبة والوفاء، فتخيَّل أنك وأنت تسافر أو تريد تجديد جوازك أو بطاقته مطلوب لدى الجهات الحكومية، وقد تمنع من السفر ... إننا نناشد قيادتنا الحكيمة أن توقف مثل هذه القرارات الجزافية، ولو أنها أقرت من أي جهة كانت ... المهم لدينا كسب الولاء والالتقاء والوفاء لهذا البلد المعطاء.

٢- هناك حالات اجتماعية يجب النظر في أوضاعها وإعفاؤها من التسديد، مثل الأرملة، واليتيم، والعاجز، والفقير، والمعسر، ومن راتبه لا يتجاوز أربعة آلاف ريال، ومن يعيش على راتب تقاعدي وليس له دخل آخر يعيش منه، وكذلك شهداء الواجب ومن في حكمهم.

٣- قد يُرى إعفاء نصف حق البنك العقاري لمن يقوم بالتسديد لكامل المبلغ المستحق عليه.

٤- قد يُرى إعفاء ربع القسط لمن يقوم بالتسديد بشكل منتظم.

٥- هناك من يريد أن يتخلَّص من قرض الصندوق، باعتبار أن عمر منزله تجاوز ربع قرن وأصبح يحتاج لقرض آخر لإعادة بنائه؛ فهو لا يمانع أن يسقط القرض عنه ويسلم الصندوق هذا البيت وأرضه ما دامت مرهونة للصندوق.

٦- عندما قامت الدولة - أعزها الله - بإنشاء هذا الصندوق، استبشر الأهالي، باعتباره هدية لكل مواطن لا يجد منزلًا ... فهل يعقل أن يصبح مشكلة أمام المواطن (وغصة في حياته).

٧- أتمنى ممن فكر في أسلوب التحصيل ومدى إساءته للناس ومقدار التبرم والتذمر، أن يُعيد النظر، وأن يفكر فيما لو أن هذا الأسلوب طُبِّق عليه أو على أحد أقاربه، مثلما شاهدته وسمعته من ابن الثمانين ... وأضم صوتي له وأقول: حسبي الله على الصندوق

العقاري ...! والله يكفيناه بصاحب القلب الكبير، الذي أحب شعبه وبادله حبًّا بحب ... وبإذن الله لن يموت هذا (الشايب) وعندنا مثل عبدالله، والذي يصدق عليه قول الشافعي:

وأفضل الناس ما بين الورى رجلٌ ... تُقضَى على يده للناس حاجاتُ

لا تمنعنَّ يد المعروف عن أحدٍ ... مادمت مقتدرًا فالسعد تاراتُ

واشكر فضائل صنع الله إذ جعلت ... إليك لالك عند الناس حاجاتُ

قد مات قوم وما ماتت مكارهم ... وعاش قوم وهم في الناس أمواتُ

صحيفة اليوم

١٤٢٧/٦/٨ هـ

شارع أبو بكر الصديق

شارع أبو بكر الصديق، شارع عمر بن الخطاب، شارع عثمان بن عفان، شارع علي بن أبي طالب.

لا أعلم هل هذه التسميات (الجافة) (الحافة) بدون إضافة كلمة محببة تسبقها أو تتبعها وتليق بصحابة رسول الله ﷺ وبأهل بيته ... هل المقصود منها عدم التباهي بالألقاب والأسماء، أم المقصود الاختصار في الاسم ليسهل معرفة الشارع، أم أنها وردت هكذا، بحكم أن معد الدراسة استشاري له معايير معينة في طريقة وضع الاسم وإيصال المعلومة، وتولدت قناعات لدى المهندسين في البلديات وأصبحت واقعًا لا بد من قبوله؟

ولكن يبقى أن مثل هذه الأمور لا تخضع لهذا ولا لهذا، بل إن هذا المجتمع الذي تربَّى على اختيار الألقاب والأسماء المحببة يستوجب أن يحترم رأيه، فهل يعقل في أي مجلس أو حديث أن تطلق الاسم لهذا الصحابي الجليل بدون كلمة رضي الله عنه أو خليفة رسول الله أو أمير المؤمنين ولو بشكل مصغر يعطي دلالة على أهمية هذا الصحابي واحترامنا له، وحتى من هو ليس بمسلم يشعر بأن هذه الأمة تقدِّر وتحترم صحابة نبيها – عليه الصلاة والسلام – إضافة إلى غرس محبة صحابة نبينا لدى أبنائنا، واقتران كلمة رضي الله عنه في حديثهم ومجالسهم.

ويجب أن يُفهَم أنه ليس في ذلك تعظيم أو مباهاة، بل هو حق لهم قرره الله – سبحانه وتعالى – عندما قال وهو أصدق القائلين: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾، فإذا كان الله – سبحانه وتعالى – رضي عنهم وسجل ذلك في كتابه الكريم، وقرر رسول الله ﷺ أن هؤلاء صحابته، لا يستطيع أحد أن يبلغ من أحدهم أو نصيفه، رضي الله عنهم وأرضاهم.

وإن كانت البلديات – مشكورة – قامت بإطلاق أسمائهم وأسماء الصحابة والتابعين ورجالات الإسلام والمسلمين من أبناء هذه الأمة وغير أبنائها على أسماء الشوارع، فلها الشكر موصولًا أن تزيل هذه اللوحات، والتي أكل بعضها الصدأ وزالت حروفها، وأن تضيف كلمة رضي الله عنه ولو بخط صغير، وهذا أبسط ما نقدمه لهؤلاء الذين حفظوا لنا ديننا وكانوا خير أمة أخرجت للناس، وأنا متأكد – لمعرفتي الشخصية للأمير الجليل متعب بن عبدالعزيز – بأنه السبَّاق دائمًا لكل خير في قوله وعمله. والله الموفق.

اقتراح أبابطين نتبنَّاه بمشروع التسمية والترقيم

قالت وزارة الشؤون البلدية والقروية: إنها ستتبنَّى كتابة عبارات الإجلال المتعارف عليها عند ذكر شخصيات الصحابة، مثل عبارة (الصحابي الجليل) أو (ﷺ)، وذلك في لوحات الشوارع المسماة بأسمائهم.

جاء ذلك في رد من إدارة العلاقات العامة بالوزارة تفاعلًا مع ما كتبه الأستاذ عبدالله بن محمد أبابطين تحت عنوان (شارع أبوبكر الصديق) بعدد هذه الجريدة المؤرخ في ٨/ ٦/ ١٤٢٧هـ، وتضمن الرد الإجابة التالية:

سعادة رئيس تحرير صحيفة اليوم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى ما نشر بالعدد (١٢٠٧٢) من صحيفتكم الغراء الصادر في ٨/ ٦/ ١٤٢٧هـ، بعنوان (شارع أبوبكر الصديق)، بقلم الأستاذ عبدالله بن محمد أبابطين، حيث تضمن المقال اقتراح كتابة عبارات الإجلال المتعارف عليها عند ذكر شخصيات الصحابة، مثل عبارة (الصحابي الجليل) أو (ﷺ)، وذلك في لوحات الشوارع المسماة بأسمائهم.

بداية؛ نودُّ أن نشكركم على اهتمامكم وتعاونكم بمختلف القضايا المتعلقة بالخدمات

البلدية، ونشكر الكاتب الأستاذ عبدالله أبابطين على ملاحظته القيمة، كما نود الإفادة أن هذه الإدارة تلقَّت خطاب الجهة المختصة بالوزارة، والمتضمن أنَّ الفكرة المقترحة سيتم – بإذن الله – تبنيها، ومراعاتها عند متابعة الأجهزة البلدية القائمة على تنفيذ مشروع (تسمية الشوارع وترقيم الأملاك).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صحيفة الرياض
١٤٢٧/٧/٨ هـ

مطار سدير ... والعود أحمد

كنا قبل ما يزيد على أربعين سنة تهبط بنا الطائرة الداكوتا في مطار سدير، وهو مطار ممهَّد بالطين، ولكنه يفي بالغرض ... هذا قبل أربعين سنة كما أشرت، ولكنه توقف منذ مدة طويلة لأسباب لا أعرفها. ولأننا اليوم نعيش نهضة شاملة، سواء في المستوى العلمي أو الاقتصادي أو الاستثماري، وأصبح لدينا في منطقة سدير أكبر مدينة صناعية قد تكون في الشرق الأوسط، وهي مهيأ لها أن تمارس العديد من الصناعات، وتجلب الأموال والشركات، وتنوع الاستثمار، إلى جانب أن الحاجة ملحة لمطار يخدم كافة المناطق امتدادًا من حريملاء، مرورًا بثادق والمدن المجاورة، ثم بلدان سدير التي تجاوزت ثلاثين مدينة وقرية، وانتهاء بالزلفي وما جاورها ...

بمعنى: امتداد يزيد على مائتي كليومتر، وكثافة سكانية في زيادة مستمرة، وحاجة ماسة إلى التخفيف من الضغط على مطار الرياض، مع وجود الأرض المناسبة لمطار (محلي) ... ينتقل من خلاله أهالي هذه المناطق من مختلف مدن المملكة، وبالذات من المنطقة الشرقية والوسطى.

وأعتقد أن وجود هذا المطار يعد من المقومات الأساسية لإنشاء البنية الاقتصادية والعلمية والثقافية، حيث يربط ما بين هذه المدن وبقية أجزاء بلادنا الحبيبة ... يقال: من له حاجة فليطلبها لدى كرام الوجوه ... وأعتقد جازمًا أن مثل هذا الموضوع عندما يعرض على سلطان الخير فسوف يكون هديته الغالية على أهلها، وما أكثر ما يتفضل به في خدمة هذا الوطن.

صحيفة الرياض

١٤٢٧/٧/٢١ هـ

بحر الرياض

جبالنا في نجد تحتوي على العديد من الآثار البحرية من القواقع والأصداف والمتحجرات البحرية، ولديَّ الكثير منها. وعندما سألت أحد الجيولوجيين المختصين بعلوم الأرض ذكر أن هذه آثار لمياه قد تكون موجودة منذ سنين غابرة. لا أعلم هل قال آلاف أو ملايين السنين، ثم انحسرت هذه البحار حتى أصبحنا على الوضع الحالي، المهم ليست هذه مهنتي، ولكن عندما نذكر بعضًا من الأحداث السابقة أو حتى القريب منها، مثل شق قناة السويس، وتحويل بعض مجاري الأنهار، وإنشاء خطوط ومحطات ناقلة، مثل مشروع النهر الليبي، أو مشروع توشكى في مصر، نفكر في دراسة مناسيب الأراضي القريبة من المدن ومدى ارتفاعها عن سطح البحر، بمعنى أنه لو فرض أن ارتفاع مدينة الرياض ألف متر عن سطح البحر، فمعنى ذلك أن هناك تدرجًا في المنسوب يسمح لنا بالتفكير في نقل بعض مياه الخليج العربي إلى أقرب نقطة للرياض، وذلك باستخدام أسلوب الأواني المستطرقة أو الأنفاق وتعميق الأرض ... ويعني ذلك أننا نستطيع تقريب مياه الخليج – مرورًا بالعديد من المواقع – إلى أقرب نقطة ممكنة لعاصمتنا الغالية.

لا تسألني عن السلبيات أو الإيجابيات لهذا المشروع، أو كم تكلفته، أو أنه من المستحيلات، ولكن يكفي أننا نستطيع تموين الرياض بالمياه المحلاة عن قرب، ويكفي أننا نوجِد خط سير رابعًا، ويكفي أن جو الرياض سوف يتغير، ويكفي أن هناك شركات عالمية تتمنَّى تنفيذ المشروع واستثماره.

دلوني على الطريق

وين أنت رايح عود، وبتحصل بقالة أبو أحمد على يمينك، ثم خذ أول ملف تراه شارع أبو سيدين، والا نتهى بتحصل البلدية على يسراك.

هذه حالة من عدة حالات نواجهها يوميًّا، أنا لا أطالب بوجود جهاز في كل سيارة أجرة يوضِّح المكان والمسار، ولا أطالب بوجود كتب توضِّح العناوين والشوارع والأرقام، أنا لا أطالب بوجود تسميات للشوارع بشكل سهلٍ وميسَّر، ولا أطالب بوجود أرقام للمنازل بشكل كبير وواضح ومعترف به لدى جميع الجهات الحكومية والخاصة، ولا أطالب كذلك بمواصفات خاصة لسيارات الأجرة، أقصد أن لا تكون سيارة لها رائحة خاصة تمثِّل الجنسية التي تقودها، (يعني ما تصدق على الله تنزل من السيارة من زين الريحة والأوساخ ... والمناديل ...)، هذا بخلاف السائق، وما أدراك عنه! يقولون في الغرب: إن تطور كل مدينة وثقافتها يقاسان بمقدار تطور سائقي الأجرة وثقافتهم... وأترك لكم الحكم على هذه النظرية.

أتمنى لو أن البلديات عملت دراسة ميدانية لسائقي الأجرة وللمواطنين؛ لمعرفة مقدار ما حققته خطة الترقيم من إيجابيات أو سلبيات، وأعتقد جازمًا أنه لا يوجد سائق يستدلُّ على العنوان برقم المنزل واسم الشارع. في الخارج يعتبرون أن رقم المنزل

أو المحل من الأمور الهامة التي تهم البلدية وتهم المواطن، وتجده يضع لها إطارًا جميلًا وفي مكان بارز، ويدوِّنها ضمن العلامات الدالة على محله أو منزله.

أتمنى من البلديات أن تقوم بتوعية المواطنين بأهمية هذه الأرقام، وأن تكون الدليل الوحيد لمعرفة العنوان، وأتمنى من البلديات أن تسمح للتجار بعمل كتيبات توزَّع على محطات البنزين، وفي المطارات، ومحطات السكة الحديد، وشركات النقل، وسيارات الأجرة، تكون هذه الكتيبات دليلًا للمدينة، سواء من الناحية السياحية، أو المصالح الحكومية، أو الشركات، أو المستشفيات، والأماكن المهمة في المدينة ... وأعتقد أن هناك العديد من رجال الأعمال يتمنون أن تُعطَى لهم هذه المعلومات، وسيقومون بطباعتها وتوزيعها مشاركة منهم مع البلديات.

القطاع الخاص في بلادنا ثروة وطنية تحتاج إلى من يعرف كيف يستثمرها، (ويا ليت الطاقية اللي على رأس الموظف يشيلها قبل ما تنشال عنه)!

والله المستعان، المهم: (وين طريق البلدية لو سمحت؟).

بين الفاتيكان وأمريكا

في غضون أقل من ستة أشهر، انهالت الاتهامات من أكبر مؤسستين في العالم: المؤسسة الأولى – وتمثل السياسة – ويرأسها (جورج بوش) – رئيس أمريكا – والمؤسسة الثانية دينية، ويرأسها البابا – زعيم الفاتيكان.

ولن أتطرَّق إلى قضية الدفاع عن الإسلام؛ فهي – بحمد الله وفضله – سحابة لا يضرها مخلوق، ولكن لنا وقفات أمام هذه الاتهامات، وفي هذا الوقت، حيث يشترك الكفر على ملة واحدة.

١– الرئيس الأمريكي صرح بأن الحرب في العراق وأفغانستان وفلسطين حرب صليبية ... ومع ذلك وجد لها المبرر (زلة لسان)، واستنكرْنا، وشجبْنا، وتظاهرْنا، وانتهت، وحمدنا الله أنها انتهت عند هذا الحد.

٢– وهل يعقل أن تكون أمريكا وحدها التي تؤلِّب على الإسلام وأهله؟ لهذا برز من الدانمارك من ساهم في التشويه بالرسومات الكاريكاتيرية، وقمنا بنفس النهج، واستنكرنا، وشجبنا وتظاهرنا، وانتهت – والحمد لله – بزيادة تصدير الزبدة والجبنة للبلاد الإسلامية.

٣– ثم يأتي الرئيس الأمريكي ليعلن مرة أخرى أننا فاشيون، وأن هذه من صفات

أمتنا وديننا ... وبنفس الطريقة استنكرنا، وشجبنا، وتظاهرنا، وانتهت المشكلة بزيادة التدمير في العراق وأفغانستان، واعتقال المسؤولين في فلسطين ... وهدأت المشكلة ... بل إن أسعار البترول زادت (رب ضارة نافعة).

٤- ويأتي ختامها (ولا أعتقد أنها الأخيرة) ليعلن البابا - وأمام حشد جامعي، وفي دولة لها علاقات وطيدة مع العالم العربي والإسلامي - ويتهم الإسلام ونبيه - عليه أفضل الصلاة والسلام - بما قاله من كذب وجهل بهذا الدين؛ مما دفعنا لأن نستنكر، ونشجب، ونتظاهر، وليس لنا خيار غير ذلك. وما دمنا جربنا هذه الطرق فنحن أمام خيارات أخرى بجانب ما تعودنا عليه.

١- لماذا لا تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بإيفاد علماء لمقابلة زعيم الفاتيكان وشرح الإسلام على حقيقته؟ وليكن التقريب بين الحضارات والأديان يأتي من أمة الإسلام، وهذا أسلوب طبَّقه رسولنا - عليه الصلاة والسلام - بإيفاد الرسل إلى ملوك الأرض لشرح الرسالة السماوية، فمعظم الغربيين ربما يجهلون هذا الدين الحنيف، وحتى لا يتوقف الموضوع على الفاتيكان وحده لا بد من إيضاح هذا الدين الذي اتصف بالوسطية والمسامحة وحفظ الدماء لجميع أهل الأرض.

٢- لعل مجموعة من طلبة العلم - وبالذات الذين درسوا في الغرب - يكون لهم دور في الرد على افتراءات زعيم الفاتيكان، من خلال استخدام الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

٣- أما ما يتعلق بالرئيس الأمريكي جورج بوش - الذي تكررت منه الإساءة لهذا الدين وأهله، والمعروف بتعصبه - فحتى لا نتسرع في الحكم لماذا لا يطلب وبشكل رسمي إيفاد مجموعة من العلماء والمثقفين لمقابلته وشرح سماحة هذا الدين، وكيف أنه يتعايش مع الأديان الأخرى ... بل يحميها ويحافظ على سلامة أهلها.

٤- إن كان هناك صعوبة في مقابلة الرئيس الأمريكي وزعيم الفاتيكان، فلنجرِّب كسب رأي المواطن الأوروبي والأمريكي من خلال وسائل إعلامه ومن خلال العقلاء المنصفين منهم، وليكن هناك استفادة من القنوات التليفزيونية والصحف الموجودة في تلك البلدان، المعروف عنها خدمتها لمن يقدِّم أعلى سعر.

٥- أتمنى لو أن هذه المظاهرات والاستنكارات والمقابلات والإعلانات استُغِلَّت في عمل مظاهرة ثقافية داخل الدول العربية والإسلامية، ودُعِيَ لها أرباب الفكر والعلم من الشرق والغرب، وتم نقلها إلى وسائل الإعلام الغربية؛ فلا شك أنها سوف تكون أفضل من أسلوب الإدانة والاستنكار الذي ينتهي بمجرد إعلانه.

وخير مثال: أن نسأل أنفسنا: ماذا حققنا من نتائج الإدانة أو حتى الاعتذار الذي نتمناه وكأننا بذلك حققنا كل شيء؟

صحيفة اليوم

١٤٢٧/٩/٢١ هـ

ثروة الأمانة والإجابات الصعبة

نفايات الدمام ٦٠٠ طن أسبوعيًّا، والخبر والقطيف والظهران ٣٦ ألف طن أسبوعيًّا، هذا ماورد في جريدة (اليوم)، لابد أن هناك خطأً في هذا الرقم قد يحسب على المطبعة أو على ناقل الخبر أو على الأمانة؛ لأنه من المستحيل أن تكون نفايات الدمام تمثل فقط ٥ بالمائة من نفايات الخبر والقطيف والظهران ... ولكن قد يقاس كما يقال في بعض التعريفات وعي أي بلد بمقدار نفاياتها وبمقدار استهلاكها للمياه.

ما تهم (هذه الهرطقة).

وكنت أتمنى لو أن الأمانة أوضحت ما هي نوعية هذه النفايات ... قد قرأت في كتاب أجنبي قبل حوالي ربع قرن أن هناك شركات ورجال أعمال أصبحوا ملوكًا للزبالة، بمعنى أن زبالة أي مدينة لا تذهب (للمحارق) أو للدفن وتصبح لدينا زبالة أخرى تنشر المرض وتلوث البيئة، وقد تقام شكاوى على أي معتدٍ أو طامع في زبالة الآخر.

كنت أتمنى لو أن الأمانة أوضحت كيف تقضي على هذه النفايات، وأين تذهب، وما مصيرها. كنت أتمنى لو أن الأمانة عملت دراسة لاستثمار هذه الزبالة، ومن المؤكد أن

تجار الخبر والقطيف سوف يكونون أكثر حظًّا من تجار الدمام، باعتبار أن زبالتهم من النوع الثقيل.

كنت أتمنى لو أن الأمانة أوضحت الطرق الحديثة لجمع النفايات، وأسلوب وطريقة الجمع، ويكفي مراقبة إحدى سيارات النفايات وهي تجمع براميل الزبالة، وما يقوم به عمالة البلدية من فرز للعلب ومخلفات الحديد، وما ينشأ من روائح و(بعثرة) لأكوام النفايات، و(سلام) على العمالة وهي تحمل أكياس العلب وتجول في الشوارع والبراميل بحثًا عن أي علبة، (لا ألومهم) فقيمة هذه العلب أضعاف رواتبهم، ولا أخفيكم سرًّا – ما دام أن المسألة فيها استثمار وجمع قروش – فقد قمت ليلًا بعيدًا عن عين الرقيب من البلدية بفرز أحد براميل البلدية، واخترت إحدى المناطق الراقية؛ ظنًّا أن دراستي سوف تكون أكثر واقعية، وخرجت بعد ساعة من العناء، والصبر، وشم الروائح، والنظر إلى أشياء غريبة وعجيبة – المهم أرجو أن لا تخوض معي هذه التجربة القاسية – خرجت بالأرقام التالية عن برميل الاستثمارات البلدية:

١ – ٢٠ كيلو من مختلف أنواع الأطعمة (لحم + أرز + دجاج + سمك + خبز (وبقايا وجبات آخر الليل).

٢ – ٢ كيلو من مختلف أنواع البلاستيك (صحون + أكياس + كاسات + علب مياه، والباقي أتركها لظنك).

٣ – ١ كيلو من علب الألمونيوم لمختلف المشروبات.

٤ – ١كيلو من علب الزجاج بأنواعه.

٥ – ٢كيلو من مختلف أنواع الورق.

هذا بخلاف أشياء أخرى (بلاش نذكرها)، جميع هذه الأرقام متواضعة جدًّا، وأقصد أن تكون دراستي واقعية ومفيدة.

لقد وضعت فرضية أن مدينة الخبر (عروس الخليج) بها حوالي ١٠ آلاف برميل ... فمعنى ذلك أن لدينا يوميًّا في مدينة الخبر ٢٠٠ ألف كيلو أطعمة – ٢٠ ألف كيلو

بلاستيك – ١٠ آلاف كيلو علب ألمونيوم – ١٠ آلاف علب زجاجية – ٢٠ ألف كيلو ورق مختلف الأنواع.

هذه الأرقام ليوم واحد فقط.

بمعنى أقرب للفهم: إننا بمدينة الخبر نستطيع توفير وجبة يومية لحوالي ٢٠٠ ألف إنسان، أما البلاستيك وعلب الألمونيوم وعلب الزجاج والورق، فهذه أتركها لمصانع الألمونيوم والبلاستيك والورق، فلو كنت أملك مثل هذه المصانع لوزعت على كل منزل ثلاثة براميل لكل منتج برميل بلون خاص، ولقمت بجمعها وإعادة تصنيعها، وهذا العمل أقل مشاركة تقدِّمها مصانعنا للاستفادة من هذه النفايات الثمينة.

على العموم، هذه الدراسة الميدانية أهديها إلى الأمانة، فلعلها تطرح مشروعًا استثماريًّا يكون مسماه (برميل الاستثمارات البلدية).

إن كنت لا تصدق ما ذكرته، وتريد التأكد من صحة هذه الأرقام أرجو المعذرة ... جرِّب أن تضع رأسك داخل برميل البلدية، وسوف ترى أن برميل بلديتنا العزيزة مجال خصب للاستثمار المربح.

المهم أن لا يفتح هذا التفكير أسلوب تخصيص الخدمات البلدية، خصوصًا أننا أصبحنا نتسابق في بدعة (الخصخصة).

المياه بين الدمج ... والإفلاس

نظل سنوات طويلة ونحن نطالب بالتغيير للأفضل، وعندما نحصل على هذا التغيير فما أسرع ما نطالب بالرجوع إلى سابق العهد. واليوم نسمع ونقرأ أن مجلس الشورى يطالب بإعادة المياه إلى وزارة الزراعة ... ولنا أمام هذا التردد وقفات أهمها:

١- عندما عرض على مجلس الشورى طلب فصل المياه عن الزراعة، وضمها للكهرباء، وإصدار مباركته لذلك، هل كان ذلك ناتجًا عن دراسة وتمحيص أم اقتراح وجمعت الأصوات له؟

٢- وعندما أيَّد مجلس الشورى الفصل، هل كانت هناك قناعة بعدم إمكانية قيام وزارة الزراعة بالدورين، أقصد الزراعة والمياه ... أم أن مسألة مياه الشرب هي المؤثر الأعلى لتصبح هناك وزارة للمياه والكهرباء؟

٣- ولنفترض أن الموافقة نشأت بأي أسلوب وطريقة كانت، أليس من واجب المجلس أن يراقب الأمر بعد التغيير، فإن كانت المطالبة الآن بعودة المياه إلى مجاريها (أقصد الزراعة)، فمعنى ذلك أن هناك خللًا، إما في وزارة الزراعة وإما في العشوائية الحاصلة في حفر الآبار، التي أصبحت تجارة رابحة رأس مالها حفار وعامل أجنبي نجده معلنًا عن نفسه على ناصية أي طريق سريع ... أو أن المجلس تجاوب مع مشكلة جدة مع أن هناك (غير جدة)؟

٤- المعروف أنه في حالة التغيير للأفضل لا بد أن يتبعه أو يسبقه تعديل في الأنظمة واللوائح ... أقصد أنظمة المياه، وفي تصوري أنها لا تزال على العهد القديم ... بل أرادت وزارة المياه والكهرباء أن تتخلَّص منها كاملة، وذلك بطرحها للتجارة؛ أقصد للتخصيص.

٥- وما دام أن هذا الموضوع قد نشر في إحدى الصحف، فمعنى ذلك أننا لنا الحق في الإدلاء بالرأي الذي قد يعارض توجه مجلس الشورى نحو إعادة المياه لوزارة الزراعة. ويكفي تجربة عشرات السنين للحكم بأن في الإعادة إبادة، أقصد أننا فعلًا سوف نواجه إفلاسًا مائيًّا حتى قبل ١٤٥٠هـ ما لم يمنَّ علينا الكريم بالأمطار، ويحمينا من هذا الاستنزاف الهائل، سواء في الزراعة أو في غيرها، وغيرها هو الأسوأ. فنحن في أمسِّ الحاجة إلى برميل ماء أكثر من عشرة براميل زيت.

٦- إن قرار ضم المياه للكهرباء ربما هو المطلوب النظر فيه، فليس التشابه في نوع العمل أو المقارنة ببعض الدول التي لديها وزارة واحدة للمياه والكهرباء - ليس دليلًا على صحة الوضع؛ فالمملكة لها وضع خاص وحجم لا يقارن بالآخرين، وكان الأجدر إنشاء وزارة مستقلة للمياه تعتني بمياه الزراعة، والشرب، والتحلية، والسدود، وهيئة الري والصرف الصحي، ومصانع المياه، والإبقاء على شركات الكهرباء على وضعها السابق بمجالس إداراتها.

٧- نتمنى من مجلس الشورى - وهو الجهة التي نعلِّق عليها الآمال - أن يأخذ وقته الكافي في الدراسة، وأن تكون دراساته ميدانية ولا يكتفي بالتقارير. وأعتقد أن بعض الأعضاء لم يدخل وزارة الزراعة أو وزارة المياه، ولم يدرس أنظمتها الموجودة، ولم يطالب بأنظمة جديدة، ولم يعرف النتائج التي ترتَّبت على نقل اختصاص وزارة إلى أخرى، ومقدار المعاناة التي يجدها الوزراء في اعتماد المبالغ واعتماد الوظائف، إن أكثر ما يحصل هو (سلخ) وظائف جهة إلى جهة أخرى. كفاكم الله شرَّ السلخ؛ لأن الشاة لا يضرها السلخ بعد الذبح.

رسالة إلى الحوار الوطني السادس

الطالب، المدرس، المدرسة، المناهج – أربعة الأركان التي يعتمد عليها قوام التعليم في أي بلد، ومن خلالها تتم مناقشة الواقع الحالي والمؤمَّل أن يكون.

أتمنى أن تكون هناك مقارنة بالأرقام عن كل ركن من هذه الأركان خلال عشرين عامًا مضت وعشرين عامًا قادمة ... قد تستغرب مثل هذا الطلب، ومن المؤكد أنه غير متوافر في وزارة التربية والتعليم ولا حتى وزارة التعليم العالي، ولهم العذر في ذلك لقلة الإمكانات البشرية والتقنية والمالية ...

ولكن يهمُّنا المحصلة النهائية في تخريج الشباب والشابات ... وحتى نحكم على صحة الوضع أو عدم سلامته، لنأخذ مؤشر البطالة في بلادنا، وهو مقياس جيد يوضِّح هل العملية التعليمية تتناسب مع احتياجات الوطن أم لا، بمعنى أن خريج المرحلة التعليمية أيًّا كانت، هل يستطيع أن يلتحق بوظيفة ويأخذ مكانه بدلًا من الأجنبي ... أم كما هو حالنا: نسبة ٧٠ بالمائة من خريجي الثانوية العامة هم الأقسام الأدبية والنظرية، والذين أصبحوا مشكلة على وطنهم وعلى أنفسهم وعلى أهلهم؟ وكما نلاحظ فإن مشكلة البطالة تزداد سنة بعد أخرى رغم الجهود التي تبذلها وزارة العمل، ولكن يبقى أن نسبة الزيادة السكانية – والتي تجاوزت ٥ بالمائة – تنتج لنا سنويًّا ما يزيد على نصف مليون شاب وشابة كلهم يريدون التعليم المنهجي السليم، الذي ينتهي بهم إلى الوظيفة

وطلب الرزق، ولن يحصل ذلك إلا بتصحيح الوضع في الأركان الأربعة:

١-الطالب: يجب أن يُعطَى التوجيه السليم نحو اختيار التخصص المهني الذي يميل إليه، سواء كان ذلك عن طريق أسرته أو عن طريق وسائل الإعلام أو عن طريق مدرسته، وأن يوضح له الضرر في حالة اختياره تخصصات أخرى غير مناسبة، والتي يريد أن يدرسها بحكم سهولتها، وبحكم انخراط زملائه بها.

٢-المدرس: لا بد من تهيئة المدرسين المناسبين للمناهج المطلوب تدريسها، وبالذات المناهج العلمية المهنية، ولا يُكتفَى بالشهادات الجامعية، بل يكون لديهم التدريب والتأهيل في مثل هذه الصناعة، وبعثهم للدراسة والتأهيل في الجامعات الأوروبية والأمريكية واليابانية، إضافة إلى استقدام مدرسين ذوي مؤهلات علمية وعملية لهم القدرة على التدريب وإيجاد النوعية المناسبة للمهن التي يحتاج لها بلدنا.

٣-المدرسة: ما الذي يمنع تحويل مدارسنا من أسلوب الغرف المغلقة إلى ورش ومصانع صغيرة مهيأة بكل وسائل التقنية الحديثة، بحيث يكون هناك تطبيق عملي لأي مهنة يراد العمل بها. وهؤلاء الشباب عندما يتدرَّبون سوف يصبحون مدرسين لديهم القدرة والمعرفة في أمور الصناعة ومختلف المهن، نريد تصاميم لمدارس تحتوي على ورش ومعدات وآليات للتدريب، وأن نتوقف عن مسألة التلقين والحفظ من أجل أداء الامتحان وبعد ذلك كل شيء يتبخَّر، وأتمنى لو أن الوزارة أجرت بحثًا مع مجموعة من طلابها ممن أنهوا الثانوية العامة؛ لمعرفة ناتج التحصيل العلمي التلقيني.

هذا إلى جانب استخدام المدارس ورديتين صباحية ومسائية، والتشجيع على الانخراط في السلك المهني، وليس بالضرورة اختيار المهن التي قد يمتنع عنها البعض، بل إن الأمور المهنية عديدة تعداد منتجات البترول، وكم كنت أتمنى لو أن بعض الشركات الأوروبية وبعض الشركات من الشرق أعطتنا تجربتها، واشتركت معنا في إعداد تصاميم مدارسنا ومناهجنا المهنية وفق آخر ما وصلت إليه ... وليس في ذلك عيب أو نقص، بل أتمنى لو أنها أدارت العملية التعليمية في بلادنا بدلًا من إرسال أبنائنا لهم، وأوجدت قاعدة علمية مهنية نستطيع أن نقوم بها بأنفسنا.

٤-المناهج: أرجو لا يخطر على البال تغيير المناهج الدينية أو الشرعية أو اللغة العربية؛ فهذه ليست للنقاش، وليست للمجادلة أو الابتكار؛ فبلادنا قبلة المسلمين، وستظل قائدة العالم الإسلامي بإذن الله ... ولن نساوم على مناهجنا الدينية أو نسمع

لأي ناعق، وليس معنى ذلك حشو مناهجنا بما لا يستفاد منه ... وهذا - بحمد الله - غير حاصل.

السؤال المهم الذي يفرض نفسه: ما المحصلة النهائية للمناهج الدراسية في جميع المراحل، وبالذات إذا كانت لدينا نسبة عالية جدًّا من خريجي الدراسات النظرية (بدون عمل)، يعني عاطلين، يعني عالة على الوطن وعلى أنفسهم ... على من يقع ذنب هؤلاء ...؟ بلدنا يحتاج خلال نصف القرن القادم إلى التخصصات المختلفة في الصناعة، وبالذات صناعة مشتقات البترول ... نحتاج إلى أطباء وصيادلة ومهندسين بمختلف التخصصات المدنية والمعمارية والكهربائية والميكانيكية وعلوم البترول، ونحتاج إلى مئات الآلاف من المساعدين الفنيين في مختلف التخصصات العلمية، ولنا وقفات أمام أمور قادمة ليس لنا منها فكاك.

١-انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، واستعداداتنا المهنية تجاه المنافسة مع القادمين لبلادنا.

٢-نسبة الزيادة السكانية التي سوف تعطينا سنويًّا ما لا يقل عن نصف مليون شاب وشابة، وكلهم يريد مهنة وعملًا يحفظ ماء الوجه ويضمن المستقبل ... هل لدينا خطط نصف سنوية أو سنوية لاستيعاب هذه الأعداد، والتي تزيد سنة بعد أخرى؟

٣-لماذا لا نعيد تقييم وضعنا العلمي السابق ونتائجه، ونقارنه بالمشكلات التي نعانيها، من بطالة، وزيادة في الاستقدام، وعدم قبول الموظف السعودي؟

٤-لماذا هذا الكم الهائل من الجامعات وأنصاف الجامعات؟ (من المؤسف أن يطلق عليها جامعات) وهي إما شقق أو شبه مستودعات حُوِّلت إلى هذا الاسم، وجعل العلم تجارة في أعز ما نملك، وهو أبناء الوطن وبناته، ثم النتيجة الفاشلة لخريجي هذه البقالات الدراسية التي هدفها (كم نربح).

٥-لماذا هذه الفُرقة والتباعد بين القطاع الخاص وخريجي الجامعات والمعاهد الحكومية؟ هل هي مشكلة الطالب أم مشكلة المنهج أم مشكلة رجال الأعمال؟ وما الذي يمنع أن تكون مناهجنا ومدد الدراسة وفق احتياج رجال الأعمال من هذه العمالة؟

٦-ألا يستوقفنا أننا من أكبر دول العالم إنتاجًا للبترول، ومع ذلك نصدره إلى بلدان ليس بها بترول، وتقوم هذه الأخيرة بتصنيعه وتصديره على هيئة منتج لبلادنا؟ أليس من المخجل أن الثوب الذي نلبسه أساسه من بترول بلدنا ولكنه مصنع في غيرها؟

لو استخدمنا صناعة البترول ومشتقاته في تصنيع احتياجات الدولة فقط لما أصبحت لدينا بطالة، بل قد نضطر للاستقدام لعدم توافر العنصر السعودي!

٧-هل هناك مجال لإيقاف الدراسات النظرية ولو لفترة خمس سنوات ... ثم ننظر للنتيجة؟

أخيرًا؛ أتمنى لو أن مركز الحوار الوطني جعل إحدى ندواته لتقييم الاجتماعات السابقة وما نتج عنها ... ومع ذلك أنا مؤمن متفائل ... ويا رب نسمع منهم ما يسرُّ الخاطر.

مجلس الشورى ... والضوء الأخضر

مجلس الشورى يستدعي بعض الوزراء لمساءلتهم عن بعض النواقص في وزاراتهم – لا نقول محاكمتهم – لأنها مجرد تهم لم تثبت ... بل القصد البحث عن التصحيح ... وكلمة التصحيح هي الضوء الأخضر الذي ينتظره بفارغ الصبر ... ليس ذلك تحريضًا أو تشفيًا ... ولكننا كمواطنين (طفشنا) من البيروقراطية، وتأخر المصالح، والروتين القاتل، الذي شمل معظم قطاعاتنا الحكومية، ولأن نظام الخدمة المدنية – والذي مضى عليه عشرات السنين – لا يفرِّق بين المنتج وغير المنتج، ولا يشجع على الإنتاج، ولا يؤمن بمبدأ الحوافز، وكأنه مؤسسة ضمان اجتماعي مسؤولة عن الرواتب وتطبيق الأنظمة، ويكفي الحكم على صحة ما أقوله أن تقوم بمجرد حسبة بسيطة لعدد الموظفين في أي جهة، فسيعطيك المؤشر أن نسبة عطائهم لا تتجاوز ٣٠ بالمائة أو أقل، وأن بقية الوقت ضائع بين التأخير والجرائد والملل والتفكير في نقص الرواتب (وجيه وروحه، وأم العيال مصخنه، وعندي شغل ... والأسهم وش أخبارها ووين بقية الجرايد ... وخذ وهات).

إحدى الدراسات السابقة لإحدى الجهات الحكومية تقول: إن الوقت الذي يقضيه الموظف في عمله هو ٢٠ بالمائة (أمر عجيب)، والباقي – يعني ٨٠ بالمائة – من الراتب يروح كضمان اجتماعي.

نرجع للضوء الأخضر لمجلس الشورى، نرجو ألا تكون زوبعة في فنجان (مثلوم) ... نريد نتائج، نريد أن نسمع عن أي مسؤول أُعفي من منصبه واستبدل به أفضل منه، ليس بالضرورة أن يملك مجلس الشورى هذه الصلاحية ... بل يكفي أن يوصي بذلك. وما الذي يمنع أن تكون المساءلة معلنة؟ ولنا في تاريخنا الإسلامي العربي خير مثال؛ فرسولنا – عليه الصلاة والسلام – يعلن أمام الجمع: من له طلابة أو مظلمة على رسول الله فليطلبها الآن، فيقوم أحد الصحابة ليعلن أن رسول الله سبق وأومأ بالعصا عليه، فيقوم رسول الله – فداه نفسي وأبي وأمي – ويخلع رداءه، ويطلب من الصحابي الاقتصاص منه؛ فما كان من هذا الصحابي إلا أن قبّل صدر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأراد أن يكون آخر عهده بالدنيا لمس جسد الحبيب.

وهناك أمثلة كثيرة لا حصر لها، ولن أستعرض خطب الملك عبدالعزيز ﷺ فكانت إحدى خطبه الإعلان أمام الجميع عن أي ظلامة لأحد أو أي انحراف عن الشرع؛ فقد أعلن ﷺ تنازله عن الحكم إذا ثبت عليه شيء من ذلك، وما كان من الناس إلا أن رفعوا أكف الضراعة بالدعاء له ﷺ، كل دول العالم المتقدم تعلن عن أي فساد يحصل في البلاد، وليس بالضرورة أن يكون الفساد ماليًّا، بل إن الفساد الإداري، وعدم المقدرة، وتأخر انتهاء المشروعات، وكثرة المشكلات الإدارية، وعدم التجديد والتحديث في أي وزارة دليل على أن هناك خللًا يجب تصحيحه، وحبذا الإعلان عنه حتى يتعظ من يريد أن يتعظ.

وكما يقال: إن جميع من يعمل في الخدمات العامة عرضة للانتقادات، وعرضة للمساءلة، وعرضة أيضًا للمحاكمة. لسنا ممن يؤيِّد «نشر الغسيل»، وكلنا خطاء، ولكن ينبغي ألا تضيع الحقوق وتستغل الأموال العامة، ونظل نتجادل في تعريف الفقر ... والفقر المدقع.

استجواب الوزير أم عضو مجلس الشورى؟

قبل أسبوع خرجت علينا الصحف بأن هناك طلب استدعاءً - أو لنقل مفاهمة، أو لنقل استجوابًا - لبعض الوزراء، وحددت الوزارات المطلوبة كما نشرته الصحيفة.

وباركنا هذه الخطوة المسبوقة من مجلس الشورى الموقَّر.

ومن المؤكد أن المجلس قد ضاق ذرعًا ببعض السلبيات والمعاناة التي يواجهها المواطن، وكان قرار المجلس بطلب هؤلاء الوزراء مقبولًا لدى معظم المواطنين، ليس تشفيًا، ولكن ليعرف السبب في نقص الخدمة، وليمكن إيجاد الحلول المناسبة، وإن أردت أن أسرد عليك نقص الخدمة فهي كثيرة، وربما (تقلب المواجع) لديك ... ولا نزال بانتظار أن نسمع نتائج اللقاءات مع هؤلاء الوزراء، وأملنا ألا تكون مثل سابقتها عندما حضر بعض الوزراء للمجلس، فبدلًا من أن يكون حاضرًا للسؤال أصبح هو المتحدث، ولو سمح له أيضًا لوضع الأسئلة، وأتمنى الرجوع إلى بعض من هذه المقابلات السابقة ليتضح صحة ما ذكر ... إلا أن تكون بعض المقابلات غير قابلة للنشر. المهم، سواء كانت قابلة أو غير قابلة نريد من هذه المقابلة أن تبشِّرنا بالمولود الجديد.

وكم نتمنَّى كما هو حاصل في كل الدنيا أن نسمع - ونرى - ما يقوله معالي الوزير وسعادة عضو الشورى ... فلربما نجد له العذر ونكون من المؤيدين له، بدلًا من أن يكون فاكهة المجلس، وللأسف في هذا الزمان نجد أن الفاكهة متنوعة، منها ما هو

يحتاج إلى عمال وفلاحين، ومنها ما يحتاج إلى علاج وبيطرة، ومنها ما يحتاج إلى مياه ونزح للمياه الآسنة، ومنها ما يحتاج إلى مهندسين زراعيين وخبرات في المبيدات، ومنها ما يحتاج أساتذة في التعليم الزراعي والتدريب والتأهيل، وهكذا بقية الجوانب.

والجميل في طلب بعض الوزراء للاستجواب - والذي مضى عليه أقل من أسبوع - أننا نرى فضيلة رئيس مجلس الشورى - كما نشر في إحدى الصحف - ضاق ذرعًا بأعضاء اللجان المتخصصة في المجلس - أو لنقل ببعضهم - واعتقدنا أن فضيلته قد استاء جدًّا من تأخرهم حتى وصل الأمر إلى نشر ذلك بالجريدة، ولكن - كما ذكرنا - طفح الكيل ... وأضمُّ صوتي لمعاليه؛ فقد أضفنا فاكهة أخرى شهية جدًّا، وهي تفنيد أعمال مجلس الشورى ونتائجها، وللأسف نقول ذلك دون استحياء أو حتى مجاملة؛ لأننا كنا - وأعتقد لا نزال - نؤمن أن مجلس الشورى يمثِّل كل المواطنين وكل الأطياف، وهذا هو الملاحظ بين الأعضاء، ويكفيك النظر إلى أبسط الأمور وهو لباس كل عضو؛ فتجده يمثِّل الجهة التي ينتسب إليها، وليس في ذلك عيب فأهل مكة أدرى بشعابها (بشرط ألا تغيِّب السيول معالم هذه الشعاب) ...

المهم أن معالي رئيس المجلس أراد ألا يكون هناك ناس أحسن من ناس ... يعني ليس معقولًا أن نستجوب الوزير ونترك العضو. ما أجمل أن نخطو مثل هذه الخطوات المباركة، التي تصب في النهاية لصالح تقويم أمور حياتنا ...! وهنيئًا لنا بكل وزير وعضو يكون بمثل هذه الشجاعة والشفافية ...! فهؤلاء هم الذين نريدهم، وهم بإذن الله من يعوَّل عليهم في الإصلاح.

وأرجو ألا تؤخذ عبارتي الأخيرة على محمل قول الشاعر:

ومن لم يصانع في أمور كثيرةٍ يضرَّسْ بأنياب ويوطأ بميسمِ

ليس دفاعًا عن وزارة التعليم العالي

ما أسرع أن نتَّهِم الآخرين بالتقصير، وأن نكيل لهم الصاع صاعين، وأن نصدق كل ما يقال ويكتب، وكأن بيننا وبين هذه الجهة المتهمة بالتقصير عداءً ورغبة في التشفي! لقد ساءنا جميعًا أن جامعاتنا اعتُبِرت – افتراءً وبطلانًا – من أقل مستويات الجامعات على مستوى العالم، ولا نعرف ما المعايير التي بُنيت عليها هذه الأرقام وصحة مصدرها، ولماذا أريد لها أن تكون في هذه الفترة، وهل وراء الأكمة وما وراءها ... هل يعقل أن جهود نصف قرن من العلم والبناء يُراد هدمه (بجرة قلم)، وكما ذكرت، ليس دفاعًا عن وزارة التعليم العالي؛ ففيها من النقص والتقصير الشيء الكثير، ولكنها لا تصل مطلقًا إلى أن تصبح جامعاتنا في أسفل سافلين. هذا ظلم وافتراء، وتعدٍّ ليس على وزارة التعليم العالي فقط، بل على خطط ومنهج تعليمي عمره نصف قرن، استطاع أبناؤه المتخرجون من هذه الجامعات إدارة دفة الدولة والسير بها لتصبح من أرقى دول العالم مع تمسكها بشريعتها وتقاليدها.

ولا شك أن هذا الهجوم المبطَّن يستهدف جميع من نال شهادة من هذه الجامعات العملاقة. نعم العملاقة في مصداقيتها وفي اختيارها للطلبة المتميزين. ويكفي أن أبناءها – وأنا أحدهم – عندما انبعثنا للخارج كنا أفضل من أبناء تلك البلاد تعليمًا وفهمًا وقدرة مع اختلاف اللغة والمنهج، هذا إلى جانب أن أساتذتنا – سواء من الأجانب أو

السعوديين – قد اختارتهم وزارة التعليم العالي من أرقى جامعات العالم؛ لنقل الثقافة والعلم إلى أبنائنا، وأيضًا قامت بإرسال أساتذة الجامعات السعوديين؛ لينهلوا العلم في الشرق والغرب، ثم ينقلوه إلى جامعاتنا، وقد قامت الوزارة بدفع أعلى الرواتب والمميزات لهؤلاء الأساتذة، فهل يعقل أن تكون جامعاتنا أسفل سافلين؟

وإن كان هناك منصف يقول الحق، فعليه زيارة مباني جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الملك فهد، ورؤية النهضة الشاملة في جامعة الملك فيصل، وجامعة الملك عبدالعزيز، وبقية الجامعات التي قامت الدولة بطرح مشاريعها هذا العام ... مئات بل آلاف الملايين، واختارت أفضل التصاميم المعمارية والهندسية، كما اختارت أفضل المختبرات ومراكز البحوث العلمية، وكل هذه في طريقها للتنفيذ، فهل يعقل أن تكون جامعاتنا في أسفل سافلين؟ ومن المؤسف أن بعض أقلامنا انقادت لهذا الرأي المغرِض الكاذب!

ولو كنت في وزارة التعليم العالي لطالبت لمن خرج لنا بهذه الفرية بالمحاكمة والعقاب الشديد، ولطالبته بالاعتذار بالصحف عما ادَّعاه. نحن لا نقول إن وزارة التعليم العالي والجامعات (مطهرة)، بل هناك الكثير من المثالب، وإن فشلها في استيعاب الطلبة حاصل لكل منزل في بلادنا، وإنه لا حيلة لنا إلا بتعليم أبنائنا في الجامعات الأهلية (التجارية)، التي يهمها كم حصيلة هذا الفصل ... كل هذه آثام تسأل عنها الوزارة والجامعات. ولكن يبقى أن مستوى التعليم الجامعي في بلادنا من أفضل المستويات علمًا ومنهجًا وتقويمًا، وأن الرجال القائمين عليه – وأولهم الدكتور خالد العنقري – قد أرسوا قواعد راسخة في التعليم العالي تحسب لهم ويشكرون عليها، ولا يهمنا أي ناعق، فما أكثرهم هذه الأيام! ولكن السحاب يبقى مرتفعًا مهما تعالت الأصوات.

ما لنا ... ومال الأسهم!

يا حلالاة على زمان أول ... ما نعرف شيء اسمه أسهم، وكنا نعمل في التجارة والمقاولات والعقار، وأمورنا (عال العال) ... ما فيه أزمات نفسية وقلبية واجتماعية ... من عرفنا الأسهم وحنا في دحديرة في دحديرة ... كنا نتوقع أن أحوالنا بتزين ... ونستطيع نبني بيت، ونتزوج، ونجيب عيالان ... راح البيت، ولا جت أم العيال ولا العيال. الليل نحييه سهر في التفكير والهم والغم، وكل ما نقص مؤشر السوق زادت دقات القلب معه ... غيرنا المدير ولا نفع ... غيرنا الإدارة ولا نفعت ... غيَّرنا السياسة المالية ولا نفعت ... ما ندري ... وش نسوي ... وين نروح ... الشكوى لغير الله مذلة ... لكن قريشاتنا يقولون أكلها السعلو، ومرة يقولون أكلها الهامور، ومرة يقولون شختك بختك، نسمع، ونقرأ، وننام، ونحلم، ونقوم على قولة اقتصادنا نم في العسل، وأنا وعيالي ... في دمار ... وكله بسبب الأسهم، يا ليت يغيرون اسمها ... يمكن الاسم مشئوم لأنه سهم أصحاب القلب والمخ و.. و ... وكل شيء.

بعض جيرانا من جهة الغرب إذا أرادوا إبعاد شياطين الأسهم يحطون قبل الأسهم كلمة مثل دم أو قذاف الدم، ليش ما يكون اسمها (هيئة أسهم ... قذاف الدم).

حتى هذا ما يصلح ... يا كثر من قذفوا الدم، ويا كثر من دخلوا المستشفيات ... يقولون: إن مستشفيات القلب زادت ثلاثة أضعاف، ومستشفيات الطائف زادت ويبون يبنون مستشفى ثاني وثالث.

أعود وأقول يا حليلنا منول ... من يذن الأخير، وأنا معود لأهلي، وموسع الصدر والخير واجد والعيال ... واجد ... واليوم ما عندي وقت وبالي مشغول ... والا انشغل البال قل على كل شيء السلام.

الديَّانة على الباب، والبنوك سيلت كل المحافظ، وضاعت قروشنا في السيل، والوظيفة ضاعت ... وعلى نفسها جنت براقش ... ما لنا ومال الأسهم ...؟ وليش حطينا حبال في أرقابنا وسلمناها للأسهم؟ ما حد ضرب على يدينا ولا أحد أجبرنا، وليش نلوم هيئة سوق المال ...؟ أبواب الرزق واجد وبلادنا فيها خيرات كثيرة، واللي نتمناه من حكومتنا – أعزها الله – أنها توقف مساهمة الشركات ... خلاص غصينا من كثر الشركات اللي مصت (ال ... آكو وال ماكو) ... نعم أوقفوا طرح المساهمات الجديدة لكل الشركات، وامسحوا فكرة التخصيص لمشاريع الدولة من سجلاتكم ... خلونا نرجع لزمان أول ... ويكفينا ما حنا فيه.. ونبي عشرين سنة حتى نصحح ما أفسده الاقتصاد وعلماء الاقتصاد ... ونبيكم – الله يحفظكم – تشدون على البنوك تسهّل لنا القروض، وترجع بعض قروشنا اللي أخذتها مثل أخذ الكحل من العين ... راقبوا البنوك وين ملياراتنا راحت له ... نريد معاقبة – وليس مجرد محاسبة – كل من تسبب في هل دمار ...

نحن نمرُّ في أزمة زاد فيها الفقر والبطالة، وساءت الصحة، وكما يقال: المال عديل الروح، وفعلًا هلكت نفوس، وهي أغلى ما لدى الإنسان، وبعدها يبيع نفسه وكل شيء من أجل ماله ... معظم المساهمين ناس طيبون محبون لوطنهم ويعملون بإخلاص ... لا نريد أن نفقدهم بسبب حفنة لا تخاف الله ولا ترعى حرمة لوطن ولا لإنسان، هؤلاء (مصاصو الدماء) وخفافيش الليل، ومن همهم الغاية دون النظر في الوسيلة، هم دمار الوطن، وهم فساد هذه الأمة، ومن واجبنا – حماية لوطننا – القضاء عليهم... وبإذن الله دولتنا بحكمتها وحسن قيادتها سوف تعيد السرور والهناء إلى كل منزل وكل مواطن ... فهم الملجأ بعد الله، وهم بر الأمان ... وهم القادرون – بإذن الله – على إرجاع الشيخ إلى صباه.

حرب البعوض!

لو قيل لنا إن هناك - لا سمح الله - حربًا نووية، أو هجومًا مباغتًا، أو انتشار مرض خطير، فهذه أمور كلنا فيها فداء للوطن. أما أن يكون هناك غزو من البعوض والمواطن هو كبش الفداء، فهذا ما لا نقبله ولا يرضى به أي مسؤول، وإليكم يا سادة ما نشر بصحفنا:

١- البعوض يغزو الدمام.

٢- الجهات الحكومية تتهرَّب من مسؤولية مواجهة البعوض.

٣- الصحة التزمت الصمت.

٤- الزراعة تقول: إن القضية ليست من اختصاصها.

٥- الأمانة تقول: إن انتشار البعوض خارج عن السيطرة، وإن وسائل الدفاع قد استُنْفِدت.

٦- مصلحة المياه ستكشف حقيقة الوضع.

هذه حالنا مع أضعف خلق الله (البعوض)، وهذه حال الجهات الحكومية المسؤولة، ولم يبق إلا أن نستعين بالدفاع والجهات الأمنية. وقد يسأل سائل: أين مجلس المنطقة، وأين المجلس البلدي، وأين التلفزيون، وأين ... وأين ... لتقف على الوضع؟ أما جريدة اليوم فلها الشكر على ما قامت به؛ فهي السبَّاقة لطرح ما يهم المصلحة العامة.

وأمام هذه الحالة وتفاديًا لحالات مماثلة قد يُرى العمل بالآتي:

١- التأكيد على مسؤولية الجهة في تفادي وقوع مثل هذه الأزمة قبل أن تستفحل وتسبب الحرج لهذه الجهات، باعتبارها ممثلة للدولة، ولمنع وقوع الضرر على المواطن، بمعنى التأكيد على محاسبة المقصرين.

٢- الوقوف الفوري من أمانة الدمام ومصلحة المياه، وهي - بإذن الله - قادرة على القضاء على المشكلة بما لديها من إمكانات وصلاحيات، وليس أن ننتظر حتى تنفَد المبيدات ونستعين بسيارات من جهات أخرى.

٣- لا عذر لأي جهة حكومية كانت في أن تقف متفرجة أو أن تخلي مسؤوليتها؛ فجميع الجهات الحكومية يجب أن تقف صفًّا واحدًا أمام أي مشكلة تقع، ويجب التأكيد على جميع الجهات الحكومية بأهمية هذا الأمر والمشاركة عندما تطلب، حتى ولو لم تكن الجهة ذات مسؤولية خاصة.

٤- أين الدور (المفقود) لمجلس المنطقة والمجلس البلدي ...؟ وإذا لم يكن لهما وغيرهما مشاركة واتخاذ قرار فمتى نتوقع الفائدة والنظر للمصلحة العامة، وبالذات عند مسألة تهم صحة المواطنين. كنا نتوقع اجتماعًا فوريًّا لكلا المجلسين؛ للوقوف على المشكلة ميدانيًّا، واتخاذ قرارات فورية تحدد المسؤولية، وتحديد المشاركة من الغير في القضاء على هذه الكارثة.

أذكر فيما مضى حالتين وجه سمو أمير المنطقة الشرقية أمره بالقضاء عليهما: الأولى في الخفجي، والثانية في صفوى، وكلتاهما كانت مشتركة بين الأمانة والمصلحة، وتم القضاء عليهما بمشاركة بين الجهتين، وانتهت دون مثل هذه الزوبعة. نحن نتوقع من مسؤولي الدولة المزيد من العطاء، راجيين ألا يكون البعوض قد اكتسب المناعة ضد مبيدات الأمانة!

المعاهد العلمية ... والاكتئاب

من نعم الله علينا في هذه البلاد أن حكومتنا الرشيدة تضع الرجل المناسب في المكان المناسب ... إن قيام شيخنا الجليل/ صالح بن حميد - حفظه الله ورحم والده - بشطب معلومات أثيرت حول المعاهد العلمية - وبالذات المعهد العلمي في خميس مشيط - لعدم مصداقيتها كان له أثره العظيم في نفوس كثير من أبناء هذا الوطن، ولنا وقفات أمام مثل هذا القرار الحكيم.

أولًا: قرار الشطب جاء لمنع الإدلاء بمعلومات تحتاج إلى المصداقية، وأن هناك خطوطًا حمراء يجب ألا يتخطاها أي إنسان، والمؤلم أن تأتي هذه من أحد أعضاء المجلس.

ثانيًا: إن قرار الشطب جاء ليعلن للجميع أهمية الدور الذي قامت به المعاهد العلمية منذ إنشائها، والتي خرَّجت مجموعة من علمائنا الكبار، وأن الفضل - بعد الله - لهذه السياسة الحكيمة في إنشاء المعاهد واستقلاليتها، فكانت الداعم الرئيسي للجامعات في بلادنا وللنهضة التعليمية منذ بدايتها، فلهم من هذه الأمة الشكر والتقدير.

ثالثًا: إن إلصاق التهم الباطلة لمجرد تضخيم الفكرة وإقناع الآخرين - ولو بلغط القول وفساد الرأي - اعتبرت من الأمور التي أرجو ألا تكون مما يطلق عليه الغاية تبرر الوسيلة. ولو كنت في مكان من تلفَّظ بذلك لتمنيت أن يكون لي كما يقال (حلق نعامة)؛

لأزن ما قلته وأحسب له ألف حساب، ولكننا نرجع ونقول: إن هذا تسرع في إيصال المعنى ...

وليس عيبًا أن يعلن هذا العضو أَسَفَه واعتذاره لجميع منسوبي المعاهد العلمية، وبالذات المعهد العلمي في خميس مشيط، فهم - بحمد الله - لم يصبهم الاكتئاب ولا الأزمات النفسية ... ولم تطلب إدارة المعهد من هذا العضو أن يتكلم على لسانها ... لذا من حق المعهد أن يطلب الاعتذار المعلن وإبعاد تهمة (المرض النفسي عن طلابه)، خصوصًا أن معظمهم شباب مقبلون على المستقبل وعلى الزواج، والأخيرة هي المشكلة عندما يعلم أنهم مصابون بالاكتئاب والمرض النفسي، لا سمح الله.

رابعًا: يتردد هذه الأيام عبارة (الضغوط الخارجية)، بمعنى لو أن إنسانًا تخاصم مع زوجته لقيل: انتبه؛ فإن هناك (ضغوطا خارجية)، لن نسترسل في إعطاء أمثلة عنها، وأبسطها حقوق المرأة.

يجزيكم الله خيرًا يا مجلس الشورى، لسنا في حاجة لهذا حتى في مجلسنا الموقر، رأينا أن هذه المسألة تثار وتأخذ تفسيرات أكثر مما تستحقه ... فعلًا أصبحت هذه العبارة (السعلو)، وكأن لسان الحال أن يكتب كل مسؤول أمام مكتبه (انتبه للضغوط الخارجية).

الحمد لله، لقد انكشف الوجه القبيح لهذه العبارة، وانقلب السحر على الساحر، وتحوَّلت من الضغوط الخارجية إلى طلب الفكه والخلاص؛ لذا لطفًا لا أمرًا، اشطبوا هذه العبارة من صحافتنا ومن جميع أعمالنا.

خامسًا وأخيرًا: هل انتهت الأمور المهمة والمعروضة على المجلس حتى يفكر في تبعية المعاهد العلمية، التي عمرها تجاوز أكبر من عمر أي عضو في المجلس؟

هل يريد المجلس قائمة للأمور المهمة، التي أزعجت الدولة وأزعجت المواطن (يا كثرها)، ولكن الظاهر إلينا أن بعض الأعضاء هم من أصابهم الاكتئاب من كثرة ترديد عبارة الضغوط الخارجية.

الهيئة الوطنية للمقاولين

أمنية يسعى إليها كل مقاول في هذا البلد المعطاء، والأماني تتحقق - بإذن الله - في هذا العهد الميمون، ولا أعتقد إلا أن المباركة الكريمة سوف تصدر بمجرد اجتماع اللجنة الوطنية للمقاولين بالقصيم، ولقد أكَّد لي سعادة الأستاذ عبدالله العمار - رئيس اللجنة - إن هناك طموحات وأهدافًا كثيرة كلها تصبُّ في مصلحة بناء هذا الوطن ... واليوم، ونحن نشهد أهمية تطور المقاول السعودي، فإن ما لا يقل عن ٨٠ بالمائة من أعمال مشاريع الدولة تدخل تحت قطاع المقاولات، وكلها تصب في جانب ضرورة إنشاء هيئة سعودية - بل لنقل هيئة خليجية - ترأسها جهات سعودية لها تاريخها وقدراتها المالية والفنية.

وبحمد الله وفضله - ثم بما تقدمه الدولة من مشاريع عملاقة - امتلك المقاول السعودي القدرة على المنافسة والعطاء، وأصبح لا يقل كفاءة عن غيره، وإن كانت الجهود موزعة بين الغرف التجارية بالمملكة، وتحتاج إلى توحيد وتنظيم يكفل لبلادنا مواجهة نتائج انضمامنا لمنظمة التجارة العالمية، فنحن أمام دول لها سابق خبرة ومقدرة، ولن نستطيع بناء الوطن بدون اتحادنا - كمقاولين - وبحث أمور التطوير والحفاظ على

الشركات القائمة، مع تأييد متطلبات العصر في سرعة التنفيذ، وجودة ما ينفذ، وتسهيل الإجراءات، سواء في التصنيف أو التأشيرات أو التدريب والتأهيل.

إننا نأمل عند إنشاء الهيئة السعودية الخليجية للمقاولين أن يكون هناك معاهد ومراكز تدريب وتأهيل متخصصة في أعمال المقاولات، بحيث تتحمل الهيئة مسؤولية بناء الإنسان، وتأهيله، وإيجاد فرص العمل المناسبة.

وبلسان كل المقاولين في المملكة، نأمل أن يتحقَّق هذا المطلب؛ للحفاظ على هيكلة المقاول السعودي ونظامه وتدريبه؛ ليمكنه أن يواجه متطلبات العصر.

اللهم احفظ فلذات أكبادنا من المخدرات!

برعاية كريمة من سعادة الدكتور عبدالرحمن المديرس - مدير التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية - وبدعوة من مدير المدرسة الثانوية بالخبر الأستاذ أحمد الشهري، وبمشاركة من إدارة مكافحة المخدرات بالحرس الوطني، أقيم معرض عن آفة العصر ودمار الأمة (المخدرات).

كان عرضًا مؤثرًا بمعنى الكلمة لشباب فقدناهم، وبأوضاع يندى لها الجبين: أحدهم تمضي عليه أيام وهو متوفى داخل دورة المياه، وترى الحشرات على كامل جسمه، وأحدهم يقتل ابنته وزوجته ووالدته، وأحدهم يتاجر في أعراض أهله؛ من أجل الحصول على المخدِّر، وأحدهم يبيع دينه ودنياه ويمشي في طريق الرذيلة ... كان قبل ذلك - وقبل الرفقة السيئة - مثالًا للابن الصالح، الذي يتوخَّى والداه فيه كل خير، يأملون أن يكون سندهم وملجأهم بعد الله في شيبتهم، ينظرون إليه وهو يكبر كل يوم، ويرجون له الخير والمستقبل الزاهر ... يريدونه أن يكون مثالًا يتشرفون به ويفاخرون به أقرانه، يريدون أن تكون له زوجة، وأولاد، وبيت، ومكانة اجتماعية تملأ عيون والديه، ويحمدون الله على حسن التربية ورغد العيش.

نعم: لا يريدون - بل ويكرهون - أصحاب السوء الذين مشى في طريقهم، لا يريدونه أن يسهر ولا يُعلم أن يقضي ليله، لا يريدون أن يكون جسمه مضطربًا شاحبًا،

دائم التفكير، والانعزال، والتوتر، والعصبية، ورعشة جسده، واحمرار عينيه، وسرعة غضبه، وعدم استقراره ... كلها أعراض يكره كل أب أن يراها في ابنه. وأمام هذا المشهد المؤلم، أمام الجهود التي تقوم بها الدولة – حفظها الله– سواء بالعقوبات المشددة على المروِّجين أو بأساليب الوقاية عن طريق الإعلام والثقافة وإقامة المعارض وعمل النشرات، ثم بالمعالجة في حالة الإصابة – لا سمح الله – عن طريق المستشفيات، ولكن يبقى هناك حلول إضافية منها:

١ – عمل فحوصات لأبنائنا في المدارس كل ستة أشهر يزوَّد فيها ولي الأمر بالنتيجة.

٢– توظيف شباب صالحين من طلاب المدارس – لأنهم أدرى بفهم الشباب من غيرهم – تكون مهمتهم الاكتشاف المبكر والإبلاغ عن تجار المخدرات أو المتعاطين.

٣– لأن المخدرات هي أخطر مهلكات الشباب، وأضرارها تتعدى الشاب إلى أهله ومجتمعه والوطن؛ يقترح أن تكون هناك قناة خاصة لمكافحة المخدرات وكذلك التدخين، ولتكن تحت مسمى يناسب الحالة مثل (قناة الصحة).

٤– هذه المشكلة أرى أن تكون من أولويات الأمور التي يناقشها مجلس الشورى وكذلك مجلس المناطق، وأن يكون هذا الموضوع حاضرًا بصفة مستمرة؛ نظرًا لخطورته، ولأنه في ازدياد.

٥– ألا تكون الوقاية مقتصرة فقط على الكتيبات والأشرطة والمعارض، مع أهميتها لأنها أحسن الموجود ... ولكن يلزم أن يُعتَمَد مبلغ (لمكافحة التدخين والمخدرات) في ميزانية وزارة التربية والتعليم، ويكون هناك برنامج منظم من الحصص اليومية، مع تفعيل دور المكافحة بشكل أكبر، واستمرارية العمل بذلك، واتخاذ الطرق المناسبة لحماية أبنائنا.

٦– دعوة القطاع الخاص للمساهمة في هذا البرنامج السنوي عن طريق الغرف التجارية في كل منطقة، وعن طريق رجال الأعمال والشركات العاملة في المنطقة، وتكوين ميزانية (صندوق) لهذا الغرض في كل مديرية تعليم.

ندعو الله العزيز الكريم، رب العرش العظيم، أن يحفظ أبناءنا من جلساء السوء، وأن يعين حكومتنا على مكافحة هذه الجريمة، وأن نكون – آباءً ومدرسين ومجتمعًا – العين التي تراقب تصرفات الأبناء للحفاظ عليهم، والله خير حافظ ووكيل.

سيناريو: بوش - بيكر - هملتون

أجاد المخرج بيكر هملتون ولجنته في وصف الوضع في العراق، وأوضح الموقف الحالي بجميع همومه وشجونه، وخرج وفقًا لما أراده المنتج بوش، فكما يقال: السياسة لعبة قذرة، لا بد أن يصوِّر من خسر المعركة بأنه خرج منتصرًا، وما أكثر مثل هذه الحالة في عصرنا الحاضر!

المشهد الأول:

يبيِّن حالة العراق، وأنه مقبل على دمار شامل، وأرجع السبب إلى ضعف حكومته الحالية ... الغريب في هذا المشهد أن هذه الحكومة كانت في نظر المنتج هي الحليف الأوحد له ... وبسرعة البرق أصبحت سببًا في هذه النكسة.

المشهد الثاني:

أراد أبطال الفيلم أن يصوِّروا أبناء سام أنهم المنقذ الوحيد، ولولا وجودهم المباشر لأصبح هناك وجه ثانٍ أشد خطورة؛ فهم يهددون بسحب قواتهم وقطع المساعدات المالية، وربما يتدرجون في هذا التهديد ليصبحوا (منظرين) أو لنقل مدربين للجيش العراقي، وحتى يربطوا النصر إن تحقق ببطولتهم ومقدرتهم.

مع أن المراقب يقول عكس ذلك، فهم يريدون الانسحاب أو الفرار من المعركة،

لكن المهم لديهم أن يحفظوا ماء وجههم أمام أمهات وآباء الأمريكان الذين فقدوا أبناءهم.

المشهد الثالث:

الأشد غرابة أنه يقول - أقصد المنتج - من ليس معنا فهو ضدنا، واليوم ينادي من كان عدو الأمس على أنه صديق اليوم (أقصد صديق المصلحة)، فعلًا (السياسة لعبة قذرة) ... فهو يطلب من إيران وسوريا التفاهم لأجل مصلحة العراق، (فات على المخرج) أن مثل هذه اللعبة ليست بخافية على إيران وسوريا اللتين ترتبطان بدين وتاريخ وعلاقة بالعراق وجيرانه.

وحتى يوهم المنتج أنْ ليس له يد في هذا التقرير، فهو يقرن بدء العلاقة مع إيران بالتخلي عن البرنامج النووي، مع علمه المسبق برفض إيران لهذا الطلب.

المشهد الرابع:

فات على المنتج أنه لم يدرس العقلية العراقية، التي عمرها آلاف السنين وترتبط ببعضها مهما اختلفت أديانها ومذاهبها وأعراقها ... فات عليه أن أرض بني العباس لا تقبل أن يطأها أولاد سام، وأن العراقي مهما أصابه من المحن يبقى الرجل الواحد بجميع أطيافه ... لذا فإن هذا السيناريو (فاشل)، ويكفي استطلاع الرأي العراقي (السني والشيعي والمسيحي) العرب والأكراد والآشوريين والكلدان، فكلهم يجمعون على عراق واحد مهما كان نوع الحكومة ... ولكن بدون تدخل، كنت أتمنى لو أن المخرج استعاد بعضًا من كتب التاريخ العراقي القديم؛ ليعرف أن العراق هو الدرع الشرقي للأمة العربية والإسلامية، وأن أقسى وأعظم الغزاة في التاريخ لم يستطعْ أن يُخضع أمة الخمسة آلاف سنة.

المشهد الخامس:

المنتج بوش يريد أكبر دخل يستطيع أن يحقِّقه؛ لذا فقد شدَّد على المخرج (بيكر هملتون) وعلى أبطال الفيلم - لا داعي لذكرهم لأنه حتى الآن المفاوضات جارية لاختيار الفريق الثاني - أقول: أراد المنتج نجاح فيلمه؛ فهو - كما هي عادته في أفلام (الكاوبوي) - لا بد أن ينتصر ويحطِّم (الهندي الأحمر)، فبعد الاحتلال زرع بذرة الشقاق والفتن بين

أبناء العراق؛ اعتقادًا منه أنها الوسيلة الأفضل ليُحكِم قبضته ... ومع ذلك تحطَّمت آلته العسكرية أمام المقاومة الشرسة التي جعلته يتخبَّط في قراراته، وأصبح منبوذًا من المجتمع العالمي، واتضحت صورته القذرة ... لذا فهو لا يبالي بأي نتيجة تحصل للعراق وبأي أسلوب يتبعه ... المهم أن يحفظ ماء وجهه، هذا إذا بقي له ماء وجه، ولا يستبعد أن يطلب من بلاد الجوار التدخل؛ لتكون إحدى وسائل الإنقاذ التي يجربها؛ فهو أصبح مثل الغريق الذي يتشبَّث ولو بالقشة.

وغير مستبعد أن يطلب المنتِج من المخرج عمل فيلم آخر يأتي بأعجب مما أتى به بيكر هملتون.

وإن كان لنا من رأي فهو:

١-يجب الانسحاب الفوري (الشجاع)، ولا مانع - كما هزم في فيتنام - أن يهزم في العراق؛ فهذه سنة الحروب، وتبقى أمريكا بلد الديمقراطية والتقدم، وبدل بوش يأتي بوش آخر، المهم الحفاظ على حياة الجندي الأمريكي؛ لأنه لولا الانسحاب العاجل لزادت نسبة القتل والانتحار والهروب بشكل أسرع وأخطر.

٢-لا نستغرب أن يكون هناك بعض الفتن وتغير الحكومات، فهذه طبيعة العراق، وسيبقى على هذا النهج حاضرًا ومستقبلًا، ولكنه يبقى عراقًا قويًّا صامدًا.

٣-ما أجمل التقاء بلاد الجوار، وبالذات حكومتنا الرشيدة، صاحبة المبادرات الشجاعة، التي لها تاريخها المشرف في الإصلاح بين المتخاصمين، وبما تملكه من علاقة قوية بأمريكا وأوروبا وبلاد الشرق، وبما لها من مكانة دينية وأخلاقية!

ما أجمل التقاء حكومتنا، وحكومة إيران الإسلامية، ومصر الكنانة، وبلاد الهلال الخصيب، كلها تجتمع في بغداد العباسية تحت مظلة وشعار عراق موحد ...! المهم ألا نرى أي (علج) يطأ أرض الرافدين، وبإذن الله، ثم بعقلاء القوم سوف تُطفَأ كل نار أوقدها أبناء سام.

المشهد الأخير:

انتظروا الفيلم الجديد، ولكن المخرج وأبطال الفيلم من نوع آخر.

صحيفة اليوم
١٤٢٧/١١/٢٩ هـ

ميزانية التحدي

الحمد والشكر لله – سبحانه وتعالى – ثم لولاة أمرنا – حفظهم الله – على الاهتمام بالمواطن، وتسخيرهم أنفسهم وجميع قطاعات الدولة بمختلف تخصصاتها لأجل تحقيق هذا الهدف.

واليوم – ونحن نسمع ونرى ونقرأ ما تضمنته هذه الميزانية من مشاريع – هذا أكبر دليل على أن الدولة – بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو نائبه الأمير سلطان بن عبدالعزيز – مصممون على تذليل كل العقبات من أجل تنفيذ المشروعات، ولسان حالهم يقول: إن كانت هناك معوقات أمام المقاول السعودي فليتقدم لنا، مع أننا لا نريده أن ينتظر، بل إننا سوف نوجِّه المسؤولين عن هذه القطاعات ببذل أقصى جهد؛ لأجل تمكين المقاول السعودي؛ حتى يأخذ مكانه اللائق به.

هذه هي توجهات ولاة الأمر – أدام الله عزهم – ولكن – حسب ما تعوَّدناه من ولاة أمرنا – تكون هناك شفافية ومصارحة تحمي الوطن والمواطن والمقاول:

١ – إن دخولنا في منظمة التجارة العالمية قد يكون هدفًا كنا – ولا نزال – نهرول لأجله، ولكن فات علينا – وهو واقع فعلًا – أن نهيئ المقاول والتاجر والمصنِّع السعودي، وتهيئته ليست بالتدريب ومواقع الدراسة بمقدار ما هي تغيير شامل في الأنظمة ... تلك الأنظمة التي نتمنَّى لو أن مجلس الشورى والحوار الوطني أعاد

دراستها بما يتلاءم والظروف العالمية ... سواء الأنظمة المالية – وهي أحد المعوقات أمام تقدم المقاول السعودي – أو تأخير المستخلصات، وهي المحرك الرئيسي لكل مقاول ...

ولو سألنا أي مقاول يعمل مع الدولة لكانت أهم المعوقات أمامه: حجز مستخلصاته لأبسط الأسباب، علمًا بأن المقاول لا حول له ولا قوة، وما عليه إلا القبول بما اتخذ عليه؛ حتى يسلم من أي أذى آخر قد يصيبه، هذا إلى جانب ارتفاع الضمانات البنكية التي استغلتها البنوك أسوأ استغلال، وذلك بتغطية الضمان بالكامل ... خصوصًا أن غالبية المقاولين ليسوا من المقاولين الكبار ذوي القدرة على دفع المبالغ، ومن المشكلات التي تُعيق العمل مع قطاعات الدولة إجراءات الاستلام الابتدائي والاستلام النهائي، وتأخير معظم المستحقات حتى الاستلام النهائي، بمعنى حجز مستحقات المقاول إلى ما بعد عام من تنفيذ المشروع، أو قد يزيد على ذلك، وخلال هذا العام يصبح المقاول تحت سيطرة الجهة في كل ما تريده من إصلاحات، بمعنى تسخير جهاز متكامل لمدة عام تحت طلب الجهة ...

هذا الإجراء مع ما فيه من حفظ لمشاريع الدولة فإنه يجعل المقاولين يزيدون في أسعارهم، أو أن بعضهم ممن ليس لديه الخبرة يكون عرضة للخسارة والخروج من السوق، فحبذا لو تم الاكتفاء بالاستلام مرة واحدة، ويتم إصلاح جميع الملاحظات في وقت محدد.

٢– لن أتطرق لما كتب تجاه وزارة العمل والمعوقات التي واجهها المقاول السعودي؛ فقد أشبعت الصحف والمقابلات هذا الموضوع، ولكنني أدخل برؤية مقاول يتمنَّى الخير للجميع.

أ– أعلن في ميزانية التحدي أن المشروعات زادت ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل ثلاث سنوات ... بمعنى ما دام لدينا ٧ ملايين متعاقد – ولو افترضنا أن ٤ ملايين يعملون في قطاعات المشروعات – فنحن بحاجة إلى ٨ ملايين أجنبي لأجل تنفيذ المشروعات، حسبما ورد في الميزانية، وهذا سوف يحقق أمورًا كثيرة منها:

١– القضاء على السوق السوداء للتأشيرات.

٢–زيادة المدخول من قيمة التأشيرات.

٣–سرعة الاستفادة من المشروعات، وهذا مطلب جوهري لمصلحة الوطن والمواطن.

٤-سوف تخفض أسعار المقاولات بما لا يقل عن ١٠ بالمائة من قيمتها، بمعنى لو أن المشروعات لهذا العام ١٢٠ بليونًا، فسوف يتحقق وفر يعود على مشاريع أخرى بمقدار ١٢ بليون ريال.

٥-سوف تنخفض أجور العمالة - نظرًا لتوافرها - وبالتالي سيستفيد المواطن من هذا الانخفاض في أعماله البسيطة.

٦-بالإمكان زيادة قيمة التأشيرات عوضًا عن تعيين العمالة السعودية العاطلة، وهذا المبلغ يستفاد منه في إنشاء معاهد ومراكز تدريب حسب احتياج السوق.

٧-هناك بديل آخر لموضوع السعودة، وهو إدراج قائمة بالعمالة السعودية المطلوبة لكل مشروع يحدَّد فيه اسم المهنة وراتبها، ويوضع شرط جزائي بحسم القيمة في حالة عدم تعيين السعوديين. هذا مما يضطر المقاول لتعيين السعوديين (مجبرًا ما دام أن وزارة العمل لا تستطيع تدريبهم)، وهذا ما يسمى التدريب على رأس المال.

٨-إن في وجود الأجنبي في بلادنا فرصة لتطبيق شروط منظمة التجارة العالمية، وإيجاد نوع من العلاقة بين بلادنا والدول الأخرى، هذا إلى جانب أن وجودهم بين المسلمين سبب في دخول بعضهم الدين الإسلامي الحنيف.

٩-إن زيادة العمالة سبب في زيادة التنافس بين المقاولين السعوديين، وهذا شيء مشاهَد ومطبَّق، وفي ذلك انخفاض آخر لأسعار المشاريع.

١٠-من المشاهد أن هناك سوقًا سوداء للعمالة السعودية، بل نذهب إلى أكثر من ذلك، حيث إن هناك عمالة سعودية تقبض رواتبها وهي قابعة في منازلها، وربما بعض ضعاف النفوس من المقاولين يستفيد من المبلغ الذي تنفقه الدولة (وزارة العمل، صندوق الموارد البشرية)، فيأخذ بعضه ويعطي المواطن الضعيف بعضًا منه، ونتمنى أن تغيِّر وزارة العمل من نظريتها بعدم صرف راتب محدود لكل سعودي لا يجد عملًا، بل في اعتقادي إن هذا من الواجبات على الدولة تجاه أبنائها العاطلين؛ منعًا لجرائم السرقات التي ازدادت في بلادنا.

١١-إن الدعوة الكريمة لاندماج بعض الشركات والمؤسسات مع بعضها هي رؤية ثاقبة لمستقبل واعد بإذن الله، وهي توجيه كريم للقطاعات المسؤولة عن تنظيم مسألة الدمج، سواء من حيث الإجراء أو من حيث سرعة تنفيذ هذا الدمج وتنظيمه. نتمنى من المقام الكريم أن يوجِّه وزارة البلديات (تصنيف المقاولين) بأن يعطي الشركات التي

تنفذ هذا الدمج بين مؤسستين أو أكثر أن تُحسب لها درجة التصنيف المعادلة لإجمالي درجات التصنيف، وأن يكون الدمج حسب رغبة المقاول، سواء في المشروع الواحد أو أكثر من ذلك، بحيث نترك الفرصة لأكبر عدد من المقاولين ولأكبر فرص ممكنة، وليكن هناك تبادل منافع يخدم القطاع ويخدم المقاول.

مرة ثانية وثالثة ورابعة وإلى الأبد، نشكر الله – سبحانه وتعالى – على ما وهبنا من خيرات، وعلى أن قيض لنا هذه الدولة التي تسمع لقولنا وتتجاوز عن جرأتنا!

فلسطين بين فكي السلطة وحماس

أقسم بالله العلي العظيم إنني حزين لهذا العنوان المؤلم المخجل ... هذا الواقع الذي كانت إسرائيل ومَنْ وراءها يحلمون أن يتحقق ... الأخ يقتل أخاه، المسلم يقتل المسلم، رفيق الجهاد يقتل رفيق جهاده ... هل هذا عقاب لنا وما علينا إلا الصبر والاحتساب أم تسابق للمناصب والشهرة؟ أم أنها غضبة مضرية (تهلك الحرث والنسل)؟ أم أنها «عليَّ وعلى إخواني»؟

أين عقلاء القوم؟ هل ماتوا بموت ياسر عرفات واستشهاد الشيخ أحمد ياسين وعبدالعزيز الرنتيسي؟ ألم يحسب هؤلاء وهؤلاء مقدار الفرقة التي حصلت وتزداد بينهم وبين سائر العرب والمسلمين، بل حتى بينهم وبين الأصدقاء من الغرب والشرق؟

هل من حقهم هدم جهاد عمره زاد على نصف قرن؟ أليس لنا - كمسلمين وكعرب - حق في الاعتراض والوقوف شعبًا وحكومات أمام هذا الخطر الداهم علينا؟ أليس من حق فلسطين الجريحة ... فلسطين الدامية ... فلسطين المسجد الأقصى وبيت المقدس ألا نطاوعهم على صنائعهم المخزية؟

وأمام هذا الحدث الجلل، والمصيبة العظمى، والجناية المدبرة، وزيغ السلطة، جدير بنا أن ندعو الله الكريم رب العرش العظيم أن يرفع عنا غضبه، وأن يؤلف بين القلوب،

وأن يخرجنا من هذه الأزمة بسلام، وأن يرد كيد الأعداء في نحورهم.

ألا تلاحظون سرعة مباركة أمريكا وإسرائيل وبريطانيا للسلطة عندما طلبت أو قرَّرت الانتخابات المبكرة؟ مجرد ساعات معدودة ويأتي التأييد والوقوف بجانب السلطة (فتح)، وما بقي إلا إيفاد المراقبين لسلامة وصحة الانتخابات.

ولأن ثقتنا كبيرة في كلا الطرفين، ولأننا شركاء في هذا المصاب الجلل، لا يمنع أن نقول لحماس:

١-كنتم - وما زلتم - بإذن الله المثال المحتذى في تضحياتكم، ولنعتبر أن إعادة الانتخابات إحدى التضحيات من أجل فلسطين وشعبها.

٢-السنة ونصف السنة التي قضيتموها في الحكم كافية لتعطيكم كثيرًا من المؤشرات عما يجب فعله في الانتخابات المقبلة.

٣-لا بأس ما دام أن الشرق والغرب - وحتى جيرانكم وجيران جيرانكم - كلهم مؤيدون للسلطة والانتخابات، ومنهم الصامت، الذي يراقب ولا يريد أن يعلن مع من يكون ... بل ينتظر كما هو يتصور لمن تكون الغلبة فينضم إليه.

٤-احذروا الفتنة بين الأخ وأخيه، ولا تجركم حرب أهلية لن يكون وقودها أقلَّ من الجثث والرجال، وها هي أبرزت أنيابها، وهناك من يريد أن يشعلها؛ لأنه عرف مقدَّمًا مقدار مكاسبه من هذه الفتنة الهوجاء.

٥-اطمئنوا؛ فإن الأيام ستُبدي لكم ما كان خافيًا ... ولنعتبر أن هذه الانتخابات تجربة أخرى تضاف لرصيد حماس. ألا تلاحظون أن هذه المشكلة كشفت الأوراق - أو لنقل الوجوه - على حقيقتها، سواء الوجوه القريبة أو البعيدة، المحبة والمبغضة، المستفيدة والمتضررة؟ أم أن الأوراق اختلطت بعدما انشق الفتحي على الفتحي والحمسي على الفتحي؟

وأين تقع المعادلة بين هذه الفجوات؟ هل هي تصفية حسابات وفرصة للانتقام لا تعوض؟ وهل يعقل أن حكومة شرعية قائمة تقوم بانقلاب على نفسها؟ هل فقدنا حتى أسلوب المخاطبة وأدب السياسة؟ هذا إذا كان هناك أدب ونحن نرى فلسطين بين فكي السلطة وحماس، وكأن مهمتها مضغ هذه الأرض وتسليمها للعدو اللدود لقمة سائغة عندما فازت حماس.

كلنا صفقنا للديمقراطية وحرية الرأي واختيار الشعب لحكومته، واعتبرنا أن ذلك مثالًا يحتذى، واليوم لن نصفق، بل علينا أن ندفن رؤوسنا في التراب ما دام هذا واقعنا، وكان الله في عون رئيس جامعة الدول العربية «هو حيحلها منين ... ولا منين؟ مرة في العراق، ومرة في السودان، ومرة في لبنان، ومرة في رام الله، والله يستر، فإلى أين سيكون اتجاهه بعد ذلك؟».

«وهنيئًا لك يا إسرائيل! نجحتِ بكل المقاييس، وربنا يستر علينا من بكرة وبعد بكرة».

جندي يقبل رأس حاج

حدثني الأخ عبدالحميد اليحيى - وهو ممن أثق فيما يقول، وكان أحد أفراد حملة محلية هذا العام -: حاولت أن أوقف سيارتي، ولكن أحد الجنود اعترضني قائلًا: لو سمحت لا تقف هنا حماية للحجاج ... فورًا استجبت لأمره، وحركت السيارة، وفجأة أتى رجل الأمن متجهًا إليَّ وأخذ يقبِّل رأسي قائلًا: أرجوك تعذرني؛ فهذا نظام على الجميع. أما المشهد الآخر فإن الأخلاق العالية التي يتحلَّى بها رجال الأمن شيء يشكرون عليه ... لا تسمع إلا الكلمات الطيبة، والتسامح، وكسب رضا الحاج في كثير من المشاهد.

والمشهد الثالث هو التنظيم الهائل والمميَّز في موقع الجمرات؛ فقد وضعت مسارات مدروسة تسمح بتفويج الحجاج، وتمنع التزاحم، وتأخذ شكلًا انسيابيًّا يُتيح الفرصة للجميع بالرمي والوصول إلى حوض المرمى، إلى جانب عدم السماح بافتراش الأرض وحمل الحاجيات التي تُعيق الحاج. ومشهد آخر مهم جدًّا، وهو تنظيم الجنود، سواء الأمن أو حماية الحجاج، فقد كانوا على أتم الاستعداد عند الحاجة بشكل منظم وعلى مجموعات، كذلك الهلال الأحمر السعودي، فكل ثلاثين مترًا هناك مجموعتان: الأولى بجانب الجمرة ومعها استعدادها من الأسرَّة، والثانية كذلك خلفها لمساندة الأولى، إلى جانب العدد الهائل من سيارات الإسعاف المجهزة لأي طلب.

هذه مشاهد حية لواقع مَعيش، وأهم من ذلك المشروع الضخم للجمرات الذي - بإذن الله - سوف يقضي على المشكلة التي كانت تحصل في بعض السنوات بشكل جذري، هذا المشروع الذي اتضحت معالم نجاحه من حج هذا العام هو أحد مشاريع الخير التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين لراحة الحجاج.

وهناك الكثير مما ينفَّذ، ومما هو تجري دراسته وتعميمه ... ويبقى على الدول الإسلامية أن تعمل دورات تثقيفية لمن أراد أن يحج؛ لأنه - ومع وجود هذه الجهود الجبارة - يبقى تعليم الحجاج، سواء قواعد الحج أو طرقه أو طريقة التعامل مع الآخرين، واتباع أصول السلامة، سواء في التدافع أو النظافة أو افتراش الأرض، وكذلك منع الشركات ومؤسسات الحج التي - وللأسف - تكون مهمتها مقتصرة على إحضار الحجاج من بلادهم إلى مكة المكرمة، واستلامهم بعد انتهاء موسم الحج دون أي رعاية أو اهتمام.

ختامًا؛ الشكر لخادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين، ولرئيس لجنة الحج العليا الأمير الكريم نايف بن عبدالعزيز، ولكافة العاملين من المدنيين والعسكريين؛ فالجميع أدى دورًا مميزًا وليس لهم جزاء إلا الأجر والثواب على جميع هذه الجهود.

تقبل الله من الجميع حجهم.

الشورى يرفض والواقع يفرض

هل من حق مجلس الشورى أن يرفض بمجرد التصويت أمرًا يهم كافة موظفي الدولة؟

أليس من حق كل موظف أو بعضهم أن يسأل: ولماذا بيروقراطية القرار المؤسساتي بينما الواقع بخلاف قرار الرفض؟ هل مجلسنا الموقر بعيد عنا إلى هذا الحد أم هو نقص في المعلومة؟ ألا يعلم المجلس أن مثل هذا القرار مدعاة لفقد الثقة في قراراته، وأنه أصبح محكومًا بضوابط عفى عليها الزمن؟ حتى يصبح قراره محل التقدير والقبول لنفتح المجال للمناقشة وطرح الرأي، لعل هذا المجلس المحترم يتراجع عن قراره ... خصوصًا عندما يفاجأ بأن قراره غير نافذ وغير مقبول وغير مطبَّق سابقًا ولاحقًا.

١-المنع شمل موظفي الدولة من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثامنة ... يعني أصحاب الدخول المحدودة ... أو من هم في مقتبل العمر وعليهم التزامات ومصاريف لا يعلمها إلا الله، خصوصًا إذا افترضنا أن متوسط دخل الفرد من هذه الفئة ٣٠٠٠-٤٠٠٠ ريال شهريًّا (هل تكفي للبيت، والكهرباء، والتليفون، والمدارس، والأكل، والعلاج، وملابس الشتاء، والصيف، وطلبات العيال، وأم العيال... إلخ).

٢-حتى تاريخه لا أعلم لماذا المنع على هذه الفئة من ١-٨، وما مصير البقية - أقصد المراتب العليا - وهل لهم حق العمل بالتجارة ولو بأسماء غير أسمائهم؟ أم أنهم من أصحاب الدخول العالية، فلا يهمهم ممارسة التجارة من عدمها؟ أم أن لهم وضعًا خاصًّا؟

٣-تقول الصحف: إن المعارضين لممارسة التجارة ٧٧ معارضًا، والمؤيدين ٥٢ عضوًا، ولا نعلم على ماذا استند المعارضون. وكنت أتمنى لو أننا بحثنا في أوراق وسير (المعارضين) ليس طعنًا فيهم، ولكن مثل هذا الاعتراض إن لم يكن له ما يبرره فلا قيمة له، وأعتقد - ولست أجزم - أن هؤلاء إما من رجال الأعمال أو من أصحاب الراتبين: راتب تقاعدي وراتب مجلس الشورى، وأما من غلبوا على أمرهم فهم من عشاق الوظيفة.

٤-قد يكون ضعف المعلومة لدى المجلس، والقناعة غير المبررة بأن السماح لهؤلاء سوف يضعف الإنتاجية الحكومية، وهيمنة قرار الخدمة المدنية، وسد الذرائع، ومنع فتح الباب - لأن أمثالهم ممن سوف يطالب بمثل ذلك كثير، سواء من المدنيين أو العسكريين أو حتى كبار الموظفين - قد يكون كل هذه وغيرها مجتمعة قد ولدت هذه المعارضة. وإن مناقشة هذا الموضوع سوف يكشف المتغطي، ويعطي المجلس أرقامًا خيالية عن ممارسي التجارة، وهم يعملون في الدولة إما (شاهر أو ظاهر)، وإما باسم أم العيال - الله يخليها لنا - أو باسم الولد (اللي ربما لا يعرف وين طريق المؤسسة).

وليت المجلس يطلب إحصائية بالأسماء المستعارة لموظفي الدولة؛ حتى يتضح له ضعف المعلومة التي أصدر بموجبها قراره بالرفض.

٥-كنا نتمنى لو أن المجلس أصدر قرار الرفض (بشويش)، أي سمح لأصحاب المهن بالعمل، وأما غيرهم فيؤجل (لبعدين)، خصوصًا أن أصحاب المهن نحن في أمس الحاجة لهم، ليس لعملهم فقط، بل لأن هؤلاء يمثلون ركيزة مهمة في بناء قاعدة مهنية يخرج من خلالها أجيال من أبنائهم وممن يتقنون الصنعة ولا نريد أن نقتل مواهبهم بمثل هذا القرار.

٦-أخيرًا؛ نتمنى من مجلسنا الموقر عندما يصدر أي قرار يمس مصالح المواطنين (مصالح المواطنين) أن يتروَّى، وألا يكون مقدار الأصوات المعارضة سببًا في إيجاد سلبيات عديدة، أهمها أن هذا القرار مع أنه صدر من مجلس الشورى، ومع زيادة عدد المعارضين، فإنه لن يأخذ حيز التنفيذ؛ فما أصعب معارضة الناس في أرزاقهم (علمًا بأنني كنت سابقًا من هؤلاء، وممن لم يأبه بقرار الخدمة المدنية العتيق)، وإلى مزيد من التستر ومزيد من التضخم الوظيفي، ومزيدٍ من الرواتب، وليت هناك من يعطيني تفسيرًا هل المجلس يعمل لصالحنا أم لصالح الأجنبي؟

صحيفة اليوم
١٤٢٨/١/١٧ هـ

وزير ووزارة

لا أحد يجادل في أن ولاة الأمر - حفظهم الله - أشد حرصًا على اختيار القوي الأمين لإدارة أي وزارة كانت، ولتحقيق هذا المطلب سعوا للتغيير الوزاري كل أربع سنوات؛ لضخ دماء جديدة أهم عناصرها القوة في حسن الإدارة، والتنظيم، وتحقيق الإنجازات وراحة المواطن، والأمانة في حسن تأدية الواجب وإنفاق الأموال المعتمدة للمشاريع، مع الأمانة في الإنفاق وعدم وجود الفساد الإداري، وليس بالضرورة أن يكون الفساد المالي هو المهيمن على هذا الجانب، بل إن الإنجازات التي تتحقق في عهد أي وزير هي المحكُّ الرئيس له.

ولأن مجالسنا تعجُّ بمن سوف يعيَّن ومن سوف يرحل، ليسمح القارئ الكريم لنا أن نطرح بعض التصورات التي قد يرى أنها مناسبة وقد يرى أنها غير مناسبة، فلكل رأيه، وما دام أننا بين وزير ووزارة ومصالحنا معلقة بهما فهذه أمنيات.

أولًا: الوزير:

١ - نتمنى - ونحن نمر بنهضة عظيمة في مختلف أوجه النشاطات، وبالذات التسريع في المشروعات، وإنفاق الأموال، واستفادة المواطنين - أن تتم مشاركة القطاع الخاص

في هذه الوزارة الجديدة، بمعنى أن رجل الأعمال أكثر خبرة ودراية بهذه الأمور من لو تم اختيار أو استبدال وزير من جهة أكاديمية أو حكومية بآخر من نفس الجهة، ولا شك أن دخولنا في منظمة التجارة العالمية يستوجب مثل هذا الاختيار.

٢-هناك بعض الوزراء لو أردنا أن نقيس إنتاجيتهم طوال فترة عملهم لوجدناها لم تتغير عن سابقهم، ولا نريد استبدال (طاقية بطاقية أخرى)، وجزاه الله خيرًا، وليسترح ويرح ويهتمّ بشأنه وشأن أسرته.

٣-نتمنى أن يكون هناك برنامج (خطة) لكل وزير يتم تعيينه، بحيث يقدم برنامجه بعد تعيينه، وخلال الشهور الستة الأولى، ويقيَّم في نهاية مدته ما قام به من إنجازات، ولا نريد أن يرحل الوزير بدون مساءلة عن إنجازاته لهذا الوطن، كما لا نريد أن تُنسب إنجازاته لمن يأتي بعده.

٤-نتمنى من كل وزير جديد أن يكون له جهاز قيادي جديد، وبالذات وكلاء وزارته؛ لأن الملاحظ أن بعض الوزراء يأتي ويذهب وكل شيء (على طمام المرحوم) ... أمنيتنا أن يشمل التغيير وكلاء الوزارات حسب مدة وزراء الجهة التي كانوا بها.

٥-نتمنَّى أن يكون لدينا أكثر من جهة ليتم اختيار وزرائنا من خلالها، وأن يعاد تقييم الجهات التي سبق وتم الاختيار منها، فليست بالضرورة أن تكون ناجحة.

٦-هل من سبيل إلى معرفة الإبداعات والإنجازات التي حققها الوزير السابق؟ أقصد هل لهذا أو ذاك الوزير بصمات تذكر له ويشكر عليها؟ وإن كان له سيئات فنرجو الله أن يعفو عنا وعنه ... المهم - كما قرر خادم الحرمين الشريفين - إن زمننا هو زمن حسن توزيع الثروة وحسن اختيار القوي الأمين.

ثانيًا: الوزارة

١-سبق أن كتبنا في جريدتي المفضلة (اليوم) بفصل الثروة المعدنية عن البترول، والاكتفاء بوزارة (النفط)، وإنشاء وزارة جديدة للثروة المعدنية، وكان الهدف التركيز على الثروات المعدنية الهامة في بلادنا، وإيجاد البديل الآخر، وإعطاء هذه الثروة الهائلة أهميتها.

٢-لأن مشكلتنا في التعليم هي تخريج شباب وشابات غير مؤهلين، سواء من الثانوية العامة، أو من بعض التخصصات الجامعية، وحتى المعاهد المهنية، وكليات التقنية، ولكي نحدد المسؤولية ونحدد احتياجات السوق من المؤهلين، فحبذا دمج وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ومؤسسة التدريب المهني في وزارة واحدة تحت أي اسم مناسب مثل (وزارة التعليم والتأهيل).

٣-نظام الخدمة المدنية - من حيث منهجيته وضعف نظام الحوافز به - ولأن هناك التقاءً بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ورغبة في التخصيص وتبادل الخبرات، فحبذا لو دمجت وزارة الخدمة المدنية مع وزارة العمل في وزارة واحدة تحت أي اسم مناسب، مثل وزارة التوظيف.

٤-اليوم أصبحت هناك ضرورة ملحة في التركيز على الزكاة والدخل؛ لأنها إحدى الموارد الهامة لذوي الدخل المحدود، وتحقق مبالغ لا يستهان بها لو أنها أصبحت وزارة مستقلة بالاسم المناسب، أو وزارة الزكاة والدخل، وليست فرعًا من فروع وزارة المالية، بل إن تخصيصها لهذا القطاع الهام يجعل لها دورها ويمكِّن من الاستفادة من عوائدها المباشرة، خصوصًا مع هذا الكم الهائل من الشركات الأجنبية العاملة - أو التي تريد أن تستثمر - في بلادنا.

٥-الدولة - حفظها الله - حريصة على توفير المساكن، وبالذات لذوي الدخل المحدود، والملاحظ أن المساكن الشعبية مرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية، بينما الأخيرة ينقصها الجهاز المشرف من المهندسين، بل قد يكون الحصول على أراضٍ مناسبة من أصعب المشكلات التي تواجهها هذه الوزارة، فحبذا فصلها عن هذه الوزارة وإضافتها لوزارة البلديات، بحيث تكون تحت اسم وزارة البلديات والإسكان، خصوصًا أن البلديات هي المختصة بالأراضي، ولديها كوادر جيدة من المهندسين والمشرفين، ولن يعجزها الحصول على الأراضي المناسبة.

٦-ديوان المراقبة العامة ومعهد الإدارة أعتقد أنهما من الروافد المهمة في إيجاد وزارة مختصة بالمحاسبة المالية قبل الصرف وبعده، وكذلك استحداث أنظمة الدولة المالية والمحاسبية والقانونية، فحبذا دمجها لتصبح وزارة مستقلة تحت اسم مناسب كوزارة الأنظمة والمحاسبة.

٧-الدولة - حفظها الله - تولي اهتمامًا كبيرًا لشؤون البيئة، وهذا منطلق إدراك أهمية هذا الجانب، سواء على صحة المواطن، أو التكاليف الباهظة للتخلص من التلوث البحري أو الطبي، أو نواتج استخدامات الوقود والمصانع والصرف الصحي، وأصبحت الحاجة ملحة لإنشاء وزارة للبيئة والأبحاث تجمع كل ما يتعلق بالبيئة والمحميات والمخلفات الصناعية والطبية وعمل الأبحاث اللازمة.

٨-أخيرًا وليس آخرًا؛ الرئاسة العامة للأمر بالمعروف لا تقل أهمية عن بقية الوزارات المماثلة، بل إن الحاجة ماسة لإدخال أنظمة وقوانين تحكم ما نمر به من تطور ونهضة وازدياد في العمالة الأجنبية، بل إن دخولنا في منظمة التجارة العالمية أمر يجب أن يكون وفق ضوابط الشريعة السمحاء وأنظمة هذه الدول بشكل لا يوجد لدينا أي اختلاف أو مشكلات.

هذه تصورات شخصية قد يكون بعضها من معايشة الواقع والبعض الآخر من نسج الخيال، ولكل خياله في هذه الحياة.

صحيفة الجزيرة
١٤٢٨/٢/١٤ هـ

روضة سدير والخدمات الصحية

لن أتكلم عن روضة سدير موقعًا وتاريخًا وأهميةً، ولكن في ظل هذه الطفرة الاقتصادية الهائلة التي شملت القاصي والداني من حقنا كأهالي مدينة روضة سدير أن نتساءل عن مدى نجاح خطط وزارة الصحة في توزيع الخدمات. وهل سياسة بناء آلاف المستوصفات كافية لإنهاء المشكلة الصحية؟ ومن يطَّلع على مستوصف الروضة الذي يشتكي من أبسط فرضيات المستلزمات الصحية يُعطي مؤشِّرًا واضحًا على أن وزارة الصحة يجب عليها إعادة دراسة توزيع الخدمات وطبيعة هذه الخدمات، وأعتقد أن الحجم السكاني للروضة والمدن التابعة لها، وكذلك ازدياد التطور العمراني مع بدء تشغيل المدينة الصناعية (صناعية سدير)، يحتِّم أن يكون هناك مستشفى متكامل الخدمات.

نحن في زمن ووقت لا يسمح بتحميل مسؤولية مدينة – بل مدن متجاورة – لمدينة أخرى تتوفر فيها هذه الخدمة، كذلك من حق كل مواطن في هذه المدينة أن يطالب بهذه الخدمة كسائر البلدان الأخرى، وإن كانت النظرة لدى الصحة تقتصر على المجال الصحي فإن هناك ضروريات أخرى تحتِّم تطور المدينة وجلب الاستثمار والسكان والتوطين، بل إن ذلك سبب لعودة (الهجرة المعاكسة) من عاصمتنا الغالية إلى المدن المجاورة التي تتوفر فيها هذه الخدمات، أضف إلى ذلك أن هناك أمراضًا مستمرة

بخلاف المستعصية تستوجب سرعة الوصول إلى المستشفى وتوفر الخدمة، كعيادة غسيل الكلى، وعيادة السكر، وعيادة القلب، ووزارة الصحة تعرف أن الدقيقة الواحدة مهمة جدًّا لإنقاذ حياة المصاب، هذا بخلاف عيادة الولادة والأطفال التي لا تتحمل التأخير أو التحويل إلى مستشفيات أخرى.

لن نحابي أو نعذر وزارة الصحة؛ فهي مقصرة تجاه مدينتنا، وليس لديها أي عذر في عدم توافر الأراضي المناسبة، سواء من الحكومة – أعزها الله – أو من قبلنا، وربما وزارة الصحة تنتظر أن يشارك الأهالي ورجال الأعمال في بناء المستشفى الذي هو من أولويات مسؤولياتها.

أعرفُ أن ما ذكرته (مزعج) للصحة، ولكن لعل في النقد الهادف ما يُعيد الموازين لصحتنا، وأن يكون تطور التخطيط الصحي في بلادنا يلاحق الأهداف العالية لولاة الأمر في أن ينعم كل مواطن بهذه الخدمة المهمة، وكما قال خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله –: نحن في زمن نسابق فيه الزمن ونصحح فيه الإنفاق، وليس للمسؤولين أي عذرٍ ما دام أن هناك اعتمادات مالية عالية.

صحيفة الجزيرة
١٤٢٨/٢/٢٧ هـ

صناعية سدير تشتكي من الجفوة

تعرفون المثل الذي يقول: (يا فرحة ما تمت) ... إنه حالنا؛ فقد استبشرنا خيرًا - واستمر هذا البشر عدة - سنوات بعد الموافقة على تخصيص أرض لصناعية سدير، التي تعد أكبر مدينة صناعية في بلادنا، وقد (طفشنا) من هذا الاستبشار الذي ضاع بين وزارة التجارة والصناعة، وهيئة المدن الصناعية، وغرفة تجارة وصناعة الرياض. ففي كل يوم اجتماع ووعد، وكل واحد من رأسه صوت ... والنتيجة - بحمد الله - زادت (قناصة) «الضبابة والجرابيع» في هذه الأرض، مع أننا نرى - نحن أهل سدير وجميع من يريد أن يستثمر في هذه المدينة - أن هناك مدنًا صناعية أخرى اعتمدت وشغلت مع أن الموافقة لها صدرت بعد هذه المدينة بسنوات.

إن صناعية سدير مورد استثماري واقتصادي واجتماعي يعد هو الوحيد لهذه المنطقة التي ليس بها أي مقوم اقتصادي آخر. يقال: إن كثيرًا من المستثمرين (انحاشوا) بسبب بيروقراطية التجارة والصناعة، بسبب ما ذكره أحد العارفين من أن رسمًا مقداره خمسة ريالات اعتمد على كل متر يراد استثماره. (عجيب) مثل هذا القرار، وكأن لسان الحال يقول: لا تستثمروا ولا تشغلوا هذه المدينة المهمة. والذي أعرفه أن سعر بيع المتر في هذه المنطقة لا يتجاوز خمس هللات، أرجو أن أكون واضحًا؛ خمس هللات للبيع وليس خمسة ريالات للتأجير، (لا ألوم المستثمرين إذا انحاشوا) عن هذه المدينة، والذي نعرفه

في كل بلاد الدنيا أن إيجارات أي مدينة صناعية تقل كلما بعدت عن المدينة الرئيسة، (ما أعرف ليش حنا بعكس الناس)!

أود التذكير أن هذه المدينة الصناعية هي القلب النابض لعاصمتنا الغالية ولجميع المحافظات المحيطة بها، فهي وسط بين هذه المدن، وهي الموقع الإستراتيجي لكل الصناعات الخفيفة والثقيلة، وهي المتنفَّس الوحيد لهذا التطور الصناعي في بلادنا الغالية، فهي القادرة على تنويع المنتجات والصناعات، بل سوف تكون نقطة الانطلاق إلى كل أرجاء المملكة، باعتبارها وسط نجد ووسط المملكة، بل إن أهميتها للدول المجاورة تزداد بعد هذا الانفتاح الصناعي والتجاري والاستثماري في هذا العهد الزاهر.

وبإذن الله سوف تكون هناك هجرة معاكسة، بحيث يرجع أهالي المنطقة إلى بلادهم؛ مما يخفف الضغط الهائل الذي تشهده عاصمتنا الغالية ... إلى جانب أن تنشيط هذه المدينة سوف يكون له تأثيره الاجتماعي والاقتصادي والمهني على سكان المدن المجاورة لها، فهؤلاء سوف يعملون في الصناعة، ويستثمرون بها، وفي ذلك رفع للمستوى العلمي والمهني، وهو أهم ما نحتاج إليه، بحيث يكون هناك توطين لشباب المنطقة، وإيجاد جيل يهتم بالصناعة وتطويرها، وسوف تظهر أهمية إنشاء الجامعات والمراكز الاستشارية الصحية ومراكز البحث العلمي ... وكل هذا سوف يخفف الضغوط التي تعانيها الرياض، سواء في الحركة المرورية، أو في المساكن، أو في استهلاكات المياه والكهرباء والمدارس ومواقع العمل.

ولعل ما نشهده من اهتمام ورعاية من مقام خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين، وأميرنا الغالي سلمان بن عبدالعزيز في إنشاء المدن الصناعية، وعلى أحدث المستويات، يجعلنا نبتسم مرة أخرى، فبدعمهم يستطيعون إكمال هذا المشروع الكبير.

صحيفة اليوم

١٤٢٨/٣/٢٢ هـ

وزير ... وخطة

(خادم الحرمين الشريفين طلب من الوزراء أن يقدموا له عمل المستقبل، ولكل وزارة)، بمعنى رفع خطة عمل مستقبلية.

هذا التوجيه الكريم له عدة دلالات لا تخفى على ذي لب واضح؛ فالعمل بدون خطة مدروسة وأهداف واضحة يعتبر غرقًا في الروتين والبيروقراطية الممقوتة.

وما يهمنا كمواطنين أننا قد نعاني بعضًا من تلك المنغِّصات الروتينية التي ينحصر حلها في ثلاث كلمات، نتمنى أن تكون محور الخطة لكل وزير: ١- الوقت ٢- الإنجاز ٣- الصرف.

١-الوقت: نريد من معاليه أن تلتزم وزارته - مهما كان المنصب والمقام - بالدوام الرسمي للدولة.

٢-نريد من معاليه أن يصدر قرارًا نافذًا ومسببًا للعقاب في حالة بقاء أي معاملة تَرِد وزارته لأكثر من ٤٨ ساعة.

٣-نريد من معاليه أن يُصدر قرارًا نافذًا ومسببًا للعقاب في حالة بقاء مستحقات المواطنين والمقاولين لأكثر من ٤٨ ساعة.

بهذه الكلمات يستطيع كل وزير أن يضع خطة عمله الأسبوعية والشهرية وربع السنوية ونصف السنوية والسنوية، وأن تكون مهمته متابعة هذه الخطة ... ولن يستطيع

إلا إذا فوَّض بعض صلاحياته، وجعل للآخرين مجالًا للعمل، بمعنى ألا يكون يومه يبدأ صباحًا بملفات الأمس وينتهي مساءً بشنط المعاملات التي ترسل لبيته وبينهما من ضياع للوقت ما لا داعي للخوض فيه.

علمًا بأن متابعته لبرنامج العمل (الخطة) التي تحقق الأهداف لن تأخذ من وقت معاليه إلا الشيء اليسير، خصوصًا إذا كانت الخطة مبنية على الأرقام والتواريخ المحددة بالبداية والنهاية، ووفق برامج إعداد الخطط حسب نوع الخطة المطلوبة.

وبحيث يستطيع معاليه أن يعرف كل صغيرة وكبيرة، سواء في وزارته أو في فروعها بشكل يومي وأسبوعي وشهري، ويكون لديه من يقيِّم إنجازات جميع قطاعات الوزارة. وكم نود لو أن كل وزير جدد له مدة أخرى أن يجلس مع نفسه ويدوِّن ما أنجزه في الفترة الماضية! فهل ما تم بعد مرور أربع سنوات حقق له ما كان يتوقعه عند استلامه الوزارة؟ أم أن هناك عملًا آخر يجب أن يعمله لأجل تطوير هذه الوزارة وتحديثها ...؟ نسمع أن هناك بعضًا من وزاراتنا (على طمام المرحوم)، ولا نعرف من ندعو له بالرحمة: هل هو الوزير السابق، أم الحالي، أم موظفو الوزارة، أم نظام الوزارة (إذا وجد)، أم وزارة المالية، أم وزارة الخدمة المدنية ...؟

المهم، نأمل أن نرى توجيه خادم الحرمين الشريفين في كل وزارة ... للمعلومية فإن هذه الخطة لن تأخذ أكثر من ورقة ٤ في ٤ ... ولكنها تعتبر (دينمو الوزارة) ...

صحيفة اليوم

١٤٢٨/٤/٢ هـ

المجالس البلدية ... والحضانة

كما أراها ولدت في حضانة ... وعاشت في حضانة ... والأعمار بيد الله - سبحانه وتعالى. ما عرضته جريدتنا الغالية (اليوم) في لقاء مع المجلس البلدي أوضح لي أن هناك (اعترافًا، وتقصيرًا، وهمومًا، وانتقادات، وما باليد حيلة، ومجلسًا استشاريًّا، والانضمام لعضوية المجلس من باب الوجاهة، وأخطاءً، وخداعًا، وعدم تحقيق طموحات، وجروحًا، واليد الواحدة ما تصفق) ... يكفي ولا أزيد؟

هذا هو حال أحد المجالس البلدية في وطن يحتاج إلى كل جهد وعمل ... والتشخيص واضح ولا يحتاج إلا مهارة طبيب لعلاجه ... كنا نأمل أن نجد التغيير في خدماتنا إلى الأفضل، وكنا نؤمِّل فيكم الكثير والكثير ... ولكن مضت سنوات، وما نشر من نقد كافٍ للحكم بفشل التجربة، وكنا نتوقَّع منكم أن تطالبوا بنظام ولوائح أفضل مما عمل ... ولكن ربما مشاغلكم الخاصة حالت دون ذلك ... أو أن بعضكم فقد الأمل ... وأن بعضكم ينتظر انتهاء مدة العضوية، ليضيف إلى قائمة سيرته الذاتية أنه كان في يوم من الأيام عضوًا في المجلس البلدي ... ولو جلس مع نفسه وفكَّر مليًّا لعمل بالمثل القائل: (بيدي لا بيد عمرو).

وما دمنا نرى أن رؤساء المجالس البلدية هم الأمناء أو رؤساء البلديات، فلا عجب أن يكون القاضي والحكم والمواطن في شخص رجل واحد.

الوطن يحتاج إلى أنظمة فاعلة قوية تحمي هذه النهضة المباركة، وتتخلَّص من البيروقراطية وترهُّل اللوائح.

نريد مجلسًا له صلاحيات مالية وإدارية ورقابية، يستطيع من خلالها أن يحفظ ويصحح هذه الخدمات التي كلفتنا مئات الملايين.

نريد مجالس لها استقلاليتها في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

نريد أعضاءً في مجالسنا لا يتسابقون على العضوية بالخُطَب الرنانة والإعلانات والهدايا والمفاطيح ... حقيقة، كفانا حاضنات المجالس، وما أكثرها في زمن ودولة تسابق الزمن!

صحيفة اليوم

١٤٢٨/٤/٦ هـ

الله يكون في عون كل المقاولين ...

لا تعتقد أنني سوف أورد أغنية ... بعاد كنتم ... إلخ، ولن أقول: الله يكون في عون كل العاشقين ... فهذه مرحلة فاتت عليَّ وعليك.

لكن عشقنا تصلَّب مثل تصلب الحديد والإسمنت، فأصبح قلبًا قاسيًا يزداد قساوةً كلما رأى ارتفاع أسعار الحديد وأسعار الإسمنت والمواد الصحية والكهربائية، وندرة العمالة، وتأخر المستخلصات، (وأحر ما عندي أبرد ما عند المسؤول)، ويا ويلك لو طالبت أو أكثرت الروحة والجيئة؛ فكل يوم تُراجع فيه يؤخِّرك شهرًا.

كنت أتمنى أن يكون هناك مادة يشملها نظام المناقصات والمزايدات تنصُّ على أن مستحقات أي مقاول يجب أن تسلَّم له خلال أسبوع من إرسالها للجهة، وفي حالة تأخرها يضاف لها ١ بالمائة من قيمة المستخلص عن كل أسبوع تأخير، كما يضاف لمدة مشروعه مدة مماثلة لمدة تأخير المستخلص ... بالتأكيد إن ذلك سوف يحمي حقوق المقاولين ويعجِّل بصرف مستحقاتهم. كنت أتمنى أنه في حالة ارتفاع أسعار مواد البناء – وبالذات عندما يصدر قرار ارتفاع هذه الأسعار من جهة مسؤولة مثل وزارة التجارة والصناعة – أن يكون هناك مادة في نظام المناقصات تحفظ للمقاول المطالبة بفارق السعر.

أتمنى لو أن وزارة العمل وضعت معيارًا ثابتًا لاستقدام العمالة من الخارج بمقدار قيمة العقد، بحيث يعرف كل مقاول أنه مسموح له بعدد معين، وعلى أساسه يستطيع أن يضع أسعاره الثابتة وغير المبالغ فيها.

أتمنى من وزارة العمل أن تضع شرطًا لتعيين السعوديين في العقود الحكومية يتناسب وقيمة العقد، ويترك الخيار للمقاول إما في تعيين سعوديين أو تسديد مبلغ مقابل رواتب السعوديين، ويوجه هذا المبلغ حسب معرفة الوزارة في أمور التدريب والتأهيل، ومن لا يستجيب للدفع تحسم من مستحقاته.

كل الجهات الحكومية تشتكي من عدم توافر المقاول السعودي ... لذا تأخرت مشاريعها، وتأخرت الاستفادة من هذه الطفرة المالية الهائلة ... قرار حكيم أن يُعطَى المقاول السعودي ١٠ بالمائة من قيمة العقد كدفعة مقدمة بضمان بنكي، وهناك قرار كنا نتمنى أن يُعفَى منه المقاول السعودي، وهو تخفيض السعودة إلى ١٠ بالمائة. خذوا مقابلًا ماديًّ لينفق منه على التدريب والتأهيل، واتركوا المقاول السعودي يشارك في بناء الوطن ... ولسنا في حاجة إلى معوقات أكثر.

همسة هادئة:

التدريب والتأهيل والتوظيف ليست مسؤولية المقاول السعودي ... ليتنا نعرف المثل الشعبي: (حوفك يا الرفلا واكليه).

صحيفة اليوم
١٤٢٨/٤/٩ هـ

مدينتي الجميلة ... مخطوبة عرقوب

لا شك في أن أهل كل مدينة يتمنون لمدينتهم أن تكون أجمل المدن، وأن يكون جمالها في أشياء كثيرة لا تقتصر على المباني الشاهقة، والشوارع النظيفة، وكثرة العمالة التي تقوم بأعمال النظافة، وحتى لو وصلنا إلى درجة غسل شوارعنا بالصابون. كل هذا جميل ومطلوب، ولكن أجمل منه استشعار هذا الجمال بأن تكون أخلاقنا أيضًا جميلة، وجمال أخلاقنا يتمثل في أشياء كثيرة، منها تصرفاتنا أثناء قيادة السيارة؛ فللطريق احترامه وللمواطن حقه في التقدير، احترام الطريق بعدم إلقاء الأوراق أو مخلفات المشروبات من نافذة السيارة دون تقدير للطريق وتقدير لأهل المدينة. أعتقد أن من يفعل ذلك يريد إهانة جميع سكان هذه المدينة، فلو كان لهم احترامهم لما شوه مدينتهم التي هي في الأخير مدينته أو لنقل هي بيته الكبير، وهي متعته أثناء تنقلاته.

خذ مثالًا آخر للأخلاقيات المنبوذة في مدينتي الجميلة. انظر إلى الكورنيش أو إلى أي حديقة قامت البلدية بصيانتها ونظافتها. انظر إليها في المساء ترَ وكأن معركة قد قلبت موازين هذا المنظر الجميل، فحوَّلته إلى أكياس، وأوراق، وصحون، وملاعق، وعلب المشروبات، ومخلفات من أنواع المأكولات؛ مما جعل شواطئنا مَرْتَعًا لأكبر جرذان المدن. لماذا هذا العداء أو اللامبالاة من بعضنا؟ ما الذي بيننا وبين هذا الموقع المهم المريح؟

وماذا بيننا وبين بلديتنا الحريصة على النظافة؟ ليس هذا أو ذاك، إنما هو غياب الوعي والحس الوطني، والاستهانة بسكان هذه المدينة، وكل من يتصرف كذلك فهو يستهين بالبلد وأهله.

لقد ضاقت المدينة بأمثال هؤلاء وهي تشتكي الجفوة والعقوق، ولسان حالها: متى ومن يأتي ليحميني من هذه التصرفات ...؟ ولسان حالها أيضًا يقول: كل مدن الدنيا الراقية لديها نظام للآداب العامة، ولكن مدينتي تصرخ وتناشد البلديات ومجالس البلديات ومجالس المناطق ومجالس الشورى ومجالس كبار الشخصيات، وحتى (V.I.P)، أدركوني ... أغيثوني! وكلهم أجاب بصوت واحد: أبشري فكلنا لكِ (عرقوب).

همسة: ليت البلديات تخصخص نظام العقوبات ... المهم يخرج من تحت عباءتها!

وما أجمل قول البحتري:

ولست أعتدُّ للفتى حسبًا حتى يرى في فعاله حسبُهْ

المجلس الأعلى للمفكرين

قد تستغرب هذه التسمية، ولكنها موجودة في اليابان وأمريكا وأوروبا ... لكنني لم أقرأ عنها في عالمنا العربي، وقد نستغرب عندما نجد إعلانًا عن طلب توظيف أشخاص من أجل التفكير فقط ... لاحظ التفكير فقط ... قد تستغرب أيضًا أن هؤلاء الموظفين لا يتقيَّدون بدوام معين، ولا بلباس معين، ولا بمكاتب معينة، ولا بأصول (الإتيكيت) المكتبي، وإن لهم الحرية التامة في تصرفاتهم اليومية. المهم أن يفكروا، وفي نهاية كل أسبوع أو بعد تمام نضوج الفكرة يتم عرضها على ذوي الشأن.

وكانت النتيجة أن نسبة المبيعات زادت ونسبة الإبداع زادت، ونسبة الجودة في التصنيع زادت، ونسبة العلاقات العامة بين الموظفين والمستهلكين زادت، والملاحظ أن هؤلاء المفكرين تكون لديهم خبرات سابقة ومتراكمة من خلال أعمالهم المماثلة، بل أصبح لديهم الحرية التامة بعدم التقيد بمسألة الهياكل الهرمية والصلاحيات والمسؤوليات والرئيس والمرؤوس؛ لذا خرجت الفكرة دون قيود أو تأثير من أي جانب كان.

أعتقد أن الفكرة واضحة ... ونظرة لأعداد المتقاعدين لدينا الذين وصلوا إلى درجة من العلم ومن المناصب – سواء في القطاع الحكومي بشقيه المدني والعسكري أو القطاع الخاص – تجعلنا أيضًا نفكر في كيفية الاستفادة من هذه الخبرات، وحسب تخصص كل فئة ... وأرجو أن أكون واضحًا في أن هؤلاء المفكرين ليسوا استشاريين وليسوا

موظفين رسميين، بل هم بعقود سنوية أو بعقود حسب أهمية الأفكار المقدَّمة منهم، كما أنهم لا يخضعون لأي نظام ... بل المطلوب منهم الجلوس للتفكير في مصلحة الجهة المتعاقدة معهم، على أن أي فكرة تنجح تنسب له وتسجَّل لصالحه ولسيرته الذاتية.

ما دعاني لطرح هذا الموضوع أنني عندما أتحدث مع أي مسؤول أجد أن لديه أفكارًا كثيرة يتمنَّى تطبيقها في الجهة التي يرأسها، ولكن يحول دون ذلك (حائل)، أو أن بعض المسؤولين ليس لديه الوقت ليفكر فهو مشغول بين أكوام الورق والملفات والمقابلات والتليفونات. إن لدينا من المفكرين مخزونًا فكريًّا هائلًا أنفقت عليه الدولة مئات الملايين من أجل تعليمه وتأهيله، ولكن بعد سن الستين أو التقاعد تصبح هذه الطاقة من المفكرين شبه معطلة.

هل هناك من يستطيع اتخاذ مثل هذا القرار؟ لنجرِّبْ فقط ... وليتنا نفكر في صيد الغزالة ... لا تذهب بعيدًا ... فغزالتي ما هي إلا فكرتي، وليس شيئًا آخر.

صحيفة اليوم
١٤٢٨/٤/٢٣ هـ

كنت في مجلس الأمير عبدالمجيد

كلفني الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز بالتوجه إلى المدينة المنورة عندما كان الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز أميرًا لمنطقة المدينة المنورة، وكان ذلك بناءً على طلب من الأمير عبدالمجيد؛ لأجل التنسيق بين مصلحة المياه والصرف الصحي بالمنطقة الشرقية ومصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة المدينة المنورة ... وبعد أن اجتمعت والمسؤولين طرحنا فكرة موحدة حول موضوع الصرف الصحي والأسلوب الأمثل للتنفيذ، وكذلك الأسلوب الأمثل للعدادات والفواتير ... وخرجنا برؤية موحدة، ثم توجهنا للسلام على الأمير عبدالمجيد في مكتبه، وكان لاستقباله وحفاوته الأثر الكبير في نفسي، وبدأ ﷺ يشرح أوضاع المدينة المنورة، ويقدم الشكر والثناء لسمو الأمير محمد بن فهد؛ لتكليفنا بالذهاب إلى المدينة المنورة والتنسيق مع المصلحة ... وبعد ذلك طرحت على سموه رأينا حول تنفيذ الصرف الصحي، ومرحلية التنفيذ، وتجزئة المشروعات، والسرعة في التنفيذ، وأن مثل هذا العمل سبقت تجربته في المنطقة الشرقية وثبت نجاحه ... فما كان منه ﷺ إلا أن وجَّه مدير مصلحة المياه والصرف الصحي بالمدينة المنورة بتنفيذ هذا الرأي والسرعة في ذلك.

هذه المقابلة - التي لم تستغرق أكثر من ساعة - أوضحت الكثير من الأمور في شخصية الرجل ... كان يتحدث عن مشاريع المدينة المنورة حديث الملمِّ بكل صغيرة

وكبيرة ... وكان حديثه يُجبِر الآخرين على أن يبذلوا الجهد والعمل المتقن ... وكان ﷺ يستمع لكل ما نقوله عن أوضاع المياه والصرف الصحي، ثم يسأل عن الأفضل ليمكن عمله، وبالذات حول الحرم النبوي الشريف، وكانت نظرته بعيدة في اختيار أفضل الطرق لتنقية مياه الشرب، وكذلك تنقية مياه الصرف الصحي. كان حريصًا على سرعة التنفيذ؛ لأنه يعلم أن الاعتمادات المالية غير المنفذة سوف تكون عبئًا على الميزانيات اللاحقة، بل قد تسبب عدم الموافقة على اعتمادات جديدة.

الذي لاحظته أن هذا الأمير مع كثرة مشاغله وتنوعها وتعددها كان يناقش كأحد المهندسين الملمين بمشروعه، ويناقش كأحد الماليين الحريصين على سرعة التنفيذ وجودته.

عبدالمجيد بن عبدالعزيز ذكرى سوف تبقى في نفوسنا مثالًا لابن الوطن الوفي المخلص لدينه ومليكه ووطنه، استمع إليه عندما يتحدَّث تجد كل كلمة تخرج من قلبه الكبير تنمُّ عن جوهر، تخرَّج في مدرسة عبدالعزيز وإخوانه الذين كانوا بمثابة آبائه.

رحمك الله يا أبا فيصل، وجزاك الله خيرًا على اهتمامك وحرصك على الحرمين الشريفين!

منازلنا ... مصانعنا

أمي وأمك، وجدتي وجدتك كانتا مثالًا للمرأة صاحبة الاكتفاء الذاتي في كل شؤون المنزل، وحتى خارج المنزل ... لذا كنت أقول: كانت النساء في بلادنا يملكن كل الحقوق التي يطالبن بها في عصر الإنترنت والفضاء والقنابل النووية ... وكانت المرأة تقوم بأعمال الطبخ، والغسيل، والنظافة، والخياطة، وأعمال الزراعة، وأعمال منتجات الحليب من اللبن والزبدة، إلى جانب أنها تعمل لنا (القرصان، والكليجا، والفتيت، والحنيني، والعفيس)، ولو استعرضت ما كانت تقوم به هذه المرأة التي هي أمة في جسد امرأة واحدة لطال بنا المقال.

واليوم أصبح لدينا مئات الألوف من البنات عاطلات عن العمل، ومعظمهن يحملن الشهادات، وأصبح لدينا أكبر نسبة عوانس، وأكبر نسبة طلاق، وأكبر نسبة بطالة ... لن نسأل على من تقع المسؤولية؛ فهذا من الأمور التي أشبعت بحثًا، ولكنه كما يقال:

لقد أسمعت لو ناديت حيًّا ولكن لا حياة لمن تنادي

يهمُّنا طرح الفكرة، ومن المؤكد أن هناك من يرصد الأفكار ويدرسها؛ وزارة العمل، أو ديوان الخدمة المدنية، أو الشركات الوطنية، أو بنوك التسليف، أو البنوك الصناعية، أو البنوك التجارية ... إلخ (فرص التمويل كما ترى كثيرة).

(يا الله البركة) لكن من يعلِّق الجرس ... أقول: لو أن وزارة التخطيط قامت بإعداد دراسة لعدد العاطلات عن العمل، سواء المتعلمات أو غيرهن، ثم نظر إلى المهن والأعمال التي بالإمكان القيام بها من خلال منازلهن، ومن خلال وضع برامج وتراخيص عمل تكفل لهن مزاولة المهن المختلفة في منازلهن، بحيث يسمح بعمل مكان ظاهر في جانب المنزل يخصَّص للعمل الذي تريد الفتاة وأخواتها العمل من خلاله، وتعطى قرضًا طويل الأجل يساعدها في نجاح عملها، وتأمين ما تحتاج من معدات وأدوات الطبخ والخياطة والديكور والتجميل، وتكون هذه الأعمال تحت إشراف جهات مسؤولة ... أعتقد أننا حينها سوف نستغني عن مئات الآلاف من الخياطين والطباخين وبيوت التجميل والديكورات، التي ملأت الشوارع في كل مدينة، وحبذا لو عملت تجربة بحيث اختبِرَت ثلاث مدن في بلادنا، وسمح بعشرة محلات لكل مهنة، ثم نظر لنتائجها، وعرفت إيجابياتها وسلبياتها.

أعتقد أن الموارد البشرية تستطيع تطبيق مثل هذه التجربة؛ فلديها الأموال، وأعتقد أيضًا أن البلديات تستطيع أن تنظِّم رخص البناء أو عمل الفتحات اللازمة داخل المنزل ... المهم أننا نعطي المرأة حقها في العمل الذي يكفل لها العيش ويكفل لها ولأسرتها الحياة المستقرة من خلال منزلها ... مرة ثانية ربما هذه الفكرة «تطيح» في يد صاحب قرار ويقتنع بها.

صحيفة اليوم
١٤٢٨/٥/٣ هـ

رسالة إلى مجلس الشورى

خبر صحفي نشرته إحدى صحفنا العزيزة نعتبره مهمًّا جدًّا، وهو استضافة مجلس الشورى لوزير المالية. نقول كما قال الخبر: استضافة وليس استجوابًا؛ لذلك فإن الإيجابيات تكون مفيدة وجديرة بأن تطرح ما دام الجو ليس (مكهربًا).

ولن نثقل على مجلسنا الموقر بكثرة الطلبات - وما أكثرها - حتى لا تفقد قيمتها، ولكننا نطرح جانبًا واحدًا نعتقد أنه مهم، وتأتي أهميته من أنه المحرك الأكبر لهذه النهضة المباركة في هذا العهد الميمون، ألا وهو المقاول السعودي، الذي كلما أراد أن ينهض ضُرب بمطرقة أفقدته صوابه، وإليكم سادتي الكرام بعضًا من الطلبات والمعاناة التي نواجهها، ولها علاقة بوزارة المالية:

١- نتمنى الإسراع في صرف الدفعة المقدمة (١٠ بالمائة للمشاريع التي ترسو على المقاولين)، وحبذا زيادتها إلى ٢٠ بالمائة كما كان النظام سابقًا، خصوصًا أن الوزارة أو الجهة تأخذ الضمانات الكافية، وفي هذه الزيادة دفعة قوية للمقاول بسرعة الإنجاز وسرعة الاستفادة من المشروعات، ونتيجة لذلك سوف يقل قيام المشروعات نتيجة لهذا التسهيل النقدي.

٢- وضع مادة تلزم الجهات الحكومية بسرعة صرف المستخلصات المقدمة لها، بحيث لا تزيد المدة على شهر، وفي حالة تأخرها يحقُّ للمقاول المطالبة بنسبة ١ بالمائة من

قيمة المستخلصات عن كل شهر تأخير، وكذلك ١ بالمائة من مدة العقد عن كل شهر تأخير.

هذا سوف يدفع الجهات الحكومية لسرعة الصرف وعدم التأخير، وبالتالي يضمن للمقاول استلام مستحقاته أولًا بأول؛ مما يساعد في سرعة الإنجاز مع انخفاض أسعار المشروعات المقدمة؛ نتيجة لتوفر مثل هذه الضمانات للمقاولين.

٣- نتمنى من وزارة المالية ألا تؤخِّر دفع مستحقات المقاولين بسبب إعداد الميزانية ومسألة وقف الصرف وإرسال الميزانيات للجهات الحكومية؛ لأنه من الملاحظ أن هناك وقفًا عن الدفع لا يقل عن ثلاثة أشهر، وهذا ضرر واضح على المقاول، ويتسبب في إرباك الجهات التي تقوم بالصرف.

٤- نتمنَّى من وزارة المالية أن تتَّخذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن الضمانات الابتدائية للمشاريع التي لم ترسُ على المقاولين؛ لأنه من الملاحظ أن بعض الجهات الحكومية تطلب التمديد لشهور عدة، وفي هذا ضرر على المقاول الذي لا يعلم شيئًا عن مصير هذا المشروع، ولا يستطيع أن يضع خطته وبرامجه للتنفيذ إلا بعد إشعاره بالترسية، وإعطائه فرصة خمسة عشر يومًا، وإلا سلم له المشروع غيابيًّا، هذا بجانب حجز قيمة الضمانات لفترة طويلة.

٥- أخيرًا؛ نتمنى من وزارة المالية أن تقف بجانبنا، أما الشروط القاسية من بنوكنا التي تضع ما طاب لها من شروط، سواء في طلب الضمانات الابتدائية أو النهائية، وكذلك في حالة طلب القروض على مشاريع الدولة.

نعتقد أن البنوك عليها دور مهم في دفع عجلة المقاولين للأمام، ولن يحصل ذلك إلا بتدخل وزارة المالية ومؤسسة النقد. كلنا أمل أن نرى نتائج هذه الاستضافة، وليت مجلس الشورى يسمح لرؤساء لجان المقاولين في الغرف التجارية بحضور هذا الاجتماع. إن وزيرنا لن يأتي إلا بخير، وهذه عادة حكومتنا الرشيدة في تلمُّس احتياج جميع القطاعات، ونحن من أهمها.

التويجري ... نجم أفل

رحم الله شيخنا عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري! وأحسن الله عزاء خادم الحرمين الشريفين وأسرة التويجري الكريمة ...!

يقول الشاعر:

قد مات قوم وما ماتت مكارمهم وعاش قوم وهم في الناس أمواتُ

هي درر تتساقط، وتبقى ذكراها عابقة في الأذهان مهما طال الزمان، وإن كان فَقْدُ هذا الرجل العظيم مصيبة، فإن أفعاله تبقى مدرسة تستقي منها الأجيال ... ولن أعدِّد هذه الصفات في فقيدنا الغالي، ولكن الصفة البارزة من بينها هي الصدق مع نفسه ومع الآخرين، الصدق مع دولته ووفاؤه وإخلاصه وتفانيه في خدمة مليكه ووطنه، عاش عمره ملازمًا لخادم الحرمين الشريفين؛ فكان نعم الصديق ونعم المخلص.

عرفه الجميع بالتواضع، وحب فعل الخير، ومساعدة من يعرفه ومن لا يعرفه، لا يملُّ من حديثه وعمق فكره وسعة اطلاعه. كان عارفًا بقبائل المملكة وأسرها، واستطاع من خلال الدعم من خلال خادم الحرمين الشريفين أن يطوِّر رئاسة الحرس الوطني تقنيةً وتحديثًا وتجهيزًا ... أحبَّ الجميع من شرق المملكة وغربها وجنوبها وشمالها فأحبوه، وانشغاله بعمله هذا لم يمنعه من أن يكتب ويؤلف الكتب العديدة في التاريخ والأدب،

وكانت له نظريات وآراء العالِم بفنه والمتعمِّق في دراسته، ومع أنه رجل المواقف فلم يبخل على مسقط رأسه المجمعة بإقامة الكثير من المشروعات الخيرية، وما مركز الشيخين عبدالعزيز وعبدالله التويجري للتأهيل الشامل، الذي زادت تكلفته عن ٤٠ مليون ريـال، إلا أحد مشاريع الخير، بجانب المركز العلمي، ومشاريع أخرى مختلفة.

عندما يرحل أحد هذه النجوم عن هذه الدنيا الفانية يُداخل المرءَ إحساسٌ بأن في موته موت كثير من الناس، بل يتعدى ذلك إلى أن الأرض تبتلع أناسًا دون أناس؛ فلذلك ينقبض القلب؛ ففي فقدهم ذهاب كثير من الصفات الإنسانية التي نتمنَّى أن تستمرَّ، وبحمد الله وفضله من يرى سيرة أنجاله يطمئنُّ أن عبدالعزيز التويجري يتمثَّل في عبدالمحسن وإخوانه.

رحم الله هذا الشيخ الجليل، وأسكنه فسيح جناته، وألهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان!

عبدالرحمن المانع ... كما عرفته

ما أجمل أن يترجَّل الفارس بعد خدمة للوطن زادت على ثلاثين سنة، ويحمل معه ذكريات التأسيس والبناء وإتقان العمل ...! لقد تشرَّفت بمزاملة المهندس/ عبدالرحمن بن محمد المانع – عندما كنت مديرًا لمصلحة المياه والصرف الصحي – وكان هو في موقع المسؤولية كمساعد – ونعم المساعد – حتى أصبح مديرًا عامًّا لهذه المصلحة؛ ليعطي من جهده وخبرته الشيء الكثير ... وعندما أكتب عنه فإن شهادتي قد يشوبها الجرح ... ولكن يبقى أن ننسب الفضل لأهله، وأن نذكر ونذكِّر بجهود أبناء الوطن المخلصين ... فقد كان من أولئك الرجال الأوفياء الأمناء، يزيد ذلك حسن الخلق، وحسن المعاملة، والعلاقة المتميزة بينه وبين كافة الموظفين.

لقد كان فعلًا رجل علاقات عامة من الطراز الأول ... لقد عرفت فيه الصدق والشفافية وحب مساعدة الآخرين ... فقد كنتُ أستبشر خيرًا عندما تُحال إليه أي معاملة لها علاقة بخصوصيات الموظفين، فلا بد أنه يكون السند القوي لصالح الموظفين.

كان حريصًا على اختيار أفضل المواصفات في عقود التنفيذ والصيانة والتشغيل؛ فقد أسهم في عمل نقله لأسلوب الصيانة والتشغيل، بشكل استطاع من خلاله تأدية

الخدمة بسرعة وبأقل التكاليف، بل زاد على ذلك أن جعل للعنصر السعودي نصيبًا وافرًا في عقود الصيانة والتشغيل، وبذلك استطاع أن يبني قاعدة قوية للسعوديين في عقود الصيانة والتشغيل.

لقد كنتَ – ولا تزال – نعم الزميل والصديق، الذي خدم دينه ووطنه ومليكه، وإن كانت الكلمات لا تكفي للتعبير عن أمثالك، فلك منا ومن زملائك في المصلحة (أقصد مديري المياه) الشكر والثناء، متمنين لك الصحة والتوفيق، وألا تشغلك الدنيا كما أشغلت من قبلك ... فاجعل لنا نصيبًا من وقتك وزياراتك.

صحيفة اليوم
١٤٢٨/٨/٢٤ هـ

جامعاتنا ... وخير من إجابته السكوت

كان الله في عون جامعاتنا وما تلاقيه يوميًّا من (تقطيع للجلود) ... وهذا ديدنها كل سنة، حتى إنها تعوَّدت ولسان حالها (أزمة ... وتمر). وما أسرع ما ننسى! ولن أنضم هذه المرة - أقصد هذه المرة فقط - إلى جماعتي الذين شهَّروا بجامعاتنا وأظهروا ما خفي. لقد علَّمتنا التجارب أن «كلام الجرائد ينتهي بغروب شمس اليوم».

ولماذا كل اللوم على مديري الجامعات ووزارة التعليم العالي؛ فهم أدوات تنفيذ لما يعتمد من مبالغ وما يقر من خطط، يعني اللوم يقع عليهم وعلى غيرهم، والأخيرة هي الأهم (أقصد أهل القروش)؛ فهي المحرك لكل شيء في هذا المجتمع؛ لذا دعونا (هالمرة) نتفلسف قليلًا ونقول: (أرقام افتراضية).

١- إن كرسي الطالب الجامعي يكلِّف الدولة طيلة ٥ سنوات ربع مليون ريال.

٢- إن عدد الطلاب والطالبات الراغبين في الالتحاق بالجامعات مائتان وخمسون ألف طالب وطالبة، ويزداد الرقم ١٠ بالمائة كل سنة.

٣- إن إمكانية القبول لدى جامعاتنا هي مائة ألف طالب (الظاهر أنني أبالغ).

٤- إن البقية - وعددهم مائة وخمسون ألف طالب - منهم من يبتعث على حساب أهله، ومقدارهم عشرة آلاف طالب، ومنهم من يذهب إلى الكليات والمعاهد المهنية،

وعددهم خمسون ألف طالب، ومنهم مائة ألف طالب وطالبة على باب الله؛ لا قبول ... لا وظائف ... لا ابتعاث ... لا ... لا ... (يا كثرها).

٥ـ نحن متفقون على أن من حق كل مواطن أن ينال التعليم الذي يرغبه، ودورنا – أقصد الدولة – توفير فرص التعليم وتوضيح الأهم. فالأهم حسب احتياج الوطن، وهذا ما قالته خطة الدولة، أقصد الخطة الخمسية الحالية والتي سبقتها والتي سبقت سابقاتها ... إلخ.

٦– ما دام لدينا مائة ألف طالب، فمن حقهم إما توفير التعليم بأي وسيلة كانت وإما صرف ما كان يجب أن ننفق عليهم لكي يحصلوا على التعليم ... يعني دفع خمسين ألف ريـال سنويًّا لكل من لم يحصل على قبول، وطبعًا هذا حل (في المشمش).

٧– إذن؛ لنطرق بابًا آخر، وهو حسبة (واحد يأخذ)، وليس حسبة (نقاد دراهم)، لو أن الدولة – حفظها الله – قبلت هؤلاء المائة ألف طالب وطالبة، وأنشأت لهم جامعات جديدة بكوادرها ومختبراتها ومبانيها، فسوف تتكلَّف الدولة – حسب حسبتنا التي تأخذ ولا تعطي – مائة ألف طالب مضروبة في خمسين ألف ريال سنويًّا لكل طالب، والنتيجة خمسة مليارات ريال سنويًّا، وهو الرقم الذي تنفقه الدولة لإتاحة الفرصة لكل خريج ثانوي أن ينال حقه من العلم، على أن هذا الرقم يزداد ١٠ بالمائة سنويًّا.

٧– لنجرب ما نريد أن نطرحه من رأي في هذه الحسبة (برضه ... اللي تأخذ ولا تعطي): تقوم وزارة التعليم العالي بالاشتراك مع وزارة المالية ... ويكفي ... بدعوة أرقى جامعات العالم، وتطلب منها أن تضع دراسة لاحتياج الوطن من الأطباء والمهندسين والمحامين، وجميع التخصصات التي تحتاجها بلادنا، إلى جانب عمل التصاميم للمباني والمختبرات والمعامل، وتحديد الاحتياجات من الكوادر العلمية ومؤهلاتها وخبراتها، وجميع ذلك يتم تحت إشراف وزارة التعليم العالي ومظلتها.

ثم بعد عمل هذه الدراسات الشاملة لاحتياج الوطن – من التخصصات وما يلزم من المباني والمختبرات والكوادر العلمية – تتم دعوة هذه الجامعات لتنفيذ ما ورد بهذه المواصفات مع التشغيل والإدارة، وتكون بعقود طويلة الأمد تصل إلى عشرين سنة؛ حتى تؤول إلى الدولة أو إلى القطاع الخاص.

بكل تأكيد إننا نستطيع – من خلال الخمسة مليارات ريال التي من المفروض توفيرها لحصول أبنائنا على العلم – أن نحصل على مستويات علمية راقية، بل إن التكلفة التي

سوف تدفع لهذه الجامعات المشهورة سوف تكون أقل بكثير مما تنفقه الدولة ... إلى جانب فوائد لا تحصى عند وجود هذه الجامعات في بلادنا وتحت رقابتنا، كذلك سوف نجد أن الكثير من أبناء الشعوب الأخرى سوف يبتعثون إلى بلادنا؛ مما يزيد إيرادات هذه الجامعات ويحقق أهدافها.

أخيرًا؛ أرجو المعذرة على ضياع وقتك في قراءة هذه (السباحين)، ولكن أمنيتي – كرجل أعمال، أنا ومعي مجموعة – أن ننشئ فروعًا أو جامعات باسم أرقى جامعات العالم ... «بس تسمح لنا الوزارة – أقصد وزارة المالية – بالخمسة مليارات سنويًّا» ... ونحن قابلون بكل شروط وزارة التعليم العالي.

«ولتسمح لنا وزارة التعليم العالي، فنحن احترنا نجيبها من شمال ولا من جنوب ولا من شرق ولا من غرب. إن سكتنا مصيبة، وإن هاوشنا مصيبة، وأكبر مصيبة (جلوس هالعيلان ... أكل ومرعى ... وقلة صنعة) ... والحبل على الجرار ... ويا ليل ما أطولك يا ليل!».

المتقاعدون ... إلى أين؟

في لفتة كريمة - كما هي عادته - قام الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود - أمير المنطقة الشرقية - بتكريم المتقاعدين بالمنطقة الشرقية، الذين بلغوا حوالي خمسمائة رجل، فشكرًا على هذه النظرة الحانية لأجل من خدموا وطنهم وأمضوا ربيع عمرهم في هذا العمل الوطني، فكان لهم نصيب المشاركة في بناء هذا الوطن الغالي.

وإليك سيدي صورة عن بعضهم أو مجملهم: بعضهم بلغ الستين عامًا، وآخر أمضى أربعين عامًا في الخدمة ... وقال بعضهم: كان الحظ حليفه، فنقل إلى موقع آخر كعضو في مجلس الشورى، أو عضو في شركة معينة، أو في منصب أكبر من منصبه السابق، وبعضهم بحث عن عمل آخر؛ لأن راتبه التقاعدي لا يكفي مصاريف (العيلان)، ولكنه لم يجد من يقبله؛ لذا اكتفى بفتح مكتب عقاري أو بقالة في جانب منزله (إن كان له منزل)، وكثير منهم اكتفى بالسلامة، وقام بتسفير سائق البيت وأخذ مكانه.

«في الصباح (يودي البنات والعيلان للمدرسة)، وفي المساء (يودي أم العيال للسوق أو زيارة أهلها)، وحط رأسه برأس أم العيال، وكل يوم عنده أطول من اليوم اللي قبله».

من خلال هذه الصورة أتمنى الآتي:

١- لو أن منظمي حفل التكريم قاموا بإعداد كتيب عن السير الذاتية للمتقاعدين يوضح مؤهلاتهم وخبراتهم، وعرضها على الشركات والجهات الحكومية التي من الممكن

أن تتعاقد معهم، خصوصًا لمن يرغب في أن يحسِّن دخله، وأن يستفيد ويفيد من خبرته، وكان هذا الكتيب للرجال والنساء؛ فهناك مجموعة من النساء لهن نصيب في التقاعد.

٢- أتمنى من المؤسسة العامة للتقاعد - والتي لنا اسمها وفائدتها إلى الجهات التي تودع بها أموال المتقاعدين، هذه المؤسسة التي مضى على إنشائها عشرات السنين وهي تراوح في مكانها دون تجديد أو تفكير في استثمار حقوق المتقاعدين؛ لكي يعود عليهم بالنفع - أن تُعيد دراسة نظامها، وأن تخرج من بوتقة الروتين، وأن تأخذ دورة فيما تقدم هذه المؤسسة بالدول الأخرى، أو لنقل الصندوق المغلق فكرًا وتطورًا، والتي بإمكانها أن توجد الفرص الوظيفية للمتقاعدين من خلال برامج كان من المفروض عليها أن تعدها وتنفذها، ومن خلال إنشاء النوادي وأماكن الترفيه للمتقاعدين، ومن خلال إعطاء القروض لإنشاء مساكن للمتقاعدين، ومن خلال تنويع استثمارات حقوق المتقاعدين.

من الظروف المحزنة ما قاله أحد الأفراد: إن رجلًا خدم أربعين سنة، وأحيل للتقاعد، وبعد استلامه أول راتب تقاعدي توفاه الله مع زوجته، ولم يبق له وريث إلا أبناؤه وبناته وكلهم يعملون ومتزوجون، بمعنى أنهم ليس لهم حق في الراتب التقاعدي ...

والمحزن أن هذا المتقاعد عليه ديون، فطالب الورثة المؤسسة العامة للتقاعد بإجمالي حقوق والدهم؛ حتى يمكن تسديد دينه ... ولكن دون جدوى.

خذ طرفة أخرى من عجائب نظام التقاعد: إن الراتب التقاعدي للمتوفى يتناقص بمقدار تناقص الورثة، سواء بالزواج أو العمل، ولا يبقى إلا الشيء اليسير للوالدة، وبعد وفاتها ينقطع الراتب تمامًا.

لا نعلم في أي نظام أو أمر شرعي يباح لهذه المؤسسة الاحتفاظ بحقوق وتعب أربعين عامًا من العمل.

أمنيتي قبل الأخيرة قبل أن يطلع النهار أن يُلغَى شيء اسمه المؤسسة العامة للتقاعد أو صندوق التقاعد، وينشأ بدلًا منه الشركة العامة لاستثمار أموال المتقاعدين، يكون مجلس إدارتها وموظفوها من المتقاعدين أنفسهم؛ فهم أدرى وأعلم من أية جهة أخرى بما يعود عليهم بالنفع.

أخيرًا؛ يقولون هناك جمعية للمتقاعدين، ولكنها محتاجة لفزعة المحسنين.

حقيقة، تذكِّرني هذه الجمعية ببنت الجارة للمؤسسة العامة للتقاعد ...

(الحمد لله أنني لست من أعضائها).

الملك سعود في ضيافتنا

كان ذلك قبل نصف قرن، عندما أشرق ذلك اليوم السعيد في قريتنا الحالمة (روضة سدير)، أو كما ذكرها أحد كبار الكتاب (ماربيا نجد) ... خبر ملأ الأسماع، وملأ شعاب منطقة سدير وهضابها وجبالها: (الملك سعود سوف يزورنا)، نعم الملك بنفسه سوف نراه ونتحدث معه ونسلِّم عليه. كل أسر الروضة استعدت لهذا اللقاء الأبوي من رجل أحبهم فأحبوه.

قال لي والدي: إن أسرتنا أقامت سرادقًا كبيرًا احتفاءً بالملك، كما أقام كبار أسر الروضة مثل هذه السرادقات؛ لأنه سوف يكون ضيفًا عزيزًا على الجميع وبدون استثناء ... ولأن أسرتي كانت أول من أنشأ شركة كهرباء في الرياض؛ فقد زينت هذا السرادق بعقود من الكهرباء أضاءت جميع الأماكن.

حضر الملك ومعه حاشيته إلى سرادق أسرتي، وألقيت الكلمات من أسرتي، وجاء دوري فإنه كان مطلوبًا مني أن ألقي نشيد (بلاد العرب أوطاني). أحضروا لي كرسيًّا لأن قامتي لا تصل إلى المذياع، وقفت على الكرسي، وألقيت السلام على ملك القلوب، فرد بيده الكريمة، وألقيت القصيدة بلحن أتمنى لو أُتقنه الآن، وبعد ذلك تشرفت بالسلام على مليكنا الغالي، وسألني عن اسمي ودراستي.

هذه صورة لأبسط الأمور الإنسانية والاجتماعية التي كان الملك سعود يحرص عليها، فكان قريبًا من قلوبنا، لا يرد أحدًا يريد أن يسلم عليه أو يشتكي وضعه إليه. كانت جولاته على سائر أنحاء المملكة بشكل مستمر، فكانت المدينة أو القرية تفرح لهذا اللقاء، فهي سوف تتجمَّل بزينتها من الحفلات والرقصات الشعبية، وكل أسرة أو جالية أجنبية تقيم مهرجانًا عند لقاء الملك؛ فأدخل السرور على الجميع: المواطن والمقيم، وفي كل زيارة يأمر إما بفتح مدرسة أو إنشاء مستشفى أو إعانة للمحتاجين، وما أكثر الأخيرة! فقد كانت يده كما قال الشاعر (هو الندى وابن الندى)، الطفل والمرأة والرجل المسن وأهالي كل قرية ومدينة يعرفون أن زيارة رجل الخير تأتي بالخير، وهكذا كانت. اسمحوا إن بدأت بهذا المشهد؛ لأنني عايشته شخصيًّا.

أما عن خليفة الملك عبدالعزيز، فهو من مواليد السعد على هذه البلاد؛ فقد ولد ﷺ في ٣/ ١٠/ ١٣١٩هـ بمدينة الكويت، وهو اليوم الذي تم فيه افتتاح الرياض على يد المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل، والدته اسمها وضحى بنت محمد بن برغش بن عريعر، وهم شيوخ بني خالد.

كان له أخوان شقيقان، وهم تركي، وتوفي سنة ١٣٣٧هـ، وخالد توفي وعمره سبع سنين، يذكر عنه السيد عبدالحميد الخطيب في قوله عن الإمام العادل (الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود):

إن الملك عبدالعزيز حرص على تربية ابنه سعود بعناية خاصة؛ فعمل على تعليمه القراءة والكتابة وتلاوة القرآن الكريم، حتى أتم تلاوة المصحف كاملًا وهو في الحادية عشرة من عمره، ثم تلقى علوم الدين على بعض مشايخ نجد، وكان ملازمًا لوالده بصفة مستمرة.

وكانت أول مهمة له سفره إلى قطر وهو في سن الثالثة عشرة من عمره، واشترك مع والده في حروبه وغزواته أثناء توحيد المملكة، وتولى قيادة الجيوش وهو لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره، واشترك في معركة السبلة سنة ١٣٤٧هـ، وكان قائدًا لأهل العارض، كما تولى قيادة الجيوش السعودية في نجران وعسير سنة ١٣٥٣هـ، كذلك كان على رأس الجيش الاحتياطي في حرب اليمن.

يقول عنه السيد عبدالحميد الخطيب: كان الملك سعود ﷺ صنو أبيه في شكله وحركاته وسكناته، كريم الأخلاق، وطيب السجايا، يتصف بعلو النفس وقوة الإيمان،

وكان كريمًا جمع خير صفات العرب، لا يقل شجاعة عن والده، ويترسم خطا والده في كل شيء، كريمًا يعطي من غير سؤال، ويهب دون استجداء، لينًا في مواقف اللين، شديدًا في مواضع الشدة، مع تواضع وأخلاق وديانة وتقوى.

في عهده بنيت الوزارات، وشيدت المدارس والمستشفيات، وفي عهده عمل على التخطيط المستقبلي للعلم والصحة. أنشأ جامعة الملك سعود، التي تخرَّج فيها أبناء هذا البلد، الذين قاموا بإكمال مسيرة بناء الوطن، فكان منهم العلماء والأساتذة، وافتتح المعاهد العلمية والكليات الشرعية.

هذه لمحة بسيطة عن الملك سعود بن عبدالعزيز، ولن نوفيه حقه على ما قام به في خدمة دينه ومحبته لشعبه، فرحم الله سعودًا، وأسكنه فسيح جناته، وأدام الله هذه الأسرة الكريمة التي أحبت شعبها وأخلصت نياتها؛ فأحبها الصغير والكبير، وتوارثوا هذه المحبة والولاء والوفاء جيلًا بعد جيل.

ندعو الله الكريم أن يُديم علينا نعمة الأمن والإيمان، وأن يحفظ قائد مسيرتنا الملك المحبوب عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده سلطان الخير والعطاء، وأن يرزقهم البطانة الصالحة التي تدلُّهم على الخير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ...

صحيفة الجزيرة
١٤٢٨/١٠/٢٧ هـ

سلمان والزيارات التفقدية

يحلُّ صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ضيفًا على محافظة المجمعة ومحافظة الغاط، وهو في الحقيقة ليس ضيفًا، بل هو صاحب الدار الذي يحل بين أهله وذويه ومحبيه، ليكون بينهم وليرى ويسمع عن قرب احتياجاتهم.

إن المتتبع لخطوات الأمير سلمان يلمس حرصه القوي واهتمامه وعنايته بتطوير الخطط المستقبلية للمشاريع وتقدمها، والوقوف على تنفيذها، فسموه مهندس العاصمة، الذي عمل على أن تكون من أسرع عواصم العالم تقدُّمًا وتحديثًا، وكم شاهدنا العديد من العواصم الضخمة، ولكنها لم تصل لهذه السرعة المدروسة - كما هي حال الرياض وضواحيها - سواء في الطرق أو في أسلوب التخطيط المنظم للعمران، والخدمات البلدية، والاتصالات، وخدمات التعليم، والمستشفيات، علاوة على ذلك فإن لسموه عناية خاصة بكل أمور التعليم الخاصة بالأمور الدينية والشرعية، وما أكثر الاحتفالات التي يقوم بها - حفظه الله - مع مدارس تحفيظ القرآن الكريم والسنة النبوية!

إن التطوير وتقدم منطقته من أهم الأمور التي تشغل فكره؛ لذا تجده مطَّلِعًا على كل خطط المنطقة ومدى تحقيقها على أرض الواقع ... وما نسمعه من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين في الدول المتقدمة عن هذه النهضة المباركة، في بلادنا عمومًا وفي

عاصمتنا خاصة، شاهد على المصداقية وحسن الأداء ومتابعة الخطط من الأمير سلمان بن عبدالعزيز، الذي يقف وراء هذه النهضة العظيمة.

إن تفكير أميرنا المحبوب لا يتوقَّف عند حد الرياض، بل يريد أن تكون المحافظات والمدن والقرى والهجر لا تقل تقدمًا ونهضة عن غيرها ... وها هو يزور محافظة المجمعة ومحافظة الغاط؛ ليكمل مسيرة العمل، ولتكون المنطقة حلقة متصلة، وليجتمع بالمسؤولين؛ ليعرف عن قرب مدى تقدم العمل؛ ليضع التصور للاحتياجات المستقبلية ... كل ذلك وغيره تبعًا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين نحو أداء الخدمات لكافة المواطنين.

فأهلًا وسهلًا يا أبا فهد، وبارك الله في عملك.

صحيفة اليوم
١٤٢٨/١١/١ هـ

روشتة ... سعودية لإصلاح نفق الدمَّام

مشكلة نفق الدمام أدخلتنا في أنفاق متعددة، بعضها واضح ويمكن تداركه، وبعضها يحتاج إلى خوازيق يعرفها صاحب المهنة.

ولن أتطرق إلى السؤال عن المتسبِّب في هذه المشكلة، وليس دفاعًا عن المقاول؛ فهو ينفِّذ ما أوكل إليه من مواصفات، ويحاسب عن أي تقصير أثناء عمله، والمقاول مشهود له بالإتقان، وأصدق مثال على ذلك كثرة المشروعات التي يقوم بتنفيذها على أحسن وجه.

كما أن المصمِّم قد استند في معطياته للتصميم على أمور فنية متعددة جعلته يضع التصميم المناسب، وإن احتاج إلى إضافات – وهذا أمر معتاد ومعروف – فهو يعمد به للمقاول أثناء التنفيذ، وحتى بعد التنفيذ، ما دام أن المشروع تحت الضمان.

ولهذه الأسباب قد يكون هناك أمور يلزم تنفيذها ولو أن المشروع قد انتهى وسلم إلى جهة الاختصاص، وقد تكون مشكلة التسرب الحاصل ليست عيبًا من أي جهة كانت، إنما نحن في حاجة إلى وضع الحلول بدلًا من تصيد الأخطاء أو الإشاعات المضرة بالجميع، ومن واقع خبرتي أقترح الآتي:

١ – تحليل المياه المتسربة، هل هي مياه آبار أم مياه جوفية أم مياه صرف صحي؟

٢- مكان النفق أصلًا واقع في منطقة منخفضة طبيعيًّا، وهي مجرى للمياه الجوفية بشكل مستمر، وفي جميع الحالات يجب أن تعالج بإنشاء خطوط تصريف لهذه المياه على عمق لا يقل عن مترين من مستوى أرضية النفق، وبشكل (حلقي) يضمن عدم زيادة المياه الجوفية وطلوعها، ويحفظ التربة بألا تكون (تربة مخلخلة)؛ أي إن المياه الجوفية يجب أن تكون موجودة بين ذرات التراب؛ لحفظ التوازن وعدم التسبب في هبوطات أخرى.

٣- لأنه من الصعب إغلاق المياه عن المنازل المجاورة للنفق ولمعرفة التسربات، نحتاج إلى مدة لا تقل عن شهرين لهذا العمل، ولاحتمالية وجود خطوط متكسرة على مسافات بعيدة، فقد تكون سببًا في زيادة هذه المياه، أقترح أيضًا عمل حصر (خطوط حلقية) أخرى محيطة بالنفق، ولكن على بعد لا يقل عن ١٠٠ متر، وتكون هذه الخطوط على مستوى أخفض نقطة للنفق، بحيث تكون هذه الخطوط (مصيدة) لأي تسرب بعيد، وبالتالي أي مياه أخرى تخرج عنها يمكن حجزها في الخطوط المذكورة سابقًا.

٤- هذه العمليات سوف تكون ناجحة بإذن الله ما لم يكن هناك نقص في التصميم، ولكنها - وحسب خبرتي القديمة - سوف تكلف من ٧ إلى ١٠ ملايين ريال.

٥- إن الحل السريع - والذي لا نؤيده - هو القيام بحفر خمس آبار في كل جانب على عمق ٢٥ مترًا، مع تغليف هذه الآبار بأنابيب قابلة للرشح (أي تخفيض منسوب المياه الجوفية) من خلال هذه الأنابيب، لتصب في هذه الآبار، وتكون على هيئة مصايد للمياه، سواء كانت مياهًا جوفية أو تسربات مياه شرب أو صرف صحي. ولكن هذه الطريقة لها ضرر في تلوث المياه الجوفية، والتي تعتبر أحد مصادر مصلحة المياه والصرف الصحي، وسوف تكون تكلفتها في حدود مليون ريال.

٦- أما الحل الذي أقترحه - باعتباري مزارعًا، وليس موظف حكومة (محالًا للمعاش) - فهو عمل حفر تبعد عن أخفض نقطة تحت النفق بمسافة ١٠ إلى ١٥ مترًا، وبعرض ١٠ أمتار في ٢٠ مترًا، وعمق لا يقل عن خمسة أمتار تحت أخفض نقطة في النفق، وهذه الحفر تعمل في جانبي النفق الشمالي الجنوبي، وتركيب مضخات (غاطسة) لسحب المياه المتراكمة، وهذه بإمكان الأمانة عملها، أو حتى تجربة واحدة والنظر في النتيجة بعد ذلك.

أخيرًا؛ هناك شخص أعتبره مهندس الصرف الصحي بالدمام، وهو الأخ محمد الجربوع، أتمنى لو أن الأمانة استدعته - هذا إذا وافق - وبإذن الله سوف يُنهي هذه المعضلة التي اضطرتنا لجلب خبراء إنجليز وخبراء جامعات.

نرجو من الله أن يكون في عون الأمانة والمقاول والمصمم، وأنا وأنت وكفاية (كلام جرايد).

أوبك بعد الأربعين

إذا كان رأي الأمين العام السابق لمنظمة أوبك يقول: (إن اليقين في قطاع الطاقة هو عدم اليقين) ... والوزير السعودي يقول: نواجه تحديات جوهرية تحتِّم التعاون المطلق بين المنتجين والمستهلكين ... ويقول رئيس إدارة دراسات الطاقة في أوبك: إن هناك تحديات تواجه قطاع الطاقة، ويذكر منها الأيدي العاملة، وقدرتها في هذا القطاع مع تكلفتها، ثم الانبعاثات الغازية التي أضرت بالبيئة ... وآخرها ما ذكره سوبورتو - الأمين العام السابق لأوبك - من أن زيادة سعر البرميل عن مائة دولار مرتبط بالمضاربة في بورصات النفط، والشتاء وزيادة الطلب، وتدهور الدولار، ومن يقرأ نهج أوبك منذ ١٩٧٠ يجدها تنشد رفاهية العالم، ورفاهية شعوبها، والحفاظ على البيئة.

من يقرأ هذه الأفكار يتأكَّد أن اليقين في النفط ليس ما وقر في القلب وصدقه اللسان، بل هو في صحة الدولار ومضاعفة حفر الآبار.

جلست مع أحد الكهول الذين عاصروا النفط منذ ما يزيد على نصف قرن، وأخذ يردد قول الشاعر:

سئمت تكـاليف الحيـاة ومن يعـشْ ثمـانين حـولًا لا أبـالك يسـأمِ

حاولت أن أسحبه بالكلام: وما حكاية تكاليف الحياة، والثمانين عامًا؟ قال بحشرجة تشبه حشرجة البترول وهو يخرج من البئر:

١- دول أوبك تملك أكبر مخزون عالمي في النفط والغاز.

٢- دول أوبك تسيطر وتنتج (أو قل تملك) أكثر من ثلث الإنتاج اليومي لدول العالم.

٣- دول أوبك تزيد الإنتاج، بينما الدول المستهلكة رغم وجود النفط لديها تخفض إنتاجها.

٤- تكاليف الإنتاج تزيد رغم أن دول أوبك تتحمَّل النقص وسد احتياج الدول المستهلكة.

٥- هناك مخاوف بعضها نعاني منه من حيث تلوث مياه البحار، من جراء تفريغ حمولات ناقلات النفط بطرق غير شرعية ومضاربات لا نعلم من هو أميرها.

٦- هناك غلاء فاحش في أسعار المواد الاستهلاكية - ومنها المنتجات البترولية - رغم ضخامة الإنتاج.

٧- دول أوبك تواجه التحدي في الدول المستهلكة بما لا يمكِّنها من ملكية القرار.

٨- دول أوبك تنتج وتصدِّر بترولها ويتم تكريره وتصفيته في دول أخرى تستهلكه، واستفادت في تشغيل عمالتها واستثماراتها.

٩- منظمة أوبك قاربت الأربعين عامًا، فهل ترفع يديها إلى السماء تدعو الله الكريم أن يجعل الأربعين القادمة خيرًا من السابقة، وأن تعمل صالحًا يرضاه شعوبها.

يقول هذا الكهل (الذي ذهب نصف عقله)، ليت هذا المؤتمر يغيِّر اسمه من (النفط والغاز، الأوضاع الحالية والتوقعات المستقبلية) إلى (النفط والغاز ومستقبل أجيالنا).

قلت له: تفاءل خيرًا، وإن شاء الله المستقبل أفضل من الماضي ... أخذ يردد: (هو فيه بعد الثمانين مستقبل)؟

مجلس الشورى ورأيه في زيادة الرواتب

مجلس الشورى لا يؤيد زيادة الرواتب لموظفي الدولة؛ لأن الدراسات التي لديه ربما أظهرت أن أي زيادة في الراتب معناها ذهابها إلى جيوب التجار وارتفاع الأسعار، وحتى لا يكون هناك تضخم في البلد، وحتى لا نضطر إلى الزيادة في الرواتب كلما زادت الأسعار، ولأن عدم الزيادة في الرواتب معناه تثبيت الأسعار، وعلى المواطن أن (يدبّر) حاله، ومطلوب منه ألا يكثر الأحلام حول ملكيته لمنزل وسيارة ومدخول جيّد.

بمعنى إن كان مستأجرًا شقة فعليه البحث عن شقة أرخص تتلاءم وراتبه، وعليه أن يقتصد في أكله وشربه، «وبلاش الإسراف»، فبدلًا من أكل اللحم والدجاج يوميًّا عليه الاقتصاد ويكفيه كل أسبوع كيلو لحمة أو دجاجة ... وبدلًا من الأرز البسمتي عليه بالمكرونة (ربنا يستر ولا تمنع إيطاليا تصدير المكرونة)، وبدلًا من شرب المياه المعبأة عليه الشرب من (بزبوز) بيته، وحتى لا يعالج في المستشفيات المتخصصة عليه سؤال الصيدلي عن الدواء المناسب. القصد هو من (هالدندره) أن مجلس الشورى يريد أن نغير من سلوكنا في المسكن والأكل والشرب، وأمام هذا المشهد (المرفوض) من الجميع كنا نتمنى لو أن مجلس الشورى - أو من غير تعميم لنقل اللجنة التي تدرس مسألة زيادة الرواتب من عدمها - قد اقترحت بدائل أخرى تعالج مسألة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وعدم توفر السكن المناسب سعرًا ونوعًا.

وكنا نتمنى أيضًا أن تبحث هذه اللجنة مدى تأثير عدم زيادة الرواتب وعدم معالجة ارتفاع الأسعار على إنتاجية الموظفين، فإذا كان الأجنبي المتعاقد معه في بلده نقوم بتوفير كامل الخدمات له من سكن، ونقل، وعلاج، وتذاكر، وتأمين، وكل مستلزمات حياته، قد تضاعف راتبه خلال سنة واحدة فقط، وأصبح مثل العملة النادرة؛ لأن كل بلاد الدنيا تريده، بينما موظف الدولة تلاحقه الزيادات من كل جانب، وتزيد عليه الأعباء كلما رزق بولد أو بنت، ومع ذلك يقف مجلس الشورى ولجنته بدون وضع حلول عاجلة تحافظ على حصول المواطن على عيشة كريمة، وتحافظ على بقاء الموظفين في الخدمة الحكومية، وإذا كان مجلسنا الموقر يتهيَّب من مخاطر زيادة الرواتب فعليه أن يبحث عن حلول عينية لموظفي الدولة مثل:

١- تخفيض ٥٠٪ من قيمة فواتير الكهرباء والماء.

٢- تخفيض ٥٠٪ من قيمة تذاكر الطيران والسكة الحديد له ولعائلته.

٣- إلغاء قيمة تأشيرات الخدم والسائقين.

٤- تخفيض المدة التي يستحق موظف الدولة فيها التقاعد سواء المبكر أو الخدمة الكاملة.

٥- توفير التأمين الصحي له ولعائلته.

هذه بعض من المعضلات التي يعانيها الموظف الحكومي، والموافقة عليها أو بعضها خير علاج لمشكلة ارتفاع الأسعار وتدني مستوى إنتاجية الموظف.

كلنا أمل أن يفكر مجلسنا الموقر - عندما يرفض شيئًا يمس حياة المواطن ورفاهيته - في البدائل المناسبة.

يعجبني المثل الشعبي (كلن بعقله راضي إلا بحلاله .... لا).

أوقفوا إقالة المجلس البلدي

هذا ما كنا نخشاه عندما طرحنا بعضًا من أوجه النقص في صلاحيات المجالس البلدية، فقد جاء اليوم الذي يطلب فيه المواطنون إقالة مجلسهم كما حصل في محافظة حفر الباطن. وجميل أن نرى مثل هذه الصراحة والشفافية وتغليب مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، ولو كنت أحد أعضاء هذا المجلس لأعلنت فورًا استقالتي وحفظ ماء وجهي أمام من انتخبوني أو عينوني أو (شالوني أو حطوني)، وهكذا حالنا في تعيين بعض المسؤولين الذين – وللأسف – بيدهم القرار والتحكم في مصير مصالح الوطن والمواطن، ولأننا تعودنا على سحب البساط ورش الماء البارد «واللي ما يخلص اليوم يخلص بكرة وكفاية صراع الديكة»، ولأننا حتى تاريخه لم نستوعب حكاية المجالس وبالذات المجالس البلدية، «وأنا صح وأنت غلطان، وفيه غيرنا قاعد يتفرج، وليته يتفرج وبس، بل يصدر حكمه بأننا نحتاج ليس لمجالس بلدية بل لمجالس تأديبية ونعيد ونكرر».

– ليتنا نعطي المزيد من الصلاحيات للمجالس البلدية، وما دمنا بصدد الحديث عن مسألة الصلاحيات فليتنا نعطي صلاحية للمواطنين لإقالة مجلسهم وحتى رئيس بلديتهم.

– ليت البلدية أو الأمانة تأخذ موافقة المجلس البلدي على خطة توزيع المشاريع في بداية السنة، ونسلم من إزعاج أعضاء المجلس (ليش ما نفذتوا وليش المشروع نقل إلى مكان آخر وليش وليش).

– ليت البلدية أو الأمانة تعرض مشاريعها المطلوبة للميزانية المقبلة على المجلس البلدي (وتأخذ توقيع جميع أعضاء المجلس البلدي).

– ليت رئيس المجلس البلدي ورئيس البلدية هما من يناقش الميزانية مع وزارة المالية.

– ليت لجنة منح الأراضي الفردية والجماعية يكون رئيس المجلس البلدي رئيسًا لها.

– ليتنا نجعل للمجلس البلدي ميزانية مستقلة ومبنى مستقلًّا ومفتشين مستقلين وقرارًا مستقلًّا.

– ليت تخطيط المخططات وتغيير استعمالات الأراضي يكون رئيس المجلس البلدي رئيسًا لها.

– ليت رئيس المجلس البلدي ورئيس البلدية يتم تعيينهما بالانتخاب (يعني من انتخبهم ... يقدر يركنهم).

– ليت رئيس المجلس البلدي ونائبه وأحد الأعضاء يكون لهم صلاحية فصل عضو المجلس البلدي (غير النافع)، أقصد العضو (البرستيج).

– ليت المجلس البلدي (بدلًا من أن ينفض ريشه على البلديات) يبحث في مشكلة غلاء الأسعار وتلاعب التجار، وصحة وزارة التجارة حتى تقوم ناقة صالح (صحيح من أمن العقوبة ضاعف السعر).

أخيرًا؛ «جانا طرف علم أن فيه انتخابات جديدة، أسرعنا وبشرنا العيال وأمهم بالمفاطيح، والهدايا، وفلة الحجاج، والهجيني، وكيفة الرأس».

– «وليت الانتخابات كل أسبوع، أقل ما فيه ننسى هم الأسعار وجوعة هالعيلان».

أرامـــكو تنفـــي

مصطلح النفي أصبح من الأمور الشائعة لدى معظم المسؤولين، ويعتبره المسؤول أنه أبسط وأسرع الطرق للتخلص من المشكلة وسد باب الذرائع ... بينما أنا وأنت نعتبره فتح باب آخر على هذه الجهة أو تلك، بما يسمح بمساءلتها ووضعها تحت المجهر، والنفي الذي صدر من أرامكو شبيه بمثل ذلك؛ ليقطع خط الرجعة على كل من تسوِّل له نفسه المطالبة بالتعويض؛ فهناك نظام التأمينات الاجتماعية، وشركات التأمين، والعقود مع الشركات القائمة بالعمل، والعقود مع موظفي أرامكو ... الخ.

ولأن المصيبة كانت عظيمة، فليس من السهل فقد ٤٠ إنسانًا، ثم تنتهي بتطبيق أنظمة قد يطعن في شروطها وتطبيقها على الطرف الثاني، كنا نتوقع من إدارة شركة أرامكو أن تتريَّث ولا تتعجَّل في هذا النفي، وعلى أقل تقدير حتى تسلِّم الجثث لأصحابها، كنا نتوقع منها أن تنتظر حتى تخرج نتائج بحث أسباب المشكلة؛ فقد يكون أحد أسبابها القضاء والقدر، وهو ما لا اعتراض عليه، أو أن يكون أسبابها العامل أو الماسورة أو الغاز أو إجراءات السلامة (مشكلة فقد ٤٠ إنسانًا في وقت واحد)، أو المشرفين من الشركة، أو إطفاء الحرائق، أو الإسعاف، أو المواصفات، أو طريقة التنفيذ، أو العمر الزمني للمشروع، أو عقود التنفيذ والتشغيل ...

المهم لماذا العجلة بالنفي وهناك شركات تأمين قد تلزم بالدفع؟ ولماذا أرامكو تضع نفسها – وهي قد تكون براءً من ذلك – (في مثل هذا الموقف). نرجو ألا يفهم من قولنا ذلك توجيه أي اتهام لأي موظف، فهؤلاء يذهبون ويأتي غيرهم، ولكن لعل في ذلك تجديدًا وتحديثًا لأنظمة الشركة (أقول فقد ٤٠ إنسانًا أمر صعب جدًّا)، وعلى شركة أرامكو وجميع شركاتنا العظمى أن تعيد دراساتها في حماية منسوبيها.

لا نريد من الشركة أن تقف موقف المدافع عن نفسها، فهي مرة تنفي الدفع ومرة تذكِّرنا بنظامها بعمل تسويات مشابهة مع أهالي الضحايا، فستكون ضمن النظام المتفق عليه، ويذكرني هذا العمل بالمثل الشعبي (ولم العصابة قبل الفلقة)، كنا نعتقد أن شركة أرامكو ليست مجرد شركة أرباح وخسائر، أو أن تعامل موظفيها، خصوصًا بعد الموت (كم حسابنا وكم حسابهم) ... كنا نعتقد أن هذه الشركة أم للشركات وقدوة في السلامة، أو قل جامعة تتبنَّى كل ما فيه مصلحة العامل تدريبًا، وتأهيلًا، ورعاية، وحماية، ورحمة قبل الموت، وتعويضًا بعد الموت، ربما الشركة أصابها الهلع من هول ما حصل، حتى إنها اضطرت في يوم الحادث لقول إنها سوف تدفع لورثة المتوفين حقوقهم، وكأنها تتفضل بشيء هي ملزمة به.

كنا نعتقد أن الشركة سوف تتبرَّع بإنشاء مساجد بأسماء من فقدتهم من أبناء هذا الوطن، بل وتتبرع بتقديم منازل لأبناء الشهداء، مع تدريس أبنائهم وتوظيفهم وعلاجهم ... هذه وغيرها أمور إنسانية كان على الشركة أن تصدر قرارها وبدون تردد، فعلًا اتضح لنا أن الشركة بحاجة إلى (إدارة للعلاقات الإنسانية).

ديرتي ... آه يا ديرتي

لا تسألني عن ديرتي ... فأنا نجدي ... وأنا حجازي ... وأنا شرقي ... وأنا جنوبي ... وأنا شمالي كلها أنا وأنا كلها، كلها وطني وأنا وطنها ديرتي ... معلقة حوت العفة، والطهارة، والقوة، والبأس، والنخوة، والكرم، والحب، والحنان.

ديرتي: صبا الرياض، وشمالية جدة، وشرقية الدمام، ونسيم أبها والقريات، ديرتي: هي الأمن؛ فإني رأيت أن الخوف لا عيشة معه.

ديرتي: هي الغنى؛ فإني رأيت الجوع لا عيشة معه.

ديرتي: هي عزوتي؛ فإني رأيت الذل لا عيشة معه.

ما أجمل قول الشاعر:

كم منزل يألفه الفتى وحنينه أبدًا لأول منزلِ

ديرتي: ما أجمل العودة إليك بعد السفر! لا تلوموني عندما أصفِّق بمجرد أن أسمع قائد الطائرة يعلن وصولنا لأرضها، ولا تلوموني عندما أقبِّل أرضها وترابها بل تبرها، لا تلوموني عندما آخذ نفسًا عميقًا يطهِّر جسدي من هواء غير ديرتي.

هذا هو طبعي وديدني أنا وأطفالي، ولا شك في أنك، وهي وهو وهم جميعًا يدندنون مثلما تدندن، لا تلمنا؛ فالحنين لمسقط الرأس، ومراتع الصبا، وحكايات جدتي وجدتك،

وأيام الدراسة، وزملاء الدراسة، وجلسات السمر، وشريط الأمنيات ... نعم لا تلمني ... عندما أتذكر أول نظرة لشريكة العمر ... أم عثمان أو أم عباس أو أم علي أو أم سعيد أو أم طلال ... لا تلمني على حبها؛ فهي رفيق صباي، وأم أولادي، وسكني الذي أسكن إليه.

ديرتي: الشيء الثمين الذي أحافظ عليه وعلى أمنه واستقراره، بل هي دمي الذي يجري في عروقي، إحساس والدي ووالدتي وزوجتي وزوجتك وابني وابنك أن كل قرية وهجرة وبلد ومدينة ومنطقة في بلادي هي ديرتي، تعودنا في هذه البلاد على كلمة (تفضل، أقلط، مرحبًا بك ألف، نحن الضيوف وأنت رب المنزل).

ديرتي: هي رجل في وطن ووطن في رجل، وامرأة في وطن ووطن في امرأة، كيان واحد يزداد تماسكًا يومًا بعد يوم.

ديرتي ... نزل فيها الوحي، وفيها المسجد الحرام، والكعبة المشرفة، ومسجد رسول الله ﷺ وفيها قبره الشريف. ديرتي فيها ثرى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وخديجة وعائشة وفاطمة. ديرتي فيها ثرى صحابة رسول الله ومن تبعهم بإحسان.

ديرتي ... قانونها شرع الله المطهر، وسنتها سنة محمد ﷺ.

ديرتي: بلد الخيرات، ومقصد الطالبين، لا تلوموني في حب ديرتي ... (هو فيه في الدنيا مثل ديرتي؟).

ما أصدق الشاعر عندما قال:

ربعي وأنا معهم كثير المداخيل من لامني في حبهم عسى الشر فاله

المجالس البلدية: عاصفة في فنجان

نشرت صحيفتنا العزيزة (اليوم) أن هناك أزمة تتفاعل يومًا بعد يوم بين بعض أعضاء المجلس البلدي بالدمام وبعضهم ومع أمانة الدمام.

لقد كنا نتوقع مثل هذا الخلاف الذي وصل إلى حد (عقد الاجتماع وهم وقوف)، وهي ظاهرة غريبة على مجتمعنا، بل لو كان هناك من يثمِّن المواقف لقال للغضبان الواقف: اجلس، وللجالس أن يتوضأ ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم.

هذا الخلاف وما سوف يستجدُّ، سواء لهذا المجلس أو غيره، نتوقع تفاقمه وزيادته ما دام أن نظام المجالس البلدية ولد ضعيفًا وفطم بعد مرور سنتين، ولا يزال يحتاج إلى المزيد من التغذية (وكان الله في العون مع غلاء سعر الحليب).

وأمام هذا الموقف كنا نتمنى أن يعالج بطريقة أفضل، ولكن الواضح أن هناك خطأً مشتركًا بين الأعضاء وبعضهم وبينهم وبين أمانة الدمام، ولعل المصلح فيما بينهم يـدرك ذلك، وكنا نتمنى لو:

١ - أن يخرج نظام البلديات من أروقة وزارة البلديات ليتخذ منهجًا آخر يكون أكثر فاعلية وتلمسًا لاحتياج الناس ومعايشة للزمن الذي نعيشه، أقصد أن مثل هذه الأنظمة ذات المساس المباشر بالمواطنين يجب ألا تخيِّم عليها بيروقراطية الدوائر الحكومية.

٢- لو سألتني عن تقييم الفترة الزمنية (أقصد حتى فترة فطام المجالس البلدية) وما المحصلة ...؟ لقلت وبدون مجاملة: (مكانك سر)، بل أجمل ما في هذه المجالس فترة الانتخابات والتصويت؛ فقد كسبنا (أكل فاطيح، والهدايا، والخيمات الشعبية)، وكسبنا (وسع صدرك)، وتفرج على ما يكتب عن هذه المجالس وعن الأمانات والبلديات، وكل واحد «ينشر غسيل الثاني»، نقول ذلك ونحن نتأسف ... بل بعضنا يعلِّق (ليتنا من مجالسنا ... سالمين)، والبعض الآخر . ... يقولون: (بدري علينا ... قصة الرأي ... والرأي الآخر)، ونحتاج إلى عشرات السنين حتى نطوِّر عقولنا وتتغيَّر مفاهيمنا.

٣- كنا - ولا نزال - نتمنى أن يخضع إعداد وإخراج نظام المجالس البلدية للناس أنفسهم، بمعنى أن تقوم لجنة من رؤساء المجالس البلدية (من غير منسوبي البلديات) بعرض النظام على المواطنين من خلال الغرف التجارية، وأخذ وجهات النظر من مختلف الأطياف، ثم صياغتها وفق متطلبات المواطنين وآرائهم.

٤- نتمنى ألا يكون رئيس المجلس أو أحد أعضائه من منسوبي البلديات، وأن يكون هناك استقلالية في المكان وفي الإدارة وفي سكرتارية المجالس وأمانتها، وهذا - بإذن الله - سوف ترجع فائدته على البلديات، خصوصًا أن الجميع هدفهم مشترك: هو مصلحة الوطن، وليس في ذلك نقص على البلديات.

٥- همسة في أذن كل رئيس وعضو مجلس بلدي: (إن كنت مشغولًا بالأسهم أو بأعمالك الخاصة، واعتقدت أن عضويتك للمجلس ... زيادة في (البرستيج)، نرجوك ... اترك المجال لغيرك.

أخيرًا؛ الخلاف في الرأي بين الأحباب لا يفسد للود قضية ... وهذا الذي نرجوه بين أعضاء المجلس البلدي والأمانة.

«والله يخليكم انتبهوا (ترى الجرائد مبسوطة جدًّا ... جدًّا) لمثل هذه الخلاف، (لايفرحون ... عليكم)».

الجمعية الخيرية لأراضي الشؤون الصحية

تعثر ٢٥ مشروعًا في المنطقة الشرقية بسبب ندرة الأراضي، هذا ما ذكره المدير العام للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية، في المؤتمر الذي عقده مساء أمس. وعقَّب على أن وزارة الصحة أعلنت عن رغبتها في شراء أراضٍ معينة، وخاصة داخل الأحياء القديمة وهي ٨ مراكز صحية بالدمام، و٨ مراكز صحية بالقطيف، و٥ مراكز صحية بالخبر، و٤ مراكز صحية (لم يوضح موقعها).

المهم أننا أمام مشكلة تتكرر لمعظم مشاريع الدولة، وهي عدم وجود أراضٍ حكومية، أو عدم وجود أراضٍ مخصصة لهذه المشروعات، والنتيجة تعثر المشروعات وعدم تنفيذها واستفادة المواطنين منها، وبالتالي تعود ميزانيتها إلى وزارة المالية، بل قد تنقل إلى مناطق أخرى وتحرم المناطق المخصصة لها هذه الخدمات (لحين تدبير الأراضي).

وأمام هذه المشكلة، ولأن الخدمة مطلوبة وبشكل سريع، فإننا نضع هذه الاقتراحات للشؤون الصحية، وهي بإذن الله الحريصة على سرعة أداء هذه المستوصفات وتنفيذها، خصوصًا أن المساحات المطلوبة صغيرة.

١- ربما توجد حدائق (شبه مهجورة)، ولا يرتادها الأهالي؛ فيؤخذ جزء منها بعد التنسيق مع البلديات.

٢- بعض المساجد القائمة منها الخاص ومنها التابع للأوقاف، وأحيانًا تتوافر

مساحات خالية، وبمجرد الطلب من أهل المسجد أو الأوقاف قد تساعد في حل هذه المشكلة.

٣- غالبًا يكون لدى البلديات أراضٍ مخصصة لاستعمالات أخرى، مثل (مواقف سيارات، دفاع مدني، مدارس، آبار مياه ... وهكذا)، فربما مخاطبة البلديات والتنسيق معها سوف يوجد مثل هذه المواقع.

٤- في حالة عدم توافر أراضٍ، لماذا لا يبحث عن البديل الآخر، وهو مبانٍ قائمة، بمعنى أن المبلغ المخصص لإقامة مشروع المستوصف ينقل على أساس شراء مبنى قائم أصلًا حتى لو اختلف التصميم في جزء منه، لكن المهم أن يتم توفير الخدمة للمواطنين.

٥- البديل الآخر هو: الاستئجار، الذي ينتهي بالتملُّك؛ حيث يتم استئجار مبنى مناسب لسنوات محددة، ثم تؤول ملكيته للدولة، وقد يكون في ذلك تسهيل للدفع مع جدولته.

كنا - بلا شك - نتمنى لو أن وزارة الصحة قامت بتدبير الأراضي مسبقًا؛ حتى لا تقع في مثل هذه المشكلة ... ولأن كل ساكن في هذه الأحياء يتمنَّى إنشاء هذا المستوصف والاستفادة منه؛ لذا فإن آخر الطب كما يقال (الكي).

ونقترح أن يقوم أهالي كل حي بإنشاء جمعية خيرية لتدبير أراضي الشؤون الصحية، وربما هذا هو الحل الأسرع والأفضل؛ حتى لا يحرموا هذه المستوصفات.

وقد تعجب من هذا الاقتراح ... لكن في النهاية تجده الأنسب والأسرع ... وإذا كان هذا حال المستوصفات مع أهميتها ... فمتى نجد أراضي لبقية مشاريع الحكومة؟

نصيحة لأهل كل حي: (عجلوا ... دبروا الأراضي) قبل أن تنقل لغيركم، وأنا أول المتبرعين لهذه الجمعية بشرط إنشاء مستوصف في حينا.

المشروع الوطني للأمن الغذائي

من أهم المقومات التي تحافظ عليها حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، كل ما له علاقة بالأمن، سواء الأمن السياسي أو الاقتصادي أو المائي أو الصحي أو العلمي، إلى جانب أهمية الأمن الغذائي.

وليس بالضرورة عندما نتحدث عن المقومات الأمنية لهذه العناصر وغيرها أن تكون هناك مشكلة قائمة، ولكن منهجية الدولة - أعزها الله - وحرصها على مصالح الوطن تجعلها السبَّاقة إلى ذلك.

ولأن حديث وحدث الساعة هو مسألة غلاء الأسعار - وبالذات في المواد الغذائية - وما يعانيه المواطن، بحيث أصبح الغذاء أحد أهم المشكلات المالية التي يواجهها مع غياب مراقبة الأسعار، بل استغلال الفرص لرفع الأسعار، وكما قيل (من أمن العقوبة ضاعف السعر) ... لقد أصبح المصروف اليومي لغذاء الأسرة هو الهاجس المقلق لرب الأسرة ... فلو تصوَّرنا أن المواطن يكفيه كحد أدنى للغذاء (للغذاء فقط) يعني (فطور، غداء، عشاء، شاي وقهوة) هو خمسة عشر ريالًا، ومعدل الأفراد لكل أسرة ٥ أفراد ... معنى ذلك أن حاجة الأسرة اليومية لهذه الوجبات تكلفهم يوميًّا خمسة وسبعين ريالًا؛

أي ألفين ومائتين وخمسين ريالًا شهريًّا، وهذه تشكل ٨٠٪ من دخل الفرد (العامل)، أقصد رب الأسرة، هذا إذا افترضنا أن معدل الدخل للفرد العامل (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال شهريًّا، فمن أين يأتي بباقي المصاريف من (مسكن، كهرباء، ماء، تليفون، مصاريف المدارس، الملابس، العلاج ... إلخ).

وعودًا على مفهوم الأمن الغذائي، بحيث تضمن الدولة - أعزها الله - الحد الأدنى لعنصر الغذاء طويل الأمد، والذي يجب أن يتوفر في كل منزل سعودي، مثل (الأرز، الطحين، الزيت، الحليب، التمر، المكرونة، الشاي، القهوة، السكر، الجبن، المربى، الفول، الزيت، الزيتون)، وبحسبة سريعة فإن تكلفة ما أشير إليه لن تتجاوز ألفًا وخمس مائة ريال ... والرأي مطروح للمناقشة.

١ - نتمنى أن تقوم الدولة باستيراد جميع هذه المواد (أقول باستيراد) وليس الشراء من السوق المحلي، وتخزينها لكل مدينة رئيسة تحت اسم (مخازن الأمن الغذائي).

٢ - يتم صرف العينات المشار إليها سابقًا سنويًّا لكل مواطن يحمل بطاقة الجنسية السعودية.

٣ - العمل بنظام الحاسب الآلي، الذي يضمن عدم الصرف لأكثر من مرة سنويًّا مهما كان مكان تقديم طلب الصرف، بحيث إن رقم البطاقة يظهر على الشاشة في كافة مخازن الأمن الغذائي بالمملكة.

٤ - فتح باب التبرع لمن أراد من رجال الأعمال أن يتبرع لهذا المشروع الوطني المهم.

٥ - يكون تحت مظلة وزارة التجارة ووزارة المالية والبلديات.

٦ - يتم استئجار مخازن لهذا الغرض لحين قيام الدولة بالبناء.

٧ - عمل تجربة في إحدى مدن المملكة، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات لهذا المشروع.

٨ - عدم التأمين من الداخل؛ حتى يضطر التاجر لتخفيض سعره عندما يرى أن بضاعته قد تم الاستغناء عنها، وفي ذلك محاربة لرفع الأسعار، وتوفير بديل آخر، وبالسعر المناسب.

٩ – تكون هذه المخازن – لا سمح الله – إحدى وسائل الأمن الغذائي عند الحاجة.

١٠ – لو افترضنا أن عدد ما صدر من بطاقات الجنسية السعودية هو خمسة عشر مليون بطاقة، وهي تمثل ثلاث بطاقات لكل أسرة؛ فإن تكلفة هذه المواد الغذائية سوف تكون في حدود اثنين وعشرين بليون ريال، بمعنى أن تكلفة كل أسرة في حدود أربعة آلاف وخمس مائة ريال شهريًّا.

١١ – قد يأتي من يقول بزيادة الرواتب أو بدل غلاء المعيشة أو غير ذلك، ولكنها لن تكون بمفعول التموين الغذائي الذي يُحسُّه ويشعر به المواطن في غذائه كل يوم، إلى جانب انخفاض الأسعار في السوق المحلي؛ نظرًا لوجود البديل من الدولة، كما أن له تأثيرًا اجتماعيًّا ونفسيًّا مستمرًّا بين المواطن وحكومته، التي أمَّنت له الغذاء الضروري، وقد تكون سابقة يشهد بها التاريخ لحكومتنا الرشيدة، وهي أهل لذلك وأكثر.

نرجو العزيز الكريم أن يكلِّل بالنجاح مساعي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين والحكومة الرشيدة، التي تسعى جاهدة لتوفير العيش الرغيد لكل مواطن.

صحيفة اليوم
١٤٢٩/٢/٢٨ هـ

طبخة أنابوليس

قبل عقد مؤتمر أنابوليس، كنّا نتمنى ألا يكون، وكنا نتمنى أن يكون هناك إجماع عربي، وكنا نتمنى أن نأخذ العبر والدروس من المؤتمرات السابقة، وكنا نتمنى لو فتحنا ملفات مماثلة؛ حتى يرسخ في أذهاننا أن الكفر ملّة واحدة، وأنهم لن يرضوا عنا حتى نتبع ملتهم.

مشكلتنا – كعرب ومسلمين – أننا نتعلق ولو بالخيط الرفيع، ومن الممكن أن نقاتل بعضنا من أجله، فلا مانع أن يقتل حمساوي فتحاويًّا وكلاهما أبناء عم، وكلاهما أبواهما استُشْهِدا من أجل فلسطين.

فعلًا، (أنكل سام) أجاد الطبخة، وها هي قد نضجت بعد أن نظمت تركيبتها لتخرج متوازنة ومخططًا لها، ولكن الضيوف لن يذهبوا بعيدًا، فهم من شاركوا في هذا المؤتمر (الطبخة).

وليكن المذاق – أو لنقل التجربة الأولى – أو بتوضيح أكثر ليكن كبش الفداء (غزة)، فهذه المدينة مقدور عليها، ومحاطة إحاطة السوار بالمعصم، حتى المعابر بينها وبين أم الدنيا قد شابها ما شابها. فلا مانع من قصف غزة بأحدث ما اخترعه العم سام

من القنابل والمتفجرات، ولتكن التجربة في أطفال غزة ونسائها ورجالها، فهم في نظرهم إرهابيون ويحتضنون الإرهابيين، ووقف العرب مشدوهين - بل ومتفرجين - على ما يحصل من دمار وهلاك وتخريب.

وينتهي المشهد باجتياح غزة ثم الخروج منها، وكأنها رحلة صيد،كان نتاجها ما يزيد على ١٢٠ شهيدًا ومئات الجرحى، وتدمير للمساكن والورش ... ما نشاهده من هلاك ودمار جعل العين تدمع، فلا حول ولا قوة لهؤلاء إلا الدعاء والتضرع لله - سبحانه وتعالى - أن يرحمهم، فقد حرموا الطعام والكساء والعلاج، وأصبحت غزة أكبر سجن لأكبر عدد من المسجونين، وماذا بعد أنابوليس..؟ فقد زادت المستعمرات الصهيونية، وزاد عدد المعتقلين إذا ما قارناه بمن تم فك أسرهم، ومعظمهم قد انتهت مدة محكوميته. وها هي الطبخة الآن تنضج برسو أكبر بارجة في المياه الإقليمية للبنان، ولا نعرف من هو الكبش الثاني، وصدق الشاعر:

من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بميّت إيلامُ

صحيفة اليوم
١٤٢٩/٣/٩ هـ

ما يفل الحديد إلا الحديد

في ظل هذه الدولة - أعزها الله بطاعته - ننعم بالكثير من مقومات البناء والتطور، وأعتقد جازمًا أن أي إنسان أو جهة أو مؤسسة تعمل على أرضنا يجب عليها ألا تكون أحد مسببات إعاقة هذا التطور، بل يجب الضرب على يد كل (عابث) همه الأول والأخير (كم حصلنا اليوم)، وهذا للأسف ما يجري في الوطن، وللأسف من بعض أبناء الوطن، وكأنهم يعتقدون أن في ذلك (شطارة)، أو هي لعبتهم التي أرادوها دون رقيب أو حسيب، وهذا ينطبق فعلًا على الحديد، سواء بالاحتكار، أو بإشاعة زيادة الأسعار، أو بالتصدير لخارج الوطن بحجة الارتباط مع جهات خارجية، بينما الواقع خلاف ذلك تمامًا، وكما ذكرت الهدف هو الحصول على المال بأي طريقة كانت، وما دامت أنظمتنا (السوقية) الاستيراد والتصدير، «وحط السعر على كيفك»، وما دام السوق حرًّا، (فنحن أحرار نفعل ما نشاء).

وأمام هذه الأزمة الخانقة في سوق الحديد، نرى توقف العديد من المشروعات الخاصة والحكومية، ونرى المطالبات بالتعويض عن هذه الزيادات تتفاعل يومًا بعد يوم، بل نرى التعطيل في كافة مشاريع البنية التحتية، ومن المؤكد أن وزارة المالية والجهات الحكومية سوف تواجه أزمة حادة بتظلم المقاولين والمنفِّذين لمشاريعها، أما المواطن - الذي أمضى عمره وهو يجمع لأجل بناء بيت يعوله وأطفاله - فهو (يلطم وجهه)؛ فقد

توقف البناء وليس هناك استطاعة لإكماله ما دام مؤشر ارتفاع أسعار الحديد لا يتوقَّف.

إن كنا واجهنا أزمة في الأرز والدقيق – وهو من أهم مقومات بناء الإنسان – فإننا الآن نواجه أزمة الحديد، وهو أهم مقومات بناء الوطن. لقد وقف ولي الأمر – أعزه الله – في وجه العابثين بالأرز والدقيق، واليوم نحن في أمس الحاجة لمثل هذه المواقف الحاسمة تجاه ارتفاع أسعار الحديد، ومن خلال معايشة الواقع نطرح بعضًا من الأفكار التي قد تساعد في ذلك:

ـ رفع الضريبة على التصدير بشكل يمنع تصدير الحديد لخارج الوطن.

ـ تشجيع إنشاء مصانع الحديد، وتسهيل إجراءات التراخيص، سواء للاستثمار الوطني أو الأجنبي.

ـ إعطاء القروض الميسرة للمصانع الجديدة، والإعفاء من بعض الدفعات.

ـ تفعيل قرارات تعويض المقاولين العاملين مع الدولة نتيجة ارتفاع الأسعار.

ـ فتح باب الاستيراد من الخارج، مع منح التسهيلات المادية للمستوردين، وموافقة الجهات الحكومية على استخدام الحديد المستورد.

ـ وقف الإعانات للمصانع القائمة ما دامت تتلاعب بالأسعار.

ـ تكليف وزارة التجارة والصناعة بالتفتيش على المخزون من الحديد لدى تجار الحديد والمصانع، ومعرفة أسباب المشكلة الحقيقية.

فعلًا، المواطن في أزمة، والمقاولون في أزمات، ولن يفل الحديد إلا الحديد.

صحيفة اليوم
١٤٢٩/٣/١٩ هـ

رسالة إلى وزير التجارة الجديد

أرجو المعذرة إذا بدأت مقالتي بأننا اعتدنا على أن الحقائب الوزارية – وما بداخلها – مهما تغيرت فهي لا تعتق ولا تتأثَّر بتقدم الزمن. ولكننا هذه المرة وبتأثير الحاجة والاضطرار نريد من الوزير الجديد تجديد العتيق وغربلة التخطيط، فلكل جديد طراوة.

١–ندعو الله الكريم أن يعينك، وأن يجعل التوفيق حليفك، وأن يجعل على يديك ما يصبو إليه خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين بخير هذه البلاد.

٢– زادت أسعار السلع الضرورية، والأدهى والأمر ألا تتوفر في الأسواق، ليكن هدفك الأول وجود مخزون من جميع السلع الضرورية، سواء تم ذلك عن طريق إنشاء الجمعيات التعاونية أو عن طريق قيام الدولة بتوريد الأغذية وإنشاء المخازن الوطنية للأغذية ... المهم أن يضمن كل بيت سعودي ما يكفيه من الأغذية، وكفانا سيطرة تجار البلد من رجال الأعمال ومن الأجانب – وهم الكثرة – على مصالحنا، وللمعلومية فإن الأسعار تحكم بواسطة هؤلاء وغيرهم مع غياب وزارة التجارة.

٣–يقال: إن عدد مفتشي الوزارة ثمانمائة موظف، وأنصحك أن تطلب ثمانية آلاف مراقب ومفتش، خصوصًا عندما تكون سلعنا الضرورية تُحكم بواسطة شركات وأجانب من خارج البلاد، ويكفي أن تأخذ جولة على (البقالات) في الأحياء، لترى المخالفات في الأسعار وفي التخزين وفي نوعية البضائع الرديئة والمؤثرة صحيًّا وبيئيًّا، ومع ذلك فإيراداتها تصدر لخارج الوطن.

٤-نعتقد أن الغرف التجارية بالمملكة أصبحت بيوت خبرة واستثمار، ولكن للأسف فإن التاجر والمقاول الصغير هو آخر من يستفيد منها، بل أصبحت تحقق إيرادات نتمنى أن توجَّه لمصلحة تطوير صغار التجار وتأهيلهم، ويكفي أن تراقب مجالس الغرفة أثناء الانتخابات لترى كيفية (التقاتل) من أجل الحصول على كرسي الغرفة ... لا أعتقد أن ذلك من أجل مصلحة التاجر والمقاول الصغير، فعلًا نريد إعادة تقييم أوضاع الغرف وأنظمتها.

٥-سوقنا تعجُّ بالمستوردات من كل بلاد الدنيا، ولكنها تجلب معها الأمراض، وكم نرى من التحذيرات على أغذية أجنبية كلها مسرطنة، بل حتى المواد الاستهلاكية المحظورة صحيًّا وبيئيًّا تمتلئ بها أسواقنا ... معالي الوزير، هذه صحتنا وصحة أولادنا، فهل نتركها لطمع وجشع من لا يهمهم ذلك؟

٦-بيع الأغذية وضروريات الحياة متروكة لتصرف التجار من السعوديين والأجانب دون وجود تسعيرات واضحة؛ فأين الرقابة؟ ولماذا لا يوجد جزاءات على المخالفين ...؟ أين نظام مراقبة الأسعار ونظام الجزاءات والمخالفات؟ وإن كان موجودًا فلماذا لا يفعل؟ ولماذا لا تترك الحرية للغير في وضع الأسعار بشكل عشوائي هدفه الربح على حساب المواطن؟

٧-المدن الصناعية: هل يعقل - يا معالي الوزير - أننا نواجه الشح في الأراضي الصناعية رغم سعة البلاد وترامي أطرافها؟ وهل يعقل التسعيرة الباهظة التي أعدتها الوزارة وكانت - ولا تزال - سببًا في إيقاف الصناعة وتوجه الصناع لجهات أخرى، أو تغيير نوعية العمل؟ وهل يعقل أن تلجأ الوزارة إلى طرح تنفيذ البنية التحتية على المستثمرين بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية؟ وقد لا يتقدم أحد لمثل هذه الاستثمارات، وتبقى المدينة الصناعية خالية، أقصد أنه استخرج عليها صك ملكية وبقيت حبيسة الأدراج، كما هو حاصل في صناعية سدير.

٨-هل يعقل - يا معالي الوزير - أن الملحقية التجارية في أكثر بلد منتج - الصين - مجرد مكتب (منزوٍ) في السفارة السعودية، بينما بعض البلدان لها أكثر من ملحقية في البلد الواحد.

٩-يكفي أن تأخذ جولة على أحد شوارعنا لترى التشويه بكامل صوره في اللوحات التجارية، وكيفية تعميمها وتركيبها، لماذا لا يكون هناك نظام يحفظ لشوارعنا جمالها؟

١٠-هناك شعور بأن القسم الثاني من اسم الوزارة - وهو الصناعة - اسم دون فعل، خصوصًا عندما ترى أن هناك هيئات وشركات لها من الاختصاصات والسلطات ما ليس لدى وزارة التجارة والصناعة، بمعنى أنها تدار وتستثمر بشكل مستقل، وإن كان هناك دور فهو مجرد دور معنوي، هل لكم - يا معالي الوزير - تفكير آخر؟

١١-كنا قبل عشرين عامًا أحسن حالًا، خصوصًا في مسألة التدريب والتأهيل، وكان يوجد لدينا معاهد تجارية، هل في خطتكم المستقبلية تبني إنشاء معاهد وكليات تجارية توفر للبلد حاجتها من الموظفين والمراقبين المؤهلين؟ وحبذا الاستفادة من إيرادات الغرف التجارية لهذا الغرض. مرة ثانية وثالثة، نرجو لكم التوفيق، وأعانكم الله على هذه المسؤولية.

بوركت يا ابن الفهد

رحمك الله يا فهد بن عبدالعزيز، ورحم الله الأم التي أنجبتك، وبارك الله في أسرتك، وجزى الله كل خير من مدَّ يد العون لأجل مسح دمعة أرملة ويتيم وشيخ! ما أجمل أن تقوم بنفسك بتسليم مفتاح الخير والاطمئنان على كل مواطن كان حلمه أن يملك منزلًا يؤويه وأسرته! وها هو اليوم والابتسامة تعلو وجهه يصافح أميرنا يدًا بيد، ولسان حاله يقول: هنيئًا لنا بأمثالك! هنيئًا لنا بكرمك! هنيئًا لنا بتواضعك! هنيئًا لنا باهتمامك بنا، قدمت أغلى أمنية في حياتنا! أحدهم لم يصدق عندما تسلَّم مفتاح منزله، وكانت أسرته تنتظر بالخارج وتترقب هذا المنظر الذي لن تنساه في حياتها، وعندما توجه إلى أسرته وهو يرفع هديته من أمير الخير، لم تتمالك أم العيال إلا أن (تزغرد)، وأمه العجوز ترفع يديها إلى العزيز الكريم أن يحفظ لنا أميرنا، وأن يرحم والديه، ويصلح له ذريته، ويجزي بالخير كل من ساهم وشارك بماله وجهده، أما الأولاد والبنات فكل منهم يسابق الآخر لأخذ غرفته ومعرفة سريره. هذه المناسبة العزيزة علينا هي درة من عقد تليها درر متتالية في مدن المنطقة الشرقية ومحافظاتها.

الاحتفال الذي شهدناه بتسليم الأمير محمد بن فهد مفاتيح هذا المشروع الخيري لمستحقيه يعطي عدة دلالات أهمها:

١-إن المسؤول الأول في المنطقة لم تشغله مسؤولياته الرسمية عن الأمور الإنسانية والاجتماعية، حتى ولو كانت من حسابه الخاص.

٢-إن المشاركة في مثل هذه المشروعات الخيرية دليل على ترابط المجتمع مع بعضه، وهو ما يلزم علينا دعمه وزيادته.

٣-إن هذا المشروع - بحسن تنفيذه وتخطيطه - مثال يحتذى لبقية المناطق.

٤-إن مثل هذا المشروع يدعو للمشاركة الوطنية، خصوصًا عندما يتبناه الرجل الأول في المنطقة.

٥-إن مثل هذا المشروع الخيري - والذي يهم فئة محتاجة - يعتبر نوعًا من الإلزام الاجتماعي والإنساني للشركات والبنوك العاملة بالمنطقة، والتي لها دور في التأثير بشح المساكن، نظير الأعداد الهائلة من العمالة الأجنبية، التي شاركت المواطن العادي في المنافع التي نفذتها الدولة لصالح المواطن، دون أن يكون لها أي دور يذكر مقارنة بمنفعة هذه الخدمات.

٦-أصبح لزامًا على البلديات أن تُعيد دراسة المخططات السابقة المعتمدة وإمكانية الاستفادة من الأراضي الفضاء.

٧-أصبح لزامًا التفكير في إيجاد مؤسسة أو صندوق باسم أمير البِرِّ، يكون لها إيرادات ثابتة بجانب التبرعات من أهل الخير، بمعنى أن أهم مشكلة نواجهها الآن هي السكن ... لذا لا بد من وجود موارد ثابتة من جهات لها تأثيرها في المنطقة ولكن دورها شبه مفقود.

خمس ... دمرت خمسًا

استوقفني حديث أحد المحللين السياسيين العراقيين عندما قال: لو كان العراق لا ينتج إلا فجلًا، فهل ستغزو أمريكا العراق؟ ... أما البترودولار فهو الذهب الذي ذهب ببلاد الرافدين ... البلاد التي كانت تزن كل كتاب جديد بمقداره ذهبًا، بلاد الخمسة آلاف سنة من الحضارة والتقدم، البلاد التي خرَّجت العلماء والأطباء والأدباء والشعراء، بلاد الخيرات والعشرة ملايين نخلة، فهل يعقل أن هذه الخمس سنوات من الاحتلال الغاشم تهدم ما بنيناه خلال خمسة آلاف سنة ... هلاك ودمار وصل إلى ١،٥ مليون نسمة دفنت تحت الأرض، ومثلها هاجرت إلى سوريا، وأضعاف هذه الأرقام تشتت في بقاع الأرض هربًا من الجحيم، ومنهم خيرة ما أنتجته جامعات العراق ... ناهيك عن تدمير البنية التحتية، وتدمير المصانع، وتلويث الأرض والنهر والسماء بملوثات وأمراض لا يعلمها إلا الله ...

هل يعقل أن يكون هذا ثمنًا للديمقراطية والحرية والتخلص من كذبة وجود أسلحة الدمار الشامل والقضاء على القاعدة ... لتنقل الحرية المزعومة وديمقراطية المستعمر على رؤوس الصواريخ وأجنحة الطائرات والدبابات التي دمرت الأخضر واليابس،

أم أن هذا الغزو الغاشم المستهتر هو الذي اضطر القاعدة وجميع الشرفاء المدافعين عن عراقهم ليحملوا أرواحهم على أكفهم بعد إيمانهم بالله ثم بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة؟

يا عقلاء أمريكا وبريطانيا، أليس منكم رجل رشيد؟ ألا يكفي القناعة بهذه الخمس سنوات من الخسائر المادية والبشرية بين صفوفكم ...؟ ألا يكفي رفض الشارع الأمريكي والأوروبي لهذه السياسة المستهترة ...؟ كنا نتمنى لو أن قادة هذه الدول أعطوا جرعات من تاريخ المسلمين والعرب في كفاحهم وصبرهم وجهادهم ضد المستعمر ... ما أجمل قول الشاعر! وليتني أعرف لغة العجم حتى أترجمها لهم!

سأحمل روحي على راحتي ... وألقي بها في مهاوي الردى

فإما حياة تسر الصديق ... وإما ممات يغيظ العدى

الحديد ... والرأي السديد

لا شيء بالأفق يبشِّر بخير: مشاريع توقفت، وتعليمات عطلت، ومواطنون تذمروا، وغرامات بالملايين طبقت، ووزارة التجارة بهمومها انزوت، وغرف تجارية على نفسها انطوت، وفي الجانب الآخر: مصانع بالحديد تكدست، ومستودعات للاحتكار تعمدت، وجمارك همها المكس تقوقعت، فأين المخرج يا ربي من هذه المصائب إن هي توالت؟

وليس أمامنا إلا الدعاء ثم الدعاء بأن يقيض الله ولي أمرنا ويأمر بـ:

١-تعويض جميع المقاولين عن خسائرهم في ارتفاع أسعار الحديد ومواد البناء، فكل بلاد الدنيا تعتبر المقاول جزءًا منها، بل هو ابنها البار الذي يعمر البلاد، ما عدا نحن، فالمؤسف أن المقاول يعتبر (سخرة)، بل أشد من ذلك في تطبيق نظام مالي عتيق أكل الدهر عليه وشرب، بل هو مخلفات لتعليمات مالية كانت مطبقة على غير بلادنا ثم قبلناها بعلاتها، ويكفيك دليلًا على ذلك أن أسفار ملاحق هذا النظام تنوء بحملها العصبة أولو القوة.

٢-تكليف وزارة التجارة والصناعة بالتفتيش على مصانع الحديد ومستودعات موردي الحديد، الذين هم أساس المشكلة، وينطبق عليهم المثل (من أمن العقوبة ضاعف السعر)، وتغريمهم، وحرمانهم من إعانات الدولة وقروضها.

٣-وقف التصدير إلى الخارج، وفرض رسوم على مصدري الحديد بحيث تمنعهم من التصدير.

٤- فتح مجال الاستيراد بدون أي رسوم، بل وضع إعانة للمستوردين؛ فنحن أمام واجب وطني يحتاج إلى تنمية وتطوير واستفادة من الوقت والمال.

٥-تشجيع المصانع الوطنية وغير الوطنية الجديدة ودعم إنشائها.

٦-ولأن مشاريع الدولة - بحمد الله - مستمرة ولا تتوقف، ومشكلة الحديد أصبحت (أزلية)، تتكرر وتزداد أسعارها يومًا بعد يوم، سواء بسبب أو بدون سبب، فلماذا لا تفكر الدولة في إنشاء مصانع حديد خاصة بمشاريعها يلتزم فيها المقاولون بالأسعار الثابتة ما دام أنهم سوف يستلمون كميات الحديد من الدولة، وبالتالي تسلم الدولة من غلاء الأسعار وتوقف المشروعات ودفع تعويضات لا حصر لها؟

٧-من المضحك المبكي أننا نرى، (ونشوف)، ونسمع أن هناك عمالة (تابعة للدولة) وللقطاع الخاص همها جمع الحديد بأي أسلوب كان، أقصد حتى بالسرقة، ونراهم يحملون محصول اليوم وهم يهيمون في شوارعنا وأمام مخلفات البناء، ويكفي مراجعة أقرب مركز شرطة لمعرفة مقدار السرقات اليومية. المهم، نرجو ونلح أن يكون هناك رقابة مشددة على هؤلاء ومنع تصدير الخردة من بلادنا، ورفع أسعار الضرائب والرسوم بشكل يوقفهم ومن وراءهم عن هذا الاستهتار المكشوف.

٨-هاضت قريحة الابن معاذ عندما رأى تأثير أسعار الحديد على أعمال والده فقال:

يـوم الحـداید سعرهـا أمعـقولي ... أهـل البنـا متـنومسة كـايفـه حيـل

والـيوم غـالي السعـر فينـا يجـولي ... أهـل البنـاء متضـايقه خـايفة حيـل

يـا الله عسى كـل الغـلا كـله يزولي ... ونتعـوض بخيرن كمـا رشة هـمـاليل

عيال الحمايل

قريتي قبل أربعين عامًا كانت تعيش أبهى صورها في التكافل والتكامل الاجتماعي والإنساني، كانت تعتمد على رجالها ونسائها في متطلبات حياتهم ومعيشتهم، ولم نكن نجلب أي بضاعة من خارج مدينتنا، لم نكن نستورد إلا القهوة والشاي والسكر والهيل؛ لأنها لا تزرع في قريتي، أما خلاف ذلك فنحن مصنع للرجال والنساء، فكانت النساء يقمن بأعمال الخياطة، وأعمال الطبخ، والسقيا، وتعليم البنات، والأعمال الزراعية، وحتى مهنة الطب الشعبي.

وأذكر أن أحد الأطباء الأجانب الذين تقوم الحكومة بتسييرهم على القرى أصيب بذات الجنب، فلم يقدر هو ولا غيره على معالجة المرض؛ فقامت إحدى عجائزنا – رحمها الله – (بكيه)، ولم يلبث إلا ساعات حتى فتحت عيونه وشفاه الله.

أما الرجال، فهؤلاء فعلًا هم من صنع لنا هذا التاريخ المجيد في الاعتماد على الذات، وفي تطبيق المثل القائل: (مهنة في اليد أمان من الفقر)، فكان هناك (دكاكين) – أو لنقل ورش مصغرة – لجميع الأعمال، وعندما نقول دكاكين فمعنى ذلك أنه يصنع بضاعته ويبيعها فورًا، فكان الخراز – وهو من يصنع الأحذية، سواء النعال النجدية أو الزرابيل (الكنادر) – جميع أدوات العمل أمامه، علمًا بأن ورشته (دكانه) لا يخلو من الزائرين، ومع ذلك تجده يحافظ على وقته؛ فهو يتحدث وبيده (مخرازه) أو حصانه. وكانت مواعيد

التسليم قد تتجاوز عشرين يومًا أو الشهر؛ لأن الطلبات كثيرة، وشهرته قد تعدت القرية، ووصلت إلى (العارض) الرياض. وقس على ذلك صانع الثياب (الحايك)؛ فهو ومجموعته يبدءون العمل بعد صلاة الفجر مباشرة، ولهم مكان (ورشة) مخصص، وكل شخص له وظيفة محددة.

أما الأبواب والنوافذ فلها أناس متخصصون، ورثوا المهنة أبًا عن جد، واشتهروا بها، وكانت إجادتهم للنجارة وأعمال الرسم والصبغ (البويه) مثالًا يحتذى، ولا تزال أعمالهم المشرفة حتى تاريخنا الحاضر تشهد لهم بالجدارة وحسن العمل.

أما الجزار (القصاب)، فهو ومجموعته لهم المكانة الراقية عند الأهالي؛ فهو صاحب الفضل في عدم التشدد بتسديد القيمة، وله الفضل في أنه يقوم بإيصال اللحم إلى المنازل، وله الفضل بأنه يساعد الفقراء والمحتاجين، أما مخلفات ذبيحته فكلها يستفاد منها في صنع (القرب والصميل) والأحذية وجاعد الأطفال، وشعرها في صنع الخيام والعباءات والثياب. أما أعمال الزراعة (الحرفية) فكانت مهنة ذوي المال ومن يملك (جصة) مستودع تمر، ولديه بقرة أو اثنتان وقطيع من الغنم، فقد كملت لديه أسباب المعيشة؛ فهو يزرع أنواع الحبوب من الحنطة والذرة والبر، وجميع أنواع الخضار إلى جانب المنتج الرئيسي وهو التمر.

أما أعمال البناء، فكان آباؤنا وإخواننا يصنعون الطوب (اللبن)، وينحتون الحجر (الحصا) للأساسات والأعمدة، وكانوا مجموعة متكاملة من المهندس (الأستاذ)، وهو من يخطط ويصمم ويشرف على التنفيذ، إلى جانب مجموعات كل حسب تخصصه، منهم من يلبن، ومنهم من يبني، ومنهم من يملط (يليس)، ومنهم من يجصص (الإسمنت الأبيض)، وكان هذا الإسمنت من منتوجات جبال قريتنا.

أترك لك الحكم في المقارنة بين ماضينا العريق وحاضرنا مع أولاد الحمايل.

النظرية العُمَرية في تخفيض الأسعار الغذائية

رضي الله عنك وأرضاك يا أبا عبدالله، يا ثاني الخلفاء الراشدين، يا من عدلت فأمنت، فأنت الصحابي الجليل والمبشَّر بالجنة (عمر بن الخطاب) الفاروق.

رحمك الله حيًّا وميتًا، وما زال همك أمة الإسلام، حتى لو عثرت شاة في العراق لخفت أن يسألك الله عنها: لماذا لم تمهد لها الطريق؟ وها هو همك بالمسلمين يتجلَّى فيما تعيشه أمة الإسلام من غلاء لأسعار السلع، وبالذات السلع الغذائية، فكيف المخرج يا ابن الخطاب من هذه الأزمة التي تتفاقم يومًا بعد يوم حتى أثقلت كاهل الفقير والمحتاج، بل متوسطي الحال، وأصبحت حديثهم وهمهم اليومي؟ ولأن الغذاء هو من أهم مقومات الحياة وبدونه أو بنقصه يتناول الإنسان الأمراض من كل جانب، فأين العلاج ...؟

تقول الرواية: إن الناس جاؤوا إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه وأرضاه - واشتكوا إليه من غلاء اللحم، وطلبوا منه أن يضع له سعرًا يلتزم به تجار اللحوم. فكان الجواب منه رضي الله عنه: أرخصوه أنتم، فقالوا: نحن نشتكي غلاء سعر اللحم عند الجزارين ونحن في أمس الحاجة إليه، فتقول: ارخصوه أنتم ...؟ وهل يا خليفة رسول الله ﷺ نملكه حتى نرخصه؟ فدلنا على ذلك فقال رضي الله عنه: اتركوه لهم. فهذه القاعدة الاقتصادية التي عرفها الإسلام قبل أربعة

عشر قرنًا هي قاعدة العرض والطلب، فكلما زاد العرض قلت الأسعار وكلما قلَّ العرض زادت الأسعار.

فلا شك أن توقفنا عن شراء أي بضاعة مبالغ في سعرها سوف يزيد من عرضها وتصبح عبئًا على ملاكها من حيث التخزين ومدة الصلاحية وسرعة التصريف، وبالتالي سوف يضطر التاجر لتخفيض سعره لأجل أن يصرف بضاعته.

خذ مثالًا ما نعيشه اليوم، يقال: إن سعر كيلو الأرز زاد في البلاد التي تنتجه بريال واحد، ومعنى ذلك أن الإعانة التي قررتها الدولة – حفظها الله – لأسعار الأرز سوف تبتلعها زيادة السعر في الهند والباكستان وفيتنام، وهو أمر لا حيلة معه إلا بتطبيق النظرية العمرية بأن نتعاون جميعًا (وأن نتركه لهم)، ولو قررنا أن نترك أكل الأرز يومين في الأسبوع، واستعضنا عنه بخيرات بلادنا من القمح والحنطة والحبوب التي تنتجها بلادنا، لاستطعنا توفير ٢٥٠ ألف كيلو أرز أسبوعيًّا، بما يعادل مليون كيس أرز شهريًّا، فمن المؤكد – بإذن الله – أن البلاد المنتجة للأرز سوف تضطر لتخفيض رسوم التصدير وأسعار البيع، وكذلك تجار الأرز في بلادنا سوف يضطرون لتخفيض أسعارهم.

إن أي قرار تتخذه الدولة يحتاج إلى تعاون كل مواطن ومقيم لأجل تفعيله ولأجل الحصول على فائدته، نتمنى أن نتَّفق جميعًا على تحديد يومين في الأسبوع لا نشتري فيهما أي مواد غذائية تأتي من خارج بلادنا، لا شك أن مثل هذا العمل الوطني سوف يخدم كل منزل وكل رب أسرة، سواء في توفير المبالغ التي ينفقها للشركات الأجنبية واستبدالها ببضائع يعود نفعها على أبناء الوطن، بل أكثر من ذلك فهو يوجِد انتماءً وطنيًّا وتعاونًا بين المواطن وحكومته.

عبدالحميد المنصور ... كما عرفته

تلقيت دعوة كريمة من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة؛ من أجل تكريم مديرها السابق بالمنطقة الشرقية المهندس عبدالحميد بن محمد بن عبدالرحمن المنصور الزامل، ولا أخفي سرًّا أنني سررتُ بالدعوة، مع وجود نوع من عدم السرور لترك هذا الشاب المخلص الوفي مثل هذا المنصب المهم.

لقد قاد المهندس عبدالحميد هذه الإدارة طيلة ما يزيد على عشرين عامًا، أثبت خلالها أنه نعم المسؤول المثابر والمخلص لدينه ومليكه ووطنه.

لقد أحبَّ عمله، وبذل الجهد للارتقاء بهذه المؤسسة، سواء من الناحية التنظيمية أو من ناحية التدريب في مواقع العمل وخارج العمل، حتى استطاع أن يدرِّب ويؤهِّل شبابًا تسابقت على استحواذهم الكثير من الشركات والقطاعات الحكومية والأهلية؛ لأنه ذو أخلاق عالية كريمة يقدِّر الجميع ويعتز بهم؛ فأحبه جميع الموظفين، وساروا على منهجه في العطاء والإخلاص. نحن - وبالذات في القطاعات الحكومية - أحوج ما

نكون لمثل هذا النوع من الشباب المتحمِّس لعمله، الذي منحه الله القدرة على حسن الإدارة والإبداع في الإنتاج، فهنيئًا لنا بمثل أبو طلال وهنيئًا للجهة التي استطاعت أن تضمَّ مثله؛ فهو مكسب أينما حل.

علمًا بأن ما ذكرته هو بلسان كل موظف في التحلية، وبلسان كل من يعرف المهندس عبدالحميد ...

وأتمنى للقائمين بالعمل المزيد من النجاح والتوفيق.

ستون عامًا ... كلها نكد

يا أمة ضحكت من ضعفها الأمم ... ماذا سوف يكتب التاريخ عنا ...؟ أمة المليار مسلم تتفرج على هزيمتها بعد ستين عامًا من الذل والهيمنة والعار أمام مخلفات الشعوب الساقطة من الصهاينة وأعوانهم ... ها هم سوف يحتفلون بين ظهرانينا، وفي مقدساتنا، وعلى مرأى ومسمع من الجميع؛ ليعطوا رسالة إثر رسالة أنهم الأقوى، وأنهم أصحاب القرار، بل قد يكون أكثر من ذلك؛ فإننا نتزلف لخطب ودهم.

ستون عامًا والدم المسلم العربي ينزف وبدون هوادة ... ستون عامًا وأبناء صهيون يبنون المستعمرات ويشيدون القوة العسكرية المسيطرة ... ستون عامًا وسلاحنا الاستنكار والشجب ... ستون عامًا ضاعت من اجتماع إلى اجتماع، خلَّفت لنا الفرقة بين الأخ وأخيه، بل ويا للأسف، مهدنا الطريق للمستعمر ليتفرج علينا والدم المسلم العربي يراق بيد أخيه المسلم العربي، ستون عامًا ونحن نصبح ونمسي على أحداث ومصائب يشيب لهولها الولدان، ستون عامًا والقضية الفلسطينية تعيش معنا وبين أسرنا وأولادنا، ستون عامًا ونحن نشاهد المجازر والتهجير واستعمال الحديث من

آلات الفتك والدمار، حتى أصبح الشعب الفلسطيني محطات تجارب لكل جديد من هذه الأسلحة، معظم الدول اعترفت بالوجود الصهيوني كان الاعتراف بإنشاء هذه الجرثومة في قلب أراضي المسلمين والعرب خلال عشر دقائق من إعلانها.

يا رب استر، فلا يوجهون الدعوة إلى زعماء أمة المليار مسلم، فعلًا لا ألوم التاريخ عن كل ما سوف يكتبه عنا.

مليكنا في ضيافة أرامكو

هو الندى وابن الندى، وفي أي أرض حل زاد الندى. ولنا الحق أن نفاخر به وبأفعاله كما لنا الحق أن نشير جميعًا بأصابعنا إلى مثل هذا ينزل الكرم. ونرفع أكفنا إلى العزيز الكريم أن يجعله موفَّقًا في حله وترحاله. واليوم يأتينا ضيف عزيز، بل نحن الضيوف وهو رب المنزل، ليبارك لشركة أرامكو السعودية في عامها الخامس والسبعين، ونحن جميعًا نبارك لهذه الشركة في عمرها وصلاح أمرها وسلامة منهجها، وكما يقال: اطلبوا الشفاعة من حسان الوجوه؛ فلن نثقل في الطلب، ولكن المؤمل أن تكون المكافأة على مقدار أهمية الضيف العزيز.

١- نلح ونطالب بعودة شركتنا إلى سابق صباها عندما كانت تبني المدارس في مختلف مدن المنطقة الشرقية؛ فقد كان لهذه الشركة بعد الله الفضل الذي لا ينسى في تخرُّج أعداد هائلة من أبناء هذه المنطقة ضمن مدارسها الفائقة، نظامًا ومتانة، وحتى في إدارتها واختيار الطلبة المتميزين فيها.

٢- ونتمنى من شركتنا، والتي لا نعتبرها شركة كما هي تسمية شركات الأعمال والتجارة والربح والخسارة ... بل هي بعد الله مصدر خيرات هذا الوطن ومنبع الذهب الأسود شاغل الدنيا ومشغلته؛ لذا لا نزال نطمع أن نرى المعاهد والكليات والجامعات المتخصصة في علوم البترول ومشتقاته، ولن يستطيع ذلك إلا أهل الخبرة وأهل المقدرة

أمثال أبنائنا وإخواننا في أرامكو ... نعم، نريد أن ننتج جميع احتياجاتنا من مشتقات بترولنا وبواسطة أبنائنا ... بل نريد أن نكون مصدِّرًا لهذه المشتقات البترولية والتي نتداولها وبواسطة أبنائنا ... بل نريد أن نكون مصدرًا لهذه المشتقات البترولية والتي نتداولها وللأسف من إنتاج بلاد الشرق والغرب وكان أساسها بترولنا المصدر لهم.

المنطقة الشرقية ولأنها الأم الحنون لهذه الشركة فهي أحق بالعطاء وبالوفاء ... ولعل ٧٥ سنة من عمر هذه الشركة في هذه المنطقة كفيلة بأن تشفع بمساهمات اجتماعية لهذه الشركة، مثل إعانات الجمعيات الخيرية، وإعانات للمساكن الميسرة، وإنشاء مركز أبحاث للبيئة ومؤثرات المخلفات البترولية والغازية. لقد أصبحت شركة أرامكو جزءًا لا يتجزأ من كيان هذه المنطقة، والمثل الأعلى في الإتقان والتدريب والتأهيل بين منسوبيها، ولكن الأمل يحدونا ليستفيد كافة أبناء المنطقة الشرقية وبناتها من هذه الخدمات، إن النظرة واعتبار أن كل جهة مسؤولة في الدولة عن عملها قد يشوبه أحيانًا بيروقراطية تحرم مواطن المنطقة الشرقية من هذه الخدمات، نحن لا نريد النظرة المحددة بقياس واحد، بل الشمولية والمنفعة العامة. أذكر أنه قبل ما يزيد على أربعين سنة كانت الشركة تساهم في مختلف الأنشطة الاجتماعية، حتى وصل الأمر إلى أنها تتفاعل مع متطلبات المنازل والبيئة ونشر الوعي، وإلى حد أنها كانت توزِّع الأطعمة على أبناء المدارس وتشرف مباشرة على أعمالها ... بل إن أرامكو كانت مدرسة استطاعت أن تمنحنا رجالًا أصبحوا مضرب المثل في التجارة والنظام، أمثال عبدالله فؤاد، والعليان، والتميمي، وغيرهم كثير.

٣- واليوم، وفي هذا العهد الزاهر والرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، واهتمام أميرنا الغالي وسمو نائبه وحرصهما، فإن المقاول السعودي ينشد أن يُعطَى أهميته وتأهيله ومراعاة قدراته بالشركات الأجنبية التي استحوذت على أعمال الشركة، ومعلوم أن المقاول السعودي إذا لم يكن له من يسنده ويساعده فسوف يستمر على ضعفه بجانب قوة وسيطرة الشركات الأجنبية؛ لذا فإن على الشركة واجب التفرقة بين المقاول السعودي والأجنبي، بل اسمحوا إذا قلت إنه من الالتزامات الوطنية الحتمية التنفيذ أن تُعطَى الأهمية والأولوية لبناء المقاول السعودي والرفع من شأنه.

صحيفة الجزيرة
١٤٢٩/٥/٢٥ هـ

رحمك اللّه يا ابن المالك

الحمد لله أولًا وأخيرًا على قضائه وقدره، ومصابنا جلل بفقدان أحد رموز هذا الوطن الغالي الدكتور صالح بن عبدالله المالك – أمين مجلس الشورى.

عرفتك قبل ثلاثين سنة عندما كنتَ وكيلًا لوزارة الشؤون البلدية والقروية، إلى أن أصبحت أمينًا لمجلس الشورى، قابلتك عدة مرات، وتحدثت معك عدة مرات كان آخرها وأنت على رأس العمل ولم تسافر بعد، عرضتُ عليك أمورًا تهم الوطن والمواطن، وكانت كلماتك وأحاسيسك تنبع من رجل مخلص لدينه ووطنه ومليكه ... لم يشغلك المنصب وحساسيته أن تسمع من كل الناس ما دام يصبُّ في مصلحة البلاد ... لغتك العربية الفصحى التي تحافظ عليها أكسبتك الوقار والمحبة لكل من عرفوك.

ما أعظم المصيبة، خصوصًا لأمثالك! ولكن لكل أجل كتاب، وقد تركت بصمات لن تنسى عنك يا ابن الكرام.

العزاء لأسرتك الفاضلة، ولمعالي رئيس مجلس الشورى، ولزملائك ومحبيك الذين لن نستطيع إحصاءهم.

وندعو الله الكريم رب العرش العظيم أن يتقبل كل ما قمت به لصالح دينك ووطنك.

صحيفة اليوم

١٤٢٩/٦/٢٠ هـ

هل أنت ... شفافي؟

لا أقول: إن الشفافية هي ضرب من حداثة العصر ومحدثاته التي أصبحت على لسان مثقفي الأمة، وبالذات من يكون لهم تأثير خطابي أو اجتماعي أو رغبة في حشد أكبر عدد من المؤيدين لهذا أو ذاك.

فقد شهدنا في هذه الفترة من عمر الأمة التشدق بلفظة الشفافية، وكأنها السحر المطلوب لعذب الكلام ولحلاوته، ولأن المستمع يريد المزيد منها، فهو يتطلع لسماع ما يقوله المتكلم، خصوصًا عندما تتناثر حبات اللؤلؤ التي من ورائها يرى الشفافية كما تطرب لها أذناه، ومن المؤسف أن هذه الكلمة (الدخيلة) – أو لتخفيف المعنى وليس (المعنيّ) نقول: (الجديدة) – قد تحمل أفكارًا وأهدافًا لها تأثيرها البالغ في حياتنا، فتجد السياسي يتحدث عن الشفافية وهو أبعد ما يكون عنها؛ لأنها لم – ولن – تعطي حقيقة أقواله ما دام أن هناك (لعبة أمم) بنيت مدرستها على مبادئ (الدهاء السياسي).

وأقرب مثال على ذلك ما نشهده من فشل لوعود حكومة بوش في إنشاء دولة فلسطين المستقلة رغم الشفافية والمصداقية التي كنا نعتقدها موجودة أثناء الاجتماعات المتكررة والزيارات الشهرية لوزيرة الخارجية الأمريكية، وهي شفافية (أنابولس)، نتجرع مرارتها.

أما الشفافية الاقتصادية، فيكفي أن نطلع على صحفنا ونرقب المؤشرات المالية، سواء في الأسهم وتصريحات المسؤولين، أو في التضخم وطمـأنة مؤسسة النقد ووزارة المالية، التي كلها - كما يقال (عبثًا) - تقع تحت مصداقية (الشفافية)، هذا إذا صدقنا بهذه المصداقية، والتي تذكرنا بمقولة: كذب (المنجمون) ولو صدقوا.

فعلًا، قد تستخدم لفظة الشفافية للخداع الاجتماعي والإنساني، وقد تذهب أو تحرق كثيرًا من الأوراق العتيقة في عمرها الجديدة في مفعولها.

قبل عشرين سنة، لم نكن نتداول هذه الكلمة، واليوم يراد لنا أن نضعها في قاموسنا اليومي، وبالذات في الصحافة والتلفاز.

صدق من قال: إن الشفافية هي أن ترى ما تحت الثوب، ورحم الله الصحابي الجليل عمر بن الخطاب عندما قال: (لا تلبسوا نساءكم القباطي؛ فإنه إن لا يشف فإنه يصف).

فهل نحن متبعون لإمامنا وخليفة رسولنا - عليه الصلاة والسلام؟

أشياء في الذاكرة

قبل أربعين سنة كنا مجموعة من الشباب لم تتجاوز أعمارنا العشرين سنة، ولكن نختلف عن أبناء هذا الزمن – أقصد أبناء التلفاز والإنترنت فلم نعرفهما – وكان همنا مجتمعنا المسلم ومجتمعنا العربي، فكان الملك فيصل ﷺ ينادي بالتضامن الإسلامي، وكان الرئيس جمال عبدالناصر ﷺ ينادي بالقومية العربية، وكانت مكتبتي الخاصة تشهد ما يزيد على مائتي كتاب كلها عن الفكر العربي (لاحظ أن عمري لم يكن يتجاوز سبعة عشر عامًا) (يا حسرة على شبابنا اليوم)؛ لذا كان من أولويات اهتمامات الشباب اقتناء وقراءة أكبر عدد من كتب الفكر الإسلامي والفكر العربي، واستطعنا رغم الظروف المادية والاجتماعية اقتناء هذه الكتب بعدة وسائل، كان أبسطها دفع مبلغ بسيط لأجل قراءة الكتاب ثم إرجاعه لصاحبه أو جهته، أصبح لدينا توجهات متعددة كل حسبما يراه صحيحًا.

وفي أحد الأيام ذكرت إذاعة الرياض أن الملك فيصل سوف يخطب، وحدد اليوم والساعة والمكان، استأجرنا (تكسي)، وكان اسم سائقه سعيد، وكانت الأجرة عشرة ريالات للراكب، دفعتها من مصروفي الخاص؛ من أجل نقلنا من الخبر إلى الرياض، وبالذات إلى الاستاد الرياضي بالملز؛ لأن الملك سوف يخطب بعد العصر، وحرصنا على أن نكون أول المتواجدين، وفعلًا كنت بجانب المنصة التي سوف يخطب عليها الملك

فيصل، وهذه المنصة كانت طاولة عرضها في طولها متران في متر، وارتفاعها حوالي المتر، صعد ﷺ على المنصة، وبدأ خطبته بذكر الله والصلاة على رسول الله، ثم أخذ يتحدث عن التضامن الإسلامي وأهميته ودوره في رفع شأن الإسلام والمسلمين، وكانت نظرته ﷺ أنه لا تقدم ولا نصر إلا بتضامن المسلمين في قوتهم، وفي تطبيق شريعتهم، وفي وقوفهم أمام التيارات الغربية، التي لها مطامعها وأهدافها في السيطرة على خيرات بلاد المسلمين وأهمها النفط ...

عندما انتهى من كلمة النفط كانت يدي عند قدمه، وضغطت عليها مناديًا مع المجموعة (أبو عبدالله اقطع البترول)، وكان نداءً تعالت أصواته في أدنى ملعب الملز وأقصاه؛ فأخذ يلوح بيده ويقول: ما يكون إلا الخير، اهدءوا وإن شاء الله نحقق ما فيه مصلحة بلادنا ومصلحة المسلمين ... نظرت إلى ملامح وجهه ﷺ وكأنها تقول: إن التضامن الإسلامي واجتماع الأمة هو مخرجها الوحيد مما تعيشه أو ما سوف تشاهده في مستقبلها.

على العموم كنا ننتظر في كل سنة ثلاثة أحداث: الملك فيصل حينما يخطب ويتحدث عن التضامن الإسلامي، والرئيس عبدالناصر حينما يخطب عن القومية العربية، أما الثالثة فأتركها لمن يهتمون بها ومن هم في عمري وأكبر مني.

صحيفة اليوم
١٤٢٩/٧/١ هـ

أميرنا ... واستجابة ملك

استجابة كريمة من طلب كريم، وهذا بفضل الله – سبحانه وتعالى – ثم بالإرادة الصادقة، والرؤية الثاقبة، وبالشعور بأن العلم هو أهم مقومات الحياة؛ فقد تبنَّى أميرنا الكريم محمد بن فهد بن عبدالعزيز الكتابة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك المحبوب؛ من أجل إصدار الأمر الكريم الذي له ما بعده بأن تستمر شركة أرامكو السعودية في بناء وتشغيل المدارس كسابق عهدها، ويا لفرحة أهالي المنطقة الشرقية بهذه الهدية الملكية الغالية؛ لأنهم يعلمون حق العلم ومن خلال التجربة مدى الإتقان والجودة والصيانة في قيام أرامكو السعودية بالتنفيذ؛ فقد اكتسبت شهرة تشكر عليها في التصميم والتنفيذ والإشراف وأعمال الصيانة والتشغيل، وها هي بعض المدارس التي أنشأتها الشركة قبل عشرات السنين شاهد على ذلك.

وكما قال لي أحد المسؤولين في الشركة: إن أرامكو تفتخر بأن تكون لها مثل هذه المساهمات الاجتماعية التي تخدم أبناء المنطقة. ولأنني أحد من شملهم هذا الجميل قبل خمسة عقود، أقصد سنة (غش زها)، للعلم هذه كانت لغتنا التي اندثرت في علم الحساب والمقصود منها سنة (١٣٧٦) هجرية.

ولا شك في أن هذه الاستجابة الكريمة من المليك الأب للرجل الأول في المنطقة الشرقية تعطي عدة دلالات من أهمها التقدير، والأهمية التي يحظى بها أمير المنطقة

الشرقية، والتي من خلالها أراد أميرها أن يستثمرها لصالح هذه المنطقة، ولزام علينا أن نشكره، وأن نقدر له هذه المبادرة الغالية، ونطالب شركتنا الكريمة بأن تشرع وسريعًا في بناء المدارس في كل من الدمام، والخبر، وسيهات، والقطيف، وصفوى، والأحساء، وأبقيق، والخفجي، والنعيرية، وحفر الباطن، وتطلق عليها اسم (محمد بن فهد بن عبدالعزيز).

ولا شك في أن هذه التسمية عنوان شكر وثناء من كل أب وأم وطفل وطفلة تعلموا في هذه الصروح الشامخة، ودومًا تبقى أرامكو ومدارسها عنوانًا لكل مبادرة.

وإن شاء الله يكون مقالنا اللاحق في الهدية العظيمة بإنشاء جامعة أرامكو السعودية.

أراضي الدولة ... إلى أين؟

لن أعدد الجهات الحكومية التي توقَّفت مشاريعها بسبب عدم وجود أراضٍ لهذه المشروعات، ولكنها مشاريع مهمة جدًّا لكل مواطن ... ويكفي أن البلديات - وهي صاحبة الشأن الأهم - تعاني من شح الأراضي لتوزيعها على ذوي الدخل المحدود، بل إن بعض المنح لها ما يزيد على عشرة - أو قل عشرين - عامًا وهي (محفوظة)، علمًا بأن مواد الحفظ قد انتهت صلاحيتها. وإذا كانت أراضي الدولة موزعة بين عدة جهات فإليك بعض منها:

وزارة الشؤون البلدية والقروية.

أملاك الدولة في وزارة المالية.

وزارة الزراعة.

محجوزات أرامكو السعودية.

محجوزات وزارة البترول والثروة المعدنية.

محجوزات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.

محجوزات لمصالح حكومية حُدِّدت أسماؤها على المخططات ولم تستخدم لعشرات السنين.

والإشكالية الكبرى أن معظم المدن الرئيسية أصبحت مخنوقة بممتلكات شاسعة مملوكة من قبل القطاع الخاص، بمعنى أن تطور وتمدد المدينة مرهون بالمصلحة الخاصة، ومن المؤسف أن معظم هذه الأراضي أو المخططات فضاء غير مطورة، وبمعنى أصح هي من مصلحة القطاع الخاص؛ فهي في زيادة (وهمية) مستمرة، ومن جانب آخر في تدهور ونقص في الأداء الحكومي لتطوير وتخطيط أي مدينة. هل يعقل أن تنقلب المفاهيم لأي تطور من أجل المصلحة الخاصة؟ وإذا كان هذا نظامنا في ملكية أراضي الدولة أن تكون موزعة بين عدة جهات، وللأسف الشديد دون أي تنسيق أو تنظيم يكفل لمدننا ولتخطيطنا العنصر الأهم في سلامة الأداء، والنظرة المستقبلية لتوسع المدن، وتأدية الالتزامات المفروضة لصالح كل مواطن، بل إن هذه الجهات أصبحت تتصرف في الأراضي وكأنها ملكية خاصة لها – سواء في الاستخدام أو في التأجير أو في المنح أو في الإهمال – فمن هذا المنطلق أرى أننا في أمسِّ الحاجة لإنشاء وزارة خاصة أو مؤسسة (مهما كانت التسمية) المهم تجمع هذه الأراضي الموزعة، والتي لم تستطع أن تحلَّ مشكلتنا في نقص أراضي الخدمات من مدارس ومستشفيات وغيرها، في جهة واحدة لها نظامها في الحفاظ على هذه الممتلكات، ولتكن هذه الجهة مسؤولة أيضًا عن جميع ممتلكات الدولة من مبانٍ وسيارات وأثاث وغيرها.

المهم أن نحل مشكلة ذوي الدخل المحدود ومشروع المدرسة والمستوصف المتوقف بسبب عدم وجود الأرض (فعلًا نحن في أزمة).

صحيفة اليوم

١٤٢٩/٧/٧ هـ

بترولنا ... بالمقايضة

خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله وأيده بنصره - حريص على أن تكون نعمة النفط شاملة القاصي والداني، وأن تكون مفتاح خير للبشرية ومغلاقًا لكل شر، بل ويتعدى ذلك تخصيص صناديق للبذل والعطاء لفقراء العالم، وهذه إحدى مسؤولياته واهتمامه كإمام للمسلمين يمثِّل الإسلام وسماحته وحرصه على مصلحة البشرية، واليوم ونحن نشهد الارتفاع الهائل في أسعار البترول - حتى قيل سعر البرميل قد يصل لـ ١٧٠ دولارًا قبل نهاية السنة أو قد يتجاوز هذا السعر - فهذا بلا شك إعلان بارتفاع الأسعار، وزيادة التضخم، وانقلاب المفاهيم الاقتصادية وأعمال البنية؛ فالبنوك بدلًا من أن تدفع فوائد على الإيداعات قد تطلب فوائد مقابل الإيداعات؛ فهي لم تعد قادرة على استثمارها وتصريفها، وليس أمام الدول المنتجة للبترول إلا مواجهة أزمة زيادة المدخول بمثل هذه الإجراءات.

والآن بلادنا - بحمد الله وفضله، ثم بالرغبة الصادقة من حكومتنا الرشيدة - في مسيرتها نحو البناء في كافة القطاعات، وقد يكون من المستحسن بيع بعض بترولنا بالمقايضة؛ أي أعطني صناعة وتقنية وأعطيك البترول؛ لأن الملاحظ أن الدولار قد يصبح عبئًا اقتصاديًّا على نهضتنا، وبدلًا من أن ندفع مقابل احتياجنا أضعاف السعر وفي بلد المنتج، ونكون بلدًا مستهلكًا، ونظل على هذه الحال، فالأَوْلى نقل التقنية من بلاده إلى

بلادنا، وفتح مجال التصنيع والإنتاج والبيع من خلال أرضنا، وبواسطة تدريب أبنائنا، والمشاركة بيننا وبين الآخر، ومقابل ذلك نستلم الصناعة ونسلم مقابلها (ثمنها) بترولًا وليس دولارًا، وبذلك نستطيع توطين الصناعة والتقنية من الغرب والشرق، ومعلوم أن في ذلك مصالح ومنافع تتعدى المسائل الاقتصادية، إلى جانب تعدد وتنوع مصادر الدخل الوطنية.

وبدلًا من أن نستورد المنتجات الصناعية نصبح مصدرين لها من خلال الشركات (الشريك) لنا والعاملة في أرضنا، أعتقد أننا لن نجد عاطلًا عن العمل، بل قد نضطر للاستقدام لعدم كفاية وجود الشاب أو الشابة السعوديين.، إلى جانب وجود صناعة تتطور مع الأجيال علمًا بأن مثل هذه الاتفاقيات قد تثبت أسعار البترول عند حدود معينة توقف الأضرار الخطيرة من جراء ارتفاع الأسعار (الجنوني)، والذي لا سمح الله قد يكون سببًا لبعض التصرفات الجنونية. كما أن هذا الإجراء أيضًا قد يقلل من الضرورة الملحة في زيادة الإنتاج من البترول، وهذا منفعة للأجيال القادمة.

يقال إنه في الزمان الماضي كان الملح نادرًا، ولأهميته عمل منه عملات من أجل شراء البضائع، فهل نستطيع أن نعمل من بترولنا عملة نستطيع بها شراء الصناعات وتوطينها، بدلًا من أن تأخذ علينا البنوك فوائد مقابل الإيداعات التي غصت بها بيوت المال الوطنية والأجنبية.

الفهرس

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
١	المقدمة	٥			
٢	أرامكو وجامعة الملك فهد وبينهما غزل	٧	اليوم	١٠٩٩١	١٩/ ٥/ ١٤٢٤هـ
٣	بنزين فوق.. بنزين تحت	١٠	اليوم	١٠٩٩٥	٢٣/ ٥/ ١٤٢٤هـ
٤	المتفرجون.. على المحن	١٢	اليوم	١١٠٠٢	١/ ٦/ ١٤٢٤هـ
٥	بدعة التحقيق في قبول الطلاب	١٤	اليوم	١١٠٠٩	٨/ ٦/ ١٤٢٤هـ
٦	عندما يعترف الوزير	١٦	اليوم	١١٠١١	١٠/ ٦/ ١٤٢٤هـ
٧	أكبر كبسة وأكبر ساندويش	١٨	اليوم	١١٠١٨	١٧/ ٦/ ١٤٢٤هـ
٨	مبروك جالك.. قبول	٢٠	اليوم	١١٠٢٥	٢٤/ ٦/ ١٤٢٤هـ
٩	أم.. الفواتير ٢-١	٢٢	اليوم	١١٠٣٠	٢٩/ ٦/ ١٤٢٤هـ
١٠	أم.. الفواتير٢-٢	٢٤	اليوم	١١٠٣٢	١/ ٧/ ١٤٢٤هـ
١١	عولمة بدون.. عولمة	٢٦	اليوم	١١٠٣٩	٨/ ٧/ ١٤٢٤هـ
١٢	وانتهت.. الأجازة	٢٨	اليوم	١١٠٤٦	١٥/ ٧/ ١٤٢٤هـ
١٣	اليوم الوطني ومآثره	٣٠	اليوم	١١٠٦٠	٢٩/ ٧/ ١٤٢٤هـ

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
١٤	ملتقى عبدالله البابطين الثقافي يقيم أمسية شعرية بمناسبة اليوم الوطني	٣٢	اليوم	١١٠٦٠	٢/ ٨/ ١٤٢٤هـ
١٥	الهرم المقلوب	٣٣	اليوم	١١٠٦٧	٧/ ٨/ ١٤٢٤هـ
١٦	المنتدى الاقتصادي في عيون المراقب	٣٥	اليوم	١١٠٧٢	١٢/ ٨/ ١٤٢٤هـ
١٧	المجالس البلدية وتفعيلها	٣٧	اليوم	١١٠٨١	٢١/ ٨/ ١٤٢٤هـ
١٨	حديث المجالس فقراء العولمة	٣٩	اليوم	١١٠٨٨	٢٨/ ٨/ ١٤٢٤هـ
١٩	حديث المجالس وقفة.. مع رمضان	٤١	اليوم	١١٠٩٥	٥/ ٩/ ١٤٢٤هـ
٢٠	حديث المجالس سعود بن نايف	٤٢	اليوم	١١١٠٢	١٢/ ٩/ ١٤٢٤هـ
٢١	مساحة خضراء المنشآت الصغيرة.. والأب المفقود	٤٤	اليوم	١١١٠٧	١٧/ ٩/ ١٤٢٤هـ
٢٢	أنا مع حصر الدراسة في رمضان على القرآن الكريم	٤٧	اليوم	١١١١٣	٢٣/ ٩/ ١٤٢٤هـ
٢٣	ففيهما.. فجاهد	٥٢	اليوم	١١١١٦	٢٦/ ٩/ ١٤٢٤هـ
٢٤	الدمام بعد ١٥ سنة	٥٤	اليوم	١١١٢٣	٤/ ١٠/ ١٤٢٤هـ
٢٥	سلوكيات.. تخفيض الدين العام	٥٦	اليوم	١١١٣٠	١١/ ١٠/ ١٤٢٤هـ
٢٦	الاستثمار الأجنبي وأموالنا المهاجرة	٥٨	اليوم	١١١٣٧	١٨/ ١٠/ ١٤٢٤هـ
٢٧	مساحة خضراء منتدى الاحساء الاستثماري والتأهيل	٦٠	اليوم	١١١٤٥	٢٦/ ١٠/ ١٤٢٤هـ
٢٨	روشتة صندوق النقد الدولي	٦٢	اليوم	١١١٥١	٣/ ١١/ ١٤٢٤هـ
٢٩	الحوار الوطني وتشويه الكلام	٦٤	اليوم	١١١٥٨	١٠/ ١١/ ١٤٢٤هـ
٣٠	تمور الاحساء.. تحتضر	٦٦	اليوم	١١١٦٥	١٧/ ١١/ ١٤٢٤هـ
٣١	المنتدى الاقتصادي وعتاب المحب	٦٨	اليوم	١١١٧٢	٢٤/ ١١/ ١٤٢٤هـ
٣٢	دراسة البنك الدولي.. والرفوف	٧١	اليوم	١١١٧٩	١/ ١٢/ ١٤٢٤هـ
٣٣	حجب البضائع	٧٣	اليوم	١١١٨٦	٨/ ١٢/ ١٤٢٤ هـ
٣٤	الحوار الوطني... للنساء فقط	٧٥	اليوم	١١١٩٣	١٥/ ٢/ ١٤٢٤هـ
٣٥	العقبة ... في رمي جمرة العقبة	٧٧	اليوم	١١٢٠٧	٢٩/ ١٢/ ١٤٢٤هـ

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
٣٦	اطفاء الدين العام	٧٩	اليوم	١١٢١٤	٧/ ١/ ١٤٢٥هـ
٣٧	أجانب للمراقبة	٨١	اليوم	١١٢٢١	١٤/ ١/ ١٤٢٥ هـ
٣٨	لا يفل الحديد الا الحديد	٨٣	اليوم	١١٢٢٢	١٥/ ١/ ١٤٢٥ هـ
٣٩	بدعة الرام	٨٥	اليوم	١١٢٢٨	٢١/ ١/ ١٤٢٥ هـ
٤٠	معركة الشوارع	٨٧	اليوم	١١٢٣٥	٢٨/ ١/ ١٤٢٥ هـ
٤١	هل جاء دور انشاء نقابة المقاولين؟	٨٩	اليوم	١١٢٤٠	٣/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٤٢	بنك الفقراء..	٩١	اليوم	١١٢٤٢	٢/ ٥/ ١٤٢٥ هـ
٤٣	الوزير.. ينفي	٩٣	اليوم	١١٢٤٣	٦/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٤٤	عن تغيير مناهجنا	٩٥	اليوم	١١٢٤٩	١٢/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٤٥	المدير في اجتماع.. مغلق!	٩٧	اليوم	١١٢٥٦	١٩/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٤٦	مشاهد... حديدية!	٩٩	اليوم	١١٢٦٠	٢٣/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٤٧	خطاب مفتوح لمعالي وزير التجارة والصناعة	١٠١	اليوم	١١٢٦١	٢٤/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٤٨	توصيات اللقاء الوطني	١٠٣	اليوم	١١٢٦٣	٢٦/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٤٩	الوزير.. يرفض	١٠٥	اليوم	١١٢٦٤	٢٧/ ٢/ ١٤٢٥ هـ
٥٠	وزير العمل... أم وزير العمال؟	١٠٨	اليوم	١١٢٦٨	٢/ ٣/ ١٤٢٥ هـ
٥١	هل جاء الدور لفصل المعادن عن وزارة البترول؟	١١١	اليوم	١١٢٧٤	٨/ ٣/ ١٤٢٥ هـ
٥٢	الدروس المستفادة	١١٣	اليوم	١١٢٧٧	١١/ ٣/ ١٤٢٥ هـ
٥٣	الجميح نجم أفل	١١٥	اليوم	١١٢٨٠	١٤/ ٣/ ١٤٢٥ هـ
٥٤	المدارس الحرفية	١١٦	اليوم	١١٢٨٤	١٨/ ٣/ ١٤٢٥ هـ
٥٥	برميل الاستثمارات .. البلدية	١١٨	اليوم	١١٢٩١	٢٥/ ٣/ ١٤٢٥ هـ
٥٦	عفوا ... سعادة العضو	١٢٠	اليوم	١١٢٩٨	٢/ ٤/ ١٤٢٥ هـ
٥٧	الأمير محمد بن فهد.. قدوة حسنة في العمل الخيري	١٢٢	اليوم	١١٤٩٨	٢٥/ ١٠/ ١٤٢٥هـ

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
٥٨	البابطين يستوضح: إني أسأل: لماذا هذا الهجوم يا دكتور إحسان؟	١٢٤	اليوم	١١٥٠٦	٣/ ١١/ ١٤٢٥هـ
٥٩	ألف مرحب ... بالأجنبي	١٢٧	اليوم	١١٥٣١	٢٨/ ١١/ ١٤٢٥ هـ
٦٠	حوسة الانتخابات!	١٢٩	اليوم	١١٥٧٦	١٤/ ١/ ١٤٢٦ هـ
٦١	الانتخابات.. وهدوء العاصفة	١٣١	اليوم	١١٦١٣	٢٢/ ٢/ ١٤٢٦ هـ
٦٢	صندوق التنمية.. أم صندوق التصفية	١٣٣	اليوم	١١٦١٥	٢٤/ ٢/ ١٤٢٦ هـ
٦٣	ألف مرحب ... بالوزراء	١٣٥	اليوم	١١٦٣١	١٠/ ٣/ ١٤٢٦ هـ
٦٤	أسفط... استمارتك منتهية	١٣٨	اليوم	١١٦٦٠	١٠/ ٤/ ١٤٢٦ هـ
٦٥	سابك.. والمثال المحتذى	١٤٠	اليوم	١١٦٦١	١١/ ٤/ ١٤٢٦ هـ
٦٦	بين البخاري.. والزلفة	١٤٢	اليوم	١١٦٦٩	١٩/ ٤/ ١٤٢٦ هـ
٦٧	سدير وكليتها الأهلية	١٤٤	الجزيرة	١١٩٣٤	٢٤/ ٠٤/ ١٤٢٦ هـ
٦٨	البوي اوفس	١٤٦	اليوم	١١٦٨٣	٣/ ٥/ ١٤٢٦ هـ
٦٩	مجالس المناطق.. إلى أين؟	١٤٩	اليوم	١١٦٨٧	٧/ ٥/ ١٤٢٦ هـ
٧٠	وزراؤنا.. والشاشة الصغيرة	١٥٢	اليوم	١١٦٩٢	١٢/ ٥/ ١٤٢٦ هـ
٧١	هل لدينا استراتيجية للتعليم دون الجامعي؟	١٥٤	اليوم	١١٦٩٨	١٨/ ٥/ ١٤٢٦ هـ
٧٢	مقاولو الشرقية.. والشكر لأرامكو	١٥٦	اليوم	١١٧٠٣	٢٣/ ٥/ ١٤٢٦ هـ
٧٣	وزارة تنفي.. وأخرى تدعي	١٥٨	اليوم	١١٧٠٤	٢٤/ ٥/ ١٤٢٦هـ
٧٤	شعرة وزارة العمل	١٦٠	اليوم	١١٧١٠	١/ ٦/ ١٤٢٦ هـ
٧٥	جامعة سدير الصناعية	١٦٣	الرياض		١٠/ ٦/ ١٤٢٦هـ
٧٦	رفقا بنا.. يا معالي الوزير	١٦٥	اليوم	١١٧٢٠	١١/ ٦/ ١٤٢٦ هـ
٧٧	يوم في محكمة	١٦٧	اليوم	١١٧٢٧	١٨/ ٦/ ١٤٢٦ هـ
٧٨	جامعة أرامكو السعودية	١٦٩	اليوم	١١٧٣٥	٢٦/ ٦/ ١٤٢٦ هـ
٧٩	المصاب الجلل	١٧١	اليوم	١١٧٣٦	٢٧/ ٦/ ١٤٢٦ هـ
٨٠	وزارة الشئون.... والشجون	١٧٣	اليوم	١١٧٤٦	٧/ ٧/ ١٤٢٦ هـ

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
٨١	العيدية	١٧٥	اليوم	١١٧٥٤	١٤٢٦/٧/١٥ هـ
٨٢	بوركت يد العطاء	١٧٧	اليوم	١١٧٦٠	١٤٢٦/٧/٢١ هـ
٨٣	الضيافة الخيرية	١٧٩	اليوم	١١٧٦٧	١٤٢٦/٧/٢٨ هـ
٨٤	ونبقى بحمد الله في المرتبة الأولى	١٨١	اليوم	١١٧٨٣	١٤٢٦/٨/١٤ هـ
٨٥	نظام العمل.. أم نظام المفاجآت؟!	١٨٣	اليوم	١١٧٩١	١٤٢٦/٨/٢ هـ
٨٦	حياة .. وزير	١٨٥	اليوم	١١٨١٦	١٤٢٦/٨/١٨ هـ
٨٧	رحم الله محمد عبدالرحمن	١٨٧	اليوم	١١٧٩٥	١٤٢٦/٨/٢٦ هـ
٨٨	الحوار الوطني.. والقيلولة	١٨٩	اليوم	١١٧٩٨	١٤٢٦/٨/٢٩ هـ
٨٩	بين أرملة ويتيم	١٩١	اليوم	١١٨٠٨	١٤٢٥/٩/١٠هـ
٩٠	حوادث السير .. من المسؤول؟	١٩٣	اليوم	١١٨٣٢	١٤٢٦/١٠/٤ هـ
٩١	دندنة الخليج ودانة غاز	١٩٥	اليوم	١١٨٣٥	١٤٢٦/١٠/٧هـ
٩٢	العبدالكريم.. كما عرفته	١٩٧	اليوم	١١٨٦٣	١٤٢٦/١٠/٨هـ
٩٣	سليمان القاضي.. والكهرباء	١٩٩	اليوم	١١٨٣٧	١٤٢٦/١٠/٩ هـ
٩٤	خليجنا.. يشتكي	٢٠١	الرياض	١٣٦٧٥	١٤٢٦/١٠/٣٠هـ
٩٥	الغرفة التجارية والصناعية لسيدات الأعمال	٢٠٣	اليوم	١١٨٦٣	١٤٢٦/١١/٥ هـ
٩٦	لا عذر في تنفيذ المشاريع	٢٠٥	اليوم	١١٨٧١	١٤٢٦/١١/١٣ هـ
٩٧	رسالة إلى المجالس البلدية	٢٠٧	اليوم	١١٨٧٩	١٤٢٦/١١/٢١ هـ
٩٨	رسالة الى اعضاء الغرف التجارية	٢١٠	اليوم	١١٨٨٣	١٤٢٦/١١/٢٥ هـ
٩٩	نحن....ثم نحن... ثم نحن.....	٢١٣	الجزيرة	١٢١٥٢	١٤٢٦/١٢/٥هـ
١٠٠	معوقات تنفيذ المشاريع	٢١٥	اليوم	١١٨٩٣	١٤٢٦/١٢/٦ هـ
١٠١	المعجل... والغياب المر	٢١٧	اليوم	١١٩٠٩	١٤٢٦/١٢/٢٢ هـ
١٠٢	التعليم الفني بين.. لا.. ونعم	٢١٩	اليوم	١١٩١٤	١٤٢٦/١٢/٢٧ هـ
١٠٣	إن شانئك هو الأبتر	٢٢١	اليوم	١١٩٢٦	١٤٢٧/١/٩ هـ
١٠٤	ما أكثر الصناديق حين تعدها ولكنها	٢٢٣	اليوم	١١٩٣١	١٤٢٧/١/١٤ هـ

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
١٠٥	جوائا وظلم ذوي القربى	٢٢٥	اليوم	١١٩٩٤	١٩/ ٣/ ١٤٢٧ هـ
١٠٦	قيادتنا وقرار الحسم	٢٢٧	اليوم	١٢٠٠٣	٢٨/ ٣/ ١٤٢٧هـ
١٠٧	القيادة.. وتلمس الاحتياج	٢٣٠	اليوم	١٢٠١٤	٩/ ٤/ ١٤٢٧هـ
١٠٨	المجا لس البلدية – كل عام وانتم بخير	٢٣٢	اليوم	١٢٠٣٧	٣/ ٥/ ١٤٢٧هـ
١٠٩	متى «يفجر» الوزير القنبلة؟	٢٣٤	اليوم	١٢٠٥٥	٢١/ ٥/ ١٤٢٧هـ
١١٠	الوزير يتدخل	٢٣٧	اليوم	١٢٠٦١	٢٧/ ٥/ ١٤٢٧هـ
١١١	حسبي الله.. على الصندوق العقاري	٢٣٩	اليوم	١٢٠٧٠	٦/ ٦/ ١٤٢٧ هـ
١١٢	شارع أبو بكر الصديق	٢٤٢	اليوم	١٢٠٧٢	٨/ ٦/ ١٤٢٧ هـ
١١٣	اقتراح أبابطين نتبناه بمشروع التسمية والترقيم	٢٤٤	اليوم	١٢١٣٥	١٢/ ٨/ ١٤٢٧هـ
١١٤	مطار سدير ... والعود أحمد	٢٤٦	الجزيرة	١٣٩١٨	٨/ ٧/ ١٤٢٧ هـ
١١٥	بحرالرياض	٢٤٨	الرياض	١٢١١٤	٢١/ ٧/ ١٤٢٧ هـ
١١٦	دلوني على الطريق	٢٤٩	اليوم	١٢١٢٥	٢/ ٨/ ١٤٢٧هـ
١١٧	بين الفاتيكان وأمريكا	٢٥١	اليوم	١٢١٤٩	٢٦/ ٨/ ١٤٢٧ هـ
١١٨	ثروة الأمانة والإجابات الصعبة	٢٥٤	اليوم	١٢١٧٢	٢١/ ٩/ ١٤٢٧هـ
١١٩	المياه بين الدمج.. والإفلاس	٢٥٧	اليوم	١٢١٩٦	١٤/ ١٠/ ١٤٢٧هـ
١٢٠	رسالة إلى الحوار الوطني السادس	٢٥٩	اليوم	١٢١٩٨	١٦/ ١٠/ ١٤٢٧ هـ
١٢١	مجلس الشورى.. والضوء الأخضر	٢٦٣	اليوم	١٢٢٠١	١٩/ ١٠/ ١٤٢٧ هـ
١٢٢	استجواب الوزير أم عضو مجلس الشورى	٢٦٥	اليوم	١٢٢٠٣	٢١/ ١٠/ ١٤٢٧هـ
١٢٣	ليس دفاعا عن وزارة التعليم العالي	٢٦٧	اليوم	١٢٢٠٨	٢٦/ ١٠/ ١٤٢٧ هـ
١٢٤	مالنا.. ومال الأسهم	٢٦٩	اليوم	١٢٢١٣	١/ ١١/ ١٤٢٧ هـ
١٢٥	حرب البعوض!	٢٧١	اليوم	١٢٢١٥	٣/ ١١/ ١٤٢٧ هـ
١٢٦	المعاهد العلمية.. والاكتئاب	٢٧٣	اليوم	١٢٢١٧	٥/ ١١/ ١٤٢٧ هـ
١٢٧	الهيئة الوطنية للمقاولين	٢٧٥	اليوم	١٢٢٢٢	١٠/ ١١/ ١٤٢٧ هـ
١٢٨	اللهم احفظ فلذات أكبادنا من المخدرات	٢٧٧	اليوم	١٢٢٢٨	١٦/ ١١/ ١٤٢٧ هـ

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
١٢٩	سيناريو: بوش - بيكر - هملتون	٢٧٩	اليوم	١٢٢٣٦	١٤٢٧/١١/٢٤هـ
١٣٠	ميزانية التحـدي	٢٨٢	اليوم	١٢٢٤١	١٤٢٧/١١/٢٩هـ
١٣١	فلسطين بين فكي السلطة وحماس	٢٨٦	اليوم	١٢٢٤٢	١٤٢٧/١١/٣٠ هـ
١٣٢	جندي يقبل رأس حاج	٢٨٩	اليوم	١٢٢٦٢	١٤٢٧/١٢/٢١هـ
١٣٣	الشورى يرفض والواقع يفرض	٢٩١	اليوم	١٢٢٦٤	١٤٢٧/١٢/٢٣هـ
١٣٤	وزير ووزارة	٢٩٤	اليوم	١٢٢٨٨	١٤٢٨/١/١٧هـ
١٣٥	روضة سدير والخدمات الصحية	٢٩٨	الجزيرة		١٤٢٨/٢/١٤هـ
١٣٦	صناعية سدير تشتكي من الجفوة	٣٠٠	الجزيرة		١٤٢٨/٢/٢٧هـ
١٣٧	وزير.. وخطة	٣٠٢	اليوم	١٢٣٥٢	١٤٢٨/٣/٢٢هـ
١٣٨	المجالس البلدية.. والحضانة	٣٠٤	اليوم	١٢٣٦١	١٤٢٨/٤/٢هـ
١٣٩	الله يكون في عون .. كل المقاولين	٣٠٦	اليوم	١٢٣٦٥	١٤٢٨/٤/٦هـ
١٤٠	مدينتي الجميلة .. مخطوبة عرقوب	٣٠٨	اليوم	١٢٣٦٨	١٤٢٨/٤/٩هـ
١٤١	المجلس الأعلى للمفكرين	٣١٠	اليوم	١٢٣٧٢	١٤٢٨/٤/١٣هـ
١٤٢	كنت في مجلس الأمير عبدالمجيد	٣١٢	اليوم	١٢٣٨٢	١٤٢٨/٤/٢٣هـ
١٤٣	منازلنا.. مصانعنا	٣١٤	اليوم	١٢٣٨٩	١٤٢٨/٤/٣٠هـ
١٤٤	رسالة إلى مجلس الشورى	٣١٦	اليوم	١٢٣٩٢	١٤٢٨/٥/٣هـ
١٤٥	التويجري.. نجم أفل	٣١٨	الرياض	١٤٢٣٣	١٤٢٨/٥/٢٧هـ
١٤٦	عبدالرحمن المانع.. كما عرفته	٣٢٠	اليوم	١٢٤٢٨	١٤٢٨/٦/١٠هـ
١٤٧	جامعاتنا .. وخير من إجابته السكوت	٣٢٢	اليوم	١٢٥٠١	١٤٢٨/٨/٢٤هـ
١٤٨	المتقاعدون... إلى أين؟	٣٢٥	اليوم	١٢٥٥٢	١٤٢٨/١٠/١٦هـ
١٤٩	الملك سعود في ضيافتنا	٣٢٧	اليوم	١٢٥٥٦	١٤٢٨/١٠/٢٠هـ
١٥٠	سلمان والزيارات التفقدية	٣٣٠	الجزيرة	١٢٨٢٣	١٤٢٨/١٠/٢٧هـ
١٥١	روشتة.. سعودية لإصلاح نفق الدمام	٣٣٢	اليوم	١٢٥٦٧	١٤٢٨/١١/١هـ
١٥٢	أوبك بعد الأربعين	٣٣٥	اليوم	١٢٥٧٥	١٤٢٨/١١/٩هـ
١٥٣	مجلس الشورى ورأيه في زيادة الرواتب	٣٣٧	الجزيرة	١٢٨٤٠	١٤٢٨/١١/١٤هـ

م	اسم المقال	رقم الصفحة	اسم الصحيفة	رقم العدد	التاريخ
١٥٤	أوقفوا إقالة المجلس البلدي	٣٣٩	اليوم	١٢٥٨٢	١٦/ ١١/ ١٤٢٨هـ
١٥٥	أرامـــكو تنفـــي	٣٤١	اليوم	١٢٥٩٣	٢٧/ ١١/ ١٤٢٨هـ
١٥٦	ديرتي ... آه يا ديرتي	٣٤٣	اليوم	١٢٦٠١	٦/ ١٢/ ١٤٢٨هـ
١٥٧	المجالس البلدية:عاصفة في فنجان	٣٤٥	اليوم	١٢٦٤٥	٢٠/ ١/ ١٤٢٩هـ
١٥٨	الجمعية الخيرية لأراضي الشؤون الصحية	٣٤٧	اليوم	١٢٦٦٣	٨/ ٢/ ١٤٢٩هـ
١٥٩	المشروع الوطني للأمن الغذائي	٣٤٩	اليوم	١٢٩٣٣	١٨/ ٢/ ١٤٢٩هـ
١٦٠	طبخة أنابوليس	٣٥٢	اليوم	١٢٦٨٣	٢٨/ ٢/ ١٤٢٩هـ
١٦١	ما يفل الحديد إلا الحديد	٣٥٤	اليوم	١٢٦٩٤	٩/ ٣/ ١٤٢٩هـ
١٦٢	رسالة إلى وزير التجارة الجديد	٣٥٦	اليوم	١٢٧٠٤	١٩/ ٣/ ١٤٢٩هـ
١٦٣	بوركت يا ابن الفهد	٣٥٩	اليوم	١٢٧٠٤	١٩/ ٣/ ١٤٢٩هـ
١٦٤	خمس – دمرت خمسا	٣٦١	اليوم	١٢٧١٠	٢٥/ ٣/ ١٤٢٩هـ
١٦٥	الحديد.. والرأي السديد	٣٦٣	اليوم	١٢٧١٨	٤/ ٤/ ١٤٢٩هـ
١٦٦	عيال الحمايل	٣٦٥	اليوم	١٢٧٣٩	٢٥/ ٤/ ١٤٢٩هـ
١٦٧	النظرية العمرية في تخفيض الأسعار الغذائية	٣٦٧	اليوم	١٢٧٤٦	٣/ ٥/ ١٤٢٩هـ
١٦٨	عبدالحميد المنصور... كما عرفته	٣٦٩	اليوم	١٢٧٥٠	٧/ ٥/ ١٤٢٩هـ
١٦٩	ستون عاما.. كلها نكد	٣٧١	اليوم	١٢٧٥٤	١١/ ٥/ ١٤٢٩هـ
١٧٠	مليكنا في ضيافة أرامكو	٣٧٣	اليوم	١٢٧٥٧	١٤/ ٥/ ١٤٢٩هـ
١٧١	رحمك الله يا ابن المالك	٣٧٥	الجزيرة	١٣٠٢٨	٢٥/ ٥/ ١٤٢٩هـ
١٧٢	هل أنت .. شفافي؟!	٣٧٦	اليوم	١٢٧٩٣	٢٠/ ٦/ ١٤٢٩هـ
١٧٣	أشياء في الذاكرة	٣٧٨	اليوم	١٢٧٩٧	٢٤/ ٦/ ١٤٢٩هـ
١٧٤	أميرنا.. واستجابة ملك	٣٨٠	اليوم	١٢٨٠٣	١/ ٧/ ١٤٢٩هـ
١٧٥	أراضي الدولة ... إلى أين؟	٣٨٢	اليوم	١٢٨٠٦	٤/ ٧/ ١٤٢٩هـ
١٧٦	بترولنا .. بالمقايضة	٣٨٤	اليوم	١٢٨٠٩	٧/ ٧/ ١٤٢٩هـ